رفيق المعلوف

٥٠ سنة في ٩ أجزاء
١٩٥٢ - ٢٠٠٢

مفكّرة الأيام

كتابات صحفية مختارة
في أدب السياسة وثقافة الرأي والفكر

المجموعة الأولى: ١٩٩٦ - ٢٠٠٢

نهاية الألف الثاني

الجزء الثالث



مفكّرة الأيام

وقائع انتقالنا في ٥٠ سنة من التخلّف الى الانحطاط

- **الإصدار الأول: نهاية الألف الثاني (١٩٩٦ – ٢٠٠٢)**
  الأجزاء (١ – ٢ – ٣) حالياً بين يدي القارئ
- **الإصدار الثاني: دفاتر القهقرى (١٩٧٠ – ١٩٩٥)**
  الأجزاء (٤ – ٥ – ٦) قيد الإعداد للطبع
- **الإصدار الثالث: من عصر الى عصر (١٩٥٢ – ١٩٦٩)**
  الأجزاء (٧ – ٨ – ٩) تصدر لاحقاً

أسهموا في إصدار هذا الأثـر:

- **التنضيد الإلكتروني والإخراج الفني:**

هشام الشلاح - مؤسسة هاي برس - بيروت - لبنان

هاتف وفاكس: ٠١/٣٤٠٨٠٥ - خليوي: ٠٣/٧٢٩٩٦٠

- **الطباعة والتجليد**

المطبعة العصرية - صيدا - لبنان

ص.ب.: ٢٢١ صيدا - لبنان

تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٨ - ٠٧/٧٢٩٢٦١

خليوي: ٠٣/٢٤١٨٠٨

- **التوزيع في لبنان والعالم:**

بيسان للنشر والتوزيع - الحمراء - شارع المهاتما غاندي

ص.ب: ٥٢٦١ - ١٣، بيروت - لبنان

هاتف: ٠١/٣٥١٢٩١ - ٠١/٧٤٧٠٨٨

فاكس: ٩٦١-١-٧٤٧٠٨٩

بريد إلكتروني: bisanbok@lynx.net.lb

نشرت هذه المقالات في جريدة «النهار» اللبنانية

عنوان الكاتب:

- بيروت - الأشرفية (السيوفي) - هاتف: ٠١/٣٩٧٧٥٧ - ص.ب.: (١٦٦٥١٨ - الأشرفية - بيروت)
- وخلال الصيف: كفر عقاب (المتن الشمالي) لبنان - هاتف ٠٤/٢٨٠٢٤٠
- البريد الإلكتروني e-mail: raficm@lynx.net.lb

مفـــكّرة الأيـــام

٥٠ ســـنة في الصحافـــة

بقلم رفـــيق المعـــلوف

الجزء الثالث – الطبعة الأولى


To: www.al-mostafa.com

فهرس

العنوان	الصفحة

الصفحة	العنوان

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

١

الزواج المدني
هل يمنع الطلاق الوطني

يوماً بعد يوم يتضح أن اعتماد الزواج المدني، ولو على أساس اختياري، وضمن قانون متكامل للأحوال الشخصية، هو مسألة سياسية اجتماعية قبل أن يكون مسألة تشريعية متصلة بهذه العقيدة الدينية أو تلك.

فالقوانين المدنية اللبنانية تنبع بوجه عام من مصدرين أساسيين هما: الشرع الإسلامي العائد إلى القرآن والسنّة بصيغته التطبيقية العثمانية، من جهة، والقوانين الفرنسية العائدة أصلاً إلى الشرع الروماني القديم والشرع الكنسي الكاثوليكي، من جهة ثانية، بصيغتها العلمانية التي تَواصَل ضبطُها شكلاً ومضموناً في الحقبة الممتدة من ثورة ١٧٨٩ الفرنسية إلى الجمهورية الثالثة مروراً بشرعة نابليون.

ويتضح من هذا الواقع أن المشترع الذي وضع القوانين اللبنانية في أوائل عهد الانتداب لم يستلهم القرآن والسنّة واجتهادات الأئمة بطريقة مباشرة، ولا أستلهم الشرع الكنسي الروماني في جذوره العائدة إلى القرون الوسطى، بطريقة مباشرة أيضاً، بل اعتمد النصوص العثمانية في تعيين الخصائص الإسلامية لتشريعه المدني، كما اعتمد نصوص الجمهورية الفرنسية الثالثة في تعيين الخصائص المسيحية لذلك التشريع.

وقد أدى هذا التشريع المقتبس من الفرع دون الأصل، والذي فرضته مستلزمات التطور الاجتماعي وتبدل مناهج العصر، إلى مخالفة واضحة للأصول الشرعية الإسلامية والمسيحية ما عدا مسألة واحدة حرص الاستعمار على أن تبقى في إطارها الطائفي، لكي يبقى المجتمع اللبناني كياناً مريضاً يشكو ازدواجية الشخصية، إلى ما شاء الله...

هذه المسألة هي مسألة الزواج، ولا أقول الأحوال الشخصية بوجه عام، كالإرث والوصية، وتحرير التركة، وغيرها، لأن للزواج وضعاً مختلفاً يتعلق بالنفس والجسد والأسرة والمجتمع والثقافة والدين والدنيا.

* * *

ولا شك في أن المشترع الذي كان خاضعاً لإرادة الأجنبي في العشرينات،



تعهد بذلك جذوة الانتباذ الطائفي المتبادل في لبنان، لأن إحدى المهام الأساسية غير المعلنة للانتداب البريطاني والفرنسي في الشرق الأدنى، كانت صيانة الأوبئة والعلل الاجتماعية المزمنة وحمايتها، خصوصاً في فلسطين ولبنان وسوريا، وذلك تمهيداً لقيام الوطن القومي اليهودي الذي تمّ التخطيط له بعناية سرية فائقة في اتفاقية سايكس - بيكو خلال الحرب العالمية الأولى ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣.

فلا نستغرب، والحالة هذه، أن يتسبب اقتراح إلحاق الزواج والأحوال الشخصية بالمحاكم المدنية في إثارة بعض الحساسيات ما دام ينال من سلطة المرجعيات الروحية في قطاع جليل الأهمية من قطاعات الحياة كما يخالف بعض الأحكام الدينية، ولا سيما الإسلامية منها. ولا عبرة في أن يكون تطبيق الزواج اختيارياً، لأن الاختياري سوف يتحول إلى إلزامي في أجل مسمى نظراً لتنامي الاتجاه العلماني في صفوف الأجيال الجديدة.

ولكن ألا تستحق عملية الانصهار الوطني أن نتجاوز حساسياتنا لتوحيد موقفنا والتصدي بما يفترض من عناصر الإجماع لتحديات الوجود أو العدم؟!

فقد ثبت خلال القرنين الأخيرين، أن العصبية الطائفية والمذهبية التي استغلها الاستعمار القديم أبشع استغلال، كانت في طليعة الأسباب المباشرة للحروب والفتن بين اللبنانيين، فضلاً عن تأثيرها السلبي على القرار الحكومي، وتوازن السلطات، وتناغم المؤسسات، وأداء الإدارة، وانضباط الخدمة المدنية والعسكرية، وتكافؤ فرص التنمية بين المناطق، وتوحيد المناهل الثقافية والمناهج التربوية وحوافز الانتماء القومي.

كما تسببت العصبية الطائفية والمذهبية في تحول هذا البلد الذي يتمتع بموارد بشرية فائقة المواهب والقدرات العلمية والفكرية الإبداعية، إلى دولة ثيوقراطية تحكمها مراكز القوى الدينية، سواء ما ائتلف منها أو اختلف، عوض أن يكون تلك الديموقراطية المثالية الحديثة الجامعة التي يعززها التكامل الروحي والتفاعل الإيماني المنبثق من جوهر الديانتين العظميين، لا من فوارق شكلية بينهما.

وعبثاً نحاول استئصال تلك العصبية المتنامية بالشعارات المستهلكة، كالعيش المشترك، والاختلاط الاجتماعي، وتبادل المنافع العامة، والتعامل الاقتصادي والتجاري إلخ... فقد كان ذلك ممكناً في زمن آخر وظروف موضوعية مختلفة. أما وقد تمكن عدونا وأنصاره وحماته في الدول العظمى، أن يبتلونا بالحروب والفتن الدامية طيلة ما يناهز خمسين عاماً، حتى أكملوا عملية الفرز



السكاني، والتباين الثقافي، والتعدد اللغوي، والتفاوت الديموغرافي، والتباعد النظري إلى الحياة والكون والحضارة والإنسان، وفرضوا علينا التقسيم الوجودي والحياتي الذي لا بد أن يستتبع تقسيماً جغرافياً في اللحظة التاريخية التي يقررون ويفتعلون... فإن السبيل الأوحد الذي يعيد لحمتنا القومية ووحدتنا الوطنية هو تأمين العروة الوثقى بتمازج الدماء وشد أواصر الأرحام، بحيث نتحول دراكاً، في أقل من جيلين إلى شعب واحد متداخل الأعمام والأخوال يصعب على أي طامع غريب أن يعبث بوحدته ويقتحم قلعته الوطنية المنيعة.

بين الفشل والنجاح

والحق يقال أن الحاجة إلى تطوير المجتمع وأنظمته القضائية بما قد يتعارض مع أحكام الشريعة في البلاد الإسلامية، كإلغاء المحاكم الشرعية في الأحوال الشخصية وغيرها، أو فرض الزواج المدني أو منع تعدد الزوجات إلخ... إنما تكبر - أي الحاجة إلى ذلك - أو تصغر أو تنتفي، بحسب الظروف الموضوعية الخاصة بكل بلد.

فقد تحتاج باكستان أو أندونيسيا مثلاً اللتان زاد عدد سكانهما في نصف قرن أضعافاً مضاعفة من الملايين، إلى تحديد النسل بمنع تعدد الزوجات أكثر مما تحتاج إلى ذلك قطر أو البحرين.

كما أن مصر التي يسكنها ٧ ملايين قبطي، وجدت من الأفضل لوحدتها الوطنية أن تعتمد نظاماً قضائياً مدنياً يستلهم الشرع الإسلامي، دون أي محاكم شرعية أو مذهبية، وهو ما لم تكن المملكة السعودية مثلاً التي يتألف جميع سكانها من المسلمين بحاجة إليه.

وإذا كان الزواج المدني غير وارد على الإطلاق بالنسبة لبلد كإيران ينتمي ٩٩ في المئة من سكّانه إلى الدين الإسلامي، فإنه يبدو واجب الوجود في بلد كلبنان يتألف من طوائف ومذاهب عدة لا تمتاز أي منها بأكثرية عددية ساحقة، وهي بأمسّ الحاجة إلى التوحد الكلي والانصهار التام في مرحلة عصيبة تتعرض خلالها بفعل المؤامرات المتواترة لأخطار التمزق الداخلي والاجتياح الخارجي.

ولا بد في هذا المجال من تقرير واقع هو أن الإسلام يتميز عن المسيحية بكونه شرّع للدنيا والآخرة معاً، في حين أن المسيحية شرّعت للآخرة وحدها، حيث قال السيد المسيح: «مملكتي ليست من هذا العالم». وإذا كانت الكنائس المسيحية عموماً، والكنيسة الكاثوليكية خصوصاً، استطاعت أن تحتكر شؤون الدين والدنيا معاً طيلة قرون، فإن ذلك لم يحل دون اختراقها علمانياً، خصوصاً في العصور



المتأخرة، لأن سلطانها الدنيوي كان مخالفاً من الناحية الجوهرية الدوغماتية لتنصّل المسيح من عالم التراب، في حين أن الإسلام، على اختلاف شيعه ومذاهبه وإتنيّاته وطرائقه، لم يتأثر حتى بإلغاء الخلافة سلباً أو إيجاباً، وظل القرآن هو مرجعه الأساسي المنزّه المعصوم في مختلف شؤون الدين والدنيا.

لكن بعض القادة المسلمين الذين محضتهم شعوبهم خالص الولاء تجاوزوا أحكام الشريعة في حال اضطرار فرضته الوقائع المستجدة، أو في حال اختيار أملاه اختلاف الزمن والمواكبة البصيرة لرياح التطور وتيارات الحداثة. وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أول من تجاوز نصاً قرآنياً عندما ألغى مساعدة «المؤلفة قلوبهم» الذين فرضت لهم الآية الكريمة نصيباً من أموال المسلمين في قوله تعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلّفة قلوبهم...﴾[1]. وهؤلاء من العرب غير المسلمين الذين ناصروا الإسلام، وكان المسلمون يخصّونهم برواتب مالية في مستهل الدعوة الإسلامية لحاجتهم إلى سيوفهم وسواعدهم، فلما انتشر الإسلام وارتفعت راياته في الأمصار سقط مبرّر استخدامهم، فألغى الفاروق رواتبهم توفيراً لأموال الدولة وعملاً بمقتضى الواقع الجديد.

ولعلّ أقرب الأمثلة إلى عصرنا في تجاوز الحكام للشريعة هو إقدام الغازي مصطفى كمال أتاتورك على إلغاء الخلافة وكل مظاهر الدين من الحياة الاجتماعية والإدارة والقضاء في تركيا البلد الإسلامي العريق، وذلك عملاً بنظرية التحديث والعلمنة على الطريقة الأوروبية بعد انهيار السلطنة. كذلك إقدام الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة منذ أعوام الستين على إلغاء المحاكم المذهبية واعتماد الزواج المدني، ورفض تعدد الزوجات، ومنع الصوم والصلاة في دوائر القطاع العام. وقد أرسى بورقيبة نظاماً علمانياً متكاملاً في تونس بواسطة الحزب الدستوري التونسي الحر على أساس نظام الجمهورية الفرنسية تشبهاً بأتاتورك واقتناعاً منه بضرورة التطوير والتحديث. لكنه تجنّب المس بانتماء تونس إلى العالم الإسلامي أو نقض هويتها الإسلامية كما فعل مصطفى كمال، فاحتفظ بنص أساسي في الدستور يؤكد أن دين الدولة هو الإسلام.

ولا بد من تقرير واقع لا يفوت الباحث الجدي، وهو أن الشعوب الإسلامية كانت ولا تزال ترفض بحزم أي تجاوز للنصوص القرآنية أياً كان المبرر، نظراً لإيمانها الراسخ بأن القرآن هو كلام الله الذي تنزّل على الرسول. وقد طاوع الأتراك والتونسيون كلاً من مصطفى



كمال والحبيب بورقيبة أول الأمر على مضض في نقضهما للشريعة، خوفاً من الزعيمين اللذين عرفا بالتشدد ومارسا في بلديهما حكماً دكتاتورياً صارماً لمدى الحياة، وما لبثت مخالفتهما لأحكام الشرع والسنّة النبوية أن تحولت إلى قاعدة عرفية بتوالي الأيام وتوطدت المؤسسات المدنية التي نشأت عن تلك المخالفة بقوة الاستمرار.

أما تجاوز الخليفة عمر للنص القرآني بإلغاء الصدقة للمؤلفة قلوبهم، فقد مرّ في حينه دون أن يلحظه السواد الأعظم من المسلمين، لأن القرآن كان لا يزال متداولاً على ألسنة الرواة من الصحابة في عهد الفاروق، وهو لم يدوّن إلا في عهد خلفه عثمان بن عفان، وقد رُقم فقط على ست نسخ من الجلد يومذاك بعث بها الخليفة إلى الأمصار، ولم يستنسخ في كتاب واحد له دفتان إلا ابتداء من عصر بني أمية(٢).

وإذا كان القليلون من الزعماء التاريخيين قد تخطوا هذه التجربة الدقيقة بنجاح، فإن الكثيرين فشلوا في التصدي لإرادة شعوبهم على هذا الصعيد، وفي طليعتهم رئيس السنغال الشاعر الكبير باللغة الفرنسية ليوبولد سنغور الذي كلّف سنة ١٩٧٠ الرئيس الحالي للسنغال عبده ضيوف، وكان يومها الوزير الأول في حكومته، تطوير قانون الأحوال الشخصية. وقد اصطدم الوزير الأول في ذلك الحين بمعارضة الأكثرية الساحقة من المسلمين الذين يؤلفون ٩٠ في المئة من سكان السنغال، فأعلن سنغور فشل مشروعه وقال في تصريح صحفي: «كنا راغبين في منع تعدد الزوجات وإقرار الزواج المدني، لكن المجتمع لم يكن مستعداً لقبول هذا التغيير، ونحن مضطرون إلى السعي نحو هذا الهدف بخطى تدريجية وئيدة».

وبعد مرور ٢٧ عاماً على هذه المحاولة باشر عبده ضيوف نفسه في أيار الماضي، وهو يرأس اليوم دولة السنغال، حملة جديدة في هذا الاتجاه، فطلب من مساعده الشخصي وخليفته المحتمل الوزير عثمان تنور ديانك الذي اتخذ لنفسه أربع زوجات أن يطلق ثلاثاً منهن إذا كان يرغب فعلاً في تزكية رئيسه لخلافته. وما زالت المسألة معلقة بين الرجلين، حيث بنى عثمان تردده في ذلك على كون اثنين من زملائه الوزراء لهم أكثر من زوجة واحدة. ويقول محمود ديوب محافظ دكار أن هنالك التزاماً شكلياً من جانب وزراء الدولة ونوّابها وأعيانها نزولاً عند رغبة الرئيس، بعدم اتخاذ أكثر من زوجة واحدة، لكنهم يعقدون قرانهم على غيرها سراً.

وقد أحدث موقف عبده ضيوف ردود فعل سلبية في الدول الإفريقية





المجاورة، فأعلنت حكومة غينيا التي يناهز المسلمون ٩٠ في المئة من سكانها أيضاً أن مسألة الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى كونها جزءاً لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية، هي ذات اتصال وثيق بحقوق الإنسان، ولا يجوز للدولة أي تدخل فيها. ومعروف أن الرئيس سيكوتوري كان قد حاول هو أيضاً منع تعدد الزوجات في غينيا وفشل. كما أن حكاماً مسلمين في الشرق والغرب تنكّبوا هذه المهمة الثورية بهدف الإصلاح الاجتماعي وتحديد النسل وتدعيم وحدة العائلة، فاصطدموا باعتراض صارخ من جانب الطبقات الشعبية كافة.

وبعد، إذا كانت هنالك امتيازات ومنافع خاصة برجال الدين سرعان ما تدفع بهم إلى الاعتراض على أي مساس بالقضاء الشرعي في مسألة الأحوال الشخصية، فإنهم يطرحون في المقابل أسئلة تحرج الداعين إلى التغيير إحراجاً كبيراً وتسقط دعواهم في معظم الأحيان:

* فهل أن اتخاذ خليلة أو أكثر في البلدان التي تمنع تعدد الزوجات هو أقل ضرراً وتأثيراً على تماسك العائلة وأخلاق المجتمع من اتخاذ الرجل زوجة أخرى شرعية أو أكثر في البلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية؟

* وهل أن المطالبين بمنع تعدد الزوجات يعتبرون حالة الزنى القائمة على المساكنة والمعاشرة الخفية أو العلنية، مثلاً يحتذى أكثر من الزواج الشرعي للقدوة الاجتماعية؟

* وهل أن الشهوة الجنسية متعادلة تماماً عند الرجل والمرأة، أم أنها أقل حدة وشبقاً عند المتلقي والمفعول به منها عند المرسل الفاعل؟

* وهل نجحت المحاكم المدنية في البلدان التي اعتمدت الزواج المدني في الحد من حالات الهجر والطلاق وفي تأمين الرعاية المثالية للقاصرين وحفظ حقوقهم، وفضّ النزاعات الزوجية بالحسنى، وتوزيع المواريث بالعدل إلخ... أكثر مما نجحت المحاكم المذهبية في البلدان الأخرى؟ وهل استطاعت هذه المحاكم المدنية أن تستأصل الفساد من المجتمع وإيجاد بديل عن الإيمان في إسعاف الإنسان وتحريره من ضواغط شهوته؟!

* وهل استطاع الزواج المدني أن يردع الفواحش بمقدار ما استطاع الزواج الديني ذلك؟

هذه الأسئلة وغيرها يطرحها رجال الدين، ولا حاجة إلى أي اجتهاد خاص في تبريرها، لأنها تصيب كبد الحقيقة، والجواب عليها ماثل فيما آلت إليه المجتمعات الحيوانية التي تدّعي الحضارة حيث تستغني الزوجة بكلبها عن بعلها ويستغني الرجل بمن يلوطه عن زوجته لقصوره في اجتباء المتعة الطبيعية



التي خلقها الله.

في سبيل الإجماع

كل هذا صحيح. ولكن لكل قاعدة شذوذ. فنحن في لبنان بأمسّ الحاجة إلى إقرار الزواج المدني، أقله على أساس اختياري في المرحلة الراهنة الخطرة التي نجتازها. وإذا كان السم يقتل صاحبه، فإن الترياق الذي هو من طبيعة السم ينجيه من لدغة الأفعى. وكما أن الدواء الشافي يميت المريض أن تناوله دفعة واحدة، كذلك هو يحييه أن تجرعه بمقادير محدودة على دفعات.

لذلك بادرت شرائح واسعة من الرأي العام إلى تأييد الرئيس الياس الهراوي في المبدأ، وأكبرت تحفظه القاضي بأن يكون الزواج المدني اختيارياً في المرحلة الأولى، يقيناً منها بأن الهدف الذي توخاه الرئيس الشجاع في نهاية عهده، من هذا المشروع التأسيسي لمجتمع التحدي الكبير في وجه 'المطامع والأخطار المحدقة بالوطن، هو فعل إيمان بمستقبل لبنان وانصهار شعبه في بوتقة قومية واحدة متماسكة لا تنال منها طوارق الحدثان.

ولا يقل تقدير تلك الفئات الواعية المستنيرة من الرأي العام لرئيس الجمهورية في هذا المجال، عن تقديرها للحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة الأستاذ علي قانصوه الذي قدمت كتلته البرلمانية إلى مجلس النواب في تموز الماضي مشروع قانون اختياري للأحوال الشخصية مشابه لمشروع القانون الرئاسي تعاونت كوادر الحزب في وضعه مع النائب السابق المحامي أوغوست باخوس الذي كان الزواج المدني الاختياري عنواناً بارزاً في مطالعاته القانونية ومداخلاته النيابية.

ولكن المخلصين يأملون أن تتوافر بعض الشروط الخاصة لإنفاذ هذا القانون بصيغة متكاملة موحدة على أساس المشروعين الرئاسي والحزبي، لا سيما وأنه يواجه معارضة شديدة من جانب مرجعيات روحية ومقامات دينية مشهود لها بالفقاهة والنزاهة، فيتم إقراره بما يقارب الإجماع الوطني. وتتمثل هذه الشروط في الاقتراحات الآتية:

* أولاً: إن للمرجعيات المدنية عند الطوائف الإسلامية تأثيراً مباشراً على المرجعيات الروحية التي تعتبر مؤسساتها جزءاً من الكيان الدستوري للدولة، وذلك خلافاً للكنائس المسيحية المستقلة عن سلطات الحكم وأجهزة الدولة. لذلك يبدو من الأهمية بمكان أن يعود رئيس الجمهورية في مشروع القانون المتعلق بالاحوال الشخصية الى كلّ من رئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة في بلورة صيغة مشتركة يعمل رئيسا



المجلس والحكومة على إقناع المرجعيات الدينية الإسلامية بها، وكذلك الأمر بالنسبة للموحدين الدروز.

* ثانياً: أن مجلس شورى الدولة لم يوجد فقط ليكون مستوعباً للمطاعن في أمور محرجة تعرضه لتجاذبات السياسيين، بل وجد أيضاً، وربما بالدرجة الأولى، ليكون مرجعاً استشارياً في أمور دقيقة من هذا النوع ينقسم حولها الرأي العام. ولذلك يجدر بالرئيس أن يعود إلى مجلس الشورى فيطلب منه وضع صيغة مثالية لمشروع قانون معلل حول مسألة الأحوال الشخصية يأخذ في الاعتبار مختلف التيارات ويرضي الفرقاء المعنيين جميعاً.

* ثالثاً: ما دام الحزب السوري القومي الاجتماعي كان سبّاقاً في المرحلة الراهنة إلى بلورة المشروع المشار إليه، فإنه مطالب مع سائر التجمعات الأهلية التي أيدت ذلك المشروع وأعربت لرئيس الجمهورية عن دعمها له، بإخضاعه للمناقشة مع الأحزاب الوطنية الرئيسية في البلاد، توصُّلاً إلى تفاهم وشيك على خطوطه العريضة وتعديلاته الممكنة بحيث يحصل على الشرعية الحزبية ذات التأثير المعنوي الكبير في تقرير مصيره.

* رابعاً: من المعروف أن المرجعيات الدينية المسيحية ترفض هي أيضاً أي انتزاع مدني لسلطة محاكمها المذهبية، كما ترفض الزواج المدني سواء أكان اختيارياً أو إلزامياً. ولكن امتناعها عن أي تعليق يزيد في إحراج الرئيس أكثر مما لو أعلنت صراحة أنها معارضة لمشروعه. كذلك فإن صمتها المطبق حيال الموضوع يحدث بلبلة في أوساط الرأي العام ولا يساعد على شمولية الحوار وديموقراطيته، فتبدو المسألة وكأنها مسألة إسلامية، في حين أنها مسألة وطنية بالدرجة الأولى. لذلك يحسن أن تعرب المرجعيات المذكورة عن رأيها دون تردد، لأن الوحدة في الاعتراض خير من الاستنكاف الذي يوحي بالانقسام ويمنع المؤيدين للزواج المدني في القطاعين الإسلامي والمسيحي، وهم أكثر بكثير مما يتصوره المعارضون، من تأليف جبهة وطنية أهلية عريضة تدفع بالثيوقراطيين أنفسهم إلى احتساب عواقب التمسك بمنطق الدول الثيوقراطية على أبواب القرن الحادي والعشرين في بلد متعدد الأديان يحكمه توازن أعيانها دون فضائل إيمانها.

* خامساً: أن حصول مشروع القانون على أكثرية الثلثين في مجلس الوزراء، أو حتى إقراره في المجلس النيابي، وهما أمران يكادان يكونان مستحيلين نظراً لارتباط معظم رجال السياسة بمراكز القوى الطائفية في البلاد، لا يفي بالغرض المطلوب ويزيد



تفاعلات المسألة تعقيداً. لذلك يفترض المنطق السليم، أن يطرح هذا المشروع بعد تمحيصه ودعمه بمطالعة مجلس شورى الدولة وتعديلات الأحزاب السياسية والقوى الوطنية، على استفتاء شعبي عام يتقرر مصيره بنتيجته. فإن هو حاز الأكثرية المطلوبة وجد سبيله إلى التنفيذ، وإن سقط أمام الاقتراع الوطني العام، تراجع رئيس الجمهورية عنه تراجعاً ديموقراطياً كريماً، فلا يكون تراجعه، على غرار ما حصل عندما اقترح لبنان دائرة انتخابية واحدة، وعندما اقترح التعديلات الدستورية، تراجعاً لوحدة لبنان الحقيقية بشعبه ومؤسساته أمام «المجهول الأكبر» الذي يفيد اليوم من صراحة بعض الزعماء الروحيين النابعة من توجّسهم، كما أفاد بالأمس القريب من توجّس بعض السياسيين النابع من عمالتهم، لمنع هذا البلد من تادية رسالته الحقيقية داخل بيته وفي محيطه، وهي رسالة التوعية والتنوير والتطوير.

ألا رحم الله زرقاء اليمامة التي كانت ترى عدو قومها من بعد أميال في عجاج الصحراء. وسلام الله على أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب الذي قال: «إن من طلب الحق فأخطأه خير ممن طلب الباطل فأصابه».

٢١/ ٢/ ١٩٩٨

---

(١) سورة التوبة: الآية (٦٠).

(٢) فقدت النسخ العثمانية من القرآن الكريم باستثناء نسخة واحدة عثر عليها أيام القياصرة في سمرقند، وهي لا تزال محفوظة في متحف «الارميتاج» بمدينة سانت بترسبورغ.







الدولة النزيهة لا تخاف الدَّيْن والذهب المدفون أشبه بالتراب

القضية ليست قضية أموال، بل قضية أخلاق.

فلو كانت لنا دولة منزّهة عن الرشوة والفساد والسرقة والعمالة...

ولو كانت لنا هيئة قضائية عُليا مطلقة الصلاحية، متحررة من ضغوط الحيتان السياسية في الداخل والغيلان الاقتصادية الطامعة بافتراسنا من الخارج... هيئة تطبق قانون «من أين لك هذا» على العاملين في القطاع العام من قمة الهرم إلى قاعدته، وتحاكم الرؤساء والوزراء والنواب وكبار الإداريين على التجاوزات والأخطاء، وتحاسب على التبذير وتعاقب على التقصير وسوء التدبير...

ولو كانت لنا مؤسسة عامة مرتبطة بالهيئة القضائية المشار إليها، تتولى التوثيق والدراسة والإحصاء والتخطيط والتنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات الحكومية المختصة، وتضع روزنامة مدروسة للأعمال وسلم أولويات للمشاريع، شرط أن تكون قراراتها ملزمة نهائية غير قابلة للانتهاك والتحريف والتسويف.

ولو ألحقت هيئات الرقابة الحالية من جهتها بالهيئة القضائية العليا، بعد تفعيل أجهزتها وتطهير ملاكاتها، وتحديث أدواتها وآلية عملها وإنجازها، بحيث تقوم بالتوظيف والتأديب والصرف من الخدمة ومتابعة الإصلاح الإداري المتواصل، وغير ذلك مما تتولاه الهيئات المماثلة في الدول المتقدمة، دون أي تدخل من جانب السياسيين المفسدين الطامعين، سواء أكانوا في الحكم أو في المعارضة...

لو كانت لنا دولة في هذا المستوى الدستوري الحديث الراقي، والمستوى الخلقي الرفيع الحصين...

لما تردد اللبنانيون في استدانة أضعاف المبالغ التي استدانتها الحكومة إلى اليوم، ولكان من السهل جداً على هذه الحكومة أو على أي حكومة أخرى تمويل عودة المهجرين، وسلسلة الرتب والرواتب، وإنماء المناطق المحرومة وسد العجز الضاغط والمتنامي في الموازنة عاماً بعد عام، وحتى إنجاز مشاريع الإعمار، من مصادر لبنانية مئة في المئة.





منافع الدَّين أكبر!

أما في ما يتعلق بالدين، فهو سمة تكاد تكون واجبة الوجود في عصرنا، حيث فاقت متطلبات الشعوب ونمو المجتمعات في أطر ثورية مكلفة على كل صعيد إمكانية الحكومات، سواء في الدول الكبرى أو الصغرى بنسبة ما يحتاج إليه كل منها في سياق التطور وحجمه ومداه.

فلا نستغرب والحالة هذه أن تكون أكبر مديونية في العالم هي مديونية أعظم دولة في العالم، أي الولايات المتحدة الأميركية.

يقول الزميل الكبير محمد حسنين هيكل في مقال نشرته جريدة «يوميوري شيمبون» اليابانية بتاريخ ٤ يناير ١٩٩٣ في باب «نظرات على العالم» تحت عنوان «اليابان الهاربة من دورها» ما يلي(*):

«إن الولايات المتحدة في مأزق حقيقي بسبب الديون، وهذا المأزق يتفاقم. ففي سنة ١٩٨٠ كان حجم الدين الأميركي ٨٥٠ بليون دولار. وفي بداية سنة ١٩٩٣ وصل هذا الدين بسياسات ريغان وبوش، إلى أربعة تريليونات دولار. والتقديرات أن هذا الدين الأميركي سوف يصل سنة ٢٠١٠ إلى حجم تكون فوائد خدمته وحدها في حجم الناتج الأميركي كله».

وإذا كانت الولايات المتحدة أو غيرها من القوى العظمى تعتمد اليوم سياسات العنف الاقتصادي والمضاربات التجارية في نطاق العولمة للتخلص من ديونها، كما يقول هيكل وغيره من الباحثين، فإن معظم الدول الأخرى تكثف العمل مع ترشيد الإنتاج واستنباط الموارد الذاتية وحث التوظيفات الهادفة والمربحة لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، فتحقق في مراحل زمنية معقولة إنماءها المتكامل مع إيفاء تلك الديون. والأمثلة على ذلك متوافرة حتى بين دول العالم الثالث.

ثم إن العوامل والمتغيرات السياسية كانت عبر التاريخ، ولا تزال تفتح أمام أهل الفقر مجال إنصافهم من أهل الغنى إن هم أحسنوا انتهاز الفرص المؤاتية لذلك.

ونذكر على سبيل المثال أن القرار الذي اتخذه الغازي مصطفى كمال بعد انهيار السلطنة العثمانية، وأعلنه في الجمعية الوطنية التركية سنة ١٩٢٤، برفض أي توسع إمبريالي لبلاده خارج حدود الاناضول أو ما يعرف بآسيا الصغرى، كان من أهم الأسلحة الدبلوماسية التي استعملها فيما بعد لحمل بريطانيا وفرنسا المنتدبتين في منطقة الهلال الخصيب بعد الحرب العالمية الأولى، على شطب ديون تركيا المتراكمة من عهد السلطان سليمان القانوني في القرن السابع عشر.



وفي عداد الأمثلة الأقرب إلينا أن سقوط الاتحاد السوفياتي أوائل التسعينات أسقط عن كاهل مصر ديوناً لموسكو متراكمة من أيام ثورة يوليو ضاقت بحجمها الدفاتر والحواسيب. كما أن المناورة التاكتيكية التي اعتمدها الرئيس حسني مبارك بانخراطه في حرب الخليج سنة ١٩٩١، وهو يعرف سلفاً إنها حرب «سوريالية» ضد العراق لن تكلف مصر أكثر من مساندة إعلامية أو لوجستية ميدانية، ثم باشتراكه في مكافحة ما يسمى بالإرهاب عبر موقف ازدواجي يميز تمييزاً دقيقاً في السر دون العلن بين تجاوزات الجماعة الإسلامية في مصر وتضحيات المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين... هذه المناورة التكتيكية البارعة حملت الولايات المتحدة ودول التحالف الغربي على إلغاء ديون تقدر بالمليارات طالما حملها سيادته بصبر المتماسك في غيهبان الانفعالات الحمقاء الصادرة عن المستكبرين.

ليس هذا وحسب بل إن مصر المدينة أصبحت دائنة ما بين طرفة عين وانتباهاتها تتقاضى كل سنة ملياراً ومئتي مليون دولار من واشنطن، كي تبقى على موقفها الذي يرفض الحرب مع إسرائيل... ولا بأس ما دامت تلتزم هذا الرفض، إن هي رفضت في الوقت نفسه عملية التطبيع، ورفضت الذهاب إلى الدوحة، وصالحت إيران، ودافعت عن صدام حسين، وحالفت سوريا، وخاصمت تركيا، وحملت هموم عرفات بونابرت الذي حشر نفسه في جزيرة غزة ذات التوأمة المصيرية مع جزيرة القديسة هيلانة.

من ثم سعده ماتة

الدَّيْن إذن ليس بالنكبة التي تحذر منها جماعة «قم لأجلس مكانك» وهي الفئة الانتهازية والطبقة المتسيسة التي حكمت البلاد خلال نصف قرن وزرعت فيها الشقاق الوطني وجرثومة العنف والصراع الدامي، كما تعهدت فساد المؤسسات، وعلّمت الموظف العادي والمواطن العادي أساليب السرقة والرشوة والفساد، وحولت الدولة إلى مزرعة والإدارة إلى كهف. وإذا كنا اليوم نخاف الدين ونجانب استخدام هذه الوسيلة المعتمدة على الصعيد العالمي في بعث نهضتنا الشاملة، فلأننا لم نعد نثق إلا بقلة ضئيلة من أدوات الحكم والمعارضة لا يمتون إلى الطبقة المشار إليها بصلة، وأخشى ما نخشاه ألا يتمكن هؤلاء المصلحون القلائل من التصدي لجيوش المفسدين والمنحرفين الذين فغروا أشداقهم لتحويل الديون أو أي مدد آخر يأتي من الداخل أو الخارج إلى بطونهم التي لا تشبع.



ومهما يكن من أمر، فإن الدين يحفز المجتمعات السليمة التائقة إلى حياة أفضل، على مزيد من العمل والنضال في استكمال نموها، شرط ألا يكون حكامها من القناصين المتكالبين على الطرائد السهلة والأوابد المحرّمة. وهو على صعيد آخر يجنب الأفراد المعسرين والمجتهدين، «تعب الراحة» الذي يصيب الموسرين المتعطلين ويقرّب آجالهم. فإن نسيت لا أنسى ما حييت كلام صديق لي من آل معروف أسديت إليه خدمة، فشكرني بقوله: «الله يزيد ديونك ولا يتمّم لك سعده! وقد صدمني ذلك في حينه وظننت أن الرجل يدعو عليّ بالفاقة والبؤس وأنه منكر للفضل. لكنني عندما استقصيت معنى هذه العبارة من أعلام كرام في الطائفة الدرزية تبين لي أنها تحتوي أشرف دعاء، لأن من يوفي دينه المادي والمعنوي في هذه الحياة يكون قد تعطل واستعد للانتقال إلى ملأ آخر، كما إن تمام السعد يعني الموت!...

* * *

حسبي هذا الآن في الإعراب عن الأسف لأننا لا نستطيع التسليم باعتماد الدّيْن في تحقيق إعمار بلدنا وإنماء مناطقنا، بسبب النظام الفاسق المهترئ الذي يحكمنا بإرادتنا. ولا يقولن أحد أن في الأمر مؤامرة علينا، لأننا لو كنا كما يجب أن نكون لما تجرأ مخلوق أن يتآمر علينا... ولو لم نخرق عرضنا بأيدينا لما تجرأ مخلوق على جعله بغيّاً.

ولنا كلام في «مفكرة» لاحقة إن شاء الله على تمويل المشاريع من مواردنا وموجوداتنا الذاتية، فيما «لو» أصبحت لنا دولة.

فمياهنا العذبة المعدنية ثروة لا تقدر بثمن في منطقة عطشى تختنق بالرمل والملح.

والذهب النائم في أقبية مصرفنا المركزي منذ قرن هو في رقاده أشبه بالتراب، على ما يقول الإمام الشافعي. ولا أعرف سبباً لعدم الإفادة من وجوده بناء على دراسة علمية يضعها الخبراء، سوى الخوف من تعرضه للنهب الشرعي...

ولدينا أوقاف لو أحسن استغلالها بالتعاون بين الطوائف وجهاز دولة فاضلة (أواه.. ويا ليت...) لعادت علينا بموارد لا حدود لها...

ولنا مرافق سياحية، وأملاك بحرية، ومشاعات أميرية، واختصاص حرفي، وجيش اغترابي، ونتاج فني وثقافي، لو تم توظيف نسبة ضئيلة من طاقاتها المهدورة، وخيراتها السائبة، لكفانا ذلك شر الفاقة والضائقة إلى يوم القيامة.

لكننا مع الأسف، أمة بلا إرادة، تحكمها دولة منقادة، لكي لا نطلق عليها





صفة أخرى على وزن «فعالة» وقياسها،
تعرضنا للمحاكمة بجرم إعلان الحقيقة.

٧/ ٣/ ١٩٩٨

(*) كتاب «المقالات اليابانية» لمحمد حسنين هيكل، منشورات دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٧، ص(٥١).





متعة الموت!

في ٥ شباط (فبراير) الماضي نفذ حكم الإعدام في ولاية تكساس الأميركية، بامرأة في الثامنة والثلاثين تدعى كارلا فاي توكر، لإقدامها منذ ١٤ سنة على قتل شخصين بواسطة معول دقيق السنان وبطريقة وحشية هستيرية لا مبرر لها.

وقد ثارت ثائرة الرأي العام في أميركا وأوروبا لتنفيذ هذا الحكم الذي عجز المحامون عن إقناع المحكمة العليا وحاكم الولاية جورج بوش ابن الرئيس الأميركي السابق، بتخفيفه أو إصدار عفو خاص عن السيدة توكر.

ذلك أن السلطات في ولاية تكساس متشددة إلى أبعد مدى في تنفيذ أحكام العقوبة القصوى، وقلّما أخذت محاكمها أو إدارتها العليا بالأسباب التخفيفية في جرائم القتل، حتى ولو كانت مستوفية كل عناصر المنطق وبينات الإقناع.

وفي الوقائع الإيجابية التي رفضها قضاء الولاية وكان يمكن أن تشفع بالمحكوم عليها، ما يلي:

* بدأت كارلا بتعاطي حشيشة الماريجوانا في الثامنة من عمرها.

* في سن العاشرة انتقلت إلى الهيروين.

* وفي الثالثة عشرة بدأت تمارس البغاء.

* وعندما ارتكبت جريمتها المزدوجة، وهي في الرابعة والعشرين كانت تحت تأثير المخدر.

* وبعدما اعتقلت وعولجت من سموم المخدرات تحولت في سجنها طيلة ١٤ سنة، إلى فتاة مثالية مؤمنة يُقتدى بأخلاقها الدمثة وطباعها الهادئة وسلوكها الشريف.

* ثم تلقت وهي في السجن تعاليم الدين المسيحي على يد القس دانا براون المرشد الروحي للسجناء فنشأت بينهما علاقة عاطفية وتزوجا.

* كانت توبتها رائعة وإيمانها ملائكياً، فشاركت زوجها في نشر القيّم الخلقية والمبادئ المسيحية بين السجناء وأعادت نفراً منهم إلى حظيرة الإيمان.

لكن هذا الانقلاب الجذري في شخصية كارلا توكر لم يبدل شيئاً في مصيرها، فتم إعدامها في سجن هانتزفيل قرب هيوستن، بحقنة مخدرة قاتلة، وكانت كلماتها الأخيرة وهي تبتسم لزوجها



وشقيقتها وأهل ضحيتيها: «كم أحبكم جميعاً وسوف أذكركم بالخير أمام يسوع، وأكون بانتظاركم في نعيم السماء».

* * *

قرأت هذا الخبر الذي أبرزته الصحافة العالمية في صفحاتها الأولى بالعناوين العريضة، فانتابني مزيج من القرف والأسف، لانصراف المعلقين إلى استغلال تلك المأساة الإنسانية في المزايدات السياسية والدعوات الانحلالية المريضة.

فقد كان همّ أصحاب دكاكين الرحمة من لجان العفو الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، فضلاً عن الحيوان، ودعاة اللاعنف واللاسلطة واللاعقاب واللاإعدام، داخل الولايات المتحدة وخارجها، أن يشهّروا بولاية تكساس وقسوة حاكمها جورج بوش الابن، ونظامها القضائي الذي يطبق شريعة الغاب، كما قال بعضهم، أو يعتمد أساليب رعاة البقر في القتل والتصفية الجسدية، كما قال آخرون...

وتظاهر اللواطيون والسحاقيات من إفرازات عصر الإباحية في لندن وباريس وبرلين، ونيويورك وسان فرنسيسكو، دفاعاً عن القاتلة التائبة، كما انتظمت حملات الاستنكار على شبكة الانترنت وشاشات التلفزة في العالم بأسره، واكتظت عرائض الشجب والاحتجاج بتواقيع الفنانين والرقاصين والشعارير وأهل الحساسية والنرجسية والسادية والسودومية من أوسلو إلى نيروبي، ومن فيلادلفيا إلى فلاديفوستوك.

إن صوتاً واحداً لم يرتفع ليعلن الحقيقة المرة، وهي أن الحكومات وأدواتها ومحاكمها وقضاتها ومحاميها ومجتمعاتها المتمدنة جمعاء، سواء في البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام أو التي لا تزال تطبّقها، أقامت نصباً من حجارة النسيان على ضريح العدالة!... فالدول التي ألغت العقوبة القصوى حفظت حق المجرم في الحياة وكرست حق الضحية في الموت! ولو طبقت هذه الدول أحكام السجن المؤبد أو الطويل الأمد على المجرمين القتلة تطبيقاً صارماً بحيث يستحيل أن يشملهم عفو ما في ظرف معين، أو يحررهم قرار متفق عليه مع آمر سجنهم، أو تطلقهم رشوة حاكم رخو الضمير أو سطوة عصابة مسلحة ينتمون إليها، لهان الأمر على ذوي الضحايا بمقدار لا بأس به، واطمأن المجتمع إلى كون هؤلاء يحيون حياة أقبح من الموت.

ولكن السفاح القاتل يدخل السجن في هذه الدول من بابه ليخرج من فجوة غامضة في سردابه أو نافذة سرية خلف محرابه. وفي كل يوم تطالعنا الصحف وأجهزة الإعلام بأخبار وحوش كاسرة تغادر السجن بسحر ساحر وقدرة قادر لتعاود مهنة القتل والاغتصاب والإرهاب.



أما الدول التي لا تزال تعتمد قانون إعدام القاتل فمعظمها يفرغ هذا القانون من مضمونه الردعي عند تطبيقه، فتاتي النتيجة المباشرة لتنفيذ حكم الإعدام أسوأ من عدم تنفيذه، تماماً كما حصل في قضية كارلا توكر.

وهنا تتبادر إلى الذهن أسئلة لم يطرحها أحد من المعلقين أو فلاسفة القانون مع الأسف، ولا حتى قضاة الولاية وسلطاتها الإدارية، ونورد بعضها كالآتي:

* إذا كانت غاية الإعدام هي إنصاف أهل القتيل من القاتل وشفاء غليلهم وطمأنة قلوبهم، والحؤول دون إقدامهم على الثأر والانتقام للضحية بأنفسهم... فهل تتحقق هذه الغاية بعد مرور ١٤ سنة على الجريمة، حيث يكون هؤلاء قد غلفوا قلوبهم باليأس واستناموا عن المطالبة بحقهم صاغرين؟!

* وإذا كانت غاية الإعدام هي إرضاء المجتمع الثائر لفداحة الجرم وفظاعته أو ردع من تسوّل له نفسه ارتكاب جريمة ما عن القيام بذلك... فهل تستحق هذه الغاية بعد ١٤ سنة يكون المجتمع قد نسي الجريمة خلالها ونسي المؤهلون لارتكاب مثلها ما يترتب عليها من عقاب؟

* وما دامت السلطات المختصة قد أتاحت للمجرم خلال ١٤ سنة فرصة الندم والتوبة والعودة إلى الإيمان وتقويم السيرة والخلق والسلوك ثم الزواج من إنسان مؤمن نذر حياته للدين، مع الانتقال من عالم السفاحين إلى عالم الأبرار والصالحين... وما دامت هذه السلطات قد سمحت للإعلام أن يقدم للرأي العام صورة ناصعة محببة رائعة عن مرتكب الجرم، وذلك طيلة ١٤ سنة... فكيف نستغرب ألا يتحول المجتمع من مطالب بإعدام القاتل إلى مطالب بالعفو عنه؟!

* وإذا كانت الدول لا تستطيع حماية الأطفال من المخدرات، ولا القاصرين من الدعارة والبغاء، فكيف تريد إقناع الناس بأن الجرائم التي يرتكبها هؤلاء المنحرفون ليست هي بالتحديد جرائم القاصرين والمقصرين من حكّام تلك الدول وأولياء مصيرها؟

* وأخيراً، ثمة إجراء بالغ الأهمية، وهو أن تنفيذ الإعدام كان يجري أيام القصاص الواعظ الرادع، في الهواء الطلق، وفي وضح النهار، على حبل المشنقة، أو تحت بنادق الرماة، أو بحد السيف، وفي أقصر مدة بعد صدور الحكم، بحيث يختشي من يتعهد الشر ويخاف الموت فيدرك أن مصيره محتوم على تلك الصورة نفسها. وكان المجرم يبقى معلقاً في مكان إعدامه ٢٤ ساعة على الأقل، بحيث يراه الناس ويتعظ المجرمون بما ينتظرهم من مصير أسود.

أما في زمن الخوف من العدل،



والخوف من الحزم، والخوف من الإيمان، والخوف البطرسي الذي أنكر الحقيقة ثلاث مرات قبل صياح الديك... فإن إعدام السفاح القاتل يجري بعد أن يكون هذا قد تاب وتزوج وأنجب، وبعد مرور أعوام على احتجازه في حجرة مقفلة، بحقنة كيميائية تمنحه السعادة والغبطة واللذة الجسدية والنفسية، قبل أن يموت!!

* * *

وصف صديق لي يقيم في تكساس كيف أعدمت كارلا توكر، فقال: إن الجلاد، وهو طبيب مختص، حقنها بمادة مخدرة شبيهة بمادة البنج الذي يحقن به المريض قبل العملية الجراحية، فتراخت تدريجياً حتى استسلمت وفقدت وعيها خلال ٢٠ ثانية، ثم أردف ذلك بحقنة من أخلاط السم القاتل، فماتت وهي تعتقد أنها نائمة!

وختم صاحبي، وهو حقوقي ضليع بقوله: ما دام الأميركيون جميعاً، سيواجهون الموت كسائر البشر، فسوف أنصح من كان لا بد له من ارتكاب جريمة ما إن يرتكبها في تكساس... لأنه يحصل بذلك على متعة تفوق متعة الوجود، هي متعة الموت!

٧/ ٣/ ١٩٩٨





روح بيروت

كنت أستمع إلى المؤرخ المحامي عبد اللطيف فاخوري ليلة ١٧ شباط (فبراير) الماضي وهو يلقي محاضرة بعنوان «خطط بيروت: أسماء ومسميات»[١] عندما انسربت من عيني دمعتان: واحدة على خطط بيروت، وأخرى على روح بيروت.

أسماء ومسميات لا عد لها ولا حصر، أخذ المحاضر يطوف بها على أسماعنا، بعضها راسخ في القلب هيهات لا تمحوه زوابع الأيام، وبعضها الآخر حائر حائم على تخوم الذهن بين الحافظة والنسيان، ومعظمها واغل في دفاتر الماضي لا نعرف عنه شيئاً وإن كان يعني الكثير.

لقد أسرى بنا المحدث تلك الليلة إلى إحياء المدينة القديمة وساحاتها ومحلاتها وأسوارها ومساجدها وكنائسها وأبراجها، حتى مغاورها، فرسم في خيال السامعين خرائط متداخلة متقاطعة لبيروت، لؤلؤة بحر الروم، في سفح لبنان الأخضر، وأدهش بدقة الأوصاف وغزارة المعلومات، حتى بدا، وهو المؤرخ العالم بالأنساب[٢] وكأنه يضع شجرة نسب



للعائلة البيروتية ذات العمارة الشرقية المستروحة في نعيم الروق والنور.

كل هذا الحديث الشائق والبيان الرشيق والوصف الدقيق لم يشفع بإبراء نفسي من شجن ألمّ بها عندما دخلت القاعة الرحبة في «مركز أنيس زكريا النصولي» بمحلة المصيطبة متأبطاً ذراع صديقي العميد المتقاعد مختار العيتاني أبو رياض الذي كنا نسميه أيام الأشبهية والشباب «أبو عبد البيروتي».

ويقع هذا المركز في دار أنيقة كان يسكنها المرحوم أنيس النصولي[٣]، تحيط بها حديقة تقليدية يتعانق في جنباتها النخيل والزيتون والليمون وحب الآس والورد والياسمين، وقد حولها محمد بن أنيس حيّاه الله، بعد وفاة والده مركزاً ثقافياً اجتماعياً متعدد الأنشطة في خدمة الأسر البيروتية وجمعياتها الخيرية وهيئاتها الاجتماعية.

وفيما كان الأستاذ فاخوري يصول ويجول في بيروت التاريخ، من محلة الدباغة والشيخ رسلان، إلى ساحة الزبيب وسوق الدلالين، ومن ساحة البرج إلى الباشورة والمصيطبة فالأشرفية، مروراً



بدرج الأربعين والبسطتين وجميزة يمين، إلخ... كنت أتفرس في وجوه الحضور الذين ملأوا القاعة فأتعرف إلى بعض من صرفت معهم ربيع العمر في مقاهي البرج والمطاعم الشعبية والأسواق الدهرية، تحت سقوفها المقوسة وقناطرها المزركشة وزواريبها العنكبوتية الغبراء، فتحشرج الغصص في قلبي وتسقط الذكريات في هاوية الواقع المر.

ذلك إن هذا الجمع الرصين العريق في بيروتيته، كان جمعاً سنياً معظمه من الطبقة الوسطى الواعية المثقفة التي تستر إحباطها هي أيضاً بكمها المخروق، يتخلله نفر ضئيل جداً من الشيعة والدروز، وكنت المسيحي الوحيد في ذلك المسجد الثقافي...

وعلى أن وصولي إلى تلك الواحة الأهلية الخيرة لا يقارن بوصول نائب أو وزير أو رئيس من مماليك الزمن الهازل تصطف له الفيالق من الباب إلى المحراب، وترتفع فوق هامته البيارق والشماسي، ويفرش تحت أقدامه السجاد الأحمر... فقد عرفني أهلي وأنا قادم إليهم، واستهلوا بالتمتمات، ثم أردفوا بالتحيات رجالاً وسيدات، وارتفع صوت في الجمهرة الناهضة إلى تكريمي يقول: «هذه روح بيروت».

لقد ذكرت في تلك اللحظة أيام الاستقلال التي تختصر بكلمتين: «روح بيروت». فلولا روح بيروت لما كانت لنا قيامة بعد أن صلبنا الاستعمار أكثر من خمسمئة سنة على خشبة الاستقراد.

وما زلت أسائل نفسي منذ تلك الليلة التي كنت خلالها وافداً من قلب جماعة إلى قلب جماعة، لماذا لا نقيم توأمة وطنية حقيقية بين المراكز الاجتماعية والثقافية المسيحية والمراكز الإسلامية المماثلة؟... فنتفاعل مجتمعين ونتحاور مشتركين ونتصافح متفاهمين ومؤمنين؟ لا أن يدخل واحدنا إلى عرين الآخر متنكراً في استحياء، ويخرج منه متظاهراً في استعلاء لمجرد أنهم عرفوه؟!!

وهل أن التوأمة التي اخترعوها بين قرانا المسيحية والقرى المشابهة لها أو غير المشابهة في الغرب، أو بين قرانا الإسلامية والقرى المشابهة لها أو غير المشابهة في الشرق، أصلح لنا ولأبنائنا، وأنفع لمجتمعنا، واحفظ لتراثنا الوطني والقومي والديني والثقافي، من توأمة طبيعية متواصلة منذ آلاف السنين، خلقت من رحم واحد، وكانت مُحَرَّمة على الغريب الذي اخترع التوأمة لاستئصال المحرمة؟

روح بيروت، هذه رفض الحكم الانتهازي المترهل أن يحفظها بوصل الجذور الوفاقية التي قطعتها سكاكين الغرباء في حرب الأجرة والعمالة من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٥ إلى ١٩٩١، هذه الروح



يتعين على شعبنا اليتيم المعذب أن يبتعثها وحده بقوة وشجاعة أو لا تكون لنا قيامة بعد اليوم(...).

اما خطط بيروت فأنصح صديقي عبد اللطيف فاخوري أن يبحث عنها في خطط المرحوم «لوكوربوزييه» المهندس الفرنسي الذي بنى مدينة برازيليا في مجاهل الأمازون. فقد يجد فيها نماذج مما فرضه طواغيت الإسمنت على بيروت مدينة الأبجدية والشرائع، تاج بيزنطية ورتاج باب الشرق، من أشكال هندسية قمرية أو مريخية تباعد بين الناس وتسلبهم روحهم؟..

فوآسفاه على صوت العود في قهوة الحاج داود، وزلاغيط مسدسات البسطة بعد نصف الليل في كنيسة مار نقولا عند هجمة عيد الفصح...

٢١/ ٣/ ١٩٩٨

---

(١) في لسان العرب أن الخطة (جمعها خطط بكسر الخاء) هي الأرض التي تحل بها ولم ينزلها أحد قبلك، أما الخطة (جمعها خطط بضم الخاء) فتحمل العديد من المعاني، لكنها عندما ترد مؤنثاً للخط (بضم الخاء) فهي تعني المحلة والطريق. وأغلب الظن أن المحاضر اختار معنى الخطتين معاً في حديثه عن بيروت.

(٢) إشارة إلى الكتاب المرجعي الذي وضعه الفاخوري حول الشجرة النبوية الكريمة بعنوان «الاستشراف في أنساب السادة الأشراف» ١٩٨٧.

(٣) صحافي مؤرخ بيروتي عمل مع أخيه محيي الدين النصولي في جريدة «بيروت» وكتب فيها وفي «بيروت المساء» لصاحبها عبد الله المشنوق، وكان نائب رئيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ورئيس لجنة المدارس فيها. توفي سنة ١٩٥٧، وله عدة مؤلفات تاريخية.







أمة بلا خط في الزمن المنحط

الخط يبقى زمانا بعد صاحبه
وصاحب الخط تحت الأرض مدفونُ

من ديوان شاعر مجهول

بعد تشويه الحياة العربية ومسخ الإنسان العربي في محرقة العولمة الثقافية التي ميزتنا طيلة نصف قرن بضخامة الكروش وضآلة العقول، وحولتنا من منتجين إلى مستهلكين، ومن مبدعين إلى مقلدين...

وبعد أخطر وأدق عملية تقبيح جراحية في تاريخنا أخضع لها الفكر واللغة والشعر والبيان...

وبعدما سقط الغناء من أفلاك الطرب وسموات الموسيقى الشرقية الفردوسية إلى مزبلة «طق موت، ما في توت»... عبر أصوات قرقعية تتغاوى في أدائها أم الطقاطيق لتقبض في آخر كل حفلة ٥٠ ألف دولار مع تقبيل اليدين والقدمين وما بين كليهما... في حين أن كاتباً أو شاعراً مبدعاً أو عالماً خلاقاً لا يحلم بأن يحصل في حياته كلها ما يحصله راقص لواطي أو كلب سباق في حفلة واحدة، كما يقول ونستون تشرشل...

وبعدما طوقتنا في المعارض والمسارح والمكاتب والمراحيض «روائع» الفنون التشكيلية رسماً ونحتاً، في أغرب هجمة حضارية على ذوقنا المتخلّف الذي يرفض بمنتهى الغباء أن يدفع من ٧ إلى ٧٧ ألف دولار ثمن لوحة مرسومة بذنب دابة ومعلقة في غاليري (سيكس Plus)، ثم يتقيأ عوض أن ينفرج ويندهش...

بعد كل هذه المجزرة التي يتعرض لها تراثنا اليتيم وليس من يحميه أو يقرأ له تعويذة ما، أو حتى يصلي على جثمانه... جاء دور الخط العربي، فانتشرت موجة هستيرية دائبة على تجريده من خصائصه الجمالية وصهره صهر الطروح العضوية في آلات فرم النفايات!...

* * *

لقد بدأت الجريمة منذ الخمسينات يوم قرّرت إدارات المدارس أن تستغني عن تعليم الخط، بحجة أن ازدهار الطباعة الآلية (لينوتيب وأنترتيب) وانتشار الآلات الكاتبة، يوفران للقارئ خطاً طباعياً موحداً ويغنيانه عن التعقيدات الكامنة في الخطوط



الأصيلة التي يزيدها احتراف الخطاطين تعقيداً.

وكان العلامة الشيخ إبراهيم اليازجي أول من سبك حروف الخط النسخي للنصوص، والخط الرقعي للعناوين واللافتات، أيام الطباعة اليدوية في القرن التاسع عشر، انطلاقاً من السبائك الطباعية الأولى التي وضعها عبد الله الزاخر في دير مار يوحنا في بلدة الشوير قبل ذلك بنحو مئة وخمسين سنة.

وعلى أن هذا الإنجاز أدى إلى تأهيل خط النسخي للطباعة وأسهم إسهاماً كبيراً في نموها وتعميمها، خصوصاً في مصر خلال عصر النهضة، ثم في لبنان وسوريا وفلسطين... إلا أن تعليم الخط بقي ركناً أساسياً من أركان التثقيف التربوي في العالمين العربي والإسلامي، وظل خط الرقعي هو المعتمد في المدارس، كما ظلت الخطوط الأصيلة وعددها ثلاثة عشر خطاً(*) على رواجها السابق وبهائها الفائق تتقدم الفنون الشرقية على أنواعها، ولا تنازعها الإمارة والصدارة منمنمات فارس، ولا مطعمات دمشق، ولا مزاهر اسطنبول وأغماد صنعاء وذهبيات القاهرة، ولا أي تحفة من تحف النقش والرقش بين سور الصين وجبال الأطلس.

وفي عصر الطباعة والكتابة الإلكترونية الذي نعيشه اليوم، قامت محاولات عدة لاختزال الخطوط الفنية التراثية في الحاسوب، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل واستقرّت على حرف اليازجي المجتزأ المبسط الذي يعتمد حالياً في الصحافة والنشر والمطبوعات كافة.

* * *

ولكن المشكلة أخذت وجهاً آخر وبعدا فوضوياً تخريبياً في العقود الثلاثة الأخيرة أقل ما يقال فيه أنه يقضي على أروع أثر فني جمالي أنتجه الشرق في تاريخه. ذلك أن أشكالاً عجائبية من الخطوط ظهرت بكثافة لم يسبق لها مثيل في تزيين المحلات التجارية، ولافتات الإعلان، وعلى أبواب الشركات والمصارف وشرفات المباني، وفي تصميم غلافات الكتب والمنشورات المختلفة، وحتى في عناوين الصحف والمجلات، وهي من الغرابة والغموض بحيث يعجز المرء عن فك ألغازها، وكثيراً ما يلجأ في استيضاح معناها إلى ما يجاورها من لافتات أو عناوين مرسومة بالحروف الأجنبية اللاتينية. وإذا كان المتعارف عليه أن المكتوب يقرأ من عنوانه، فقد أصبح المألوف عندنا في





زمن القحط والخنفسة أن تقرأ الكتابة العربية بترجمتها الفرنسية أو الإنكليزية، وإن تعذر ذلك فيضرب المندل ورقية المنجمين!

ومما يؤسف له أن يكون المشرفون على إصدار العدد الخامس من «كتاب في جريدة» الذي توزعه الأونسكو مجاناً بالملايين في العالم العربي، وهو إنجاز فريد خارق، قد سمحوا بنشر مجموعة من الخرابيش في متون الصفحات أشبه ما تكون بالخطوط السود التي يحدثها النفط السارب على الرمل من صهريج مفخوت أو اللطخات المعيبة التي يتركها انقلاب المحبرة على صفحة بيضاء.

* * *

ومهما يكن من أمر، فقد ظهرت، مقابل هذا التعدي الفاضح وما يشاكله على حرمة الخط العربي ونبل رسالته الجمالية الخالدة، بارقة أمل تحملنا على التفاؤل بعودة هذا الإرث المجيد إلى المنزلة المرموقة في واجهة الفنون العالمية. فقد انطلقت في «أيام الخط العربي» التي أحياها «بيت الحكمة» للعلوم والآداب والفنون، في العاصمة التونسية، بالتعاون مع «المركز التركي للبحوث والتاريخ والفنون الإسلامية»، دعوات مدوية إلى إنقاذ الخط العربي من شذوذ المنحرفين.

وتبارى المحاضرون المختصون أثناء الندوات والبرامج والمعارض التي أقيمت بالمناسبة، في تظهير إبداعية الخط العربي الأصيل، وما يرمز إليه من كمال الشخصية الإنسانية، كما تم تدشين «المركز الوطني التونسي لفنون الخط»، وكان هنالك إجماع بين المشاركين في «الأيام» المشار إليها، على وجوب تطوير القوانين في مختلف الدول العربية بما يحمي الخط العربي من العبث والتشويه، باعتباره جزءاً من التراث الإنساني بشهادة منظمة الأونسكو نفسها التي جرى ذلك المهرجان الكبير برعايتها.

ويبقى السؤال الأكبر: أين جامعة صاحب العصمة الدكتور عصمت عبد المجيد من كل هذا؟!

فالخط سلاحه قصبة وريشة، لا فؤوس، ولا سكاكين مما يستخدم في مجازر الجزائر، وقد يخيف معاليه..

والخط آية جمال ونشيد خيال ومعجزة كمال، شتان بينه وبين أفاعي الشقاق، وعقارب النفاق، في أرض العراق، مما يدفع معاليه إلى الاعتصام بالتقية عند ذبح الضحية...

فهلا حضنت جامعة عبد المجيد هذا





اليتيم المجيد الذي لا يخيف ولا يرهب أحداً، ليقال يوماً في كتب المؤرخين أن هذه الجامعة كانت على الأقل صاحبة خط؟!

٢١/ ٣/ ١٩٩٨

(*) الخطوط العربية التراثية في حدها الأدنى ثلاثة عشر خطاً: الثلث، والنسخي الفني، والنسخي الدفتري، والرقعي، والفارسي، والديواني الجلي، والديواني الشاهاني، والريحاني، والكوفي المشرقي، والكوفي الأندلسي، والمغربي الكتبي، والمغربي المسماري، والقيرواني. فقد تفنن الخطاطون عبر الأزمنة في تشذيبها وتهذيبها حتى أصبحت بلا عد ولا حصر. ويقول المستشرق «بلاشير»: «لقد عجزت عن إحصاء فنون الخط العربي، لكنني كلما رأيت نموذجاً منه أستطيع رده إلى سبع قواعد أساسية هي الثلث والنسخي والرقعي والفارسي والديواني والكوفي والقيرواني».





وثيقة الاعتذار

... وأخيراً قال الفاتيكان كلمته في وثيقة رسمية صدرت في ١٦ آذار (مارس) الجاري حول «الهولوكوست» أو محرقة اليهود المزعومة في ألمانيا النازية، وذلك بعد عشرة أعوام من الوعد الذي قطعه البابا يوحنا بولس الثاني لمقامات يهودية عليا بهذا الصدد عام ١٩٨٧.

وقد أعلن الحبر الأعظم في هذه الوثيقة التاريخية استنكاره اضطهاد اليهود وما أصابهم في القرن العشرين من تنكيل وتعذيب وتقتيل، خصوصاً في «المحرقة النازية البشعة». وقال إن «العداء للسامية والكراهية العنصرية مناقضان لتعاليم الكنيسة ومبادئها المؤمنة بوحدة العرق البشري وبالمساواة بين الأتنيّات والأجناس».

كذلك ندّد «بتقصير بعض المسيحيين» عن تقديم المساعدة إلى اليهود المضطهدين، وإغفال هؤلاء المسيحيين أو تغافلهم عن مقاومة الإبعاد القسري الذي تعرّض له اليهود في الحرب العالمية الثانية والذي كان لا بدّ من توقع الأسوأ في سياق عملياته المريبة. وأكد أن الكنيسة تعرب عن «أسفها العميق» لهذا التقصير وغيره من الأخطاء والخطايا التي ارتكبها أبناؤها في مختلف العصور وتكفّر عن ذلك كله بفعل توبة من جانبها.

لكنه شدّد على أن الكنيسة الكاثوليكية «لم تتورط في المحرقة من قريب أو بعيد ولم تكن لها أي علاقة بتلك المأساة على الإطلاق»، وأن ما حدث هو من صنع «نظام وثني ملحد استمدّ عداءه للسامية من جذور غريبة عن المسيحية كليّاً، ولم يتردّد في تسفيه الكنيسة وموقفها المعارض لنهجه، كما لم يتردّد في اضطهاد أعضائها والتنكيل بهم أيضاً».

وقد برأت الوثيقة البابا بيوس الثاني عشر ممّا تنسبه الصهيونية إليه من تغاض عن المحرقة وإغضاء عما ارتكبه النازيون، مشيدة «بمساهمته البناءة في إنقاذ مئات الألوف من اليهود»، ومشيرة في الوقت نفسه إلى «شكر العديد من المرجعيات اليهودية لبيّوس الثاني عشر وأعوانه من أمراء الكنيسة على مساعدة اليهود المضطهدين وإسعافهم بكل وسيلة ممكنة».

كما برأت الوثيقة أخيراً المسيحيين الذين كانوا يستفظعون اختفاء اليهود في



البلدان التي احتلها النازيون، «لكنهم لم يكونوا قادرين على نجدتهم ورفع المظالم عنهم».

* * *

وما أن صدرت هذه الوثيقة الفاتيكانية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ، باستثناء تبرئة المجمع الفاتيكاني الثاني عام ١٩٦٥ ذراري اليهود من جريمة صلب السيّد المسيح(*)، حتى انفجر الحقد الصهيوني على الكنيسة الكاثوليكية، ولا حاجة بنا إلى ترداد ما تنشره الصحف العالمية يومياً من تصريحات لكبار الحاخامين ورؤساء الوكالات والمجالس والمحافل اليهودية في إسرائيل وأميركا وأوروبا، ومن حملات على يوحنا بولس الثاني، لكونه برّأ بيّوس الثاني عشر، وبرّأ الكنيسة من المحرقة، وبرّأ معظم المسيحيين والكاثوليك من الجريمة النازية.

والحق يقال أن البابا كان يتوجس مع كنيسته من ردّة الفعل الصهيونية هذه، ولذلك أخّر صدور الوثيقة عشرة أعوام، وكان يمكن أن يؤخّرها أكثر، ليأخذ على الصهيونية مأخذ تدينها بتصرّفاتها الحاقدة وعقوقها المتمادي.

فما الذي حصل خلال هذه الأعوام العشرة في مقابل اعتراف الفاتيكان بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية معها؟.

لقد ذهبت الكنيسة الكاثوليكية حتى إلى نوع من التسليم الضمني بأن تكون القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل، وذلك بعد تبادل السفراء مع الدولة العبرية، وهو أمر مخالف لجميع قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى المحافظة على معالم المدينة والانسحاب من القدس الشرقية تنفيذاً للقرار ٢٤٢، ومخالف كذلك لموقف جميع البابوات الذين تعاقبوا على الكرسي الرسولي من مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا. وقد لخّصت جريدة «أوسرفاتوري رومانو» هذا الموقف الفاتيكاني في مقالها الافتتاحي الصادر في أول تموز (يوليو) ١٩٨٠ مطالبة «بوضع خاص لأورشليم تضمنه هيئة دولية مع المحافظة على الحقوق الدينية والمدنية لجميع الطوائف».

والمعروف أن الكنيسة رفضت قبل الثمانينات أي اعتراف حتى بحق اليهود في إنشاء وطن قومي. ولكن هذا الموقف أخذ يلين تدريجاً بعد مجيء البابا الحالي الذي ما انفك منذ بضعة عشر عاماً يدلي بتصريحات مستنكرة المحرقة والاعتداءات على الكُنُس والقبور اليهودية، وللمرّة الأولى زار خليفة بطرس الكنيس اليهودي في روما عام ١٩٨٦، وقدّم إلى اليهود بوادر عطف وتأييد لا حدود لها.

كلّ هذا التراجع الطوعي من جانب الكنيسة كان يقابل بالتآمر والتحامل





والافتراء من جانب اليهودية العالمية في أوروبا الغربية والعالم اللاتيني والشرق الأدنى حيث للفاتيكان نفوذ قوي، وخصوصاً في فرنسا التي يكاد الفجور الصهيوني يقودها إلى اضطرابات أهلية خطيرة. ولا يخفى أن التركيز على فرنسا من جانب الصهيونية يعود إلى كونها الدولة الكاثوليكية الأعظم التي تشكل قطب الدائرة بالنسبة إلى الإشعاع الفاتيكاني العالمي، وتلقّب منذ القرون الوسطى «بنت الكنيسة البكر».

استغلال المصادفات التاريخية

ويكفي إلقاء نظرة خاطفة على سلبية المواقف اليهودية في مقابل تنازلات البابا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة فقط، لمعرفة أسباب النفور الكاثوليكي من هذا الأسلوب واكتفاء الفاتيكان في الوثيقة الأخيرة الحاسمة بالاعتذار عن «أخطاء بعض المسيحيين» الذين تورطوا في المحرقة أو تغاضوا عنها، وإنكار «أي علاقة للكنيسة أو للبابا بيّوس الثاني عشر» بالهولوكست. وقد مهّد يوحنا بولس الثاني لذلك بتصريحات وتلميحات عبّر فيها عن استيائه من التشنّج الصهيوني بطريقة بيانية مرنة تؤلم وتؤذي خصومه دونما تجريح أو إثارة.

* ففي أيار (مايو) ١٩٩٧، وكان البابا قد حدّد موعداً لزيارة فرنسا بين ٢١ و٢٤ آب (أوغسطس) وإقامة قداس جماهيري في ميدان «لونشان» بباريس لمناسبة الاحتفال بـ«الأيام العالمية للشباب»، حرّض اليهود بعض الهيئات البروتستانتية «لتذكيره» بوجوب الاعتذار للبروتستانت عن المجزرة التي ارتكبت ضدّهم عام ١٥٧٢ ليلة ٢٤ آب (أوغسطس) بالذات. وقد اعتبر الفاتيكان هذا التحريض مماثلاً لتحريض نظمته المخابرات الصهيونية في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٦، يوم قدم البابا إلى فرنسا للاحتفال بذكرى تنصير كلوفيس أول ملك على «غالية» - أي فرنسا القديمة - في كاتدرائية رانس، وقد صادف ذلك يوم ٢٢ أيلول (سبتمبر)، وهو اليوم عينه الذي أعلنت فيه الجمهورية الفرنسية بعد ثورة ١٧٨٩، فانتهز الأخطبوط الصهيوني في الصحافة والإعلام تلك المصادفة لتصوير البابا كأنه عائد لتأسيس ملكية جديدة في البلاد، وأثار ضدّه اليسار الجمهوري إثارة مهينة.

والجدير بالذكر أن المنظمات اليهودية النافذة دخلت على خطّ الزيارة البابوية في آب (أوغسطس) ١٩٩٧ لتحريك مواضيع جانبية كمسألة الإجهاض الذي ترفضه الكنيسة، وتدبير استطلاعات للرأي تثبت أن شعبية البابا والكنيسة في أوساط الشباب لا تتجاوز ٨



في المئة، وإيهام الرأي العام أن الشباب الفرنسي الذي قرّر حضور القداس الاحتفالي لن يتجاوز ٢ في المئة إلخ...

محاكمات بعد ٥٠ سنة

* وثمة قضية ذات أهمية بالغة كانت الصهيونية قد حاولت استغلالها على نطاق واسع لإضعاف شوكة الفاتيكان في فرنسا، هي قضية «پول توفييه» قائد الميليشيا الفرنسية خلال الاحتلال الألماني عام ١٩٤٢، ودوره في مصرع عدد من اليهود وترحيل آخرين إلى معسكرات الاعتقال النازية. فقد اتهمت المنظمات والهيئات اليهودية الفرنسية الكنيسة بمساندة پول توفييه وتأمين إخفائه في أديارها طوال نصف قرن. وفي ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٩٢ أصدرت محكمة باريس قراراً بمنع محاكمة توفييه متسلحة بمرور الزمن وعدم كفاية الدليل الجرمي، فنسب اليهود تساهل القضاء مع توفييه إلى ضغط من الكنيسة، وسار في ركابهم الأساقفة الكبار وفي طليعتهم المونسنيور دي كورتراي رئيس أساقفة ليون، ثم استؤنف القرار المذكور، وصدر في النهاية حكم عام ١٩٩٤ بإدانة الرجل الذي حكم عليه بالسجن المؤبد ومات بعد فترة وجيزة مصاباً بالسرطان.

والجدير بالذكر أن الفاتيكان لم يتدخل علناً في مسألة پول توفييه، لكن الإهانات التي وجهت إلى الكنيسة عبر كتب صدرت بالعشرات في الأعوام الخمسة الأخيرة بتوقيع مؤلفين منضوين في الحركة الصهيونية مثل: Laurent Greilsamer وFrancois Bedarida وJean Pierre Azéma - وغيرهم، جعلت الدوائر الفاتيكانية تتوجس خيفة من هذا التطاول الخطير وتوعز إلى رئيس أساقفة فرنسا المونسنيور دوفال بوضع تقرير مفصّل يومذاك حول الوسائل الكفيلة مواجهة التجاوزات الصهيونية المتكرّرة.

وخلال المحاكمات المتوالية التي شهدتها فرنسا، من محاكمة كلاوس باربي عضو الوحدات النازية الخاصة (S.S)، إلى مصرع رينيه بوسكيه الأمين العام للشرطة في نظام فيشي الذي اغتاله «الموساد» عام ١٩٩٣، إلى المحاكمة الطنّانة الرنّانة التي تجري منذ عامين، ولم تنته بعد، لموريس پاپون المفتش العام السابق لمقاطعة بوردو بتهمة إبعاد مئات اليهود الفرنسيين إلى معسكرات الاعتقال النازية ومحارقها، وكلّ هؤلاء شيوخ يناهزون التسعين من العمر... خلال كلّ هذا السيرك القضائي المعيب بعد نصف قرن من المأساة، كان الاعلام الصهيوني في أميركا وأوروبا يشنّ حملات عنيفة على الكنيسة الكاثوليكية ويتّهمها بالتستّر على جريمة هتلر التصفوية لليهود، أو يذهب حتى إلى التلميح بأنها كانت



متواطئة مع زعيم ألمانيا.

عتاب في الطائرة

* وفي مطلع تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧ زار البابا البرازيل وسط دعاية صهيونية واسعة للإجهاض والزواج المدني اللذين تحاربهما الكنيسة. وقد انتهز بعض الصحافيين الذين رافقوا الحبر الأعظم في الطائرة التي أقلته إلى ريو دي جانيرو، تلك المناسبة لإحراج قداسته في مسألة المحرقة، كما في كل مناسبة، وذلك بتحريض من المخابر الصهيونية. ويبدو أن الرجل ضاق ذرعاً بهذا الإلحاح المتمادي، فقال بالحرف الواحد: «يجب ألا ننسى أن هنالك محاولات إبادة غير إبادة اليهود حصلت في العالم. ثم إن بعضهم يطلب منا الاعتذار عن سكوت الكنيسة إزاء المحرقة النازية، ونحن نصفح وقد نعتذر، لكن الآخرين يظلون صامتين».

غارودي والأب بيار

* وقبيل نشر الوثيقة موضوع هذا المقال اشتدّت الحملة على الكنيسة بأساليب شتى، فنشرت بعض الصحف الخاضعة للنفوذ اليهودي تعليقات وتحقيقات واسعة تدافع عن الكهنة والراهبات الذين أنكروا عهد العزوبة ونذور العفّة ومنهم من تزوّج أو اتخذ لنفسه خلاً يساكنه في حالة الزنى، كما نشرت أخباراً تتعلق برجال الدين الشاذين جنسياً أو الناشطين في إطار «المافيا». وكان الفاتيكان يراقب هذا التشهير المريب مراقبة دقيقة، خصوصاً وأنه تزامن مع الحكم الذي صدر في باريس في ٢٧ شباط (فبراير) الماضي على المفكر الفرنسي روجيه غارودي بتهمة «إنكار جرائم ضدّ الإنسانية»، وتغريمه مبلغ ١٢٠ ألف فرنك. ومعروف أن غارودي الذي استأنف هذا الحكم كان قد شكّك في كتابه «الخرافات المكوّنة للسياسة الإسرائيلية» بأن يكون النازيون أبادوا ستة ملايين يهودي في محارقهم بين عام ١٩٤٢ و١٩٤٤.

وجدير بالذكر أن الفاتيكان كان قد تأثر بالحملات التي شنّتها الصحافة اليهودية والمنظمات الصهيونية في العالم الغربي سنة ١٩٩٦ ضد غارودي الذي اعتنق الإسلام وتربطه صداقة شخصية قديمة بيوحنا بولس الثاني، وذلك لمجرّد تشكيكه بحجم المحرقة وهو ما سبقه إليه كثيرون من المؤرخين والباحثين. كما أن الكرسي الرسولي تأثر أيضاً وبمقدار أكبر وأعمق بالتهجّم الخطير الذي طاول الأب بيار مؤسس جمعية «عمّاوُس» الخيرية لإسعاف المشرّدين في الأرض، والصلب المعنوي الذي تعرّض له هذا الراهب القديس من جانب الصهيونية وعملائها، فاضطر إلى مغادرة فرنسا في نيسان



(أبريل) ١٩٩٦ بعدما أعلن تأييده لغارودي، واللجوء إلى دير في إيطاليا حيث أجرى مقابلة سرّية مع البابا. وقد أسرّ الأب بيار خلال زيارته لبنان في العام الماضي، إلى بعض المقرّبين إليه من اللبنانيين، أن يوحنا بولس الثاني الذي استقبله خلال العدوان الإسرائيلي على الجنوب وحدوث مجزرة قانا، عبّر له عن أسفه البالغ بقوله: «لقد أجلت زيارتي لبنان مراراً بسبب الأوضاع الأمنية. لكن لبنان سيكون بعد هذه المحرقة التي لا يستطيع أحد أن ينكرها أو يجادل في أرقام ضحاياها، أوّل بلد أزوره بعد اليوم، عسى أن أتمكن بهذه المبادرة أن أتكلم بأسلوب الصمت كي لا يطلب إليّ أحد أن أصمت بأسلوب الكلام»!!

(Afin que je puisse parler en me taisant, pour qu'on ne me sollicite pas le sacrilège de me taire en parlant).

التحوّل التاريخي

ومن يراقب الأحداث بدقّة وإنعام نظر يلحظ أن الكنيسة الكاثوليكية أدركت في نهاية المطاف أن هؤلاء الناس لا يعاملون بالصفح المطلق والاعتذار المطلق والإذعان المطلق والعطف المطلق، بل أن كلّ تعامل معهم يجب أن يحفظ فيه ما يسمّى خط الرجعة، لأنهم، كما يقول المثل العربي القديم «لو أطعمتهم الكراع طمعوا في الذراع».

ولكي يفهم القارئ أهمية التحوّل التاريخي الحاسم من جانب الكنيسة الكاثوليكية في تعاملها مع الصهيونية وإسرائيل، وهو ما دفع بأوروبا إلى موقف متشدّد بالنسبة إلى القدس والاستيطان والدولة الفلسطينية، تمثل في تحديات الرئيس شيراك للطاغوت الصهيوني من داخل إسرائيل عام ١٩٩٦، ثم تحديات وزير خارجية بريطانيا العظمى روبن كوك لذلك الطاغوت أيضاً من داخل إسرائيل عام ١٩٩٨، ثم تحديات المستشار النمسوي فكتور كليما أيضاً وأيضاً للطاغوت نفسه من داخل إسرائيل... لكي يفهم القارئ أهمية هذا التحول ومداه، أضع بين يديه صورة موقفين محورهما أيضاً فرنسا، الأول يعود إلى عام ١٩٧٣، والثاني إلى ١٩٩٧:

★ **الموقف الأول:**

في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٧٣ أصدرت «لجنة أسقفية فرنسية تعنى بالعلاقات مع الشعب اليهودي» بياناً يتضمن اعترافاً بإسرائيل وبحق اليهود في الوطن القومي لهم في فلسطين. وقد أحدث هذا البيان ثورة عارمة في العالم المسيحي ولدى المرجعيات الكاثوليكية نفسها، واعتبر بمثابة «وعد بلفور كاثوليكي». وعلى الرغم من محاولة المونسنيور إيلشينجر أسقف ستراسبور





ورئيس اللجنة الأسقفية المشار إليها، إضفاء الصفة الروحية على ذلك البيان، إلا أن دوائر الفاتيكان رفضته علناً ومنعت نشره في جريدة «أوبسرفاتوري رومانو» الناطقة باسمها. وعندما قابلت غولدا مئير البابا بولس السادس وحاولت استمزاجه في شأن ذلك البيان قال لها: «لا علم لنا بالبيان المشار إليه وهو باعتباره صادراً عن لجنة أسقفية يعبّر عن وجهة نظر موقعية وليس عن رأي مجمل أساقفة فرنسا، وبالتالي لا علاقة للفاتيكان بما ورد فيه». كذلك أعلن الكاردينال مارتي رئيس أساقفة باريس يومذاك، بأمر من البابا، أن السلطات الكنسية العليا سواء في باريس أو الفاتيكان فوجئت بالبيان الذي لم تكن على علم بمضمونه.

★ **الموقف الثاني:**

في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧، وقّع ١٨ أسقفاً فرنسياً بياناً يطالبون فيه بتقسيم القدس، قائلين حرفياً: «أن مدينة القدس مفتاح السلم الدائم في الديار المقدسة، ويجب أن تكون رمزاً للعيش المشترك بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني».

ويضيف البيان: «يجب أن تكون القدس عاصمة لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في الأرض المقدسة: أورشليم الغربية عاصمة دولة إسرائيل، وأورشليم الشرقية عاصمة دولة فلسطين».

ويدافع موقعو البيان المشار إليه عن رأي الفاتيكان الأساسي حول مصير القدس حيث يقولون: «يجب تأمين زيارة الأماكن المقدسة لأبناء الديانات الثلاث بضمان دولي لا يستطيع أي فريق أن يخالفه أو يعترض عليه».

ثم يختم الأساقفة بيانهم بالقول: «إن الصمت حيال هذه الأزمة الشديدة الخطورة في الشرق الأدنى يعتبر بعد اليوم بمثابة استسلام جماعي».

وأهم الذين وقعوا هذا البيان هم: جوزف دوفال رئيس أساقفة مدينة رووان والرئيس السابق لمجلس أساقفة فرنسا، وجاك دي لابورت رئيس أساقفة كامبراي ورئيس اللجنة الحبرية البابوية للعدالة والسلام، وآلبر روويه أسقف بواتييه، وغي تومازو أسقف بوفيه، وجان - شارل توماس أسقف فرساي، وجاك غيو أسقف إيفرو الذي كان خرج على السلطة البابوية في أوائل التسعينات ثم أستقبله البابا أخيراً وصفح عنه، والأب بيار الأنف الذكر، والقسيسان الإنجيليان جوفروا دي توركهايم، وبرتراند دي لوز.

وقد سارع «المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا» (CRIF) إلى إبداء أسفه «لبطلان هذا البيان وانحرافه عن الصواب، وعدم انسجامه مع الواقع السياسي»، بحسب زعم



المجلس اليهودي المذكور.

أما الفاتيكان، فلم يبد أي ملاحظة على ما ورد في بيان هؤلاء الأساقفة واعتبر صمته بمثابة تأييد.

فهلاّ أدرك اليهود ولو مرّة واحدة في التاريخ، وقد أصبح لهم وطن وبلغوا ما بلغوه من قوة وسلطان، أنهم لا يعيشون وحدهم على سطح هذا الكوكب، وأن انسياقهم المستمر وراء الجبروت الصهيوني من شأنه أن يبتعث نازية جديدة على المستوى العالمي تدفع بشعوب هذا الكوكب غداً أو بعد غد إلى قرار خطير رفضته بالأمس ولا تزال ترفضه اليوم، وهو أن تعيش وحدها وبدونهم على سطحه؟؟

١٩٩٨/٣/٢٨

(*) في عهد البابا يوحنا الثالث والعشرين، تمكنت اليهودية العالمية بما تملك من نفوذ وإمكانات مادية أن تقنع أكثر من ٢٥٠٠ رجل دين كاثوليكي اجتمعوا في الفاتيكان بإصدار بيان يتضمن إشارة إلى أنّ ذراري اليهود لا يتحملون مسؤولية صلب المسيح. وقد استندت الصهيونية في تأمين ذلك الإقناع إلى أن إنجيل متى، كان الوحيد بين الأناجيل الأربعة، الذي أكد أن اليهود طلبوا من الوالي الروماني على أورشليم بيلاطس البنطي في زمن المسيح أن يطلق لصاً يُدعى «بَرأبّا» ويصلب السيد المسيح بدلاً منه. فلمّا اعترض بيلاطس قائلاً إن يسوع بريء، قالوا له: لا تهتمّ لهذا «فليكن دمه علينا وعلى أبنائنا بعدنا». ومما ساعد اليهود على تبرير هذه التبرئة، أن الإنجيليين الثلاثة الآخرين مرقس ولوقا ويوحنا لم يذكروا هذا الالتزام اليهودي في أناجيلهم. ولكن المسيحية بمختلف كنائسها كانت ولا تزال تقيم لإنجيل متى منزلة متقدمة على سائر الأناجيل، فآمنت بما ذكره متّى وتصرّفت عبر التاريخ على أساس أن دم المسيح يقع على اليهود وذراريهم، وقد هلّلت اليهودية العالمية لتلك البراءة التي أصدرها المجمع الفاتيكاني الثاني يومذاك، ثم ما لبثت أن كسّدت أهميتها التاريخية لتطلب المزيد من التنازلات، في حين أن الشعوب المسيحية والكثرة الساحقة من قادتها الروحيين، سواء من كان منهم في طاعة روما أو في غير حظيرتها، ما زالوا ينكرون هذه التبرئة في أعماق نفوسهم ويعتبرونها باطلة.







العالم يقتله الظَمَأ
والماء عندنا مهدور

﴿وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ﴾

قرآن كريم

في ١٩ آذار (مارس) الماضي استضافت العاصمة الفرنسية بمبادرة شخصية من الرئيس شيراك مؤتمراً دولياً حول «المياه والإنماء الطويل الأمد» شاركت فيه ٨٤ دولة و٥٠ منظمة غير حكومية. وكان في عداد الوفود المشاركة أكثر من ٦٠ وزيراً وعدد لا يستهان به من كبار الإداريين والحقوقيين.

وقد عقد المؤتمر في قصر «الأونسكو» بباريس، وأقرّ خطة عمل ملزمة تقضي بحماية مصادر المياه وتوفيرها وتحسين أساليب استخدامها للحاجات الشخصية والمنزلية، وللري والصناعة وتوليد الطاقة والصحة العامة، كما تلحظ الخطة وضع تشريعات متطورة وقوانين حديثة لشؤون المياه واقتسامها بين المنتفعين بها والمتجاورين جغرافياً، إلى آخر ما يتعلّق بهذا المورد الطبيعي الذي يتناقص بفعل تزايد سكان الأرض ويهدد تناقصه أكثر من ٧٠ منطقة متوترة بالنزاعات الإقليمية والحروب.

وكان أول مؤتمر دولي مماثل عقد في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٩٧ في المغرب، وتبيّن خلاله أن كمية المياه الصافية المتوافرة للإنسان الفرد قد تدنّت بنسبة ٤٠ في المئة عمّا كانت عليه سنة ١٩٥٠، وأن أفريقيا سوف لن تكون قادرة في مطلع القرن الآتي على التصرف بأكثر من ربع الكمية التي كانت تتصرف بها في مطلع الخمسينات، كما لن تكون القارتان الآسيوية والأميركية قادرتين على التصرف بأكثر من الثلث.

وقد خلص مؤتمر باريس الذي اختتم أعماله في ٢١ آذار (مارس) ١٩٩٨ بعد مداخلات علمية دقيقة، إلى تقرير وقائع وتسجيل توقعات بالغة الأهمية، أبرزها ما يلي:

* أن الحدّ الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الماء هو ١٠٠٠ متر مكعب في السنة ويقول «مركز الدراسات المائية» في الولايات المتحدة أن ٢٣٢ مليون إنسان يعيشون حالياً دون هذا الحدّ الأدنى في ٢٦ بلداً. كما أن هنالك ٤٠٠ مليون يعانون



«الضائقة المائية» أي أنهم مضطرون إلى التصرف بالماء على وتيرة تفوق وتيرة إنتاجه في الطبيعة.

* يفيد آخر تقرير صدر عن البنك الدولي أن هناك ٨٠ دولة تحتوي ٤٠ في المئة من سكان الأرض، باتت تواجه صعوبات فائقة في تأمين المياه الصحية الخالية من التلوث، كما أن جميع المؤسسات المتخصصة في هذا الموضوع تؤكد أن حوالي ١٥٠٠ مليون إنسان سيعانون نقصاً فادحاً في المياه بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة من الآن.

* هنالك تفاوت هائل بين البلدان الغنية بالمياه والبلدان المفتقرة إليها تستحيل إزالته، فلا يملك أحد وسيلة نقل مياه الأنهار والبحيرات والأمطار ومخزونها في طبقات الأرض من بلد إلى بلد، ومن قارة أو منطقة مروية إلى قارة أو منطقة جافة. وإذا كانت البرازيل وروسيا وكندا والولايات المتحدة والصين وأندونيسيا والهند وكولومبيا والدول الخمس عشرة التي تؤلف الاتحاد الأوروبي ذات موارد مائية هائلة تسمح للفرد باستهلاك ٧٠٠ ليتر من الماء كل يوم، فإن مناطق أخرى من العالم كالشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، والقرن الأفريقي، والصين الشمالية، وبعض مناطق أميركا الشمالية، وأوروبا الجنوبية وغيرها، تشكو الجفاف ولا يسمح بعضها للفرد أن يستهلك أكثر من ٣٠ ليتراً من المياه يومياً فضلاً عن كون هذا البعض لا يحصل على مياه الشرب إلاّ بصعوبة فائقة.

* لقد أدّى الانفجار الصناعي إلى تلوّث المياه بالسموم الكيميائية القاتلة في بلدان عديدة، وذلك إلى حد أن استعمالها في ريّ الأراضي يسمّم الإنتاج الزراعي ويحدث أمراضاً وأوبئة خطيرة. ثم أن هنالك ٢١٥ نهراً كبيراً مشتركاً يمر في دولتين أو أكثر (نهر الدانوب مثلاً يمر في عشر دول) قد تؤدي مطامع بعضها إلى حروب لا يعرف مداها، خصوصاً في المناطق التي حرمتها الطبيعة هذا المورد الحيوي، أو أدى نموها الديموغرافي إلى فرق هائل بين مطلوباتها وموجوداتها من المياه. ويضرب الخبراء مثلاً على موضوع التلوّث دولة بنغلادش التي أصبح الملايين من أهاليها عرضة للموت بمادة «الأرسنيك» المنتشرة في آبارهم، كما يضربون مثلاً على موضوع النزاعات الإقليمية الوضع المتوتر بين مصر والسودان بسبب مياه النيل، أو بين سوريا والعراق وتركيا بسبب مياه الفرات، أو بين إسرائيل وسوريا ولبنان بسبب مياه الجولان والبقاع الغربي إلخ...

* يدق الاختصاصيون والعلماء ناقوس الخطر، سواء في التقارير المرفوعة إلى مؤتمر باريس الأخير، أو



قبل ذلك بعام واحد إلى مؤتمر المغرب، ويبررون قلقهم مما يخبئه القرن الحادي والعشرون من أزمات ونزاعات في مسألة المياه، بأن سكان الأرض كانوا في مطلع القرن الحالي ملياراً ونصف المليار، وفي سنة ١٩٥٠ مليارين ونصف المليار، وسيكونون في نهاية القرن حوالي ٦ مليارات، وفي سنة ٢٠٢٥ نحو ٨ مليارات وفي سنة ٢٠٥٠ ما يقارب ١٠ مليارات. كما أن عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠ ملايين، ستكون نهاية القرن العشرين ٢١ مدينة، من أصلها ١٧ مدينة في العالم المتخلّف. ويضيف هؤلاء العلماء أن العالم سيحتوي سنة ٢٠٥٠ في أقل تقدير ٦٥٠ مدينة يفوق عدد سكانها المليون، فيما كان عدد المدن المماثلة يتمحور سنة ١٩٥٠ حول مئة مدينة على الأكثر[١].

حلول أسوا من المعضلات

إزاء هذه العاصفة المائية التي بدأت تتجمّع في أفق القرن المقبل طرح بعض المحاضرين أفكاراً في مؤتمر باريس أهمها الآتية:

١ ـ نقل جبال الجليد عبر المحيطات من القطبين الشمالي والجنوبي إلى البلدان الفقيرة بالمياه. وكان قد سبق لإحدى الشركات السعودية أن قامت بمحاولة من هذا النوع لم تؤد إلى النتيجة المبتغاة، ذلك أن المحاولة محكوم عليها بالفشل أساساً، باعتبار أن الجبال الجليدية معرّضة للذوبان عند مرورها بالبحار الدافئة ذات التيارات الحرارية خصوصاً في المناطق الاستوائية. ثم إن ذوبان الجليد وانحساره التدريجي عن القطبين يرفع منسوب المياه في المحيطات فتغور في اللجّة شواطئ عامرة فوق اليابسة وجزر عديدة مأهولة. وحتى لو وصلت هذه الجبال الجليدية إلى مناطق الجفاف وأمكن استعمالها لريّ الأراضي وتلبية الحاجات البشرية، فإن تحوّلها بالتبخّر إلى غيوم سيرفع منسوب الأمطار وبالتالي منسوب البحار أيضاً.

والجدير بالذكر أن القمة العالمية الثانية للبيئة وحماية الأرض التي عقدت في حزيران (يونيو) ١٩٩٧، كانت قد أعربت عن مخاوف جدّية من الارتفاع المتزايد في حرارة الأرض بسبب الغازات التي تقذفها مداخن الصناعة، وتأثير ذلك على إذابة جليد القطبين، وارتفاع منسوب المياه في البحار بالتالي.

٢ ـ تكرير مياه البحر المالحة وتحويلها إلى مياه نقية صالحة للشرب والخدمات المنزلية والزراعية والصناعية. ولكن التجارب الناجحة التي قامت على هذا الصعيد في السعودية وبعض إمارات الخليج، أثبتت أن إنشاء المصافي الحديثة للمياه المالحة وصيانتها وتعقيدات تشغيلها هي ذات أكلاف خيالية باهظة



تعجز عن مثلها معظم الحكومات في دنيا العطاش، فضلاً عن أن مردودها التجاري لا يتجاوز ٥ في المئة من حجم الكتل النقدية الموظفة فيها.

٣ ـ مدّ الأنابيب الضخمة مئات الكيلومترات من منشأ المياه النقية إلى المناطق الجافة، على غرار «النهر الاصطناعي» الذي مدّه الزعيم الليبي معمر القذافي من بطن إفريقيا إلى شاطئ المتوسط، وهو أمر تعجز عن مثله البلدان الفقيرة، فضلاً عن كونه يصبح مستحيلاً إذا اعترضته عوامل الانقطاع الجغرافي بين المنشأ والمصبّ، أو عوامل التكوين الجيولوجي والفيزيائي للأرض التي تمد فيها الأنابيب.

٤ ـ تحديد سعر دولي للمياه، وعرضها في الأسواق العالمية، فتصبح هكذا سلعة تجارية على غرار النفط، تحظى شركات رأسمالية كبرى بامتيازات نقلها عبر المحيطات والقارات في حاملات بحرية ضخمة أو أنابيب مترامية في المنادح، كما تتولى تخزينها وتصريفها تلك الشركات طبقاً لقاعدة العرض والطلب.

ولكن هذا التوجه يطرح أسئلة وعلامات استفهام لا نهاية لها على الصعيد القانوني بالنسبة لحقوق الدول المنتجة وأنصبة هذا وذاك من الدول المستهلكة، ويحوّل الماء بالتالي إلى سلاح استراتيجي قد يصبح أخطر بكثير من سلاح النفط، لأن الاستغناء عن النفط ممكن في حدود معينة وبدرجات متفاوتة، أما الاستغناء عن الماء فمستحيل لأنه يعني الاستغناء عن الحياة.

يضاف إلى ذلك أن طرح الماء في الأسواق العالمية من شأنه أن يزيد الشرخ اتساعاً بين الشمال والجنوب ويؤدي إلى استغلال أكثر وحشية للشعوب الفقيرة ذات الأوطان الجافة من جانب «العولمات» الكبرى. هذا مع العلم أن الأديان السماوية والنظم الاجتماعية التي ترعى سلوك الأمم وتفرض عليها التزامات خلقية هي جزء لا يتجزأ من التراث الإنساني، إنما تعتبر الماء والهواء والنور نعمة من نعم الله وهبة مجانية من الطبيعة لكل امرئ نصيبه منها، وهو حق أساسي من حقوقه غير قابل للنقض والتحريف والانتهاك. ولا ننسَ أن الحصول على الماء كان عبر التاريخ أحد الأسباب الرئيسية للحروب، إن لم يكن أهمها جميعاً، ويصعب على الكثيرين من العلماء والباحثين في عصرنا أن يسلّموا بالمنطق القائل بتحويل الماء سلعة تجارية ما دام الاحتكار هدفاً لكلّ تجارة حرّة (...) فهل ندرأ خطر الحروب التي قد تنشأ من احتكارات إقليمية جزئية للمياه، باحتكارات عالمية كلية لهذه المادة الحيوية؟! وهل يعقل أن يكون سبب الحرب هو الأداة الصالحة لمنعها؟!



مياهنا المهدورة حجّة للعدو

بعد هذا العرض الموجز لقضية من أخطر وأهم القضايا التي تستأثر اليوم باهتمام المجتمع الدولي، من حقنا أن نسأل:

هل شاركت الدولة اللبنانية في مؤتمر باريس؟ مع العلم أن إسرائيل تسطو على كمية لا يستهان بها من مياهنا في البقاع الغربي وتطمع بالاستيلاء الكلّي على مياه الليطاني بعد استيلائها الجزئي عليها بواسطة نفق غامض يتجاهل وجوده المسؤولون؟!

وإذا كانت دولتنا قد شاركت في المؤتمر المذكور، فمن هو المسؤول الذي مثلها؟ وهل كان يصطحب فريقاً من الاختصاصيين، ومن هم؟ وما هو حجم مداخلاتهم في المناقشات والاقتراحات التي قدموها؟ ولماذا كتموا ذلك عن الرأي العام وأين نشر أو أذيع التقرير الذي وضعوه حول وقائع المؤتمر ومساهمتهم فيه؟

بالتأكيد أن أحداً في مجلس الوزراء لا يهمه أن يذهب ٢٥٠٠ مليون متر مكعّب من المياه اللبنانية إلى البحر فيما يستولي العدو جهاراً نهاراً على حوالي ١٠٠٠ مليون متر مكعّب تصب في سهل الحوالة، ولا يستعمل اللبنانيون إلا ٣٠٠ مليون متر مكعّب فقط من المياه السطحية التي أغدقها الله عليهم، ومعظمها ملوث هي التي يقدر مجموعها أصلاً بـ ٤٠٢٥ مليون متر مكعب[٢].

ويكفي أن يبرز العدو الإسرائيلي هذه الأرقام للمجتمع الدولي - وقد نمي إلينا أن خبراءه نشطوا خلال مؤتمر باريس لإظهار ذلك في الكواليس - لكي يقتنع أي عاقل من أصدقائنا وأعدائنا أننا لا نستحق هذه النعمة، وأن الدولة العبرية أو أي دولة أخرى في شرقنا العربي العطشان أولى بها.

سدود الإنماء وجسور الإفلاس

ولعل أكثر ما يؤلم ويدعو إلى الأسف أنّ دولتنا أهملت مسألة الإنماء المائي كل الإهمال بعد أن وضعت حرب العمالة أوزارها. فقد وضعت وزارة الموارد المائية والكهربائية سنة ١٩٧١، في عهد الوزير الأسبق السيد جعفر شرف الدين، أي منذ ٢٧ سنة، تقريراً صهرت فيه الخطط المائية الموضوعة أيام الانتداب ثم في وزارة التصميم العام أيام الحكم الشهابي للإفادة القصوى من استثمارها. ويسمي هذا التقرير السدود التي يتعيّن على الدولة إنشاؤها لمنع المياه النابعة في سلسلة الجبال الغربية والشرقية من التهافت نحو البحر أو الغور في الأرض، كالآتي:

* في لبنان الشمالي: ١ - سد نورا التحتا على النهر الكبير ٢ - سدّ كفرحرّة



وسدّ الهدّ على نهر أسطوان ـ ٣ ـ سدّ إيلات على نهر عرقا ـ ٤ ـ سد قرقف بين نهر عرقا ونهر البارد قرب برقايل ـ ٥ ـ سدّ قرحيا وسد البارد المتوسط على نهر البارد ـ ٦ ـ سدّ إيعال بين نهر البارد ونهر أبو علي ـ ٧ ـ سد دار بعشتار على نهر العصفور.

* في جبل لبنان: ١ ـ سدّ جنّة على نهر إبراهيم ـ ٢ ـ سد شبروح (كسروان) على وادي شبروح ـ ٣ ـ سد وادي ميروبا على نهر الصليب ـ ٤ ـ سد الداشونية على نهر بيروت ـ ٥ ـ سد البلاطة على نهر الدامور ـ ٦ ـ سد بسري على النهر الأولي.

* في لبنان الجنوبي: ١ ـ سد ميفدون بمياه الزهراني ـ ٢ ـ سد الخردلة على الليطاني.

* في محافظة البقاع: ١ ـ سدّ كامد اللوز ـ ٢ ـ سد منخفض عيحا ـ ٣ ـ سدّ شمسطار ـ ٤ ـ سدّ القرعون.

قد يكون القليل من هذه السدود أنجز قبل صدور الدراسة المشار إليها أو بعدها. وقد يكون القليل الآخر يستحيل تنفيذه في الظروف الراهنة بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ولكن الأسئلة التي تطرح نفسها، هي الآتية:

لماذا لم تباشر دولة الاستقرار والسلم الأهلي منذ تسعة أعوام إقامة هذه السدود لتحقيق الإنماء المتوازن، وإنعاش الريف بحيث تحول دون تجمع المواطنين في العاصمة والمدن، تجمع السوائم في الحظائر النتنة، وقطع دابر الهجرة التي فرغت لبنان من شبابه وسواعد عمّاله ومزارعيه؟

وهل أن العملقة الإسمنتية، وترميم السرايات لمواطنين أصبحوا شيوخاً بنسبة ٧٢ في المئة، أو شقّ الأوتوسترادات وبناء الجسور وطرق المواصلات القاريّة لمن قد يفيد منها في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين... هي أنفع وأجدى لهذا الوطن المعذّب وأهله الذين أصبحوا:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما
والماء فوق ظهورها محمول؟

وهل أن منافع الحجر للبشر أكبر من نعمة الماء للدقعاء بحيث يتفادى الحاكم نقمة الدهماء وثورة الغوغاء؟!

إنني لا أشك إطلاقاً في صدق الرئيس الحريري وسلامة نيته وكابر أريحيته، هو الذي أحرق المراكب خلفه عندما دخل هذا الوطن، وبذل في سبيله المال والسعادة والصحة والشباب. ولكن ألم يكن بين جيش المستشارين والخبراء وكلهم صالح مخلص، من يفكر أبعد من حدود اختصاصه ويرى ما لا يراه مولاه فينطق به عنده، ويجادله فيه، ويقنعه به، سيّما وأن الرجل ليس نيرون ولا الحجاج بن يوسف ولا أدولف هتلر؟!





إنني لست يائساً وإن كنت خائباً، مع الكثرة الساحقة من اللبنانيين. ولكن أولياء الأمر لا يأبهون مع الأسف، ولا يسألون.

١٩٩٨/٤/٤

---

(١) مصدر هذه الأرقام مؤسسة Water Ressource Institute في نيويورك، وتقارير البنك الدولي، وجريدة «لوموند» ٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٧، و٢٠ آذار (مارس) ١٩٩٨.

(٢) هذه الأرقام عائدة إلى محفوظات وزارة الموارد المائية والكهربائية بالذات، وبعض التقارير التي وضعها الخبراء الأجانب قبل الحرب مع أخذ الفوارق التي ظهرت أثناءها في الاعتبار.





من جعبة إعلاميّ جوّال

جمعتني مناسبة إعلامية بالزميل حسن أبو العلا مدير العلاقات الإذاعية الدولية في القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية، خلال زيارته الأخيرة لبيروت، حيث قابل عدداً من رجال السياسة والصحافة والثقافة في إطار تجديد العلائق بين المؤسسة الإعلامية الكبرى التي يمثل والجمهورية اللبنانية الثانية المنبثقة عن الحرب.

هذا الإعلامي المصري المخضرم بين جيل الثورة وجيل الفورة، لم يقصر إهتمامه على آراء الطبقة الحاكمة وهي تقوّم حكمها وتظهّر إنجازها، بل ولج الإحياء الشعبية ومجتمع الفئات الوسطى، مستطلعاً وجوه الناس، مستمعاً إلى نوادرهم وأحاديثهم في المقاهي والمسارح والأندية.

وكأي صحافي محترف ذكي، كان حسن أبو العلا يرصد مواقع التأثير المميز للإذاعة البريطانية في أواسط الرأي العام، ويدون في الوقت نفسه انطباعات مختزلة أبلغ من تقارير السفراء ومطولات الباحثين.

فلما سألته كيف يرى لبنان واللبنانيين بعد الحرب، أخرج دفتره الصغير من جيب سترته وتلا علي كلمات من حصاد يومياته اللبنانية ادفعها إلى القارىء فاكهة يانعة.

قال صاحبي:

* أرصفة بيروت مخصصة للسيارات دون المشاة. أما الشوارع فافضلية المرور فيها للدارجين على دولابين، ثم للسائرين على قدمين، ثم لعربات الخضار والسكاكر والمكانس والمرطبات، ثم للشاحنات الضخمة والباصات والرافعات والصهاريج، ثم أخيراً للسيارات العادية التي يحرق وقودها أعصاب من يقودها فيتحرّق هذا دون أن يتحرّك...

* سألني سائق التاكسي، وقد سمع لهجتي المصرية، عن أحوال القاهرة. فقلت له أنني لا أقيم في مصر بل في بريطانيا. فأردف مستفسراً،هل تتاجر مع الإنكليز؟ قلت: لا. بل أعمل في إذاعتهم. قال: فهمت. يعني تدّق بيغ بن وتكثر من الذبذبات (...).

* أطرف ما سمعت من أحد المعارضين المحترفين قوله أن الحكومة تموّل مشاريعها المتعثرة بتسهيلات



مصرفية من القضاء والقدر!

* لا أعرف أين تختبىء تلك الأكثرية الصامتة التي كانت تؤلف الرأي العام الحقيقي في لبنان قبل الحرب وتحمي بصمتها البليغ المرهوب جدار الوحدة الوطنية من جرافات المقاولين الطائفيين؟!

أحد كبار الصحافيين قال لي: لماذا تسأل عن الأكثرية الصامتة؟ لقد زوّدوا هاتف منزلها المهجور بجهاز آلي يجيب على المكالمات برجع الصدى.

* ما من لبناني إلاّ يعتقد أنه من مواليد برج السعود في ليلة القدر! فلا بد أن ينال حقه من الوجود بأي وسيلة وأي ثمن. وهو إن كان من أبناء الساحل يتصور أن البحر المتوسط ملكه وحده. وإن كان من السهل الداخلي يؤمن بأن سور الصين يبعد عن مرماه فرسخاً أو فرسخين. وإن كان من أهل الجبل يعتقد أن بينه وبين الله قاب قوسين. وأنت مع ذلك تحبّه لأنك تلمح كل الصدق في كذبه وبعض الكذب في صدقه...

* الفرق بين اللبنانيين الذين إلتقيتهم في بلادهم، والذين عرفتهم في الخارج، أنّ المقيمين يتذمرون من العيش في خيمة مهزوزة الأوتاد، في حين أن المغتربين يعيشون في بيوت راسخة الأركان لكنهم يحلمون دائماً بالعودة إلى تلك الخيمة، لأنهم ولدوا في مهبّ العواصف ونشأوا على صهوات الريح...

* المسلم متشدد في لبنان ومتسامح في الغرب. والمسيحي متردد في لبنان ومتكامل في الغرب.

* سألت بائع خضار علّق صورة رئيس الوزراء رفيق الحريري فوق بسطته: لماذا تحب هذا الرجل؟ فأجاب: لأنه قال لماله «لا تكن جباناً يفكر بالهرب!».

* وقلت لزعيم مسيحي: لا أعرف لماذا يتهم المسيحيون اللبنانيون بالإحباط وقد انجبوا جرجي زيدان الذي علّم المسلمين تاريخ الإسلام، وإبراهيم اليازجي الذي علّم العرب لغة العرب، وكان منهم رواد الصحافة العربية في مصر والشام أمثال بشارة تقلا وأنطون الجميل وغيرهما...

فأطرق لحظة وأجاب: لأن هؤلاء لم يعلموا العرب مسلمين ومسيحيين اللّغة التي يفهمها شارون والبيان الذي يصلح لمخاطبة نتنياهو.

١١/ ٤/ ١٩٩٨





من هو الرئيس الذي انتخبه اللبنانيون وحدهم؟!

لا أعرف من هو السيد عدنان الذي احتل «نهاريات» زميلنا الحبيب زيان، يوم الثلثاء الماضي[1]. لكنني أحدس أولاً بكونه سياسياً مستقلاً يرفض الانصياع للإرادة السورية في تعيين رئيس للجمهورية اللبنانية، لا كرهاً بسوريا بل حباً بلبنان واحتراماً لسيادته وحرية قراره.

وأحدس ثانياً بكونه مناضلاً وطنياً يؤمن بالديموقراطية ويرغب في أن يختار اللبنانيون وحدهم رئيس بلادهم على أساس برنامج واضح وخطة عمل مدروسة يلتزمها الرئيس الجديد أثناء ولايته.

وأحدس ثالثاً بكونه برلمانياً مثالياً عريقاً يحب اللعبة المكشوفة بأسماء المرشحين ومواصفاتهم وانتماءاتهم، ويرفض أسلوب الوشوشة والتسريب وبالونات الاختبار وألاعيب الخفة بالأوراق المستورة في أوكار المخابرات وأروقة السفارات وزوايا الأندية والصالونات.

وأحدس أخيراً بأنه ليس مارونياً ولا مسترئساً، لأنه لو كان كذلك لما قطع على نفسه طريق الوصول بمقالة مخالفة للأصول (...) كالتي نشرها تحت عنوان «فكرة برسم المسترئسين»، وهي على الأصح «ثورة ضد المسترئسين»!

* * *

وانطلاقاً من حدسي هذا بأن السيد عدنان سياسي محنك ورائد وطني مجرّب خبر المعارك الرئاسية في الماضي واسهم ربما في صنع بعض الرؤساء، اطرح عليه الأسئلة الآتية:

* هل يستطيع أن يسمي رئيساً لبنانياً واحداً وصل إلى سدة الحكم بإرادة محض لبنانية واقتراع حر في مجلس النواب، من عهد الاستقلال الأول إلى هذا اليوم؟

* هل ربحت الكتلة الدستورية انتخابات ١٩٤٣ بقرار الشعب اللبناني الناقم على فرنسا المنهزمة يومذاك، أم بفضل الأدعية والصلوات المرتفعة من قصر باكنغهام و١٠ داوننغ ستريت؟!

* وهل أن ثورة اللبنانيين وحدها ـ ولا نشك لحظة في أنها كانت ثورة حقيقية ـ هي التي أعادت الرئيس بشارة الخوري وحكومته إلى السلطة بعد «تخبيص» المسيو هيللو، أم أن عقاقير الجنرال



سبيرز فعلت فعلها السحري في تنشيط الفاعليات السياسية والنيابية والقيادات الشعبية لتحقيق الهدف الاستقلالي المنشود؟!

* ويوم خلع «الطليان» الرئيس بشارة الخوري سنة ١٩٥٢ من سدة الرئاسة، ألم يكن تأييد «الطليان» للسفير السابق في بلاطهم الرئيس كميل شمعون سبباً أساسياً في انتخابه رئيساً للجمهورية وانتصاره على مرشح فرنسا الأستاذ حميد فرنجية؟! مع الاعتراف طبعاً بنزاهة النواب الأماثل جميعاً وحرية اختيارهم(...).

* وهل كان هنالك وحي سماوي هبط على الرئيس كميل شمعون سنة ١٩٥٨، فأشار في اللحظة الأخيرة على نواب الأكثرية الموالين له بانتخاب رجل لا يثق به هو اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، أم أن البراغماتية الأميركية هي التي فرضت عليه ذلك بعد الانقلاب الخطير الذي أحدثته حملة السويس الرعناء سنة ١٩٥٦ في أوضاع الشرق الأوسط وقيام الوحدة الناصرية بين مصر وسوريا، وسقوط حلف بغداد في بغداد يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، مع انهيار قوى الاستعمار البريطاني والفرنسي القديم وتسلم الولايات المتحدة مقاليد الإمبريالية الجديدة؟![٢].

* وهل أن الشعب اللبناني هو الذي اختار الرئيس شارل حلو سنة ١٩٦٤، أم الأجهزة الشهابية المتحالفة مع القاهرة وسفير الرئيس عبد الناصر في بيروت اللواء عبد الحميد غالب؟!

* وهل فاز الرئيس سليمان فرنجية على الأستاذ الياس سركيس سنة ١٩٧٠ بفضل صوت واحد سمي «صوت الشعب» في ذلك الحين، أو بفضل أصوات نيابية وقوى سياسية عدة عبأتها السفارة الأميركية ضد مرشح الأجهزة الشهابية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية بموجب اتفاق القاهرة الشهير؟!

* وهل تم انتخاب الرئيس سركيس في أجواء ديموقراطية سليمة أمنت للنواب اختياراً حراً سنة ١٩٧٦، أم أن القوى المتصارعة المنتمية إلى جهات متعدّدة غير لبنانية، والتي استقبلته بالرصاص والقذائف الصاروخية لتثبيط عزمه، رأت في شخصه المثالي المنزه خير شاهد صامت يشرف على الصراع الدامي من برج محايد؟!

* وهل هي إرادة اللبنانيين، كل اللبنانيين، جاءت بالرئيس بشير الجميل إلى الحكم سنة ١٩٨٢، أم كان للدبابات الإسرائيلية دورها المتواضع أيضاً في مجيئه، وهو عندما رفض أحكام القدر الخارجي المتآمر على لبنان مات شهيداً؟!

* وأخوه الشيخ أمين الجميل، هل انتخب هو أيضاً رئيساً للجمهورية في



السنة نفسها بإرادة لبنانية حرة، أم أنه كانت لتعازي شارون في بكفيا وقد حمل معه مراثي أرميا وأبواق يشوع بن نون بعض الأثر في اختياره؟!

* ثم هل كانت إرادة اللبنانيين، جميع اللبنانيين، هي التي قررت أن يرأس العماد ميشال عون حكومة عسكرية انتقالية سنة ١٩٨٨ لملء الفراغ في رئاسة الجمهورية، أم أن الرئيس أمين الجميل حليفه الحالي هو الذي دفع إليه «بكرة النار» على حد تعبير العماد عون نفسه عشية تسليمه السلطة؟! وهل أن الرئيس الجميل هو الذي قذف تلك الكرة الملتهبة إلى ملعب العماد عون أم أنه غول المؤامرة الذي شاء أن يبتز آخر قطرة دم في عروق اللبنانيين، حتى يتحقق الهدف الأخير للمتآمرين، وهو موت لبنان الذي لا قيامة بعده؟!

* والرئيس رينيه معوض الذي انتخب سنة ١٩٩٠ بشبه إرادة برلمانية لبنانية حرة بعد مصالحة الطائف، هل استطاع أن يهمس برغبته في تحرير لبنان من قبضة المؤامرة دون أن يموت شهيداً هو أيضاً كما مات قبله بشير الجميل؟!

* وأخيراً هل هي إرادة الشعب اللبناني ومجلسه النيابي التي أوصلت الرئيس الياس الهراوي إلى رئاسة الجمهورية، أم أنها كانت الإرادة السورية والدولية المشتركة التي اختارته لهذا المنصب كي توقف المؤامرة ومدفعها الميداني حتى ولو تواصل كيد المؤامرة، وشرها بمدفع الاقتصاد وصاروخ البيئة وقنابل الطائفية، وجرائيم الفساد والسرقة والتنكيل والتجويع والترقيع؟! وهل كان يمكن للنبي إيليا عليه السلام أن يحفظ لبنان، لولا التعويذات التي يقرأها عليه المفوض الدولي والسوري منذ تسعة أعوام وإلى هذا اليوم، كي لا يهلك الشعب العنيد باليأس والعدمية وفقدان الشهية بعدما تعذر قتله بالمدفع والقذيفة والشظية؟!

* * *

كلا. يا أخي عدنان. إن اللبنانيين، مع الأسف لم يقرروا وحدهم يوماً في التاريخ المعاصر، من سيكون رئيسهم. لذلك لا حرج ولا غرابة أو مخالفة للقاعدة أن تعين دمشق رئيس الجمهورية اللبناني المقبل شرط أن يكون أكثر فعالية في مساندتها ضد العدو المشترك، وأقل تزلفاً واتكالاً عليها في شؤون لبنان الخاصة، من مكب النفايات إلى الزواج المدني.

ولكن هل ستكون سوريا في الأشهر القليلة المقبلة قادرة على الإمساك الوطيد بالمظلة الدولية التي تحمي وصايتها الائتمانية على لبنان؟

أن معظم المراقبين في الأوساط الإقليمية والدولية يميلون إلى التأكيد أنها ستكون قادرة على ذلك لأسباب عديدة أهمها ما يلي:



١ - أن أي مغامرة عسكرية إسرائيلية في لبنان وسوريا ممنوعة في الظروف الراهنة، باعتبار أن أميركا وأوروبا وروسيا وإسرائيل تعرف جيداً أن مغامرة من هذا النوع ستؤدي حتماً إلى حرب إقليمية شاملة يصعب التكهن بمداها.

٢ - إن أي حركة لبنانية يمكن أن تنادي بالتخلص من الوصاية السورية ستواجه بحركة مناهضة تقضي على طموحها وتحبط مساعيها، ما دام هذا البلد شرائح وقبائل وطوائف ومذاهب وإقطاعات ومخابرات ومصارف ودكاكين أحزاب ومغاور لصوص...

٣ - أن تبني مجلس الوزراء الإسرائيلي اقتراح موردخاي فيما يتعلق بالقرار ٤٢٥ ينطوي على صراع داخلي حول من سيخلف نتنياهو سنة ٢٠٠٠. فقد تورط إسحق موردخاي الذي يعنيه مباشرة وضع جيشه في لبنان باعتباره وزيراً للدفاع... تورط في اقتراح انسحاب مشروط يعرف نتنياهو وشارون وايتان ومن لف لفّهم من المتشددين الأشكيناز أنه مرفوض سلفاً من جانب لبنان وسوريا. وذهب هؤلاء مع موردخاي إلى نهاية الشوط، فمهروا اقتراحه بخاتم مجلس الوزراء وكرسوه رسمياً، حتى إذا ارتطم بمعارضة قوى عالمية مؤثرة وكان مصيره الفشل، حملوا صاحبه، وهو يهودي شرقي من السفرديم، مسؤولية ذلك الفشل، وقطعوا عليه بالتالي طريق الرئاسة.

ومعروف أن موردخاي يحظى شخصياً بتأييد الرئيس كلينتون والرئيس شيراك وتعتبره الإدارة الأميركية والقوى الأساسية في أوروبا وروسيا مرشحاً مقبولاً لرئاسة الحكومة الإسرائيلية خلفاً لنتنياهو المتصلب سواء أكمل هذا ولايته الدستورية أم طرأ ما يزيله عن المسرح قبل نهايتها. ويرى الحاخامون والمتطرفون العنصريون أن تسلم رجل من السفرديم مقاليد السلطة سابقة خطرة مخالفة لطبيعة الدولة العبرية التي يحكمها الأشكيناز وحدهم منذ تأسيسها.

وتقول معلومات دبلوماسية يركن إليها عادة أنّ اعتكاف وزير الخارجية ديفيد ليفي الذي استقال احتجاجاً على سياسة نتنياهو، إنما تم بالتفاهم مع هذا الأخير وغيره من صقور الحكومة، لأن هؤلاء يعتبرونه مرشحاً مقبولاً لخلافة نتنياهو. فهو أشكينازي من جهة، ومحترم في المجتمع الدولي من جهة ثانية للمرونة التي يختص بها.

ولا تستبعد المصادر الدبلوماسية المشار إليها أن يستقيل موردخاي من الحكومة إذا فشل في تنفيذ القرار ٤٢٥ على طريقته، وتكون المفاجأة بانضمامه إلى حزب العمل، حتى إذا رشحه الحزب المذكور عوضاً عن إيهود باراك الذي



يفتقر في نظر معظم الناخبين الإسرائيليين إلى النضج السياسي، وتمكن من الوصول إلى رئاسة الحكومة، بادر إلى استئناف المفاوضات مع سوريا ونجح عندها في تأمين انسحاب متزامن من هضبة الجولان وجنوب لبنان بشروط مقبولة.

* * *

لهذه الأسباب وغيرها، ستظل دمشق قطب الدائرة بالنسبة لمصير الحكم، ليس في لبنان فقط، بل في إسرائيل أيضاً بطريقة غير مباشرة، وكما أنه لا بد للمسترئسين اللبنانيين أن يتقدموا للفحص في الشام، كما يقول صاحبنا عدنان، كذلك لا بد للمسترئسين في إسرائيل من استئناف المفاوضات مع الشام للتخلص من الرمال المتحركة اللبنانية، ولو بالتنازل عن الجزء الأكبر من الجولان الذي طوبوه ملكاً لهم بقانون، فبات كالحسكة في حلقهم إن لفظوه جرح وإن بلعوه جرح. وهم يترحمون اليوم على رابين الذي أدرك أن طرحه قد يجرح الحلق والفم، أما ابتلاعه فيمزق الأحشاء.

١٩٩٨/٤/١٨

---

(١) كان كاتب مجهول قد احتل الزاوية التي يكتبها الأستاذ الياس الدّيري بتوقيع «زيّان» يومذاك في جريدة «النهار» وحمل فيها على المرشحين لرئاسة الجمهورية اللبنانية المتكلين على تأييد سوريا.

(٢) ثمة ملاحظة لا بد منها بالنسبة للرئيس فؤاد شهاب هي أنه جاء كغيره بإرادة غير لبنانية، لكنه ذهب بإرادة اللبنانيين يوم شعر أنهم راغبون في التغيير، فوقف بوجه الأجهزة العسكرية التي كانت تسعى لتجديد ولايته، وهو بذلك الرفض رئيس عسكري علّم كل من سبقه أو خلفه من الرؤساء المدنيين درساً في الديموقراطية عندما قرر أن الممارسة الصحيحة للديموقراطية تقضي بأن يبادر الحاكم إلى تطبيق مبادئها على نفسه.







الفيل والقنبرة ومرض الفحمة

في ٢٣ آذار (مارس) الماضي أعلنت في جميع الموانئ البريطانية حالة الاستنفار والتأهب القصوى، بعدما وردت معلومات إلى رئاسة الحكومة مفادها أن أجهزة المخابرات العراقية وضعت خطة «جهنمية» - والتعبير لجريدة «ذي صن» الواسعة الانتشار - لتعميم وباء «الفحمة» (Bacillus antracis) في المملكة المتحدة، وذلك بإدخال كمية من زجاجات المياه المعدنية الملوّثة بجراثيم هذا المرض الفتاك إلى بريطانيا على أنها بضائع معفاة من الرسوم. وقد بادر مكتب الرئيس طوني بلير إلى تنبيه الدوائر الجمركية وأجهزة الأمن والرقابة في ثغور البلاد كافة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية الكفيلة بإحباط العملية المشار إليها مهما كلف الأمر.

* * *

تذكرت وأنا أقرأ هذا الخبر، مثل «الفيل والقُنْبُرة» في كتاب «كليلة ودمنة»، وكيف يبلغ المرء بالحيلة ما يعجز عن بلوغه بالقوّة. فقد زعموا أن قنبرة اتخذت لها عشاً على طريق الفيل وباضت فيه، فوطئه الفيل ذات يوم وهشّم بيضها وقتل فراخها. وساء القنبرة ما حلّ بها فطارت حتى وقعت على رأس الفيل باكية وشكت إليه سوء فعلته، فانتهرها متجبراً كارهاً. الأمر الذي جعلها تلجأ إلى جماعة من الطيور طالبة عونها على الفيل، فقلنَ لها: وما عسى أن نبلغ من هذا الملك العظيم ونحن طير ضعاف؟ وكان بين الطيور بعض العقبان والغربان، فطلبت إليهن القنبرة أن يفقأن عينيه، وقالت: بعد ذلك أهلكه بحيلة أخرى.

وقد لبّت الجوارح طلب أختها المستضعفة، فذهبت إلى الفيل وفقأت عينيه بمناقيرها الحادة، فبات يخبط على غير هدى وظلّ أياماً لا يجد سبيله إلى مأكل أو مشرب، حتى إذا عاينت منه القنبرة ذلك العطش اللاّهب جندت فريقاً من الضفادع للاختباء في هاوية سحيقة بالقرب من موقعه ورفع أصواتهن بالنقيق. وما إن سمع الفيل ضجيج الضفادع في تلك الهاوية حتى ظن أنه قريب من الماء، فاتجه باتجاه النقيق المتعالي وسقط في الهوّة حيث ارتطم وتحطم.

ولعل أبلغ ما يختم به عبد الله بن المقفّع هذا المثل، قوله على لسان القنبرة



المنتقمة: «أيها الطاغي المغترّ بقوتك، المحتقر لأمري، كيف رأيت عظيم حيلتي مع صغر جثتي عند عظيم جثتك وصغر همّتك؟!».

* * *

إن العقلاء المفكرين في الولايات المتحدة وبريطانيا والعالم يتساءلون اليوم عمّا جنته الدولتان العظميان من هدر المليارات لتعبئة الأساطيل والعمارات البحرية والجيوش المؤلّلة التي لا تزال مرابطة في الخليج، لتأديب طائر خائب خرج منتوفاً من حربه مع الصقور الإيرانية، فاتخذ له عشاً في أرض على طريق الفيل المتعطّش إلى النفط، وباض فيها.

وهل استطاعت «الأرمدا» البحرية الرهيبة التي عبأها الفيل أن تقتلع كلّ بيوض الطائر المغروزة في تلك الأرض بعدما هشمت الظاهر منها وسحقته عام ١٩٩١؟

وإذا كانت الأمم المتحدة الخاضعة للدولتين العظميين قد أنفقت عشرات الملايين لنبش قصور العراق بعد قبوره، لا تزال تشكّ في اقتنائه أسلحة إبادة جماعية كما يزعم وكيلها ريتشارد باتلر، فهل تستطيع التأكيد أن أي عابر سبيل لن يموت يوماً بقطعة عظم منسيّة في الصحراء، أو أن الفيل نفسه لن يدوس في غفلة وكر ثعبان لا عشّ قنبرة، فيلدغ في أكحله ويهلك؟!

ومن سوف يردع صدّام حسين أو أي صدّام غيره في أمة راكعة أمام الجبروت، ربما غداً أو بعده، عن تسريب غازات سامة إلى مترو الأنفاق الشهير في لندن، أو كهربة مصاعد ناطحات السحاب في نيويورك، أو تسميم مجاري الأنهار، أو تصدير فاكهة محقونة بالأرسنيك إلى ديار الفيل، أو زرع مواد بيولوجية جرثومية في سهول الريف البريطاني ومنادح فرجينيا، بحيث تنبت الموت، والموت فقط؟!

وما دام كلّ ما حدث لم يحل دون أن تُطلَق في موانئ بريطانيا صفّارات الإنذار لمجرد شائعة روّجها عميل مشكوك في علاقته بالعراق، فلماذا يتردّد الفيل في الاستماع إلى القنبرة وإنصافها من باب التفهّم والتفاهم ثمّ الارتداد عن جيرانها القبّرات المستفردة التي لو تجمّعت لأهلكت الفيل مفتح الأعين والأرصاد والجواسيس؟!

وإلى متى يظل الفيل يدير أذنه الطرشاء لمن ينصحه بإكسير العدالة، فيما هو يصغي بالأخرى الصحيحة، راضياً مذعناً، إلى أناس يُعدّون أكثر بكثير من «مرض الفحمة» لإرهاب أميركا وبريطانيا والعالم؟!

فلو عقل الفيل، وهو أذكى الحيوان، لأدرك أن القبضة الحديدية محكومة بقدر التراخي عاجلاً أم آجلاً، وأن أحداً لا





يستطيع إيقاف الزمن ودورة الأيام، إن هو أوقف عقارب الساعة أو سيّرها القهقهرى للتمتع النرجسي بعبادة قوته وتأليه إرادته.

٢٥/ ٤/ ١٩٩٨





كوفي عَنان، أم كوفي أنان؟

سألني أحد قراء المفكّرة عن اسم الأمين العام للأمم المتحدة، هل هو كوفي أنان كما يسميه بعض الصحف والإذاعات العربية، أم كوفي عنان كما يسميه بعضها الآخر. وكنت أسائل نفسي منذ حين عن سرّ هذا التصرف باسم الرجل، خصوصاً في وسائل الإعلام العربية، وحتى في البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومات والهيئات والمؤسسات الإقليمية كالجامعة العربية وغيرها.

وقد تبيّن لي أن الذين قالوا «أنان»، كجريدة «النهار» مثلاً، إنما اعتمدوا التسمية التي أطلقت على الرجل باللّغات العالمية المدونة بالحرف الّلاتيني، حيث لا وجود «للعين»، في حين أن الذين قالوا «عنان»، إنما فضلوا هذه التسمية انطلاقاً من جرسها العربي، وقياساً على الأسماء والكنى المماثلة، «كالعَنان» و«العِنان» و«العنّان» و«العَناني» إلخ... وهي منتشرة بكثرة في العالم العربي من المحيط إلى الخليج، ولا أعتقد، في أي حال، أن أحداً من هؤلاء وأولئك تكلّف التحقيق والتدقيق لمعرفة الوجه الصحيح في كتابة هذا الاسم «بالألف» أو «بالعين».



* * *

وعلى أن اختلاف هذه التسمية على نحو ما ذكرت ليس بالخطب الجامح والمصاب الفادح، إلاّ أنه أثار فضولي ورجع بي القهقري إلى بداية أعوام الستين، يوم توجهت إلى تونس مع الأخ مصطفى عبد الساتر رحمه الله، تلبية لدعوة الحبيب بورقيبة الذي ندبني يومها لتطوير جريدة «العمل» التونسية الناطقة بلسان الحزب الدستوري، فيما كان مصطفى مكلّفاً من الحزب السوري القومي إجراء مفاوضات مع قيادة الحزب التونسي المذكور لتأسيس حلف سياسي بين الحزبين.

وقد التقيت يومها في مكتب رئيس تحرير «العمل» صلاح الدين بن حميدة، الأديب والشاعر الكبير المُفْدي زكريا الذي نصحني بزيارة المغرب وموريتانيا بعد إنجاز المهمة الموكلة إلي في تونس.

وأذكر أنني دخلت على الرئيس وُلْد دَدّه في نواقشوط، عام ١٩٦١، فاستقبلني بحفاوة بالغة، وخصني بحديث صحفي طويل وزعت الجانب السياسي منه في نشرة «الوقائع العربية» التي كنت أصدرها



يومذاك، واحتفظت بالجانب الآخر الثقافي والتاريخي لإدراجه في كتاب حول «المغرب العربي الكبير» لم تسعفني ظروف العمل المرهق في الصحافة اليومية على إنجازه لاحقاً.

وممّا قاله الرئيس الموريتاني الأسبق في ذلك الحديث أن الطبقة العليا الارستوقراطية في بلدان إفريقيا الغربية من الكامرون جنوباً إلى موريتانيا والمغرب شمالاً، مروراً بنيجيريا وغانا وشاطئ العاج وغينيا والسنغال ومالي، تتألف من عرب صحاح ينتسبون عموماً إلى قبائل تميم وقيس وأسد التي قدمت مع موسى بن نصير لفتح المغرب، واستوطنت معظم تلك المناطق.

وقد حافظ هؤلاء على دينهم وتراثهم اللغوي وعاداتهم وتقاليدهم محافظة دقيقة صارمة إلى هذا اليوم. وهم يعرفون بـ «البيضان» تمييزاً لهم عن «السودان»(*) أي القبائل الزنجية البدائية المنتشرة في البطن الإفريقي.

ويعرف «البيضان» بالسمات العربية الأصيلة من طول فارع وكشح ضامر وأنف أقنى وثغر مكتنز ولون داكن يضرب إلى السمرة، فيما الأفارقة من الزنج يعرفون بالأنف الأفطس والفم الأشفه والسواد الحالك.

ومما تبيّن لي خلال تلك الرحلة أن «البيضان» في إفريقيا الغربية توارثوا جيلاً بعد جيل لهجات القبائل التي كان أجدادهم الأوائل يتخاطبون بها في زمن الفتح، وهي تختلف إلى حد بعيد عن لغة قريش الفصحى. لكنهم يحفظون الكثير من شعر الجاهلية وصدر الإسلام بصيغته الأوّلية وغريب ألفاظه. وقد استظهر بعضهم أمامي قصيدة أبي ذؤيب الهُذَلي في رثاء أولاده الثمانية الذين ماتوا بالطاعون، ومطلعها: «أَمِنَ المنونِ ورَيْبِها تتوجَّعُ»، وهي تتألف من ٦٧ بيتاً يستعصي فهمها على أي لغوي حصيف بدون قاموس مرجعي، وأسمعني آخرون قصائد من «حماسة» أبي تمام، ومطوّلات مجهولة لم أقع لها على أثر في دواوين المشارقة وموسوعات الأدب القديم.

كذلك يعتمد «البيضان» الأفارقة أسلوب أهل المغرب عموماً في ردّ التسمية إلى النسبة الأصلية، فتتعرف بينهم مثلاً إلى البصري محمد بن جلاء، والنجدي عبد القادر بن سعد، والتهامي خنجر بن دريد، والكوفي عباس بن أحمد، أو الباجي والقيرواني والشامي الخ...

* * *

في ضوء ما تقدم، وبالعودة إلى كوفي أنان أو كوفي عنان، أميل إلى الاعتقاد أن الرجل الذي ينتمي إلى أسرة معروفة في غرب إفريقيا هو من «البيضان» وذو أصل عربي. وليس أدلّ على ذلك من تسميته بالكوفي نسبة إلى الكوفة. أما



شهرته عنان أو أنان فيجوز فيها الوجهان، مع ترجيح الوجه الأول أي عنان.

«والعنان» قاموسياً جمع العَنانة أي السحابة، ومعناه السحاب، فيقال: «عنان السماء». ورُوي عن بعضهم «أعنان»، فيقال أيضاً «أعنان السماء» والمعنى نواحيها.

أمّا «العنّان» بالشدّ، فهو الرائد الشّواف البعيد الرؤية، من عنَّ الشيء أي ظهر، ويأتي كذلك بمعنى اعترض.

وفي لسان العرب أن بعض القبائل، وخصوصاً تميم، (وغيرها ممّن توزعوا في أقاصي المغرب) كانت تخلط بين الألف والعين، فيقولون مثلاً: «أشهد عنّك رسول الله» أي «أنّكَ» و«تحسب أيني نائمة» أي «عيني»!

ومن قبيل ذلك قول أحدهم:

لا تُلهِك الدنيا عن النّين واعتَمِلْ

لآخرة لا بدّ عن ستصيرُها

يقصد «لا بدّ أن ستصيرها».

وقول ذي الرمّة:

أعنْ ترسَّمْتَ من خرقاء منزلةً

ماءُ الصبابة من عينيكَ مسجومُ

يقصد أأنْ ترسّمت!

وهكذا يكون الأمين العام للأمم المتحدة صاحب اسم عربي بوجهين. وأملنا ألاّ يكون ذا موقف عربي بوجهين، أحدهما ظاهر في العراق والآخر مستتر في لبنان...

١٩٩٨/٤/٢٥

(*) لا علاقة لهذه التسمية الوصفية ببلاد السودان العربية المعروفة في وادي النيل.



بعد ٥٠ سنة على سقوط الإبادة وقيام دولة إسرائيل

في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار الشهير القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فبادر العرب إلى رفضه واليهود إلى قبوله، وكتب الدكتور شارك مالك مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة يومذاك إلى الرئيسين بشاره الخوري ورياض الصلح يقول:

«لقد وافق اليهود على قرار التقسيم، وسيعلنون قيام دولة إسرائيل في غضون بضعة أشهر. فإن لم يُقضَ على هذه الدولة خلال سبعة أيام بقيت سبعة أعوام، فإن لم يقض عليها بعد سبعة أعوام بقيت سبعين عاماً... وبعدها إلى ما شاء الله»!!

ولكن المسؤولين اللبنانيين حملوا كلام الدكتور مالك على محمل النبوءات الفارغة والتكهنات الخيالية، مع أن الزجل ظلّ يبعث التقرير تلو التقرير، داعياً إلى الأهبة والإستعداد، محذراً من إهمال العرب هذا الخطر الجسيم المحدق، وظلّت تقاريره صيحة في وادٍ ونفخة في رماد، حتى سبق السيف العذل.

وفي صبيحة الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، أسرجوا الخيول وقرعوا الطبول، وزحفت الجيوش العربية على «دولة العصابات الصهيونية»، فاكتشف الضباط الأحرار في جيش مصر أن بنادقهم محشوة بذخيرة لا رصاص ينطلق منها، بل مجرد بارود يحدث دوياً شبيهاً بدوي الألعاب النارية في ليلة عرس... واكتشف جيش فلسطين الذي كان يمكن أن يسحق العدو بمفرده أنه مقطوع الإمدادات اللوجستية في معركة تفاقم الإزدحام العربي فيها إلى حدّ منعه من الوصول إلى مفاصلها الحاسمة... كما اكتشف الأمير طلاَل قائد الجيش العربي الأردني أن الذي يملي عليه الإنسحاب عند مشارف تلّ أبيب هو غلوب باشا وليس والده الملك عبد الله، فتراجع من الجبهة إلى فراش المرض.. واكتشف السعوديون والعراقيون أنه لم يعد لهم دور بعد انكفاء الأردنيين عن خوض المعركة الحاسمة ، فارتدوا خائبين بعد البلاء الحسن الذي أبلوه.

الجيشان الوحيدان اللذان صمدا في المعركة صموداً بطولياً هما الجيش



اللبناني والجيش السوري، وكانا يؤلفان معاً قبل ذلك بأعوام قلائل «جيش الشرق» أيام الانتداب الفرنسي، وقد خاضا معارك ضارية وتمرسا بفنون القتال فحازا أرفع الأوسمة من القيادات الحليفة خلال الحرب العالمية الثانية في العلمين وطبرق وبيرحكيم، ولا تزال تقارير المارشال رومل تشهد إلى اليوم بجبروت القناصة اللبنانيين والسوريين من «جيش الشرق» ممن أسهموا إلى حد بعيد في تعزيز حملة المارشال مونتغمري في شمال إفريقيا.

ولعل أسطع دليل على بسالة الجيش اللبناني، الهزيمة النكراء التي ألحقها بالعدو في وقعة المالكية، سنة ١٩٤٨، حيث فقد الإسرائيليون بين ليلة وضحايا أكثر من ٨٥ قتيلاً وما يزيد على ١٢٠ جريحاً خلال معركة ضارية لا تزال تدرس تفاصيلها الاستراتيجية في الكليات الحربية العالمية إلى اليوم، باعتبارها المعركة الوحيدة المكشوفة التي منيت فيها قوات العدو بمثل تلك الخسائر. فكثيرة هي الحروب التي خاضها جيش إسرائيل ضدّ العرب، لكنه لم يفقد أبداً في أي معركة محدودة الأطر والمواقع هذا العدد من الضحايا.

ويشاء القدر أن يكون الجيشان العربيان اللبناني والسوري هما الوحيدان اللذان يقفان اليوم بعد خمسين سنة تمّ خلالها تعطيل القوى العربية الأخرى، بوجه ذلك العدو نفسه، وقد أصبح يملك جميع أنواع الأسلحة المدمّرة، باستثناء سلاح واحد هو سلاح الإرادة.

* * *

هنا لا بدّ من تصويب جانب أساسي في نبوءة مالك وهو التكهّن بقدرة إسرائيل على متابعة خطّها التصاعدي إلى ما لا نهاية، إن لم يكتب لها الزوال منذ البداية.

فلو قسمنا وجود الدولة العبرية إلى خمس مراحل مطابقة للعقود الخمسة الأخيرة، لتبين لنا أن خطّ إسرائيل التصاعدي تواصل حتى نهاية العقد الرابع، وبدأ التراجع في العقد الخامس الذي ختمته بيوبيلها الذهبي، وهو تراجع مرشح للاستمرار بفعل الأزمة الكيانية الحادة التي تدفع بالقمر الاصطناعي الإسرائيلي إلى مدار مجهول.

* ففي العقد الأول (١٩٤٨ - ١٩٥٨) وعنوانه «مرحلة التجمّع والتأسيس»، حوّلت الدولة عصاباتها الإرهابية إلى جيش، وأرست قواعد الإدارة، وصهرت عناصر المجتمع في بوتقة متكاملة تضمّ المهاجرين الجدد والمهاجرين القدامى الذين دخلوا فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، ثمّ خلال الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد تمّ ذلك بدعم تقني من فرنسا وبريطانيا اللّتين وفّرتا للدولة الجديدة فرصة امتحان قوّتها العسكرية في حرب السويس عام ١٩٥٦.



* وفي العقد الثاني (١٩٥٨ - ١٩٦٨) وعنوانه «مرحلة التفوّق العسكري»، عملت إسرائيل على تحديث جيشها وسلاحه التقليدي بمساعدة القوى الداعمة لها في الغرب، كما طورت قدراتها النووية، وأثبتت ميدانياً في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أنها أصبحت متفوقة على جيرانها وبإمكانها مواجهتهم مجتمعين على الجبهات الجنوبية والشمالية والشرقية معاً.

* أما في العقد الثالث: (١٩٦٨ - ١٩٧٨) وعنوانه «مرحلة الصلح المصري»، فقد نجحت الدولة العبرية في تحييد مصر عسكرياً بعد حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، عبر إنسحابها من سيناء وعقد اتفاقات كمب ديفيد، وإنهاء مشكلة طابا وتوقيع الصلح وتبادل التمثيل الدبيلوماسي مع أكبر وأقوى دولة عربية إفريقية، واستطاعت إسرائيل أن تشق العرب بفعل هذه التطورات الدراماتيكية الهادئة، وتنصرف بالتالي إلى تفكيك التضامن العربي على الجبهة الشمالية الشرقية انطلاقاً من الحلقة اللبنانية السريعة العطب على هذه الجبهة، وكانت أحد «الآخرين» البارزين الذين أضرموا الفتنة في لبنان سنة ١٩٧٥، واقتسموه فيما بينهم مناطق نفوذ يتذابح اللبنانيون في سبيل تثبيتها، خصوصاً بعدما اجتاحت إسرائيل الجنوب في آذار (مارس) ١٩٧٨، وتعهّدت بنتيجة احتلالها لبعض مناطقه شقاقاً طائفياً على مستوى الوطن كلّه، ما لبث أن تحوّل إلى ما يشبه عقدة غورديوس التي تنتظر إسكندراً ما يحلّها بالرقية أو بالسحر أو يقطّع أوصالها بحدّ السيف.

وكانت إسرائيل في تلك الأثناء تتحول من دولة نووية عادية إلى دولة نووية عليا، بدليل أن غولدا مئير أعلنت للصحافة العالمية في أعقاب حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ أنها، بعد تدمير خط بارليف وزحف القوات المصرية في سيناء باتجاه الدولة العبرية حتى وصلت إلى رفح، أمرت بإدارة بطاريات الصواريخ النووية نحو العواصم العربية.

وعلى أن هذه الحرب كانت وبالاً على إسرائيل من الناحية المعنوية والنفسية، فألّفت لجان تحقيق للنظر في كيفية اقتحام المصريين لخطوطها الحصينة على القناة، وأصدرت كتاباً أبيض بعنوان «المحدال» أي «التقصير»، وجرت في صفوف جيشها محاكمات أظهرت خللاً فادحاً في جهازها الدفاعي... إلاّ أن الإنجاز الذي حققه شارون باجتياز ما يعرف «بالدفرسوار» على النيل وتطويقه الجيش المصري الثاني تطويقاً محكماً، ما لبث أن أعاد الثقة العالمية بقدرتها النسبيّة على التفوّق. وكانت العروة الخفيّة في تأمين ذلك التفوّق هي



الإمدادات العسكرية الهائلة التي وصلت إلى الدولة العبرية على جسر جوي من فيلادلفيا إلى العريش، حيث كانت الطائرات الأميركية تفرغ حمولتها بعد خمسة أيام من الحرب، دبابات ومدافع وملالات وقاذفات صواريخ الخ... مع طواقمها من الأميركيين اليهود وغير اليهود المتحمسين لهم. والعجيب أن إسرائيل لم تغفر لأميركا هذا التدخل في سبيل حمايتها لأن نفسية الشعب اليهودي ترفض الانتصار بواسطة الأنصار، وتعتبره امتيازاً خاصاً لأهل القضية أنفسهم.

* وأمّا في العقد الرابع (١٩٧٨ - ١٩٨٨)، وعنوانه «مرحلة الانقضاض على الشمال»، فقد تفرغت إسرائيل بكلّ ما تملك من قوى بعدما هدأت جميع الجبهات العربية بسحر ساحر، لتدمير لبنان من جهة، وأضعاف القوتين العربية والإسلامية الأعظم اللتين تشكلان خطراً عليها في الجبهة الأسيوية الشمالية من جهة ثانية، وهما العراق وإيران. فكانت الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمانية أعوام وأودت بحياة مئات الألوف، كما ضربت البنى التحتية في البلدين وأثرت تأثيراً سلبياً خطيراً على نهضتهما الاقتصادية ونموهما الإجتماعي. وفيما دأبت إسرائيل على تعهّد الفتنة الاهلية بين اللبنانيين، قامت سنة ١٩٨٢ باجتياح واسع للبنان، وكانت بيروت أول عاصمة عربية دخلها العدو وتسبب في قتل عشرات الألوف من المدنيّين اللبنانيين والفلسطينيين. وقد تمكنت إسرائيل في سياق تلك الحرب المدمّرة أن تقتلع منظمة التحرير الفلسطينية بمعظم فصائلها القتالية من لبنان وتبعدها مع قياداتها إلى تونس.

لعنة العقد الخامس

ولكن العقد الخامس (١٩٨٨ - ١٩٩٨)، وعنوانه «مرحلة الطريق المسدود»، أدخل الدولة العبرية في قلق مصيري وطَوْح إرادي، عندما اكتشفت أن الخط التصاعدي لقدرتها العسكرية يصطدم بكوابح دولية أوسع من الحدود الإقليمية للمنطقة العربية المحيطة بها، وبدأ يتضح لها أن القوى العظمى التي وكلّتها بالهيمنة على الشرق الأدنى تأميناً لمصالح هذه القوى في المرتكز الاستراتيجي الأهم بين ثلاث قارات، بدأت تفكر جدياً بسحب ذلك التوكيل، بعد أن تضخّم حجم الوكيل المؤتمن على المصالح المذكورة وبات يهدّد بافتراسها.

وإذا كان يصعب في هذه العجالة تعداد جميع الظواهر التي حملت في الأعوام العشرة الأخيرة نذر الارتداد الدولي إلى مواقع أقلّ ثقة بالدولة العبرية وأكثر حذراً من طبيعتها



العدوانية ومطامعها الإمبريالية، فإن ثمة مؤشرات واضحة على ذلك التحوّل الذي تسلّل ببطء، ولكن بحزم، إلى خيارات الأقوياء في تعاملهم مع إسرائيل.

ففي حرب الخليج أرغمت الولايات المتحدة إسرائيل على ضبط النفس ومنعتها من التدخل العسكري ضدّ العراق، وكانت الحماية الأميركية لها بواسطة صواريخ الباتريوت بمثابة تحجيم لدورها وكبت ظاهر لغرائزها الافتراسية أياً كان تعليل ذلك وبيان أسبابه.

ثم إن تردّد الرئيس بوش في منحها ضمانات مصرفية بعشرة مليارات دولار لشكّه في إنفاق ذلك المال على توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أثار مخاوف الدولة العبرية للمرّة الأولى من المفاجئات التي لا يستطيع اللوبي اليهودي أن يتجنّب صدورها في أي وقت عن أعلى سلطة في الولايات المتحدة.

وعلى أن إلغاء القرار الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، جاء في سنة ١٩٩٤ تشجيعاً لرابين وبيريس من جانب الرئيس كلينتون في سبيل انخراط أعمق في عملية السلام إلاّ أن اليمين الحاقد المتطرّف لم يغفر للولايات المتحدة إلزام إسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١.

وكان فرض الحلّ السوري في لبنان سنة ١٩٩٠ بالتوافق بين الولايات المتحدة وفرنسا والفاتيكان وروسيا وبريطانيا، قد حوّل اوري لوبراني إلى «منسق أنشطة» وغازي كنعان إلى مفوّض مطلق الصلاحية، ورفع «جدار برلين جديد» بوجه المغامرة الإسرائيلية في الشمال العربي.

وشهدنا بعد ذلك اتفاقات أوسلو التي باركها البيت الأبيض في لقاء حديقة الورد بين عرفات ورابين وبيريس، والتي ردّ عليها المتعصبّون الحاخامون باغتيال رابين، ثم مفاوضات واي بلانتيشن في ولاية مريلاند الأميركية واقتناع بيريس بأن السلام أهم من الجولان... مما دفع بالغلاة المتشددين إلى استغلال العمليات الانتحارية التي نفذها الإسلاميون، لتحويل الرأي العام الإسرائيلي نحو تكتل ليكود وانتخاب نتنياهو في أيار (مايو) سنة ١٩٩٦. وكان بيريس قد حاول مواجهة الحاخامين بمنطقهم قبل ذلك بشهر واحد فأطلق عملية «عناقيد الغضب» في جنوب لبنان لتغطية اعتداله، فاغتاله اليمين المتطرف بافتعال مجزرة قانا، وسلم قيادة السفينة المرتبكة إلى نتنياهو.

وشهدنا على الأثر ضغط القفّاز الحريري الأميركي الأوروبي على إسرائيل



في «تفاهم نيسان» الذي كبح جرائمها بما يمكن تسميته «المراقبة الإيجابية»، دونما لوم أو إدانة أو عقاب.

أما الذي حصل بعد ذلك فأخطر من أن يحتويه مقال صحافي عابر، وهو ما لم يسبق له مثيل في تاريخ القضية.

* رئيس فرنسا جاك شيراك يعلن من القدس تأييد قيام الدولة الفلسطينية ووقف الاستيطان والانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة.

* البابا يوحنا بولس الثاني يزور لبنان وينشر إرشاداً رسولياً يدعو إلى التفاهم والتعاون بين المسيحيين والمسلمين، ثم يصدر وثيقة اعتذار لليهود أقرب إلى محاولة رفع العتب منها إلى اعتراف بجرم لم ترتكبه الكنيسة ولا يزال إلى اليوم في رأي بعض العلماء مجرد نظرية افتراضية. وأخيراً في مناسبة احتفالات الفصح يعلن البابا نفسه أن «ما يجري في القدس مقلق»، وهي المرّة الأولى التي يعبر فيها الفاتيكان بعد أعوام من الصمت عن موقف إيجابي حول مصير المدينة المقدسة، وذلك على الرغم من اعترافه المتسامح بالدولة العبرية ومبادلتها التمثيل الدبلوماسي.

* ويأتي بعد ذلك وزير خارجية بريطانيا روبن كوك، ليقول لإسرائيل، ليس هذا هو الحجم الذي أعطاه لدولتكم سلفي السعيد الذكر جيمس بالفور سنة ١٩١٧، عندما قرر أن يكون لكم وطن قومي وليس امبراطورية عظمى.

ثم يأتي على الأثر رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير، لا لينقض ما أعلنه وزير خارجيته كوك بل ليثبّته ويؤكده بأسلوب آخر.

* وفي أثناء ذلك كلّه توهمّوا أن النيل من رئيس الولايات المتحدة، حتى ولو صحّ أنه زير نساء، يكون بفضح علاقاته الجنسية، فأخطأوا التقدير، لأن الرغبات الجنسية راسخة في طبائع الرجال، والسيد المسيح نفسه كاد يلبيها مع المجدلية. والغريب أن بطلة الفيلم الذي اخترعوه لتحطيم الرئيس الأميركي امرأة يهودية، والذين كتبوا السيناريو هم أحفاد سارة ودليلة وراحيل...

أمّا السبب في تلك الهجمة الصهيونية على كلينتون بالرغم من تنازلاته المتوالية لارضاء اليهود، فلأنه أول رئيس أميركي بعد آيزنهاور تجرأ ورفض تجاوزات دولة هي بمثابة ولاية أميركية تعتبر أكثر دلالاً من الولايات الأميركية جمعاء، كما برم بأسلوب رجل فظّ يجزي على الإحسان بالنكران ويقابل التحية بالشتيمة.

* * *

كلّ هذا، مضافاً إلى أرجوزة الهولوكوست الأبدية، وما يرافقها من ابتزاز الدول والأفراد والمؤسسات،



وتكريس مدينة الأقداس الإلهية جمعاء عاصمة أبدية لتجّار المفاسد والأرجاس، جعل إسرائيل تراوح مكانها طيلة العقد الخامس من وجودها، وهي تشهد اليوم تكذيباً متوالياً لادّعاءاتها، سواء بالنسبة للعراق الذي بدأ ينشد الصفح من أعدائه والصلح مع جيرانه، أم بالنسبة لإيران التي يستعد الغرب وفي طليعته واشنطن لاستقبالها من جديد في المجتمع الإنساني المنفتح، أم بالنسبة لجميع العرب الذين يطلبون الأمن المتبادل والسلم العادل الشامل...

وحده نتنياهو والمؤامرة الفاشية الحاقدة التي رفعته إلى سدّة الرئاسة في دولته، لا يزال يحلم بالحروب، ويسعى إلى مغادرة لبنان من نافذة ضيّقة تكفّل ترتيبها كوفي عنان على أساس القرار ٤٢٥، ليعود إليه من الباب العريض بعد أن يعزل سوريا ويستفردها.

كلّ هذا، في الحقيقة ينبئ باستهلال أرعن لمتاهة جديدة في أدغال عقد سادس بدأته سالومة برقصة عارية أمام الغرب طالبة رأس يوحنا عرفات كما كانت تفعل أيام زمان... وقد نسيت أنها لم تعد تلك الصبيّة الغضّة البضّة، بل أنها اليوم شمطاء وغداً دردبيس...

١٩٩٨/٥/٩





مع إقتراب السنة ٢٠٠٠
هستيريا الإنفجار الكبير
تسابق الإحتفال الكبير

كلما اقتربنا من السنة ٢٠٠٠ زاد القلق والتوجس في الغرب مما يسمونه «نهاية العالم». ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى خلفية ذهنية موروثة عن الأنظمة الفكرية اللاهوتية التي كانت سائدة في الألف الأول وبعده حتى نهاية القرون الوسطى. وكان القديس أوغسطينس (٣٥٤ - ٤٣٠م) أول من قال بزوال العالم عام ١٠٠٠ ميلادية استناداً إلى تفسير خاص للمشاهد الرمزية المهولة في «رؤيا يوحنا».

ومع أن الألف الأول مر بسلام، فقد أصبح التكهن بموعد النهاية تقليداً متبعاً وشغلاً شاغلاً للعديد من الرهبان ورجال الدين والمنجمين والأدباء إلى يومنا هذا، ومعظمهم حدد ذلك الموعد قبل حلول السنة ٢٠٠٠، كالطبيب اليهودي الفرنسي نوستراداموس (١٥٠٣ - ١٥٦٦م) صاحب كتاب «المئويات» الذي ينسب إليه القول المأثور «تؤلف ولا تؤلفان»، أو في عصرنا هذا الكاتب الأميركي هال ليندساي الذي أصدر عام ١٩٧٠ كتاباً بعنوان «أرضنا العظمى رحمها الله»، بلغت مبيعاته ٣٠ مليون نسخة.

ولا يقتصر هذا التطير الناشئ عن ضعف الكائن البشري وخوفه، على المفصل الألفي الذي لم يسنح إلا مرتين في التاريخ الميلادي، بل أنه يتجلى في المفاصل المئوية، أي مع نهاية كل قرن، خصوصاً عندما يصادف الانتقال من قرن إلى قرن حدوث عوامل طبيعية خارقة كالزلازل والفيضانات الكبرى وانحباس المطر والتبدل في مسار الكواكب، أو توالي النكبات الصحية والسياسية والاجتماعية، كانتشار الأوبئة، وقيام الحروب والثورات الكبرى، وغير ذلك مما يبتعث الهلع من طوارق المجهول.

ولعل أقرب الشواهد على ذلك، التوتر الذي أصاب المجتمعات في الشرق والغرب، عند ظهور مذنب هالي في مطلع القرن العشرين، فانتشرت في صحافة ذلك العصر توقعات وتكهنات





بقرب نهاية العالم، مع العلم أن الفلكي البريطاني ادموند هالي الذي رصد هذا المذنب عام ١٦٨٢، كان قد تنبأ بظهوره مرة كل ٧٦ سنة، طبقاً للأنظمة الحسابية التي اعتمدها.

وقد بلغ تهويل بعض المتفلكين يومذاك ومناداتهم بالويل والثبور وعظائم الأمور، حداً من السخرية دفع بأحد الشعراء إلى القول مستهزئاً ومنكتاً:

هذا المذنب ساطع أبدى لنا
وهجا يبدد حيرة الألباب
ذنب يخبئ رأسه في ذيله
هذا دليل تقدم الأذناب

* * *

وكثيراً ما تؤدي هذه المفاصل الزمنية إلى الهستيريا الجماعية في الأوساط التي فقدت إيمانها الديني العميق وثقتها المطلقة برحمة الله، وهو أمر زاده الإلحاد في الغرب تفاقماً، حيث ابتلي الكثيرون في المجتمعات الصناعية المتطورة بعقدة «الوجود لمجرد الوجود» المنبثقة من تراث منكر للمسيحية لا يؤمن بالحياة الأخرى. وقد تجلى هذا التهافت الإيماني والانحطاط الإرادي في انتشار الفرق الشاذة، كعباد «هيكل الشمس» وسدنة «باب الفردوس» وغيرهما في الولايات المتحدة وفرنسا وكندا ودول أميركا اللاتينية، وهي تنذر جميعاً بنهاية العالم قبل حلول السنة ٢٠٠٠، وقد سجلت حوادث انتحار مشترك بين المنتسبين إليها تعد بالعشرات استباقاً لما يصوره لهم مرشدوهم الزنادیق من أهوال يوم الحشر وصداماته الكواكبية وزلزلاته الفنائية المخيفة.

وعلى أن السواد الأعظم من ذوي النفوس القوية والإرادات الواعية، سواء أكانت مؤمنة أم ملحدة، تستنكر مثل هذا الانحلال الذاتي والاستسلام الغيبي المريض، كما تزداد فرحاً وتألقاً بمرور ألفي سنة على مولد السيد المسيح الذي أعتق نسل آدم من عبودية الخطيئة، وأسس في أعماق النفوس ما يعرف اليوم «بالضمير» (La Conscience)، وكان يعرف قبله فقط «بالناموس» أو القانون العرفي (La Loi d'Usage)... فإن الارتباك لا يزال يعصف بالكائن البشري كلما فكر بالعدم ولحظته وساعته.

وإذا كانت الأنوار الساطعة على برج إيفل في باريس قد انطلقت في عد عكسي منذ بداية السنة الحالية لتحديد ما يفصلنا يوماً بعد يوم عن السنة ٢٠٠٠، بانتظار الفرحة العظمى والاحتفال الكبير، فإن التعايش المتوتر مع فكرة الموت في زمن التسرب النووي، والعولمة الاقتصادية المتوحشة، والانحلال الخلقي الحيواني، والاستنساخ الجناتي الذي يتحدى الخالق في ملكة الخلق، يقلب تلك الفرحة العظمى إلى شعور بالطامّة العظمى ويمسخ ذلك



الاحتفال الكبير إحساساً متزايداً بقرب الإنفجار الكبير!...

* * *

وفي منأى عن هذه الضجة المثارة في معظم الغرب والعالم الصناعي الملحد، يتناهى سكون الحركة في العالم الآخر الذي كان يعرف بالعالم الثالث، وهو عالم يتقدم فيه الإسلام على سائر العقائد والديانات. فليس في الإسلام عبر تاريخه من تنبأ بالغيب أو تكهن بنهاية الدنيا واقتراب يوم الحشر، يقيناً من المؤمنين بحتمية القدر الذي لا يعرفه إلا الله.

﴿يسألونك عن الساعة أيان مُرساها * فيم أنت من ذكراها * إلى ربك منتهاها﴾ (سورة النازعات: ٤٢، ٤٣، ٤٤).

ثم إن ما يحسبه الله وما كتب عنده لا يدركه بشر.

﴿وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون﴾ (سورة الحج: ٤٧).

انطلاقاً من هذا الموقف الواضح في النص القرآني يبدو التأثر بالتكهنات حول نهاية العالم قبل حلول القرن الحادي والعشرين الميلادي، ضئيلاً جداً في العالم الإسلامي الذي يستقبل القرن الميلادي الجديد بنفس اللامبالاة التي استقبل بها منذ ١٨ سنة حلول القرن الخامس عشر الهجري، اللهم إلا في الأوساط الفكرية والثقافية التي تهتم بالمحطات التاريخية من زاوية تأثيرها الإيجابي أو السلبي في الحضارة الإنسانية.

أما ظواهر الابتهاج والأمل بتلك المفاصل الزمنية، وهي الضريب الناقض في الغرب لظواهر الإنزعاج والخوف من قيام الساعة، فتكاد تكون منعدمة في عالم الفقر والبؤس، حيث تتوالى الأيام والأعوام والقرون، وكأن الدنيا تجتاز من زمان مرحلة نهاية لا تنتهي...

ومهما يكن من أمر، فإن العلماء يشككون في التاريخ الصحيح لميلاد السيد المسيح. وهنالك رأيان: أحدهما يعتبر يوم الميلاد منطلقاً لحساب التاريخ الميلادي، والآخر يبدأ الحساب قبل الميلاد بتسعة أشهر أي من اليوم الذي حبلت فيه العذراء من الروح القدس. ثم أن بعضهم يؤرخ الميلاد في السنة ٧٥٤ من تأسيس روما، أو في السنة ٢٠١٧ من التقويم العبري، وكلاهما يخلط بين السنين الشمسية والسنين القمرية ولا يقيم اعتباراً لما يسمى بالأعوام الكبيسة التي تنقص أيامها أو تزيد عن الأعوام المألوفة.

وقد ثبت علمياً في أي حال أن السيد المسيح ولد بناء على حسابات الفلكيين الذين يعتمدون التقويم الشمسي، بين السنة الرابعة والسنة الثامنة قبل موعد الميلاد المتعارف عليه إلى اليوم. وعلى هذا الأساس يكون القرن العشرون قد انتهى منذ ثلاثة أعوام أو أكثر ونحن نعيش الآن في مطلع القرن الحادي والعشرين. وحتى



لو سلمنا أن السيد المسيح ولد في ١/١/ من السنة الأولى، فإن نهاية القرن العشرين تكون في ١٢/٣١ من السنة ٢٠٠٠، ويتعين في هذه الحال أن تكون بداية القرن الحادي والعشرين في ١/١/ من السنة ٢٠٠١ وليس السنة ٢٠٠٠(!)

ففي أي ساعة أو أي يوم أو أي سنة سيقع الإنفجار الكبير الذي يتكهنون بحدوثه؟!

إن هي إلا تخرصات وأباطيل في عالم يستر عورته الإلحادية بحديث خرافة.

فقد كذب المنجمون ولو صدقوا...

١٦/٥/١٩٩٨





عثرات القضاء من نزوات السياسة

في ١٩ آذار (مارس) الماضي ألقى رئيس محكمة الجنايات في جبل لبنان القاضي جوزف غمرون، محاضرة إصلاحية رائدة في موضوع القضاء الجزائي اللبناني، أوضح خلالها عوائق مجراه، واقترح نهجاً آخر لتطويره في القانون وفي الممارسة.

وقد ركّز المحاضر على مسائل خمس يتعيّن إيجاد الحلول المناسبة لها بحيث يستقيم الميزان الجزائي في لبنان، مستلهماً بعض تلك الحلول من الإصلاحات التشريعية الحديثة في كل من إيطاليا ومصر، وهي تقوم عموماً على حصر السلطات وتبسيط الإجراءات.

* في المسألة الأولى قال بوجوب إجراء عملية تطهير وتطوير واسعة في جهاز الضابطة العدلية الذي يعمل بأسلوب زمن آخر ويتسبب في استنقاع الدعاوى شهوراً وأعواماً، فضلاً عن تضارب الصلاحيات وتكرار الاستجوابات وضياع الاستنابات بين دوائر القوى الأمنية، إلخ... وأفتى بإلحاق الضابطة العدلية «كلياً وفعلياً» بالنيابة العامة.

* أما المسألة الثانية، فهي في رأيه الحاجة الملحة إلى اعتماد أعلى درجات الاختصاص في جسم القضاء الجزائي، لا سيّما وأن خصائص النفس البشرية، والأسباب الجرمية، وجذور الانحراف، والأدلة الجنائية، أصبحت في عصرنا جزءاً من العلوم المخبرية يتعين أن يلمّ به قضاة الجزاء إلماماً أكاديمياً واسعاً.

* وأما المسألة الثالثة، وهي الأهم في نظر المحاضر، فتوجب، كما قال، دمج قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق في هيئة واحدة تتألف برئاسة مدعي عام الجمهورية، من وكلاء نيابة يمثلونه أمام محكمة التمييز، ومدعين عامين في المحافظات، ووكلاء نيابة يمثلون هؤلاء أمام محاكم الاستئناف. ويرى المحاضر أن هذا التدبير يسهل الإجراءات إلى حدّ بعيد ويختصر المهل ويؤمن فعالية الاستجواب مع مراعاة الحق الإنساني للمتهم وغير ذلك ممّا يشبعه درساً وتحليلاً.

* ثم ينتقل إلى المسألة الرابعة، وهي تتعلّق بمبرر وجود الهيئات الاتهامية التي ينصح بإلغائها بعد اعتماد الإصلاحات الجذرية في القضاء الجزائي،



مع الإبقاء على الهيئات الاستئنافية العليا المؤلفة من كبار القضاة لتظل الضمانة الأساسية وصمّام الأمان من الأخطاء والتجاوزات.

* ويقترح أخيراً، وهو عنوان المسألة الخامسة، تعزيز صلاحيات القضاة الجزائيين وجعل القسم الأكبر من أحكامهم قطعياً، مع إحداث تبدّل جذري في أصول المحاكمات الجزائية وشكلياتها، وفي سير الدعاوى، وشروط التأجيل وطريقة التبليغ وغير ذلك ممّا يسرّع البتّ في الدعاوى، ويمنع التباطؤ الروتيني المرهق، وينقل النظام الجزائي من حالته السلحفاتية الرتيبة إلى نهضة حيوية ناشطة تعزز دوره الإصلاحي الرادع في المجتمع وتجعله ركناً أساسياً في بناء الدولة الحديثة.

* * *

ولا شك في أن القاضي غمرون أصاب كبد الحقيقة في اقتراحاته العلمية المنبثقة من تجربته الشخصية في قطاع الجزاء، وإطلاعه الواسع والدقيق على النظم التشريعية الحديثة في الدول المتطورة. وقد أحسن التأليف بين تلك الاقتراحات من جهة، كما سلّط الأضواء من جهة ثانية على ما أجمع علماء القانون على تسميته نماذج تشريعية منحرفة طلعت بها عبقرية «المعجزة الترقيعية» اللبنانية بعد الحرب.

وأخصّ بالذكر من هذه النماذج قانون العفو العام لسنة ١٩٩١، الذي عفا عن جرائم النسف والقتل والخطف والسفك الجماعي، ولم يعف عن اللص الظريف الذي سرق الأرملة المتصابية، أو النشّال الحريف الذي قطع الكيس المدلّى من كتف السيدة الأنيقة واستولى على نقودها، أو الفقير المعدم الذي خطف رغيف خبز لسدّ الرمق!...

ثم قانون العفو المعيب الصادر عام ١٩٩٧، عن جرائم المخدرات المرتكَبة حتى نهاية ١٩٩٦، والذي أوقف ملاحقة الألوف من المدمنين والمروّجين وكبار تجّار البضاعة القاتلة، كما عفا عمّن ارتكب هذه الجرائم قبل ١٩٩٦/١٢/٣١، ولاحق من ارتكب مثلها بعد ذلك بدقيقة واحدة!...

وجاء على الأثر ما يؤكد الحاجة الملحة إلى ثورة حقيقية في النظام الجزائي اللبناني، عبر فرار بعض المجرمين المحترفين من سجن مستشفى بحنّس، ونشوب عصيان خطير في سجن رومية، أظهرته كاميرات الإعلام الصهيوني في الخارج وكأنه فيلم من أفلام الرعب، في بلد يتحدث عن دولة القانون ومحصول واقعه شريعة الغاب. كلّ ذلك دون أن يرف للمسؤولين جفن أو يحاسب موظف على إهمال! مع العلم أن تجنب أمثال هذه الفضائح كان يمكن أن يتم كلياً أو جزئياً فيما لو كان لوزارة



العدل إشراف مباشر على الجانب المتعلق بالسجون من صلاحيات قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية، وعلى نشاط أجهزة التحقيق البوليسية التي تأتمر أحياناً بأمر مراكز القوى المحلية وتتصرّف كيفياً بمصير موقوفين يقضي بعضهم نصف عمره في زرائب فرعونية للإنسان دون أن يحظى بحق المحاكمة!

* * *

في ٢٣ نيسان (أبريل) الماضي، تمكن قاتل الأطفال وسفاح العذارى، البلجيكي مارك دوترو، أن يفرّ من قصر العدل في بروكسيل باحتياله على شرطي مولج بحراسته، فقامت القيامة ولم تقعد. وبالرغم من أن قوى الأمن استردّت دوترو بعد ثلاث ساعات فقط إلى قفص الاتهام، فقد استقال وزير الداخلية، واستقال بعده وزير العدل، وما زالت حكومة بلجيكا حتى كتابة هذه السطور مهددة بالاستقالة الجماعية، ويكاد الملك نفسه أن يستقيل!!

أما عندنا. فيرضى القتيل وليس يرضى القاتل!

ويعاقب أهل الضحية بأبدية الانتظار فيما يتمتع السفّاح بأمل الفرار...

وكلّ من أراد يستطيع أن يشتري طفلاً أو يغتصب طفلاً أو يقتل طفلاً، ويطوى الملف بانتفاء الدليل أو عدم كفايته...

وكثيراً ما يتمّ إبدال جثة بجثة، وملف بملف، واسم باسم، أو رسم برسم، تحت جنح الظلام، بين المخفر والسجن والمستشفى والمقبرة...

وكثيراً ما ترفع الدعوى على مجهول فيتمّ تجهيل الفاعل إلى الأبد!

١٦/ ٥/ ١٩٩٨





للعبرة والذكرى على ضفاف دجلة

بعض ما يقرأه العاقل أو يسمع به يُصمي فؤاده ويصدم عقله ورشاده، في زمن المهازل والنحوس والمنطق المعكوس.

ففيما يتواصل عرض المآتم على شاشات التلفزة... مآتم الأطفال العراقيين، وقد حملت نعوشهم على سيّارات تجوب شوارع بغداد في مواكب ترافقها المنادب إلى المثوى الأخير.

وفيما يهتز ضمير العالم لنقص الغذاء وفقدان الدواء ممّا يعانيه أطفال العراق فيزهق أرواح العشرات منهم كلّ يوم... وفيما تتنادى المؤسسات الخيرية والهيئات الدولية والحكومات الشقيقة والصديقة إلى نجدة الطفولة البريئة، ضحية الحظر المعيب والحصار المتمادي الذي يفرضه الجبابرة الأقوياء على شعب يتنزّى ألماً ويتضوّر جوعاً من جريرة حكامه وأولياء نظامه.

في هذا الوقت بالذات تفرد الصحافة العالمية مساحات متفاوتة الأحجام للمسجد الخيالي المدهش الذي يعتزم الرئيس صدّام حسين تشييده على ضفاف دجلة ليكون إحدى عجائب الدنيا في مطلع القرن الحادي والعشرين.

فقد أوكل الرئيس العراقي، مهمة بناء المسجد المذكور على أرض مطار مهجور تبلغ مساحته ٣٠٠ ألف متر مربع، إلى المهندس الفرنسي جاك باربيير وفريق عمله في مدينة ليموج بوسط فرنسا.

وفي المواصفات الأساسية للتصميم الهندسي أن المسجد سيتألف من بناء دائري قطره مائتا متر تعتليه قبّة يصل ارتفاعها إلى ١٢٠ متراً عن سطح الأرض، وتحيط بها مآذن أربع ذات علو متساوٍ يبلغ ٢٥٠ متراً، مع اربع مآذن أخرى أقلّ ارتفاعاً. يضاف إلى ذلك أروقة جانبية وأحواض وقنوات وحدائق عمومية ومنتزهات على جانبي النهر مزودة بالإنارة الساحرة والأغراس والأزهار بحيث تبدو جنة حقيقية على الأرض.

أمّا تكاليف المشروع، فقد تتجاوز بحسب مصادر الفريق الهندسي ٢٥ مليار فرنك فرنسي (٥ مليار دولار). هذا مع العلم أن الفريق المشار إليه الذي أجرى في كانون الثاني (يناير) الماضي كشفاً ميدانياً للموقع في بغداد لم يتمكن حتى اليوم من إعطاء رقم دقيق لمجمل الأكلاف



الرئيسية وتوابعها.

وتستهجن بعض المرجعيات الهندسية الإسلامية المتخصصّة في عمارة المساجد، أن يزود الرئيس العراقي مسجده بثماني مآذن، فيما تقتصر منائر المسجد الحرام في مكة المكرمة على سبع فقط. وتضيف المرجعيات المذكورة أن أعلى مئذنة في العالم الإسلامي - وهي المئذنة الوحيدة في مسجد الدار البيضاء الذي بناه المهندس الفرنسي أيضاً ميشال بانسو بأمر من الحسن الثاني - لا يتعدى ارتفاعها ٢٢٥ متراً، فيما يبلغ ارتفاع كلّ من المآذن الأربع العليا في مسجد صدّام المشار إليه ٢٥٠ متراً، كما سبق وذكرنا.

* * *

وغني عن الإشارة أنه بمقدار ما يكبر الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي الإنجاز الذي حققه الملك فهد بن عبد العزيز خلال العقدين الأخيرين في توسعة الحرمين الشريفين بمكة والمدينة، حيث أنفق المليارات على تأهيل العتبات المقدسة الإسلامية لاستقبال ملايين الحجّاج وتأمين الخدمات الأمنية والصحية والغذائية لهم... بمقدار ما يعجز الرأي العام نفسه عن تبرير إنفاق الأموال الطائلة على تشييد مسجد في أقاصي المغرب الذي يعاني أزمات اقتصادية حادة ترغم العديد من أبنائه على التوجه خلسة إلى أوروبا طلباً للعمل والارتزاق، في قوارب دهرية بدائية كثيراً ما يفترسها البحر بمن فيها.

وقياساً على ذلك يقف العالم بأسره مخبولاً ومشدوهاً أمام الكاتدرائية الأسطورية الخارقة التي بناها الدكتاتور الإفريقي الراحل فليكس هوفويه - بوانيي في آبيدجان بشاطئ العاج، وهي تفوق معظم الكاتدرائيات الأوروبية التي بنيت في القرون الغابرة حجماً واتساعاً، وقد أنفق على تشييدها ألوف الملايين، فيما تتسلل ألوف مؤلفة من أبناء شاطئ العاج وسائر الأفارقة إلى أوروبا هرباً من المجاعة. ولا تزال كلمة البابا الشهيرة يوم دعي لتدشين هذه الكاتدرائية أوائل التسعينات تملأ الأسماع، حيث علق بقوله: «بقي أن ترتفع صلوات الفقراء من هذا البيت المقدس ليكتسب الغنى الحقيقي بحرارة الإيمان...».

* * *

وفي أي حال يظلّ مشروع الرئيس العراقي مثار الدهشة والعجب. فالمعروف أن الملوك والقادة العظماء كانوا يشيّدون القصور من غنائم الفتوحات وينشئون صروح العبادة تعبيراً عن شكرهم لله على ما اختصّهم به من نصر مبين، وما أغدقه عليهم من خراج الأمم المغلوبة وآلاء الملك والسلطان.

فالأمبراطور قسطنطين بنى



كاتدرائية القديس بطرس في روما سنة ٣٢٦م. بعدما اعتنق النصرانية ووصلت فتوحاته إلى أقاصي الأرض.

والبابوات عمدوا إلى ترميمها وتوسعتها ابتداء من العام ١٥٠٦م. خصوصاً بعدما بدأ الذهب يتدفق على الأمم اللاّتينية من أميركا التي اكتشفوها واستعمروا أجزاء وافرة الخيرات منها في القرن السادس عشر.

كذلك شيّد يوستنيانوس قيصر كاتدرائية «آيا - صوفيا» في القسطنطينية سنة ٥٣٧م. في أوج الأمبراطورية البيزنطية وسيطرتها شرقاً وغرباً.

أمّا الوليد بن عبد الملك بن مروان، فقد شيد المسجد الأقصى في القدس الشريف، وجامع بني أمية في دمشق بين عامي ٧٠٥ و٧١٥م. بعد أن خفقت رايات الأمويين من الهند إلى الأندلس، وانتشر الإسلام في ثلثي العالم القديم.

وأما عبد الرحمن الأموي الداخل فقد بنى جامع قرطبة المعجز الكبير سنة ٧٥٧م. بعد أن وصلت جيوشه إلى أطراف إسبانيا، وانتصر على الأمبراطور شارلمان في جبال البيرينيه كما احتل معظم فرنسا الجنوبية. ثمّ أنجز تلك العمارة المدهشة الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي كان ملوك أوروبا وباباواتها يرهبونه ويخطبون وده.

وهنالك أمثلة تاريخية يصعب تعدادها في هذه العجالة، وكلّها يشهد أن البنيان الرفيع وليد الانتصار والازدهار الوافر.

فأين هي الأمجاد والانتصارات والفتوح التي تبنى لتخليدها المعاهد والمعابد والصروح.

وأين أمّ المهالك من أمهات المعارك، ونحيب اليتامى والأيامى في زمن المخازي من أغاريد الولائد وأناشيد العذارى في اليوم المحجّل والزمن الأغرّ؟!(*)

ألا رحم الله امرءاً عرف حدّه فوقف عنده.

١٩٩٨/٥/٢٣

دفاعاً عن «حكيم أفريقيا»

تعقيباً على هذه المقالة التي لم أقصد بها الإنتقاص من فضل الرئيس الراحل فيليكس هوفويه بوانيي على بلاده ساحل العاج في مختلف ميادين الإنماء والإعمار، بل عبّرت فقط عن إعتراض الرأي العام المستنير في العالم بأسره على إنفاق مبالغ طائلة في بناء كاتدرائية ياموسوكرو في زمن تدعو فيه العبادة في الأكواخ إلى سقوط أبراج القصور ومعالم الكاتدرائيات... تعقيباً على هذه المقالة، نشرت «النهار» بتاريخ ٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٨، رداً من السيّدة دنيا فياض، طنّان الأديبة والمفترية اللبنانية، تمتدح فيه مآثر هوفويه بوانيي الذي تسميه الصحافة الفرنسية «حكيم افريقيا». وإيماناً مني بصدقية الرجل وعمله الإصلاحي الناشط في مجالات شتى أقتطف من ردّ السيّدة دنيا الفقرات الأساسية الآتية:

«لقد تخرج طبيباً في السنغال عام ١٩٢٥، فلم يحصر اهتمامه بمهنة الطب بل انصرف إلى دعم



المطالب المحقة لأبناء قارته بعزم وصلابة، إلى درجة أنه عرف آنذاك في أوساط المستعمر الفرنسي بـ «المشاغب السنغالي» مظهراً براعة لافتة في طرح وجهة نظره وإقناع محاوريه بعدالة قضيته. كما كان أول من أسس جمعية تعنى بشؤون الموظفين في مستشفى أبيجان الذي عمل فيه، انبثقت عنها أول نقابة عمالية في ساحل العاج مما تسبب بإبعاده من قبل الحاكم الفرنسي، إلى مستشفى غيغلو الذي يبعد مسافة ثمانمئة كيلومتر عن أبيدجان. فلم يفتّ ذلك من عضده بل وسع دائرة علاقاته فاتصل بالمزارعين واطلعهم على أهمية تنويع المواسم الزراعية والمداورة بين الزراعات الاستهلاكية الضرورية لتغذيتهم والزراعات الصناعية (التصديرية) مثل البن والكاكاو، التي تدر عليهم أموالاً هم بأمس الحاجة إليها. وساهم في نقل زراعة هذه المحاصيل إلى مناطق نائية لم تكن عرفتها من قبل فانعش اقتصادها. وكان حيثما حل ينصرف إلى تعزيز وعي السكان والتعرف على مشاكلهم ودعم مطالبهم والعمل لرفع الحيف عنهم، كما عرف بنزاهته وإنسانيته قبل أن يلج ميدان السياسة رسمياً. وقد استمر في نضاله الوطني بعدما عيّن وزيراً مفوضاً في الحكومة الفرنسية في عهد الجنرال ديغول».

«ظل هوفويه بوانيي وفياً لجذوره ولم يصرفه المنصب السياسي الرفيع عن مواصلة السعي والضغط بشتى الوسائل إلى جانب مجموعة من رفاقه المناضلين، حتى حصلت بلاده على استقلالها عام ١٩٦٠ إثر انتخابه رئيساً للجمهورية من طريق الاستفتاء الشعبي المباشر».

استمر هوفويه بوانيي يناضل داخلياً وإقليمياً وفي المحافل الدولية للنهوض ببلده ووضعه على طريق التنمية المتكافئة بحيث أصبح خلال ثلاثة عقود، وهي فترة وجيزة في عمر الدول، المصدر الأول في العالم للكاكاو والمصدّر الثالث للبن».

«فكان أن جذبت سياسته الحكيمة واعتماده النظام الإقتصادي الحر الاستثمارات الأجنبية، فغدت بلاده ملاذاً آمناً وفد إليه رجال الأعمال من كل حدب وصوب، كما بات في الوقت عينه مقصداً لليد العاملة الأفريقية القادمة من البلدان المجاورة مثل بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقاً) وغينيا. فبلغ عدد الوافدين إلى هذا البلد من افارقة واجانب، ثلث عدد السكان الأصليين، بحيث أنه جرى تخطي عتبة التساهل (Seuil de tolerance) التي وضعها علماء الإجتماع لعدد الغرباء المسموح بتواجدهم في بلد ما، دون أن يؤثر ذلك على بنيته الإجتماعية ونسيجه الوطني».

«هذا ويجدر بنا عدم إغفال دور هوفويه بوانيي الوفاقي في رعاية المصالحات بين الحكام الافارقة في النزاعات الإقليمية...».

(*) نشرت جريدة «يديعوت أحرونوت» في ١٣ نيسان (أبريل) الماضي أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو توقف مع معاونيه عن تدخين السيجار وتقديمه لضيوفهم، لأن ذلك يكلّف الدولة ٣٠٠٠ دولار شهرياً(...)







لبنان أقدم وطن بحري

كاد يقاطع أضخم معرض بحري

في لشبونة الفينيقية الأصل

افتتح أمس (٢٢ أيار - مايو) «معرض البحار الدولي الكبير» في مدينة لشبونة عاصمة البرتغال، على مساحة تبلغ ٧٠٠ ألف متر مربع، إلى الجنوب الشرقي من المدينة، في خليج ألمدى (Almada) المواجه للمحيط الأطلسي، والذي احتفظ باسمه العربي، كمعظم المدن والمرافق الطبيعية في أسبانيا والبرتغال.

ويشارك في هذا المعرض العملاق الذي لا يقلّ أهمية وتألقاً عن معرض إشبيلية الكبير لسنة ١٩٩٢، أكثر من ١٤٠ بلداً، تبرعت الدولة المضيفة بجناح مجاني لكل منهم، على أن يتولى البلد المشارك تجهيزه بنفسه وهندسة محتواه واستخدامه للدعاية والاستثمار الاقتصادي والثقافي كما يشاء.

وقد اتخذ معرض لشبونة الذي يستمر حتى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨، شعاراً هو «البحار العظمى تراث عظيم للمستقبل»، وتبلغ تكاليفه الإجمالية بحسب إدارته البرتغالية نحو ثلاثة مليارات دولار. كما أن الإدارة المشار إليها اختصت لبنان بجناح فسيح مميّز عند المدخل الرئيسي للمعرض يمكن استغلاله على أفضل ما يرام لإبراز وجه الوطن الصغير الذي شوّهته الحروب ويعتبره العالم بأسره سيّد المغامرة البحرية في التاريخ القديم.

وجدير بالذكر أن البرتغال مهدت لهذا الحدث الدولي الكبير بإنجازات قياسية ضخمة أمنت لها الدعاية العالمية الواسعة، وأهمها تدشين الرئيس البرتغالي جورج سمبايو في ٢٩ آذار (مارس) الماضي أعظم وأطول جسر نهري في أوروبا أطلق عليه اسم الملاّح البرتغالي الشهير «فاسكو دي غاما»، وبلغت تكاليفه مليار و٢٠٠ مليون دولار، وهو يصل بين ضفتي نهر التاج (Tage) الذي اختار له العرب هذا الاسم باعتباره يتوّج المدن الإسبانية والبرتغالية وأرباضها خلال مساره اللّولبي اللامتناهي، حتى يصبّ في «بحر الظلمات» أي المحيط الأطلسي،



قرب «المدى».

وكانت إدارة المعرض قد أبلغت الحكومة اللبنانية أنها مستعدة لتقديم جميع التسهيلات الممكنة للتعبير عن سمات لبنان الحضاري في هذا المعرض العالمي الضخم، ووضعتها في صورة الفوائد الهائلة التي يمكن أن يجنيها لبنان على صعيد العلاقات العامة والدعاية والسياحة والدعم الاقتصادي، من خلال مشاركة إبداعية ديناميكية عبر الجناح اللبناني، في التعريف بهذا البلد العريق وقد نسيه العالم خلال ربع قرن وأصبح في نظره صنوّ المجاهل البربرية المتوحشة.

ونشرت صحافة إسبانيا والبرتغال خلال ١٩٩٧، تحقيقات ومقالات تناقلتها جرائد العالم اللاتيني الناطق بالبرتغالية والإسبانية والذي يربو تعداد سكانه على ٨٠٠ مليون نسمة. وورد في جميع تلك المقالات أن اللبنانيين الأوائل هم الذين أنشأوا لشبونة على المحيط الأطلسي، كما أنشأوا موانئ عدّة على سواحل أوروبا الغربية الأطلسية حتى إيرلندا وإيسلندا.

وقد تحقّقتُ من ذلك في موسوعتي «بريتانيكا»، و«لاروس»، ويستطيع القارئ أن يتأكد من هذه الحقيقة بمجرد استقرائه تاريخ لشبونة في هاتين الموسوعتين وغيرهما.

وممّا نقلته وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤول كبير في المعرض خلال حديث شامل حول فكرته وأهدافه وملابسات إنشائه، قوله: «الفينيقيون اللبنانيون هم أول من اكتشف مجاهل البحر المتوسط وأسّسوا على شطآنه المستعمرات منذ الألف الرابع قبل الميلاد، وقد تخطوا أعمدة هرقل (أي مضيق جبل طارق) شمالاً نحو إنكلترا، وجنوباً في اتجاه رأس الرجاء الصالح. أمّا البرتغاليون فقد حملّوا راية البحار بعد الفينيقيين وأخلافهم من العرب والمشارقة، ونشروها في مجاهل العالم، خلال القرن الخامس عشر الميلادي من بحار الهند والصين إلى ما وراء جبال الأندس».

* * *

وممّا يؤسف له أن تكون دولتنا تعاملت مع هذه الفرصة السانحة والامتياز المتاح بأسلوبها العشوائي الناتج عن أميّة ثقافية يزيدها الطمع والاستهتار تبذلاً وافتضاحاً.

فبدلاً من أن تعبئ الوزارات والإدارات الحكومية المختصة لتأدية المهمة بالتنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها، على أن يتولى كلّ فريق ما يطابق أهليته وصلاحيته من جوانب العمل التنفيذي المطلوب، أوكلت الأمر بمجمله إلى مؤسسة «دار الهندسة». هذا، مع العلم أن اختصاص المؤسسة المشار إليها لا يكفي وحده، بالرغم من نجاحها المشهود



وسمعتها الواسعة، لإنجاز مشروع من هذا النوع متداخل الأهداف والمرامي على مختلف الصعد الحضارية والاقتصادية والسياسية.

ويبدو أن وزارة الثقافة كانت الغائب الأكبر عن تصميم المشروع وإبراز دور البحّارة الفينيقيين في تأسيس لشبونة وغيرها من حواضر المتوسط وغرب أوروبا وإفريقيا، ودور الملاحين العرب الذين رافقوا البحار البرتغالي برتولوميو دياز دي نوفايس (Bartolomeo Diaz de Novaes) من لشبونة إلى رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٨٧، وصحبوا فاسكو دي غاما نفسه بعد ذلك بعشرة أعوام إلى شرق إفريقيا حيث قاده الملاح العربي الشهير شهاب الدين أحمد بن ماجد عبر المحيط الهندي إلى الشرق الأقصى.

كذلك كانت وزارة السياحة غائبة كلياً عن الجناح اللبناني الذي يفتقر إلى تصوّر سياحي متكامل لدلالاته ومحتوياته... ولم يلاحظ في الوقت نفسه أي أثر لوزارة الإعلام، أو حتى للإعلام الخاص، والمحطات التلفزيونية التي لم تتنازل فتمنح لبنان الحضارة في معرض لشبونة مساحة مرئية ضئيلة، فيما هي تتبارى في عرض وصلات إعلانية زريّة مخجلة تعلم الأجيال الجديدة فضائل الشبق ومنافع الإباحية...

وحده وزير الاقتصاد ياسين جابر أبدى اهتماماً بالأمر وحماسة له، في حدود الإمكانات المتواضعة لوزارته، فاستعان ببعض المتطوّعين الذين لا نقول إنهم نجحوا في مهمة أكبر بكثير من الجهود الفردية التي بذلوها، بل عملوا فقط على إنقاذ ماء الوجه، وهم يستحقون الشكر والتقدير في أي حال.

* * *

هكذا يشارك أقدم وطن بحري عرفه التاريخ في أضخم معرض بحري عرفه التاريخ... دون مطبوعات باللغات الحيّة تعرّف زواره الخمسين مليوناً إلى لبنان الذي أنشأ مدينة لشبونة، وفضل الفينيقيين والعرب في تأسيس علوم البحار... ودون أن يتمثل لبنان بوفد رفيع المستوى في افتتاح المعرض، يضم الرؤساء والنواب والوزراء المنصرفين عن مصالح الوطن الحيوية وتكريس عودته إلى ركب التمدن البشري، والمتدافعين إلى همروجة «بلدي، بلدتي، بلديتي»، بعد إن طال الزمن على سِلْم الأشاوس وكادت سيوفهم تصدأ في أغمادها تسعة أعوام...

أمّا العمل الوحيد الذي يمكن أن يفاخر به لبنان في المعرض المذكور، فهو سفينة حربية فينيقية صنعها الملاح والحرفي اللبناني إيليا توفيق بربور وأولاده في مدينة صور، وهي كاملة المواصفات الأصليّة ويبلغ طولها ١٢ متراً.



لقد أبحرت هذه السفينة من صور إلى لشبونة سالكة نفس الطريق البحري الذي كان يسلكه الفينيقيون القدامى في رحلاتهم، وهي الآن معروضة في الجناح اللبناني بالعاصمة البرتغالية.

لكننا لا نعرف أن كان هذا الرجل قد استوفى حقه على صنيعه أم لا... ومن قوّم عمله وقدّر قيمته المادية؟! وهل قبض الثمن كاملاً من خزانة السنيورة أم دفعه الوزير جابر من ماله الخاص؟!

من قال أن بين لبنان الغابر ولبنان الحاضر بحراً؟!

قل أن بينهما تمتدّ بحار...

١٩٩٨/٥/٢٣







الشلل يهدّد أسلحة الإبادة الجماعية

حرب الجينوم بعد حرب النجوم...

ليس أفضل من سلاح التخويف رادعاً للحروب.

ففي سنة ١٩٥٠ أقدم اليهوديّان الأميركيان يوليوس روزنبرغ وزوجته إيثل على تسليم ضابط مخابرات في القنصلية السوفياتية في نيويورك أسرار القنبلة الذريّة التي كانت الولايات المتحدة تنفرد بامتلاكها. وقد حوكم الزوجان وأعدما سنة ١٩٥٣.

يومها قيل في أميركا إن العملية تمت بأمر من ستالين الذي يخطط للقضاء على العالم الحرّ بعد سقوط النازية وهتلر...

وقيل في العالم الشيوعي إن المخابرات الأميركية اخترعت التهمة الموجهة إلى روزنبرغ لإجراء عملية تطهير عقائدية في الولايات المتحدة تقضي نهائياً على أي معارضة يسارية طامحة إلى تغيير النظام الرأسمالي. ولدى مراجعة بعض الأبحاث والتعليقات الرصينة التي صدرت في ذلك الحين، يتضح أن اليهودية العالمية كانت متخوّفة إلى أبعد مدى من انتقال الموجة المعادية للسامية إلى الولايات المتحدة، لا سيما وإن القوى الصهيونية كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت، أقلّه عقدان بعد الحرب العالمية الثانية، لكي تتمكن من إحكام السيطرة على قطاعات بالغة التأثير في السياسة الأميركية، كالصناعة والزراعة والنفط والنقابات وغيرها.

لذلك يرجح أصحاب هذه الأبحاث أن تكون المحافل اليهودية الأميركية هي التي سهّلت انتقال المعلومات الخاصة بالتفجير الذري إلى السوفيات لفرض «توازن الرعب» على الجبّارين، فتفيد الصهيونية من استغلالها الماكيافيلي للتناقضات عبر الحرب الباردة، ريثما تكون إسرائيل قد أرست قواعدها في الشرق الأوسط وتحولت إلى قوة نووية مرهوبة

وقد ظل «توازن الرعب» هذا طيلة أربعين سنة صمّام الأمان الذي حال في أدق الظروف وأخطر الأزمات، كأزمة بحر الكاريبي، وحرب فيتنام، وثورة المجر وتشيكوسلوفاكيا وغيرها، دون اندلاع حرب نووية بين الجبابرة، كما حصر



النزاعات الإقليمية في هوامش ضيقة للمغامرة تنتهي دائماً بشعار «لا غالب ولا مغلوب». وأقرب الأمثلة على ذلك حروب اليمن، وحروب الهند وباكستان، والحرب العراقية الإيرانية، إلخ... وحتى حروب العرب وإسرائيل التي حققت خلالها الدولة العبرية انتصارات دعائية فوق ما حققته من توسع جغرافي أو هيمنة سياسية واقتصادية.

وليس أدلّ على هذه الحقيقة من تصريح شمعون بيريس لمحطة التلفزة الأوروبية «أورو ـ نيوز» سنة ١٩٩٥ بعد اغتيال رابين وكانت مفاوضات السلام مع الجانب السوري قد بدأت تتعثر، وقد جاء فيه: «لا أعرف غازياً في التاريخ تنازل بالمفاوضات عن أرض غنمها بالقوة. ففي سنة ١٩٥٦، أعدنا إلى مصر كلّ الأراضي المحتلة بدون مقابل. وبعد سنة ١٩٧٣ أعدنا إلى مصر أيضاً كلّ الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وبدلاً من أن يفضي صلحنا معها عبر معاهدة كامب ديفيد إلى علائق طبيعية ما لبثت مصر بعد رحيل السادات أن قلبت لافتة كامب ديفيد فوق بابها وأبرزت شعارات: «لا للتطبيع. نعم للدولة الفلسطينية». ثم إننا منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحتى هذا اليوم، لا نزال نواجه إنكاراً عالمياً لحقوقنا التاريخية في القدس ورفضاً قاطعاً لاعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل. ولا نزال، بالرغم من اتفاقات أوسلو التي يرفضها التطرف الإسرائيلي والفلسطيني معاً، نصارع الضغوط الرامية إلى سحبنا من الجولان وجنوب لبنان، وكأن العالم يريد لنا قدراً مخالفاً لمنطق التاريخ، ويدعونا لمحو خمسين سنة من التضحيات البشرية والمادية، والعودة إلى حدود ١٩٤٨ التي رسمها في الأساس قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وهو قرار اعترف لنا بوطن يستحيل الدفاع عنه لافتقاره إلى أي حدود طبيعية باستثناء البحر الذي كان أعداؤنا على اختلاف شرائحهم وانتماءاتهم يخططون لإلقائنا فيه».

رحم الله تشمبرلن...

كان هذا الكلام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بخمسة أعوام وسقوط معادلة «توازن الرعب»، وبعد أن فرض الديدبان الأميركي الأوحد على سياسة العالم، مبادئ مدريد وفي طليعتها «الأرض مقابل السلام»، وذلك على سبيل التكفير الاحتوائي لنقمة الشعوب العربية في أعقاب حرب الخليج المشبوهة التي أدت إلى سحق الشخصية العربية ونهب الأموال العربية وإزهاق التضامن العربي.

وقد عبّر بيريس في ذلك الحديث عن خوفه من أن يفضي النزاع العربي الإسرائيلي إلى مأزق وجودي يختصر النضال الصهيوني الطويل بعبارة «لا غالب



ولا مغلوب»، خصوصاً بعدما تبين له أن الراعي الأميركي قد استأثر وحده بمبدأ «توازن الرعب» الذي كان يحكم علاقاته مع الراعي السوفياتي، وراح يستعمله من موقع إمبريالي منفرد يتعهد الخلافات والبؤر الحرارية العالمية دون أن يخمدها بصورة نهائية.

ولا بدّ من التذكير هنا بأن بنيامين نتنياهو الذي كان ولا يزال يشكو ما شكا منه بيريس، انطلاقاً من التزامه الصهيوني المتشدّد، سرعان ما تنبّه إلى أن مصالح الراعي الأميركي التي تمنعه من الحسم تجعله أكثر هشاشة في تطبيق «توازن الرعب» على رعيته العالمية، فقرر أن يكسر الحلقة المفرغة، ويتصدى للعملاق بأسلوب معلمه وصديق أبيه جابوتانسكي، وهو أسلوب يقوم على «التطرف ثم علاج المفاعيل الناتجة عن التطرف شرط أن يكون محسوباً»، وليس «الاعتدال حتى يظهر تطرف الآخر، ويكون علاجه غير محسوب»! وهكذا نقضت سياسة نتنياهو سياسة بيريس من الناحية التاكتيكية دون أن تختلف عنها من الناحية الاستراتيجية، بعدما قرّر حكماء صهيون أن يجلس زعيم ليكود على كرسي الرئاسة مكان رئيس حزب العمل.

وإزاء هذا المنطق الاستفزازي الذي يعتمده نتنياهو مهدّداً بشمشونية انتحارية تقول «عليّ وعلى أعدائي يا رب»، وهو ينطوي على جبن يظنّ معه رئيس وزراء العدو أن خصومه العالميين - ولا أقول «العرب» لأنهم مع الأسف لا يعرفون، باستثناء قلة ضئيلة ربما كانت تعرف لكنها لا تستطيع - سيصبرون على رعونته إلى ما شاء الله وحتى يفترس فلسطين وسوريا ولبنان والشرق الأوسط بأسره من بحر قزوين إلى المحيط الهندي.

إزاء هذا المنطق، يجب أن نفهم ما لا يفهمه نتنياهو، ولا يمكن أن يفهمه، وهو أن الديموقراطيات العريقة تمهل ولا تهمل. وليست الولايات المتحدة اليوم، ولا بريطانيا العظمى وفرنسا وأوروبا، مجروحة في كبريائها بمقدار ما كانت مجروحة في أواخر الثلاثينات أيام العواصف الهتلرية قبيل الحرب العالمية الثانية.

فما زال العالم يذكر حتى اليوم الإحباط الذي أصاب نوفيل تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، والإذلال الذي لحق به وهو يحمل شمسيته التاريخية سنة ١٩٣٨ متنقلاً بين عواصم أوروبا لإقناع موسوليني بالعدول عن حربه الميؤوس منها في الحبشة، وإقناع هتلر بالعدول عن غزو أوروبا.

لقد صبر تشمبرلن طويلاً على استعلاء الجبابرة المتألهين الفاشيين



والنازيين، حتى قالت إحدى الصحف الألمانية استهزاء بمساعيه «إن السماء ستمطر قنابل على الأمبراطورية التي غابت عن ممتلكاتها الشمس قبل أن يتمكن من فتح شمسيته التي لن تقوى على ردّها...».

لقد صبر تشمبرلن هذا طويلاً. لكنه عندما شعر أنه يخاطب وحشاً لا يعي، ومستهتراً لا يرعوي، أعلن الحرب على هتلر، وفتح شمسيته التي سلّمها إلى ونستون تشرتشل سنة ١٩٣٩، ثم مات وهو يردد: «الديموقراطية لا تخسر حرباً، والتطرف ينتحر بالتطرف، والقوة لا توزن بالحديد والنار، بل بالتصميم على الانتصار دفاعاً عن الحرية».

فلا بأس إذن، وعبرة الأمس ماثلة أمامنا اليوم، أن يمرّغ نتنياهو أنف حليفته الكبرى في الحضيض، وأن يعضّ ثدي أمه ويلغ في حلمتيها سمّه القاتل وقد بلغ أشدّه. ولا بأس أن يتطاول على واشنطن فيهدد بحرقها، وعلى أوروبا فيذلها ويقزّم دورها في عملية التسوية، وهي التي صنعت دولته إشفاقاً ومكّنت لها في الأرض المقدسة تسامحاً.

تخويف الخائف للآخرين

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة عقدتين أساسيتين تحكمان الوجود الإسرائيلي منذ نشوء الدولة العبرية، وهما تزدادان حدّة وبروزاً في عهد نتنياهو، وتعرّضان الكيان الصهيوني لأخطار جسيمة.

العقدة الأولى ناشئة عن تخويف الخائف للآخرين... فإذا كان سلاح التخويف يمنع الحرب عندما يملكه الواثق من نفسه والمطمئن إلى تحقق ذاته وتكامل شخصيته، فإن ذلك السلاح يتحول إلى مدية انتحارية وصاعق تفجيري يستتبع الحرب فرضاً وحكماً، إن كان صاحبه خائفاً على نفسه ومن نفسه، غير مطمئن إلى هويته وشخصيته.

وهنا تبدو إسرائيل، وعلى الأخص رئيسها المستكبر، أقرب إلى الخائف الذي يتصنّع التخويف لتغطية خوفه، منها إلى الواثق الذي ينجم تخويفه عن طبيعة ذاته القوية وشخصيته المتمكّنة.

فالأعوام الخمسون الأخيرة تشهد على استحكام هذه العقدة واستفحالها في نفسية القادة الإسرائيليين الذين يطردون خوفهم بتخويف الآخرين...

خوفهم من خسارة معركة واحدة، وهو ماثل في كلمة ديان الشهيرة: «لا يجوز لإسرائيل أن تخسر معركة واحدة فكيف بحرب واحدة»...

وخوفهم من خسارة جندي واحد، لأنهم يعتبرون دولتهم «دولة القلّة العددية والتفوّق النوعي»، وهو ماثل في الهلع الذي ينتابهم كلّما فكروا في استنزاف جيشهم على يد المقاومة في جنوب لبنان، والذي يدفعهم إلى تأمين انسحاب لهذا الجيش



بأي ثمن ينقذ ماء الوجه...

ثم خوفهم من سلاح الإبادة الجماعية، وهو ما يجعل الدولة العبرية تطارد أشباحاً بصورة افتراضات معظمها لا أساس له! فتتخيل قبائل يأجوج ومأجوج زاحفة عليها من الشمال والشرق، ومئات الصواريخ النووية والجرثومية والكيميائية مسدّدة إليها من إيران والعراق وباكستان وسوريا وغيرها، ثم تتحول بفعل هذه البارانويا الضاغطة إلى وحش يضرب هنا ويستجير هناك بمن لا تربطه علاقة إيمانية بفلسطين ومقدسات فلسطين، كتركيا الكمالية مثلاً التي بدّلت إسلامها إلحاداً، أو أخيراً وليس آخراً، كالهند التي تؤكد معلومات ديبلوماسية أوروبية أن الصهيونية تقف وراء يقظتها النووية المفاجئة لصرف الضريب الباكستاني المسلم عن الشرق الأوسط إلى أمد بعيد، وإلهائه بسباق على صنع الأسلحة المدمرة مع دلهي وبيجينغ يستنزف قواه ولا يجديه نفعاً.

ولعل الخوف الأكبر الذي يتحكم اليوم بالقادة الإسرائيليين، هو العمل المخبري المتطور والمنسق في الغرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا على ما يمكن تسميته «حرب الجينوم» بعد «حرب النجوم»، واستخدام المحطات الفضائية لخوضها! فكما أن بطاريات صواريخ باتريوت التي صممت «لحرب النجوم» في عهد ريغان أثبتت خلال حرب الخليج فاعليتها في تدمير الصاروخ المهاجم بصاروخ مضاد يدمّره في الجو، كذلك خطا العلماء خطى سريعة جبّارة في ميدان الجنات البشرية والحيوانية قلبت مفاهيم الطبّ رأساً على عقب. ولا يستبعد هؤلاء أن يأتي اليوم الذي تطلق فيه الولايات المتحدة صاروخاً عابراً للقارات من محطة أرضية أو فضائية يحمل رأساً من الجنات المركبة، فيسقط في ساحة معركة برية بين جيشين متواجهين، وينشر سحابة جناتية ما أن يتنشقّها الجنود المتقاتلون حتى يلقوا بنادقهم ويتعانقون متراقصين أو يصيبهم نوم اصطناعي أو شلل ذهني!!

ولا يستبعد هؤلاء العلماء كذلك أن تجول الطائرات العملاقة في سماء منطقة أو مدينة أو دولة ما على علوّ شاهق فتلقي قنابل جناتية انشطارية تصيب الأحياء جميعاً بالأنفلونزا الآسيوية أو الإسهال المتمادي أو فقدان الذاكرة إلخ... بحيث لا يقوى أحد منهم على استعمال أي سلاح!!

يضاف إلى «حرب الجينوم» هذه، حرب الكترونية بلغت فاعليتها درجة قصوى، بحيث قد يصبح في استطاعة محطة فضائية في مدار الأرض أن تسلط قوى كهربائية مغناطيسية أو شعاعية مثلاً على صحراء النقب حيث تنتصب بطاريات الصواريخ النووية الإسرائيلية، فتعطّلها دفعة واحدة وتمنعها من الانطلاق، أو



تسلط قواها تلك على آليات أي جيش في ميدان المعركة، فتمنعها من الحركة وتحوّلها مقابر لأصحابها عوض أن تكون دروعاً لهم!!

وفي أي حال، يصعب على الإنسان العربي العاقل أن يطلب من الأنظمة الحاكمة في العالم العربي اليوم قراءة المجلات العلمية الأجنبية المتخصصة وتمحيصها، قبل هدر الأموال في شراء السلاح التقليدي البائد وتقرير المواقف السياسية المبنية على موازين للقوى هي من قياس عصر منقرض... ذلك أن العرب وأنظمتهم جمعاء، لا يقرأون، كما أنهم لم يحفظوا، ولن يحفظوا بالتأكيد، حتى نهاية الألف الثالث، قوله تعالى: ﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق﴾!...

هذا في الوقت الذي ترصد فيه الصهيونية مستجدات العلم باهتمام بالغ. فقد دأب اليهود في الدول المتطورة منذ الأربعينات على سرقة الأسرار العلمية، حتى كانت فضيحة بولارد اليهودي الاميركي الذي نقل معلومات خطيرة متطورة عن سلاح البحرية الأميركية إلى إسرائيل. وقد حكم بالسجن ٢٨ سنة، ورفض جميع الرؤساء الأميركيين العفو عنه لاقتناع البحرية أنه يحتفظ بأسرار أخرى سوف يسلّمها إلى الموساد حالما يطلق سراحه.

وقد تحوّط الأميركيون وغيرهم، بعد فضيحة بولارد لنشاط أمثاله من اليهود المزدوجي الهوية الذين تزرعهم المخابرات الإسرائيلية في المختبرات العالمية، بحيث أن هؤلاء الذين يعملون اليوم تحت الرقابة الشديدة ويحسبون بالمئات، يعرفون شيئاً وتغيب عنهم أشياء. وتبقى الديموقراطيات العريقة متسامحة في الإغضاء عن سوء نياتهم بحكم عطفها الإنساني على اليهود، وليتها تدرك أن المؤمن لا يلدغ من جحر مرّتين.

ومما يزيد المراقبين اقتناعاً بتضافر جهود الأقوياء الأطلسيين في الإعداد الحثيث لعناصر «حرب الجينوم»، أن هذه الدول العظمى التي تتعهد الخوف من أسلحة الدمار الشامل في العالم المنجذب إلى مدارها سواء أكان مؤيداً لها أم معارضاً، إنما تستخف ضمناً، ولأسباب غامضة، بانتشار هذه الأسلحة، ولا تقدم على أي عمل فردي أو جماعي يستأصلها من مواقعها. وهو أمر لا تخافه أي دولة في العالم الهامشي مقدار ما تخافه إسرائيل التي ترفض باستعلاء مريض أن تكون أدوات «حرب الجينوم» القادرة على حمايتها من أعدائها، قادرة في الوقت نفسه على منعها من تدمير جيرانها وتدمير العالم ثم الانتحار!..

الخوف من الذات على الذات

وأما العقدة الثانية فهي خوف



إسرائيل من ذاتها على ذاتها. وقد رافقت هذه الظاهرة الشعب اليهودي منذ نشأته في جاهلية الامم، لكنها عادت فبرزت بروزاً خطراً في عهد نتنياهو، وكانت الرصاصات التي أطلقها عمير على رابين في خريف السنة ١٩٩٥ بداية الأزمات التي تعصف اليوم بالكيان الصهيوني، وتتجسّد في أسئلة لا يزال اليهود يطرحونها على أنفسهم منذ أربعة آلاف سنة:

* من هو اليهودي؟

* ما هي الغاية من قيام دولة إسرائيل، وما هي شخصيتها المميزة؟

* هل يجوز أن يتخلّق «شعب الله المختار» بأخلاق الأمم الأخرى أو من يعرفون «بالغويم»، وأن يعتنقوا حضاراتهم، ويتشبهوا بهم في الحياة المادية والنظم العقائدية؟

* ما الذي يعنيه وجود الدولة العبرية في الشرق الأوسط؟

أسئلة لا عدّ لها ولا حصر ينقسم حولها الرأي العام خصوصاً في المرحلة الراهنة، ويتناولها الباحثون والمحللون في الصحافة الإسرائيلية بالدرس والتدقيق. وفيما يرى العلمانيون الأشكيناز المنضوون في الحركة الصهيونية أن دولتهم يجب أن تكون دولة عصرية على مثال الديموقراطيات الغربية، بأحزابها وقوانينها وأساليب حياتها وتجمعاتها اليمينية واليسارية، مع شباب يأكلون الهامبورغر ولحم الخنزير ويضاجعون البغايا ويعاقرون الخمر، وفتيات يرقصن عاريات ويدخلن مباريات الجمال والغناء والموسيقى في الأندية العالمية... ينظر المتطرفون المتعصبون في الأحزاب الدينية والحاخامون الأصوليون ومن لفّ لفّهم، بغضب واشمئزاز إلى هذه الانماط الحياتية الغربية، ويبرزون أنيابهم حقداً على المجتمع المدني العلماني، متشددين في تطبيق أحكام الشريعة تطبيقاً صارماً كثيراً ما نشأت عنه صدامات في الشارع الإسرائيلي خلال الأعوام الأخيرة.

وبالعودة إلى التاريخ اليهودي المدوّن، سرعان ما يتبين أن هذه العقدة الكيانية الناشئة عن صراع عميق في النفس اليهودية الفردية والجماعية، بين تعاليم التلموديين السلفيين وآراء طلّاب الانفتاح والتغيير، كانت في عداد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حروب أهلية دامية لم تنج منها الدولة العبرية في أي مرحلة من مراحل استقرارها.

إنه الخطر الأكبر الذي يتهدد إسرائيل اليوم بعد خمسين عاماً لم تتمكن خلالها من تحديد هويتها وغاية وجودها وشخصية مجتمعها. فهي تبدو في البانوراما الكونية جسداً هيولياً رأسه يتناهى في نديف غمامة جامدة لا تبرح الفلك منذ ألوف السنين، وإسته قابع فوق





وتد محوري جارح كلما حاول التفلت منه ردّه الرأس إليه.

كلّ ما عدا ذلك من حديث الأمن والأرض والحرب والسلم والتجمع والشتات، إن هو إلا مخدّر يسكّن الوجع الدهري والخوف الأبدي والقلق الوجودي، في دخيلة نفس لا تعرف الانسجام لأنها لا تعرف ماذا تريد...

١٩٩٨/٥/٣٠





توأمة في الظلام

* لأن فرنسا أعلنت بلسان رئيسها جاك شراك الذي زار لبنان للمرة الثالثة في غضون عامين، أنها لن تقبل تنفيذاً مشروطاً للقرار ٤٢٥، وأن الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ومن الجولان، يجب أن يتم بتطبيق القرارات الدولية ٤٢٥ و٢٤٢ و٣٣٨، حرفيا وبدون مواربة ومحاولات ابتزاز...

* ولأن رئيس فرنسا اتفق مع الرئيس حسني مبارك، بالتفاهم الضمني مع واشنطن، على عقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام، وبالتالي تعويم المبادىء التي قام عليها مؤتمر مدريد...

* ولأن وزير خارجية بريطانيا روبن كوك أعلن خلال افتتاحه مؤتمر الحوار الأوروبي العربي في باليرمو، أن من أهداف أوروبا «تحييد منطقة الشرق الأوسط سياسياً»، والتحييد هنا يعني السلام بين العرب واليهود، وما يستتبعه السلام من إزالة متحتمة لأسلحة الدمار الشامل، ودخول الدولة العبرية مرحلة التطبع من خلال إعترافها بحقوق جيرانها، ودخول العرب مرحلة التطبيع بالتالي لعلاقاتهم مع إسرائيل إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً...

* ولأن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز نجح في تقريب وجهات النظر، على الاقل بين دول الطوق السابق والطوح الآتي، لعقد قمة عربية شعارها «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم»...

* ولأن بنيامين نتنياهو لم يتمكن أن يحصد في زيارته الطويلة للصين، ما زرعه من خداع خبيث للهند، وعجز عن إقناع الصين بتوازن مشبوه تحكمه بيجينغ بين دلهي وإسلام أباد لإتلاف قدرة هذين معاً في سباق التسلح، وهو أمر يحقق لدولة نتنياهو أمنها الأسيوي في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، مثلما حقق لها التوازن النووي المشبوه بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي أمنها الأوروبي والأميركي طيلة النصف الثاني من القرن العشرين...

* ولأن الإدارة الأميركية تعرف أن مزايدة إسرائيل القائلة أنها مستعدة للإنسحاب من أراضي الضفة الغربية بنسبة ١٥ في المئة بدلاً من ١٣ في المئة



التي اقترحتها واشنطن، شرط أن يتم ذلك على مراحل، هي من قبيل ذر الرماد في العيون، وأن الفلسطينيين لن يقبلوا طلاسم نتنياهو التي يسميها مراحل، وقد خبروها في إتفاقات أوسلو وفي كل إتفاق عقدوه مع الكيان الصهيوني من ١٩٤٧ إلى هذا اليوم...

* ولأن لبنان وسوريا يتشبثان بموقف مبدئي لا يحيدان عنه، قائم على السلام العادل والشامل، وهما من هذا المنطلق، لا يوافقان على إنسحاب إسرائيلي ظاهره مشروط وباطنه ملغوم، من جنوب لبنان وبقاعه الغربي اللذين قلت في مقالة سابقة إنهما يرتبطان ارتباطاً عضوياً بالأراضي السورية في الجولان وحوران والبلقاء وجبل العرب، على الصعد المائية والاستراتيجية والإقتصادية جمعاء. وفي ضوء هذا الواقع يتضح أن القضية ليست سياسية، بمقدار ما هي مدخل إلى محاولة تطبيعية بإيجاد منطقة للتفاعل الحياتي بين إسرائيل وسوريا على غرار منطقة «الجدار الطيب» في جنوب لبنان قبل سنة ١٩٧٨، وما سمي «بالحزام الواقي» بعدها...

* لأن ذلك كله حاصل، والعالم كله يضمر العداء لنتنياهو الذي يتمسك بأساليب هتلرية مريضة ورثها من طفولته... كما أن اليهودية العالمية بأجنحتها العاقلة أصبحت مذعورة تحسب ألف حساب لما يمكن أن يورطها فيه «بيبي» من مآزق ومشكلات هي في غنى عنها..

* لذلك كله لا يجد نتنياهو وأعوانه سبيلاً إلى التخلص من ورطته إلا بالهرب إلى الأمام والتمادي في سياسية التحدي...

فقد أمر بإطلاق النار على مندوبي فرنسا في «اللجنة الدولية لمراقبة إتفاق نيسان» عندما كانوا يجتازون حاجزاً إسرائيلياً في الجنوب متوجهين إلى مركز إجتماع اللجنة في الناقورة...

وكذلك حث ديفيد بار ايلان مستشار نتنياهو السياسي المنظمات اليهودية الفرنسية على توجيه اللوم إلى شيراك لأنه لم يطالب بجلاء القوات السورية عن لبنان، وذلك تشجيعاً من جانب الصهيونية لبعض اللبنانيين الذين يساوون مع الأسف بين السوري والإسرائيلي، والذين جاء المنتدب الفرنسي السابق على بلادهم يذكرهم بأن لبنان وسوريا توأمان وأن الإسرائيلي غريب في هذه الأرض! فيا للخجل أن أتعرف من الغريب الذي أصبح صديقاً إلى وجه الغريب الآخر الذي كان ولا يزال عدواً وسيبقى...

ولا نستبعد في أي حال أن يكون أصبع نتنياهو وبار ايلان والموساد وراء كل مشكلة طائفية في لبنان، وهي أكثر من



أن تعد وتحصى، وآخرها مشكلة زحلة وحزرتا التي حسمها جيشنا الوطني، كما حسم غيرها طيلة الأعوام الأخيرة، بالردع البصير والحكمة الشجاعة...

ثم لا نستبعد في الوقت نفسه أن تكون إنفجارات طهران الأخيرة التي ينسبها الإيرانيون إلى «مجاهدي خلق» هي أيضاً من صنع بيبي وأعوانه بعد الزيارة التي قام بها وزير خارجية إيران كمال خرازي إلى إسلام آباد، والمصافحة المصيرية بين إيران الشيعية وباكستان السنية.

* * *

لأن كل ذلك حاصل، وقد يحصل غيره.. فحذار ممّا سوف تسمعون أو تشاهدون لأن «ملك اليهود» في مأزق... فقد يفجر مبنى فيديراليا في واشنطن التي قال أنه سيحرقها، وقد يعطل ألعاب كرة القدم الدولية في باريس بأدوات إسلامية ليسلط الأضواء الكاشفة على «وحشية» العرب والمسلمين، وقد يغتال هذا الزعيم العالمي أو ذاك بمسدس عربي... وقد وقد وقد...

لكن أكثر ما يحز في النفس ويدعوها إلى القرف والأسف هو أن يجتمع روني ميلو رئيس بلدية تل أبيب الذي ترشحه الصهيونية العالمية خلفاً لنتنياهو في إنتخابات سنة ٢٠٠٠، مع ابن بنت رسول الله الأمير حسن بن طلال بن عبد الله بن الحسين ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، ويزعم على الأثر إنهما اتفقا على «توأمة» مدينة تل أبيب ومدينة عمان!!!

فما الذي يمنع بعد اليوم توأمة قلقيلية ودير ياسين والقدس وقانا مع هذه المستوطنة أو تلك في دولة روني وبيبي وبار ايلان؟!

في عتمة هذا الزمان...

١٩٩٨/٦/٦





لماذا لا ينتخب أعضاء المجالس البلدية نواب الأمة؟!

في سياق الإنتخابات البلدية والإختيارية نستخلص بعض العبر من ظواهر لم تكن في الحسبان.

* الظاهرة الأولى أن الإقبال على هذه الإنتخابات لم يعرف له مثيل في أي إنتخابات نيابية منذ الاستقلال. فقد بلغت نسبة المقترعين حتى الآن بين ٦٠ و٨٠ في المئة من عدد الناخبين، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز الـ ٥٠ في المئة كحد أعلى في الإنتخابات النيابية قبل الحرب من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٢، وسجلت حداً أدنى بعد الحرب هو ١٣ في المئة سنة ١٩٩٢ ما لبث أن ارتفع إلى ٣٢ في المئة سنة ١٩٩٦.

* أما الظاهرة الثانية، فهي أن الإنتخابات البلدية والإختيارية في مراحلها الأولى جاءت خالية مبدئياً من التزوير، لا لأن الدولة نذرت العفة واعتصمت بالفضيلة، بل لأن التزوير الذي يمكن أن يطال عدداً محدوداً من المرشحين للمقاعد النيابية سلباً أو إيجاباً دونما تحرج حكومي كبير أو تذمر شعبي خطير، لا يمكن أن يطال ألوف المرشحين للمجالس البلدية دون أن يتحول إلى ثورة عارمة وفضيحة جارمة.

* وأما الظاهرة الثالثة، فهي بروز الطابع السياسي لهذه الإنتخابات، خلافاً لمقولة القائلين بأنها لا تعكس الإتجاهات السياسية في البلاد. وقد ثبت من خلالها أن الإقطاع المركانتيلي الجديد الذي يحكم الجمهورية الثانية مرفوض بنسبة ٧٠ في المئة من المواطنين الذين ركبوا الموجات المعارضة المتضاربة والمتعارضة في بحر هائج. كما ثبت أن النجاح النسبي الذي أحرزه ذلك الإقطاع في بعض المناطق إنما تحقق بشراء الأصوات، وهو أمر شائع في المدن التي تلفها أحزمة البؤس، وشائن في المناطق الريفية حيث تتقدم الإعتبارات الحزبية والعائلية والإجتماعية على الإغراءات المادية المذلة.

ولا ننس في أي حال، إن معظم الذين يقيمون أو يعملون في العاصمة والمدن الرئيسية، يصوتون في القرى والأرياف.

* وفي الظاهرة الرابعة أن هذه الإنتخابات المحلية كانت أنجح في تطبيق المثل الديموقراطي الأعلى من أي انتخابات نيابية سابقة، حيث تبين من خلالها إنه



كلما صغرت الدائرة الإنتخابية، كلما كان التمثيل الشعبي أصدق تعبيراً عن إرادة المواطنين، في مجتمع فسيفسائي متعدد الطوائف والثقافات يتداول أهله مواريث طموحاتهم وأطماعهم وأحقادهم وصكوك ولائهم جيلاً بعد جيل. ولذلك فاقت حماسة الناخبين لهذا المرشح البلدي أو ذاك حماستهم لأي مرشح نيابي سابق أو لاحق، خلا بعض القادة الوطنيين وأبناء البيوتات العريقة، لأن رئيس الحارة، وشيخ الضيعة، وزعيم الحي أعرف بحاجات الناس وهمومهم وقضاياهم وأقرب إلى قلوبهم ومداركهم وأحياناً إلى جيوبهم، من قناع مجهول حائز ٢٠ دكتوراه أونورسكوزا، و٤٠ وساماً من فرسان مالطة، وهو يملك ١٣ شركة هولدنغ في إمارة ليختنشتاين، ويدخل البرلمان على صاروخ عابر للقارات... أو قناع مجهول آخر قذفته رياح المصادفة أو المساومة أو الدكاسرة إلى الندوة النيابية، فجلس القرفصاء على الأرض قرب المقعد المخصص له، لأنه لا يعرف الجلوس على كرسي.

* أما الظاهرة الخامسة والأخيرة، فهي أن الإتساع الأفقي لهذه الإنتخابات المحلية، وكثرة المرشحين لمجالسها البلدية والإختيارية، وتداخل شعابها ومسالكها الغامضة، قد استبعدت منذ البداية حكماً أي تدخل غير لبناني في مجرياتها بوجه عام. فلا قناصل ولا سفراء ولا كلمات سر من هنا وهناك ترجح فوز هذا المرشح أو ذاك وتحكم على النتائج سلفاً، كما في الإنتخابات النيابية. وحتى الذين فازوا أو يتوقع فوزهم من أنصار دمشق وسياستها، فإن نجاحهم الحاصل أو الآجل لم ولن يتحقق هذه المرة بفعل تأثير الكوادر السورية العاملة في لبنان، بمقدار ما يتم بحكم التأثر التقليدي للمواطنين اللبنانيين في مناطق جغرافية وأوساط إجتماعية معينة، بمصالح مادية أو مبادىء سياسية مشتركة مع سوريا.

* * *

في ضوء هذه الوقائع التي أفرزتها العمليات الإنتخابية الجارية، يبدو من الأهمية بمكان أحداث تغيير أساسي في النظام الدستوري الخاص بالإنتخابات على مستوياتها كافة.

وإذا كانت الأسباب الموجبة لإنتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، وهو ما اقترحه الرئيس الهراوي ونادى به تكراراً في مناسبات مختلفة، قد أصبحت راسخة في اقتناع الرأي العام واجتهاد معظم الباحثين والمختصين في القانون الدستوري... فإن الظواهر الناجمة عن الإنتخابات البلدية والتي ورد ذكرها أعلاه، تقدم المبررات الراجحة الوجيهة لتطوير الإنتخابات النيابية نفسها بحيث



تجري على مرحلتين. فيكون انتخاب المجالس البلدية هو المرحلة الأولى، وتأتي المرحلة الثانية بأن ينتخب الفائزون بعضوية تلك المجالس البلدية نواب الأمة من صفوفهم.

هكذا يتقلص هامش التزوير إلى حجم ضئيل جداً، ويتم اختيار النواب من نخبة شعبية أكثر وعياً وتحسساً بالواجب الوطني والهاجس التوحيدي والتوازن التمثيلي، كما أن المجلس النيابي يكتسب صفة شرعية مضاعفة نظراً لدرجة الإقبال الشعبي العالية على انتخاب ناخبيه من أعضاء المجالس البلدية.

وعلى صعيد آخر يصبح تمثل الشرائح المتعددة والمتنوعة في المجتمع اللبناني أكثر حصرية وأقرب إلى الواقعية والدقة والإمتياز الديموقراطي، كما يتضاءل تأثير السلطة التنفيذية وفاعلية التدخل الخارجي في تقرير النتائج، وتكون الأجهزة المختصة أنجح وأقوى في مراقبة الرشوة إن سلمت نياتها.

* * *

قد يعترض بعض المثاليين على هذا التصور العفوي لتوحيد مصادر التمثيل البلدي والنيابي، ودمج الهدف الواحد في وسيلتين على مرحلتين، في بلد لا تتجاوز مساحته ١٠,٤٥٢ كيلومتراً مربعاً، وعدد سكانه دون الأربعة ملايين، فيذهب هؤلاء إلى أن تصغير التصغير للدوائر الإنتخابية يفتت الإرادة الوطنية ويغاير قاعدة الخيار الديموقراطي الحر المباشر.

ونحن نقول أن المسألة تتعلق بمستوى متقدم من الثقافة المدنية والنضج السياسي والإجتماعي لا يزال شعبنا بحاجة إليه. وإذا كان حرمانه الكلي من الديموقراطية يعني إذلاله واستعباده، فإن جرعة «أوفر دوز» من الديموقراطية تقضي عليه كلياً، كما هو حاصل من خمسين سنة إلى اليوم.

ولو كان حجم بلادنا الجغرافي ومواردها الطبيعية وعدد سكانها وتكوينها العرقي والعنصري، ومناهل ثقافتها وأعرافها وتقاليدها وقوانينها... تسمح بتأسيس دولة فدرالية أو كونفيدرالية في لبنان، لتعجل قبلنا العقلاء في اصطناع هذا المخرج من الفساد الدستوري والإثم الديموقراطي الوبائي الذي نعيش.

ولو كان بالإمكان جمع النقائض العشائرية والدويلات الطائفية والمذهبية، والعصابات الحزبية الإنتفاعية، والمفاعلات الثقافية الأجنبية، والمؤسسات العولمية القطبية، والعصبيات الإقليمية التوسعية، وكلها يعمل في لبنان ضمن قواعد متعارف عليها من الإحترام المتبادل وإقتسام المغانم وتوزع الأدوار.. لو كان بالإمكان جمع هذه اللائحة المتنافرة من الشذوذ في إطار وطني موحد، لكان العقلاء قبلنا وجدوا الوسيلة الأفضل لخلق



دولة في لبنان لها مقومات الدولة المركزية القابلة للحياة.

أما وإن «لو» تحكم هذين الطرحين المستحيلين، فإن العقلاء المخلصين والباحثين الجديين يتساءلون: لماذا لا يكون لبنان «جمهورية ديموقراطية ذات إدارة محلية بوجه برلماني وحدوي».

إنه حل مستقل عن أي حل معلب آخر يأتينا من موسوعات القوانين الدستورية الغربية.. حل على قياس لبنان، وحجمه الجغرافي وخصائصه الذاتية التي لا تشبه خصائص أي دولة أخرى في العالم.

فلماذا لا نأخذ به، ونحن على قاب قوسين من دورة نيابية يتعين خلالها تعديل مادة واحدة من الدستور لانتخاب رئيس للجمهورية، فيأتي ذلك التعديل من ضمن عملية ثورية شاملة في نظام الإنتخابات؟

أم أن القوى العظمى التي تريد لنفسها ما لا تريد أن نريده لأنفسنا، كانت ولا تزال تستنسخ لنا أنظمة دستورية شبيهة بأنظمتها تشوه ملامح شخصيتنا تجعلنا نتساءل في غباء، لماذا كتب علينا دائماً أن نجني الحسرات من العثرات؟!

١٩٩٨/٦/٦





لماذا لا ندعم حقوق العرب بجماهير كرة القدم؟!

بدأت يوم الأربعاء الماضي (١٠ حزيران - يونيو) في باريس مباريات كأس العالم في كرة القدم، ومن المقرر أن تستمر حتى ١٢ تموز (يوليو) ١٩٩٨ على «ملعب فرنسا» الذي كلّف الدولة ١٥٠٠ مليون فرنك (٣٠٠ مليون دولار).

ويشرف على هذه البطولة الرياضية العالمية التي تجري كل أربع سنوات منذ العام ١٩٣٠، «الاتحاد الدولي لكرة القدم» الذي ينتمي إليه ١٩٨ اتحاداً وطنياً، أي بزيادة ٢٠ عضواً على الدول المنتسبة إلى الأمم المتحدة.

وعلى أن الاهتمام بهذه المباريات ظلّ مقتصراً في الثلاثينات على الجمهور الأوروبي وبعض أميركا اللاتينية، ثم غاب كلياً في الأربعينات بسبب الحرب العالمية الثانية، إلا أنه عاد فانفجر انفجاراً هستيرياً على مدار كوكبنا منذ أعوام الخمسين، وما انفكّ يتعاظم دورة بعد أخرى، حتى أصبح اهتمام الجماهير بكرة القدم في نهاية هذا القرن عبادة أسطورية خارقة لم يعرف لها مثيل في التاريخ، لا سيما بعد تعميم التلفزة وعولمة الصورة والصوت.

وقد تحولت مباريات كأس العالم في كرة القدم بفعل هذا الانفجار الحماسي المسكوني، من رياضة انتقائية مثالية، إلى مضاربة تجارية هائلة يتم توظيف الكتل النقدية الخيالية في سياقها. وليس أدلّ على ذلك من ميزانية «الاتحاد الدولي لكرة القدم» التي تناهز اليوم ٣٠٠ مليار دولار!

وفي تقدير الخبراء أن المجموع التراكمي لعدد الذين سيشاهدون هذه المباريات خلال الدورة الحالية سوف يتجاوز الـ٣٧ مليار مشاهد، في حين أن المجموع التراكمي للذين تابعوا الألعاب الأولمبية الصيفية في آتلانتا بالولايات المتحدة عام ١٩٩٦ كان في حدود ٢٠ ملياراً فقط.

وانطلاقاً من هذه التوقعات تدافعت أضخم الشركات العالمية للحصول على امتيازات إعلانية من الاتحاد بمليارات الدولارات، وكذلك المحطات التلفزيونية الكبرى للحصول على حقوق البثّ. وتقول مصادر الاتحاد أن العقود الخاصة بهذه الحقوق وتلك الامتيازات لدورتي سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٦ قد بلغت كفاية حدّها



الأقصى منذ بضعة أشهر!

فلسفة خاصة بكرة القدم

يرجّح فريق من المؤرّخين أن تكون هذه الرياضة قد انطلقت من الصين في القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد، وانتقلت منها إلى اليابان، ثم إلى الإغريق والرومان، ويقال إنها من أصل واحد مع لعبة الكريكت ولعبة الغولف التي يقذف اللاعبون الراجلون كراتها بالهراوات، ولعبة البولو التي اقتبسها الإنكليز من الهند وتجري المباراة خلالها على صهوات الخيل، وقد سميت عند قدماء الفرس لعبة الجوكان. ويشبه عمر الخيام البشر بالكرات التي يضربها الفرسان من لاعبي الجوكان بصيالجتهم، حيث يقول:

نحن والدهرُ لعبة الجوكانِ
من مكانٍ يُرمى بنا لمكانِ
كيفما شاءها أبو الصولجانِ
نحن تلك الكراتُ، والخيّالُ
قدر، جلّ قدرُه والجلالُ
ضربةً إثر ضربةٍ من يديه
نتلقّى، لا نسأل الخيّالا[1]

ولكن كرة القدم فاقت هذه الألعاب الرياضية جمعاء بخصائصها التعبيرية المستوحاة من فن الحرب، والتزامها روح الفريق خلال عملية الكرّ والفرّ دفاعاً أو هجوماً على غرار الاستراتيجية العسكرية في ميادين القتال.

وقد وضعت قواعد اللعبة وأصولها الحديثة المتعارف عليها عام ١٨٦٣ في لندن، وتعهدتها الأوساط الصناعية البريطانية المزدهرة في ذلك الحين، لأنها حسبما يقول أرنولد هيلز أحد أقطاب صناعة الصلب في انكلترة عام ١٨٧٠، «تعزّز التضامن في صفوف العمّال وتوفّر شهرة أوسع للمؤسسات التي ينتمون إليها».

وسرعان ما انتقلت كرة القدم من حدودها البريطانية الضيقة إلى الأفق العالمي وتجاوز حجمها كل التصورّات، حتى ليجمع الباحثون في الغرب على وجود فلسفة خاصة بهذه الرياضة الجماهيرية التي يقول الكاتب الفرنسي الكبير إنياسيو رامونيه «إنها تجسد أبهى الفضائل الإنسانية، كالتضامن والتآخي والسماحة والشجاعة والإرادة والإبداع، مثلما تجسّد أقبح الرذائل كالعنف والعدوان والتعصب والكراهة والخداع والانحراف»[2].

وفي خلاصة ما تبرزه الصحف العالمية اليوم والمجلات الرياضية المتخصصة والمؤلفات الصادرة عن دور النشر في الأعوام الأربعة الأخيرة، من عوامل التأثير السلبية أو الإيجابية لكرة القدم في الحياة المعاصرة، العناوين التقويمية الآتية التي يجمع المفكرون على صدقيتها، ونوردها فيما يلي على



سبيل المثال وليس الحصر:

* أولاً: إن مباريات كرة القدم بين منتخبات الدول توفر للفرق وأنصارها والجماهير المتحمسة لها مناخاً حماسياً عارماً ينفّس عن الكبت الذي تعانيه في طمس غريزة الفتح وإخفاء روح الصراع. فالتباري في حدّ ذاته، على كلّ صعيد رياضي، يحتوي معنى قتالياً هدفه الانتصار الساحق على الخصم، ويبلغ هذا التباري أقصى درجات التحدّي عندما يتحوّل من مبارزة ثنائية، كما في المصارعة أو التنيس أو الملاكمة، إلى معركة حربية إبادية بين فريقين هما الصورة المصغرة لجيشين ملتحمين في مواجهة عسكرية، كما في كرة السلة أو الكرة الطائرة، أو خصوصاً كرة القدم الأعنف صداماً والأوسع ميداناً والأشدّ مراساً. فلا نستغرب والحالة هذه أن يحطّم إعصار المشاهدين سدود القوى الأمنية في بعض الملاعب فيسقي هؤلاء مروجها الخضراء بدماء قتلاهم، وذلك في لحظة ارتدادية تتخطى معها شهوة القتل كوابح العقل والرويّة ويبارح الطبع قوالب التطبع.

* ثانياً: لقد تبيّن في الأعوام السبعين الأخيرة أن معظم الفِرق التي تنتصر في مباريات كأس العالم لكرة القدم، هي التي تجسّد الفكرة السياسية أو العقائدية الملائمة لطموح جماهيرها القومية، كما أن عنف المباريات وما تفجّره من حماسة، كثيراً ما يكون مؤشراً على احتقان يستتبع حروباً أهلية وانفجارات إقليمية أو عالمية.

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تعدّ. نكتفي منها الآن باليسير المعبّر...

ففي سنة ١٩٣٤ أحرزت إيطاليا بطولة العالم في عهد موسوليني، وكان انتصارها الذي عبأت الدولة كلّ طاقاتها لإحرازه مصدر تبجّح منقطع النظير حول «تفوق» الفاشستية. وقد أسهم هذا الانتصار إلى حد بعيد في تحفيز الألمان على إحراز بطولات مشهودة في دورة برلين الأولمبية عام ١٩٣٦، لتأكيد تفوق العرق الآري والنظام الهتلري. ولا تزال انتصارات منتخب إيطاليا ومنتخب ألمانيا في كرة القدم توحي إلى يومنا هذا، رغم اختلاف الزمن وأهله، بالمفاخرة في «التفوق القومي»، ومحاولة بعثه من حضيض المهانة التي مرّغه فيها الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية.

ولا ننسَ أن المباراة التي جرت في ١٣ آذار (مارس) ١٩٩٠ بين فريق «دينمو» بطل زغرب، وفريق «النجم الأحمر» بطل بلغراد، كانت أول تعبير عن الحقد المتراكم في نفوس الكروات والصرب، وأول إسفين يدقّ في هيكلية الاتحاد اليوغسلافي المتداعية. فقد أعقب المباراة صراع دموي في ميدانها سقط من جرائه ٧٠ جريحاً، وكان بمثابة الشرارة



التي أضرمت حروب البلقان الحديثة في يوغوسلافيا السابقة.

كذلك يرى بعض خبراء المجتمع الرياضي أن السيطرة البرازيلية المطلقة على كرة القدم في النصف الثاني من القرن العشرين، إنما انطلقت أساساً من إحساس البرازيل بالغبن والإحباط إزاء عملقة الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على صعيد القارة الأميركية والعالم، فقررت بلاد الأمازون أن تتحدى تفوق العم سام في تلك الميادين باستقطاب جماهير العالم والتألق المدهش في ميدان كرة القدم. وكان للبرازيل ما أرادت، فأصبحت اليوم أمبراطورية رياضية عظمى لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس. وقد صدّرت إلى منتخبات العالم في الأعوام العشرة الأخيرة أكثر من ألفي لاعب محترف يشارك ثمانون منهم على الأقل في مباريات كأس العالم للدورة الحالية عبر ٣٢ فريقاً متنافساً من القارات الخمس ينخرط البرازيليون في صفوفها.

* **ثالثاً:** في عالم تتقلّص فيه المسافات يوماً بعد يوم وتتداخل المصالح، كما يتقهقر منطق الحروب لصعوبة حصرها في إقليم واحد أو دائرة مغلقة، ولحتمية مزاجها الإنشطاري بحيث تتحول كوارث عالمية... بدأت بفعل هذا التطور التاريخي عملية تقليص تلقائية للقوى العسكرية والمساعي الديبلوماسية في إقرار النفوذ وإثبات الوجود بالنسبة للحكومات والمجتمعات، وأصبحت الكلمة الأخيرة لتيارات الجماهير في تقرير الجغرافيا السياسية المستقبلية والتحولات الاجتماعية والاحتراف الديبلوماسي.

ومن أهم الشواهد على ذلك، التأثير الذي كان سنة ١٩٥٨ لمنتخب كرة القدم الجزائري خلال جولته العالمية وانتصاراته الرياضية بعد حرب التحرير، في استدراج العواصم المختلفة إلى الاعتراف باستقلال الجزائر.

وكذلك التأثير الذي كان عام ١٩٩٥ لمباراة المنتخب الفلسطيني مع منتخب فرنسا، وبين لاعبيه الهدّاف الفرنسي الشهير ميشال بلاتيني، في انتزاع إعجاب الأوروبيين بمناقبية شعب مجاهد مظلوم يحاول نقل صراعه مع أشرس قوة غاشمة في التاريخ، إلى معركة رياضية ضد القناعات الخاطئة لدى الرأي العام يشهد العالم على انتصاره فيها.

ولعل خير تعبير عن تأثير الرياضة في تحقيق الشخصية الوطنية للدول الناشئة، ما كتبه المحرر الرياضي لجريدة «انترناشينال هيرالد تريبيون» تعليقاً على مباراتين خاضهما فريق أرمينيا ضد منتخب إرلنده الشمالية ثم منتخب البورتغال عام ١٩٩٥، حيث يقول:



«إنها نقاط من ذهب تسجلها فرق البلدان المتحررة، فهي ترمز إلى نهضة تلك الدول وتسهّل الاعتراف العالمي بها».

ولا بدّ من التنويه أخيراً بأن ما حققته وتحققه كرة القدم في مباريات معدودة من تفاهم بين الشعوب وتقارب بين الأمم المتصارعة، يفوق أحياناً ما تتوصل إليه الدبلوماسية خلال عقود... ومن هذا المنطلق أعلن خوان سمارانش الرئيس السابق «لاتحاد كرة القدم الدولي» الذي انتهت ولايته منذ أيام، في حديث لجريدة «جورنال دي ديمانش» الفرنسية بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٩٨، أنه يخطط لإقامة مباراة كرة القدم بين منتخب فلسطين ومنتخب إسرائيل «لأن كرة القدم - بحسب قوله - يمكن أن تحلّ التفاهم محل التنابذ بين شعبين متنازعين. وفي يقيني أن كرة القدم ستنجح حيث فشلت الحرب والسياسة والدبلوماسية والاقتصادية».

ويقول مقربون من ذلك البرازيلي الذي ترأس الاتحاد الدولي منذ العام ١٩٧٤، وعرف بالنزاهة والتسامح، أنه سيقترح في أي حال على رئيس كوريا الشمالية هذه السنة تأليف منتخب كوري مشترك من لاعبي الشمال والجنوب لخوض مباريات كأس العالم في دورة ٢٠٠٢ المقبلة، لإيمانه العميق بأن قدرة الفوتبول على توحيد هذين البلدين التوأمين العدوين، تفوق إلى حد بعيد قدرة الدول العظمى والقوى العسكرية المتصالحة في الولايات المتحدة والصين وروسيا!

في التخاذل العربي واللبناني

كلّ هذا يعيدنا في نهاية المطاف إلى واقعنا العربي الزريّ، وهموم بيتنا اللبناني الخويّ الذي يخوض اليوم وحده عبر المقاومة والجيش مواجهة عسكرية مع إسرائيل خارج حدود فلسطين.

أما على الصعيد العربي، فقد سبق للعراقيين في الثمانينات، وقبل حرب الخليج، كما سبق للمغاربة والجزائريين وغيرهم، أن طوروا قدراتهم الذاتية في ميدان كرة القدم، واستطاعت بعض الفرق العربية أن تدخل المباريات نصف النهائية لكأس العالم. وها هي اليوم السعودية وتونس وقطر وغيرها تتصدى لهذا الامتحان بمنتخبات داربة لا بأس بها، وقد استعانت بلاعبين وهدّافين ومدربين أجانب مشهود لهم بالخبرة والكفاءة.

ولكن هذه الفرق العربية كانت مع الأسف وستبقى دون المستوى الاحترافي الذي يقيم التحدي ويحسب له حساب الرجحان في المباريات الدولية العليا، لأن الفردية والأنانية والإثرة تطارد العرب في حلبات الصراع الرياضي كما تطاردهم في حلبات الصراع العسكري والسياسي.



والواقع أنه قد يكون لبعض الدول العربية عذرها المقبول في رفض انعقاد مؤتمر قمة يغسل حزازات القلوب ويعبئ القدرات والإرادات في معركة المصير بوجه العدو الذي ما انفك منذ خمسين عاماً يعرض العضلات ويجترح المعجزات في إذلال هذه الأمّة وتمريغ أنفها في حضيض المهانة.

وقد لا تكون الظروف الموضوعية والفرص والطاقات غير المتكافئة والعوامل السوسيولوجية والمستويات الاجتماعية والتباين الجغرافي... قد لا تكون مؤاتية في الأوان الحاضر لتحقيق الوحدة القومية سياسياً واقتصادياً، أو حتى إنشاء سوق عربية مشتركة.

كما قد يكون للاستعمار والعولمة والمطامع الإمبريالية وغيرها من تسميات منطق التخاذل والانهزام، اليد الطولى في وأد التضامن العربي وتمزيق الصف العربي وتدجين الإرادة القومية وكبح تيارات الشعوب ولجم شكائم الحكومات.

ولكن أحداً لا يصدق أن هنالك ما يحول دون تأليف لجنة عربية متخصصة، تعمل في إطار الجامعة العربية المتعطلة، على تأسيس فريق عربي لكرة القدم يكون قادراً على انتزاع بطولة العالم، إن لم يكن في دورة السنة ٢٠٠٢ ففي دورة السنة ٢٠٠٦ أو ٢٠١٠ أو عندما يستجيب القدر المستعان...

وما دامت الإمكانات المادية والبشرية متوافرة بغزارة، وليس هنالك ما يبرر هذه القهقرية العربية التي تشبه العدمية، فإن علماء النفس لا يعرفون سبباً لتقاعس العرب عن هذا الرهان الشريف، أو لإغضاء الحكومات العربية عن مشهد يتكرّر في كل دورة رياضية دولية، وهو تعقّب الأجهزة البوليسية «للإرهاب العربي» في هذه العاصمة أو تلك، واكتشافها من هنا وهناك شبكات غامضة مقنّعة، ربما كان وراءها العدو الصهيوني نفسه تتعمد تشويه صورتنا لدى المجتمع الإنساني!

وأما على الصعيد اللبناني، فيبدو أن الفعاليات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية والتربوية، لا تستمرئ فاكهة العمل المبدع والنتاج المتفوّق، حتى ولو كانت رياضية، إلا مشفوعة بحساء الطائفية ومغموسة في صحنها البائق المسموم.

وفيما تعمل الصهيونية على حذف لبنان من خريطة العالم المتمدن، وتسميه اليوم «وطن الإرهاب» بعدما كانت تسميه بالأمس القريب «أرض فتح» وهي تبذل كل ما في وسعها لتغييبه عن الموسوعات والقواميس العالمية الكبرى، أو تصمه عبرها بما ليس فيه من خبائث وقبائح... وفيما يسقط عملاء الصهيونية اسم هذا البلد من المطبوعات السياحية ودلائل



السفر الجوي والبحري، والمجموعات الخاصة بالإرشاد الجغرافي، والإعلانات التعريفية على أنواعها... في هذا الوقت بالذات لا تترك حكومتنا مناسبة تفوتها مع الأسف إلا وتسجّل من ضروب الإهمال والاستهتار والغياب والتقصير، ما يشجّع علينا العدو ويزهّد فينا الصديق، وذلك على غرار ما حصل بالنسبة لمعرض البحار الدولي في لشبونة، الذي أوضحته في «مفكرة» سابقة، وهو ما يتكرّر مثله كل يوم في مختلف الميادين التي يمكن أن يتنفس لبنان عبرها برئتيه المقروحتين هواء نقياً ونسماً زكياً يتناهى إليه في كهفه المظلم من الآفاق البعيدة.

إن جميع المساعي التي قامت بها دولتنا على الصعيد السياسي والديبلوماسي، بما في ذلك جهود الأصدقاء وتمنيات الأشقاء، لم تشفع في رد الاعتبار إلى سمعة لبنان ولا حتى ابتعاث الشفقة عليه، ولم تتمكن كذلك من زحزحة العدو شبراً واحداً عن أرضنا المحتلة في الجنوب. وإذا كانت عمليّات المقاومة الباسلة تدفع الأكثرية المسالمة الرافضة للحروب في المجتمع الإسرائيلي إلى المطالبة بانسحاب وشيك من لبنان، فإنها في المقابل تثير شهوة الأقلية الشرسة التي تحكم الدولة العبرية بالحديد والنار إلى مزيد من الدماء، وتحفزها على افتعال ذرائع التوسع



بتسجيل عدم قدرتها على إقناعنا بمنافع الانسحاب المشروط.

وما دام الأمر كذلك، فلماذا لا نجرّب كرة القدم رديفاً لكرة النار؟! ولماذا لا نجرّب ديبلوماسية الجماهير بديلاً عن ديبلوماسية الكواليس وانتفاخيّة الطواويس؟!

وما الذي يمنع دولتنا المصلوبة على خشبة اليأس والمندفعة بقوة استمرار الدّين، من تأليف منتخب لكرة القدم ينتزع بطولة العالم في السنة ٢٠٠٢، أو في السنة ٢٠٠٦، أو حتى ٢٠١٠؟! ذلك أنه لو صح أن رصد المستقبل يكون من نافذة الماضي، فمن شبه المؤكد أن العدو الذي بقي ٢٠ سنة في أرضنا قبل أن يعترف بالقرار ٤٢٥، سيبقى على الأقل ١٠ سنين أخرى قبل أن يبدأ بتنفيذه، إذا لم نواقعه قبل ذلك على مجرى الليطاني!..

وإذا كان وزير الدولة للشؤون المالية يتذرع بعجز موازنته عن تحمل أكلاف المنتخب المذكور، فليثق وليتأكد أن المكلّف اللبناني سيكون مستعداً لتحمل أي ضريبة لمثل هذا الهدف العظيم تجعل ٣٧ مليار مشاهد يصفّقون لبطولة شبابنا، فيما يحجم هذا المكلّف عن دفع ضريبة قدرها ليرة واحدة بعد اليوم، تذهب إلى جيوب السماسرة والصيارفة من لصوص الهيكل.

وإذا كان متعذراً أو مستحيلاً ائتمان دولة الدويلات الطائفية والمذهبية على

فريق رياضي وطني يقتحم الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ليعيد لبنان إلى مركزه الأصيل في مجتمع الحضارة ويحرّر أرضه من ذئاب العرّ وشذاذ الآفاق، فليدخل ذلك الفريق مباريات كأس العالم من باب الجنوب الذي لم يعرف الطائفية في تاريخه، وليكن منتخباً لبنانياً يسمّى «نجم الجنوب» ويستعيد لبنان بانتصاره في يوم أغرّ وحدته الوطنية وتوافق أبنائه وتوازن جناحيه.

فليس شرطاً في أي حال أن يمثل الفريق المنتسب إلى «الاتحاد الدولي لكرة القدم» دولة ذات كيان متكامل معترف به، بل يكفي أن يكون يمثل جزءاً من دولة، كما هي الحال بالنسبة لمنتخبات ارلندة الشمالية وبلاد ويلز واسكوتلاندة، التي تعتبر أجزاء من المملكة المتحدة، وهي كاملة العضوية في الاتحاد المذكور.

إن لله رجالاً إذا أرادوا أراد. ولا أخال الرئيس نبيه برّي والسيد حسن نصر الله إلا في طليعتهم. وأنا أهيب من موقع الباحث المتواضع بالرجلين اللذين يتنافسان باطلاً على مقعد في بلدية، وبسائر المرجعيات السياسية والروحية والوطنية المعنية بمصير لبنان وجنوبه، أن يفكروا ملياً في هذا الاقتراح الذي أملته المناسبة الرياضية الدولية.

وعذيري من جاهل يقول مستهزئاً بما قدّمت: «هذه مجرّد أحلام... أضغاث أحلام...»، أن الأعمال العظيمة التي غيّرت وجه التاريخ بدأت مجرد أحلام... أضغاث أحلام!...

وهل كانت دولة إسرائيل في مطلع هذا القرن إلا مجرد أحلام... أضغاث أحلام... في نفس رجل يدعى تيودور هرتزل؟!

١٣/٦/١٩٩٨

(١) رباعيات عمر الخيام: تعريب وديع البستاني ـ طبعة دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

(٢) Ignacio Ramonet: «Un Fait Social Total» - Le Monde Diplomatique (Manière de Voir, N. 39 P.6).





أبجدّية الإنتماء في جمهورية الأسماء

لا اعتقد أن هنالك بلداً تدل أسماء مواطنيه على انعدام شخصيته الوطنية، مثل هذا البلد!..

ففي لبنان معرض أسماء يشبه سوق البرغوث... وينطوي كل من هذه الأسماء على خلفية سياسية أو عقائدية أو طائفية أو عنصرية أو مذهبية.

وقد بدأت هذه الطفرة من التسميات المعبّرة عن ميعان الشخصية منذ الانتداب الفرنسي، خصوصاً عند بعض المسيحيين. فبين ليلة وضحاها، وجد الكثيرون بديلاً فرنسياً للاسم الديني العربي المنسوخ أصلاً عن مرادف سرياني أو يوناني أو لاتيني. ولما كان في صلب التقاليد أن يسمي الناس أبناءهم بأسماء آبائهم، فسرعان ما سمّي جان على اسم جده حنا، وأنطوان على اسم جده طنّوس أو طنّسة أو طانيوس ومطانيوس إلخ... كذلك تحوّل بطرس إلى بيار، ويعقوب إلى جاك، ومرقس إلى مارك، وأيوب إلى جوب، وخليل إلى شارل...

وثارت ثائرة الأنغلوساكسون وأنصارهم لطغيان الثقافة الفرنسية والأسماء الفرنسية في تلك المرحلة، فأصبحت مريم التي تدعى ماري Marie في بكفيا المتفرنسة مثلاً، تعرف بمايري Mary في الشوير المتأنكلزة، وحلّ في أوساط مجتمع رأس بيروت والجماعة الأمريكية تشارلز محل شارل، وجون محل جان، وأنطوني محل أنطوان... وكانت قد ظهرت في اللائحة من جهة ثانية أسماء فرنسية قلّما عرفت من قبل في المجتمع اللبناني، تدليلاً على تعلّق أصحابها الزائد بفرنسا، وفي عداد هؤلاء، أوجين، وأوستاش، ورولان، وروبير، وإدغار، وآلان، وكلوفيس، وجان ـ كلود، وجان ـ باتيست، وغيرها... فسارع الأونغلوساكسون إلى مبارزتها بأسماء توراتية وساكسونية لم تكن هي أيضاً مألوفة عندنا، أمثال تيموثي، ودوريان، وجوناثان، وريتشارد، ودانيال، وصموئيل، إلخ...

وتمسك المسيحيون المدافعون عن العروبة بالأسماء العربية التي حملها آباؤهم وأجدادهم، مثل بركات وعبد الله وعبده وعادل وسالم وصالح وأمين وزيدان وفرحات وريمة وشيحة ومها



وميّ وليلى وسعاد وغيرها. كذلك احتفظوا بالأسماء التقليدية العائدة إلى تراثهم المذهبي والعائلي والبلدي بالإضافة إلى الأسماء العربية، فلم يخلُ بيت ماروني من اسم القدّيس مارون أو القدّيس شربل قبل تطويبه أو مار أفرام السرياني، وكما لم يخل بيت أورثوذكسي من اسم متري أو ديمتري نسبة إلى القديس ديمتريوس، ومن اسم نقولا الذي يقترن دائماً بصفة الحاج.

وفي بشرّي، مثلاً، انتشر اسم سابا تيمناً بمار سابا، كما انتشر في إهدن اسم سركيس بوجود مار سركيس، وفي معظم قرى الزاوية اسم قزحيّاً تيمناً بدير مار قزحيّاً، وشاع في زغرتا اسم ميما بوجود مار ميما، وفي بسكنتا اسم روكز تيمناً بكنيسة مار روكز، واسم ساسين وشلّيطاً وغيرهما. وكان لا يزال اسم إلياس رائجاً في المناطق الجبلية والداخلية، يقابله إيليا في المناطق الساحلية وهو أكثر الأسماء الذكورية انتشاراً لوجود كنيسة ما أو دير أو مزار باسم مار الياس في معظم القرى والبلدات والمدن اللبنانية. كذلك طغى اسم سيدة على سائر الأسماء النسوية، ويقصد به السيدة العذراء مريم التي تقوم المعابد والأديار على اسمها في كلّ المدن والقرى، ليس في لبنان فقط، بل في معظم بلاد الشام والعراق.

عودة صلاح الدين

أما المسلمون، فقد حافظوا على أسماء الرسول وصحابته في المذاهب المختلفة محافظة صارمة بالإضافة إلى سائر الرسل والأنبياء، وكان لا يزال محمد أشهر تلك الأسماء وأوسعها انتشاراً على الإطلاق، يليه أحمد وعلي ومصطفى وطه وعيسى وموسى وإبراهيم وخالد وعبد الله وغيرها. وقد فضلت السنّة عمراً وعثمان والوليد ومروان وأسماء عديدة أخرى عائدة إلى الممالك السنية وأولياء أمرها في التاريخ، كما فضّلت الشيعة علياً والحسين وزين العابدين والحسن وعبّاس وجعفر والمهدي وغيرهم من آل البيت، وكبار الأيمة والقادة المتشيعين.

وهنا أيضاً كان للانتماء السياسي انعكاسه على الأسماء. فقد صدم المسلمون السنّة أكثر من سائر الطوائف والمذاهب بحلول الفرنسيين محلّ الأتراك في الولايات العثمانية السابقة، وانتشرت في الأوساط البيروتية والطرابلسية خصوصاً أسماء الملوك الأيوبيّين والزنكيين الذين قهروا الصليبيين وأخرجوهم من بيت المقدس والشرق الأدنى في القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلادي. وقد أحصيت في دليل هاتفي عائد للستينات ألوف أسماء صلاح الدين ونور الدين وعماد الدين ونجم الدين وشهاب الدين إلخ... وتبيّن لي أن معظمهم



من مواليد العشرينات والثلاثينات.

وكانت الأسماء الإيرانية منتشرة منذ عهد بعيد في الأوساط الشيعية، خصوصاً لدى العائلات المنتسبة إلى إيران، من مثل رضا وثريا وفيروز وشيراز وشهناز وشهبور وغيرها، إلا أنها لا تبلغ درجة الشيوع وظلت مقتصرة على بعض الخلايا العائلية الضيقة.

وفي عهد الاستقلال الأول أطلق الكثيرون من المسلمين على مواليدهم اسم رياض، تيمناً بالزعيم الوطني رياض الصلح، وانتشر اسم رياض أيضاً في الأوساط المسيحية.

تقلبات في بورصة الأسماء

وبالعودة إلى وقائع التبدلات السياسية والمحطات التاريخية في لبنان والمنطقة، يتبين للباحث مدى انعكاس تلك الأحداث على الفئات والأحزاب والعينات البشرية اللبنانية من خلال الأسماء التي تطلقها هذه الجماعة أو تلك على مواليدها ذكوراً وإناثاً.

* فيوم اعتقلت السلطات الفرنسية أعضاء الحكومة الشرعية بمن فيهم رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، ونصّبت مكانه الرئيس إميل أده، ارتفعت أسهم بشارة في بورصة الأسماء لدى العائلات المسيحية المعروفة بولائها للحزب الدستوري، ثم أسهم أخيه سليم الملقب بالسلطان. وفي المقابل تنادى أنصار حزب الكتلة الوطنية إلى تسمية أولادهم أميل وريمون.

* ويوم أعلن أحمد فؤاد الأول ابن الخديوي إسماعيل ملكاً على مصر سنة ١٩٢٢ لمع اسم فؤاد لدى العائلات اللبنانية على اختلاف مذاهبها وأديانها. وعندما خلف الملك فاروق الأول أباه فؤاد على عرش مصر سنة ١٩٣٦، وكان شاباً وسيم الطلعة كريم المزايا قبل أن تفسده الحاشية المترهلة فيتّبع أهواءه وشهواته، لم يبق بيت سنّي في لبنان إلا وطلع منه اسم فاروق لا سيما وأن الفاروق، أي الذي يفرق بين الحق والباطل، هو في الأساس لقب الخليفة عمر بن الخطاب.

* ثم إن لبنانيين من مختلف الطوائف أطلقوا على أولادهم أسماء قادة وزعماء اشتهروا في الحرب العالمية الثانية، فظهر في مجتمعنا هتلر ورومل وتيتو وديغول وستالين وتشرشل وفرانكلين وغيرهم. وكان قد ذاع قبل ذلك اسم غازي تيمناً بالغازي مصطفى كمال أتاتورك عند الذين كانوا يضمرون الولاء لتركيا، واسم عبد القادر تيمناً بالأمير عبد القادر الجزائري عند الثائرين على حكم فرنسا، وسمّى بالمقابل أنصار الانتداب أولادهم بأسماء القادة الفرنسيين في الحرب العالمية الأولى.

* وعندما وقع الانقلاب الأبيض



على الشيخ بشاره الخوري سنة ١٩٥٢، بقيادة كميل شمعون وكمال جنبلاط وحميد فرنجية، ظهرت بكثافة أسماء كميل وكمال في مناطق عدة، وبرز اسم حميد في الشمال، واسم غسان في بيروت تيمناً بالنائب الشاب غسان تويني.

* وقد تأثرت الأوساط الإسلامية عموماً بالحركة الناصرية طيلة الخمسينات والستينات، وبلغت شعبية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ورفاقه من ضباط الثورة أوجها، فعاد اسم جمال إلى الظهور بكثافة، وكذلك اسم عبد الناصر وناصر وناصر الدين، وقد أطلق أحد الغلاة الناصريين اسم جمال عبد الناصر بكامله على وليده قبل اسم العائلة. وظهرت أسماء عامر نسبة إلى عبد الحكيم عامر، وزكريا نسبة إلى زكريا محيي الدين، وخالد تيمناً باسم ابن الرئيس... ويوم أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ أطلق أحدهم على مولودته اسم وحدة. وفي حرب السويس سنة ١٩٥٦ برز اسم سعيد نسبة إلى ميناء بور سعيد، وثمة من سمّى ابنه جول جمال على اسم الغطاس الذي لغم الطراد الفرنسي «جان بار».

* وبين نكبة الحزب القومي السوري الأولى سنة ١٩٤٩، ومصرع زعيمه أنطون سعاده، ثم نكبته الثانية في دمشق سنة ١٩٥٤، ونكبته الثالثة في لبنان سنة ١٩٦١، ظهرت أسماء جهاد وفداء وأدونيس وعشتار وأليسار وفادي وسعاده، وغيرها. ومع الهجرة الكثيفة إلى الخليج ابتداء من الستينات وفي طليعتها اليد العاملة المسيحية المتخصصة تكاثرت بين المسيحيين أسماء عمر ومروان وخالد والوليد وزياد وأمية وأميمة وعلية ونوره وزكية وأمان. ومع التأمرك اللبناني المسيحي في السبعينات والثمانينات خلال الحرب الأهلية. هبّت على الشعب العنيد في الوطن السعيد نفحات كانتكي والبرونكس ولاس فيغاس، ونسائم فرجينيا وآلاسكا ومونتانا ونيوجرسي وسان فرنسيسكو، فتألقت أسماء روني وداني وجوني وبوب وبيل وفيل ودوك وآل ومايك وماك وميك ماك ونيل ونيك وغيرها مما يشرّف الهوية القومية ويثلج عظام السلف الكريم المؤمن في قبورها.

* ورأى الكثيرون من المتأمركين المسلمين هم أيضاً في إبان الثورة الاجتماعية الناشئة عن موسيقى البوب وأكل الهامبرغر وإدمان السفر والرقص وشعر نزار ومسابح آياناپا في قبرص وملاهي الريفييرا الفرنسية... رأوا بداعي الانفتاح الفوضوي أن لكل زمان أسماءه فحوّلوا سكينة إلى سوزي، ورقيّة إلى ريكا، وخديجة إلى دونا، وصار محمد يدعى ميمو، وعلي يدعى آل، وخالد يدعى



كيد، ونور الدين نورمان، وصلاح الدين صوصو.

نوادر وحكايات

هكذا تنوعت الأسماء وتباينت إلى درجة التنافر أحياناً، ومعظمها في حدّ ذاته أغرب تعبير عن أغرب نسيج بشري منفعل غير فاعل لكنه متفاعل في هذه البقعة المتداخلة الشناخيب والسراديب من شرق المتوسط. فبصرف النظر عن بورصة الأسماء الفردية يفاخر بنك الأسماء العائلية بحجم موجوداته العائدة إلى مختلف العصور والبلدان. فهنالك أسماء عائلات لبنانية إسلامية ومسيحية تنطق بأصولها الصليبية كجرمانوس وجرماني وكسبار ودبليز ودوغيز وبرانس وآبيلا وغيرها، وأخرى تنبئ بأصولها اليونانية أمثال قوزما ولبس وانجلوبولو وغاريوس والفتريادس مثلاً، وأسماء عائدة إلى أصول تركية أو كردية أو إيرانية أو بوسنية وألبانية أو بلغارية وصربية وروسية.

وكثيرة هي الأسماء التي كان أصحابها دروزاً أو مسلمين فارتدوا إلى المسيحية، أو مسيحيين فاعتنقوا الإسلام، وهي أسماء تعتبر مفاتيح اجتماعية تفض الإغلاق في جميع الأبواب الطائفية والمذهبية، على غرار ما يعرف بالمفاتيح الانتخابية التي تملك أنصاراً في جميع اللوائح، كآل شهاب وأبي اللمع وهاشم وخليفة ويونس وسعادة وسلامه وحداد ومعلوف وزغيب، وغيرها ممّا يصعب تعداده في هذه العجالة.

ومن أطرف حكايات الأسماء في المقامات اللبنانية أن الرئيس سامي الصلح بادر الشاعر الراحل يوسف الخال عندما قدّمه إليه عزمي البحيري بقوله: «بابا شو بيقربوك بيت العمّ؟!». وقد جئت يوماً مجلس سامي بك بصحبة نجله الصديق عبد الرحمن الصلح الذي احترف الدبلوماسية وبرع فيها، أتوسّط رئيس الحكومة في وظيفة لأحد أبناء عائلتي واسمه معلوف معلوف... فبادرني دولته بقوله: هذا معلوف معلوف، وأنت جريدة الجريدة. وأمس جاءني كعدي كعدي وهاني الهاني وجبرا جبرا وإلياس إلياس. بابا صاروا كل النصارى اثنين اثنين وساطالب بحقوق المسلمين!!.

وكان الرئيس فؤاد شهاب حريصاً على الاسم اللبناني والعربي الأصيل. فلمّا اقترح عليه الرئيس إلياس سركيس المدير العام لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٥٩، تعيين صديقنا البروفسور العلامة بترو ديب مديراً عاماً لوزارة الإعلام، وكان هذا التكنوقراط يحمل دكتوراه من جامعة في أميركا اللاتينية، قال: لا بأس. شرط أن يغيّر اسمه، وهكذا كان فأصبح منذ ذلك الحين يعرف باسم بطرس ديب.

وفي عداد النوادر المأثورة عن



الرئيس شهاب أن الزعيم كمال جنبلاط قدّم إليه بعض أسماء الدروز في إحدى جلسات مجلس الوزراء لتعيينهم في مراكز شاغرة بالإدارة الحكومية، وكان في عدادهم شاب نشأ بفينزويلا يدعى «برفكتو آمبروزو أوغستو حمزة». فنظر الرئيس إلى كمال بيك بعد أن تفحّص الاسم باستغراب وقال له: «معقول يا كمال بيك أنو يكون في واحد من بني معروف اسمو «برفكتو آمبروزو أوغستو»؟!» فارتبك سيّد المختارة ثم خفّض من جأشه وقال: «لا بأس يا فخامة الرئيس. إن برفكتو تعني كمال بالإسبانية، فلنعمده درزياً باسم كمال حمزة». وهكذا انضمّ أخونا كمال حمزة إلى وزارة الإعلام التي عمل فيها حتى وافاه الأجل.

وأذكر فيما أذكر من عهد الشباب الأول أنني كنت أسمع باسم «بناي» عقل والد الموسيقي العبقري الراحل وليد عقل من سكان المحيدثة، من أبناء عشيرتنا المعلوفية، لكنني لم أكن أصدق أن أحد أحفاد جدّنا جبلة بن الأيهم الغسّاني اليمني القحطاني يمكن أن يسمّي ابنه ذلك الاسم الغريب العجيب، حتى اكتشفت بعد وفاة «بناي» أنه تصغير للاسم اليوناني بنايوتي، وهو في عداد التسميات التي ورثتها العرب المتنصرة من انتمائها القديم للروم البيزنطيين.

وفي مقابل بناي سميت إحدى بنات زحلة بنيلوب، إعجاباً من أبيها الكاثوليكي المتشبّع من التراث الإغريقي الروماني، بزوجة يوليس بطل ملحمة الأوذيسية التي انتظرت زوجها طيلة أعوام، وحفظت عهده وذمامه، حتى إذا عاد منتصراً من البحار البعيدة وجدها آية العفّة في سندس الوفاء.

لكن أطرف ما سمعت من نوادر الأسماء وروائع استعمالها، ما حكاه لي أحد شهود مؤتمر الطائف حول وثيقة الوفاق الوطني، قال:

كان لا بدّ من إطلاع الرئيس حافظ الأسد على ما اتفق عليه والحصول على دعمه وتأييده للنصّ الوفاقي الذي توصل إليه النواب اللبنانيون بإشراف ومساندة السلطات السعودية. فاقترح وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أن يتوجه وفد لبناني إلى دمشق برئاسة النائب والوزير السابق المحامي نصري المعلوف، فيقابل الرئيس الأسد ويشرح له مضمون الاتفاق الشهير وتفاصيل بنوده.

وعلى ذمة الراوي أن الاجتماع عقد في مجلس الأمير سعود لهذه الغاية. فلما عرض الحضور فكرتهم على نصري اعتذر قائلاً: من المستحيل أن يدخل المعلوف عرين الأسد ويخرج سالماً. فابحثوا عن رسول آخر...

١٩٩٨/٦/٢٠



الحسيني وقاتل أبيه... حكاية ذات فصول ثلاثة

الفصل الأول:

في الثامن من نيسان سنة ١٩٤٨، استشهد القائد البطل عبد القادر الحسيني في جبل القسطل بجوار بيت المقدس أثر معركة ضارية منيت فيها العصابات الصهيونية بخسائر فادحة.

وكان عبد القادر قائد منطقة القدس في حرب النكبة الأولى قد انتصر في تلك المعركة، لكن شجاعته الفائقة دفعته، كما يقول المجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر في مذاكرته،(١) «إلى ملاحقة العدو خلال إنسحاب فلوله إلى مواقع أخرى حيث وجد نفسه منعزلاً عن رفاقه، وإنهال عليه رصاص «الهاغانا» فسقط يتخبط بدمه».

ولد عبد القادر الحسيني عام ١٩٠٨ في بيت مقدسي أصيل وتفوق في جميع المعارك التي خاضها والمهمات التي ندب لها في ثورة ١٩٣٦، ثم في حرب ١٩٤٨. ويؤكد المؤرخون إنه لو بقي عبد القادر الحسيني على قيد الحياة، لدخل القدس منتصراً.

ومما قالته جريدة «فلسطين» نقلاً عن شهود عيان، يوم صلي على عبد القادر الحسيني ودفن في الحرم القدسي،(٢) أنه عندما أصيب وأخذ ينزف، طلب ماء من جلاّديه المحيطين به باللغة الإنكليزية فلم يجبه أحد، ولما وصل طبيب عصابة «الهاغانا» وعاين إصابته أصدر إليه قائد المجموعة الصهيونية أمراً بالإمتناع كلياً عن إسعافه وتركه ينزف حتى الموت!!

الفصل الثاني:

وفي الثامن من نيسان ١٩٩٨، دخل «بيت الشرق» الذي يشرف عليه فيصل الحسيني ابن الشهيد عبد القادر الحسيني في القدس، يهودي عجوز يدعى ياكوف سلمان قال إنه يحمل رسالة إلى فيصل الحسيني من أبيه، لمناسبة مرور خمسين سنة على مصرعه(٣).

ويبدو أن فيصل الحسيني كان يعرف أن ذلك الرجل هو قاتل أبيه!! فهو الذي كان يقود فيلق «الهاغانا» في وقعة القسطل صبيحة الثامن من نيسان ١٩٤٨. وهو الذي أمر الرقيب مئير كارمويل بإطلاق النار من مكمنه على عبد القادر الحسيني ورفاقه. وهو الذي رفض إطفاء غليله عندما طلب جرعة الماء. وهو الذي أمر طبيب العصابة الاّ يعالج صدره



المصاب فظل ينزف حتى الموت...

وبعد تردد دام ساعة كاملة، والرجل في قاعة الإنتظار، أقبل عليه الحسيني وصافحه ثم جلس قربه، دون أن يدعوه إلى مكتبه (...).

ومضت لحظات من الصمت أطول من دهر خرقها سلمان بالقول أنه آسف لما حدث، وأن امتناعه عن نجدة عبد القادر لم يكن بدافع الكراهة الشخصية، بل بسبب الأوامر الصادرة عن قيادة «الهاغانا» والتي تقضي بعدم إسعاف أي جريح فلسطيني يسقط في المعارك الدائرة يومذاك!

ثم أخرج من حقيبته أوراقاً سلّمها إلى فيصل الحسيني قائلاً: هذه الأوراق كانت في حوزة والدك، وقد صادرتها بعد وفاته كما صادرت مسدسه الذي يؤسفني الاّ أتمكن من رده إليك لأن القيادة استولت عليه.

عندها امتشق الحسيني مسدّس أبيه من وسطه فتجمع سلمان في مقعده بحركة عصبية عفوية وكأنما توجس لحظة أن غريمه سيطلق عليه النار.

ولكن سرعان ما هدأ روعه عندما راح محدثه يقلّب مسدساً عاجي المقبض بين يديه تعرّف عليه الرجل في الحال ولاحظ أنه بدون ذخيرة.

وقال الحسيني وهو يبتسم: أشكرك على هذه الأوراق. أما المسدس فقد تمكنت من استرداده بعد مرور أعوام على الحادث المشؤوم.

ثم ودع فيصل الحسيني قاتل أبيه في أمان الله...

الفصل الثالث:

بعد أيام قلائل من تلك الزيارة قامت جماعة من المستوطنين اليهود بمصادرة بيوت في القدس الشرقية، وكانت مواجهات بينهم وبين أصحابها العرب، فتفاقم الأمر وتدخلت الشرطة لحماية المستوطنين، كما تدخل الحسيني لفض النزاع بالحسنى فأصيب بجرح في رأسه.

ولم يعد خافياً على أحد أن «بيت الشرق» الذي يرمز إلى الوجود الفلسطيني في القدس مهدد بالنسف والجرف على غرار العديد من البيوت الفلسطينية القائمة جدران عثرة في طريق الاستيطان والتي تتوالى أمام العالم السادر الساهي مشاهد سكانها شيوخاً ونساء وأطفالاً يتفجّعون على أطلالها...

حتى جاك شيراك رئيس فرنسا وروبن كوك وزير خارجية بريطانيا وكوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة وغيرهم من زعماء العالم وقادته، منعتهم إسرائيل من زيارة «بيت الشرق» كي لا يقال يوماً أن لشعب فلسطين وجودا في هذه الأرض... وفي الوقت الذي أقرت فيه حكومة نتنياهو مشروع «القدس الكبرى» لإرغام أي مسلم أو مسيحي عربي أو غير



عربي على الرحيل من العاصمة الأبدية للدولة الأبدة، يحوم الألوف من أمثال ياكوف سلمان حول المسجد الأقصى وقبّة الصخرة وكنيسة القيامة وكنيسة المهد، استعداداً لأمر يصدرونه إلى رقباء من أمثال مئير كارمويل بنسفها وتدميرها جميعاً، لكي يشهدوا نهياتها بأعصاب باردة ولذة فائقة، ويحملوا بعض ثرياتها وسجاجيدها وأيقوناتها وزخارفها إلى من يكون حياً بعد خمسين عاماً من الباباوات والأيمة والأساقفة والعلماء الأفاضل، هدايا رمزية للعبرة والذكرى!...

وتبقى علامة الاستفهام الكبرى حول معنى الزيارة التي قام بها ياكوف سلمان إلى فيصل الحسيني:

* هل جاء يعتذر؟ كلا. فهو لم يتفوّه بكلمة واحدة يفهم منها الإعتذار!

* هل جاء للشماتة؟ وأي شماتة يحفل بها أهل القتيل بعد خمسين سنة؟!

* هل جاء لإبراء ذمته وإراحة ضميره؟ ولو كان ذلك فلماذا انتظر خمسين سنة؟!

* هل جاء ليحتفل على طريقته بمرور نصف قرن على فوائد قومه من مصائب قوم آخرين؟ ولو كان ذلك فلماذا احتفل بتلك المناسبة في المكان الذي يرمز إلى صمود هزىء بالفوائد وتخطى كل المصائب والنكبات؟!

إن المشهد فريد حقاً، ولا أظن التاريخ قد عرف له شبيهاً، حتى في بكاء الرشيد على إطلاق البرامكة...

أنا لا أعرف سبباً لهذه الزيارة إلا خوف الغالب من المغلوب. ولولا ذلك الخوف لما شنق الأسخريوطي نفسه بعد خيانة سيده، ولا أصبح قايين قاتل أخيه طريد غضب الله في التيه بعد أن قتل هابيل...

١٩٩٨/٦/٢٧

---

(١) محمد علي الطاهر: «أوراق مجموعة» ـ القاهرة، ١٩٤٨ ـ ص ٥٢٠.

(٢) جريدة «فلسطين» ـ العدد ٦٨٨٤ ـ في ٩/ ٤/ ١٩٤٨.

(٣) نقلاً عن نشرة «الديبلوماسي» الصادرة في لندن ـ عدد نيسان (ابريل) ١٩٩٨.





أضواء على محادثات الأسد في باريس

خلال تعداد المكاسب التي نتجت أو قد تنتج في المستقبل المنظور عن زيارة الرئيس الأسد لفرنسا، يشدد بعض المعلقين العرب والأجانب على ما يسمونه «إخراج سوريا من عزلتها الدولية»، وهو قول يتوارد ببغائيا ويندرج في عثرات المنطق السطحي، لأن سوريا ليست معزولة إلا بقدر المساحة الضئيلة التي أعطيت لها تقليدياً في الإعلام الصهيوني. فهي قطب الدائرة في الصراع العربي الإسرائيلي، وقضايا العالم الإسلامي، وشؤون المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا.

ويعلق الباحثون والمراقبون أهمية كبرى على المكاسب الإقتصادية من الزيارة، وأهمية أكبر على تحريك عملية السلام المتوقفة منذ شباط (فبراير) ١٩٩٦ على المسار السوري الإسرائيلي، وأيار (مايو) ١٩٩٦ على جميع المسارات الأخرى.

وإذا كان التسليم بإزدهار المصالح المتبادلة ونموها على الصعد المالية والتجارية والتقنية والثقافية بين فرنسا وسوريا في أعقاب هذه الزيارة التاريخية هو تحصيل الحاصل بمجرد إنعام النظر في تقارير الخبراء، وجدولة الإختصاصات والإمكانات المتوافرة لدى كل من البلدين... فإن التسليم بقدرة الشركة الفرنسية السورية على بعث التسوية السلمية التي حنط جثمانها بنيامين نتنياهو إلى الأبد، هو رجم في الغيب أو ضرب من السحر يأباه العاقل، بالرغم مما تضمنته البيانات والتصريحات الصادرة بعد القمة السورية الفرنسية، وقبيل انعقادها، من رغبة في إحياء مشروع السلام العربي الإسرائيلي وتلميع صورته.

التوازن الاستراتيجي لفرض السلام

فقد رفض زعماء إسرائيل - في مختلف العهود، ولا سيما بعد مؤتمر مدريد - من إسحق شامير إلى إسحق رابين وشمعون بيريس، إلى نتنياهو نفسه، كل باللغة التي يتقنها والخطاب الذي يجيده، إشراك أوروبا، وخصوصاً فرنسا، في العملية السلمية السعيدة الذكر التي ولدت برعاية واشنطن وموسكو، وماتت برعاية الأولى وحدها، كما رفضوا تدخل الأوروبيين في سياسة الشرق الأوسط بالفكر أو بالقول أو حتى



بالخيال...

ومما قاله نتنياهو بمنتهى الصفاقة والاستهزاء في إسبانيا وإلمانيا وبريطانيا خلال زيارته الأخيرة لبعض العواصم الأوروبية، أن الأوروبيين «لا يفهمون الشرق الأوسط ولا يعرفون عنه شيئاً، ويجب أن يقتصر دورهم على المساعدة المالية والإنماء الإقتصادي»!! أي إنهم في رأيه، لا فض فوه، أشبه بجمعية كاريتاس...

ولا حاجة إلى التذكير بالإهانات التي كانت ولا تزال تكال إلى الزعماء الأوروبيين وممثلي الهيئات الأوروبية عندما يزورون الدولة العبرية في مناسبات مختلفة، إلا إذا اعتمروا القلنسوة اليهودية وأعلنوا إعترافهم بالقدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل. ولم ينس الحاخامون وربيبهم نتنياهو، الذين تآمروا على رابين وتدبروا مسألة إغتياله، أن جاك شيراك كان الزعيم العالمي الوحيد الذي لبس القبعة الفرنجية دون القلنسوة العبرية في مأتم رابين.

لهذه الأسباب وغيرها من عوامل النفور المتراكمة منذ القرون الوسطى وحتى المحرقة النازية بين أوروبا واليهود، ثم الشكوك التي بعثها الإنتفاخ العسكري الصهيوني في النفس الأوروبية، عبر الهزائم العربية المتحلاقة، وتحول إسرائيل من دولة لجوء إنساني وموئل إنتماء روحي ليهود العالم في «أرض الميعاد»، إلى إمبراطورية نووية عظمى ترهب الشرق الأوسط وأوروبا المتوسطية والأطلسية معاً... وهي شكوك مشوبة بالندم على ما سلف من حماسة أوروبية وإسهام أوروبي أساسي في قيام الدولة العبرية وتزويدها بالكوادر الإدارية والسلاح المتطور والطاقة النووية طيلة الخمسينات والستينات...

لهذه الأسباب وغيرها، تجد أوروبا نفسها، وفي طليعتها فرنسا، بأمس الحاجة اليوم إلى فرض السلام العادل والشامل بإيجاد «التوازن الاستراتيجي» بينها وبين الإمبراطورية العثمانية الجديدة التي انتقلت عاصمتها من اسطنبول إلى أورشليم.

نعم. «التوازن الاستراتيجي لفرض السلام العادل والشامل»... تلك هي المقولة التي ما انفك الرئيس حافظ الأسد يرددها منذ أن تسلم الحكم في سوريا. ولم يكن في حسابه يوماً، ولا في حساب الأوروبيين المعنيين مباشرة بالمصير السياسي والإقتصادي والعسكري للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا بحكم الجوار والمصالح المتبادلة والثقافة والتاريخ، أن الأمة العربية، من الربع الخالي والرمل السافي إلى بحر الظلمات، ستكون في معترك الوجود والعدم ربعاً خالياً ورميماً بالياً.



فوضى الإنهيارات والتحولات

هذا هو المعنى الحقيقي للشركة الاستراتيجية التي ورد الكلام عليها في تصريحات وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين وسلفه أرفيه دوشاريت، ووزير خارجية سوريا فاروق الشرع، للصحف والهيئات العالمية في الأسبوعين الأخيرين.

فبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وإنتهاء الحرب الباردة، وتوحيد ألمانيا، وتحرير أوروبا الشرقية، وإرتقاء فكرة التعاون الأوروبي التي أطلقها الجنرال ديغول والمستشار اديناور في معاهدة روما منذ خمسين سنة، إلى كيان دستوري إتحادي يضم اليوم ١٥ دولة أوروبية سيصبح لها في مطلع القرن المقبل نقد مشترك ومؤسسات مالية وإقتصادية وعسكرية واحدة... بعد كل هذه التحولات الجذرية على الصعيد الدولي، وبعدما ابتلي المعسكر القهقري العربي بتداعي ترسانات حكامه، وتخلف مجتمعات أخلاطه، وتنامي اللهجات البابلية المتنافرة في منادحه وأرجائه...

وبعدما أصبحت بعض وزارات الخارجية الغربية دوائر متواضعة في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، تقاوم سياسة نتنياهو حتى إزالة آخر فلسطيني من القدس والضفة الغربية، ونقل قطاع غزة بالرافعات الإلكترونية مع بيوت الإحياء ومقابر الأموات والشهداء، من ساحل فلسطين إلى ساحل الجماهيرية الشعبية الليبية العظمى كما تقول بعض التقارير الدبلوماسية الغربية...

وبعدما وصل التحدي الصهيوني بشخص نتنياهو إلى الهند والصين، وهو يهدد إيران كل يوم وباكستان وبلاد العرب من أسوان إلى بغدان فالقيروان وتطوان بالمحرقة النووية، وكأن هؤلاء الناس الآمنين هم الذين علموا هتلر فن المحارق...

وبعد أحكام الطوق الطوراني التوراتي على سوريا ولبنان وفلسطين أي على الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات، وظهور الحلف السعكري العدواني بين تركيا وإسرائيل...

بعد انتشار هذه الفوضى التي لا ضابط لها ولا كابح في غروب القرن العشرين الذي شهد أبشع أنواع الحروب، بات الكثيرون من الباحثين يتخوفون من نشوب حرب أبادية رهيبة في المنطقة الممتدة من جبل طارق إلى سور الصين، ومن أفريقيا الإستوائية إلى بحر البلطيق، عبر البراكين الهامدة التي يعمل نتنياهو على إذكاء نيرانها الكامنة وبعث أوارها المضغوط، غير حافل ولا مكترث مع وزرائه الأكارم وأركان حربه، بما يمكن أن تجتاحه تلك النيران من شعاب العالم الحضاري القديم وشعوبه.



سياسة إحياء البراكين

* البركان الأول هو بركان مقاطعة كشمير الذي ما انفك يثور ويخمد طيلة خمسين سنة بين الهند وباكستان، وقد سبق له إن ورط البلدين في حربين مريرتين، لكنه اليوم يهدد بإنفجار نووي يبيد البطن الآسيوي برمته ويطلق أعاصيره المحرقة على إيران والخليج...

* وأما البركان الثاني فيقع في جزيرة قبرص بين تركيا واليونان حيث لا تزال حكومة قبرص اليونانية تصر على نشر صواريخ (س ٣٠٠) في أراضيها، وتعتبر تركيا الصفقة بمثابة تهديد مباشر لامنها القومي من جانب اليونان التي تنازعها السيادة منذ بضعة قرون على القسطنطينية والمضايق وجزر بحر إيجه، ومن جانب روسيا وأوكرانيا اللتين تنازعانها النفوذ في المناطق المحيطة بالبحر الأسود.

وتفيد آخر التقارير الدبلوماسية أن وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم عقد خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل صفقة مهمة تقضي بشراء صواريخ «آرو» الأميركية المصنعة في إسرائيل للرد في الأوان المناسب على أي تحرك روسي أو يوناني أو قبرصي من شأنه أن يغّير الامر الواقع في الجزيرة. يضاف إلى ذلك أن تركيا فتحت مطاراتها في الشمال والجنوب للطيران الحربي الإسرائيلي المتطور، متذرعة بمقتضيات الدفاع عن نفسها ضد موسكو وأثينا ونيقوسيا، وهي في الحقيقة تؤمّن لإسرائيل، عملاً بالحلف العسكري القائم بينهما، قواعد جوية أطلسية التصميم والتجهيز لاحكام الحصار على سوريا.

* وأما البركان الثالث والأهم فهو القضية الفلسطينية ومشتقاتها اللبنانية والسورية، والوضع الخطير الناشىء عن مشروع «القدس الكبرى»، والاستيطان في الضفة الغربية، ورفض الإنسحاب من معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة وهضبة الجولان تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومن جنوب لبنان تنفيذاً للقرار ٤٢٥، وتقزيم إتفاقات أوسلو، ومنع فلسطينيّي الشتات من حق العودة طبقاً لمبدأ تقرير المصير، أو حق التعويض بإعتبارهم من ضحايا الحرب، إلخ... وكل من هذه المسائل ينذر في أي لحظة بصدام عسكري يصعب على السعودية ومصر وإيران أن تقف خلاله موقف المتفرج.

إزاء هذا الفجور الصهيوني الذي أفلت زمامه من يد الإدارة الأميركية تنادى الرئيسان حسني مبارك وجاك شيراك إلى إقتراح مؤتمر عاجل حول الشرق الأوسط يجدد إلتزام الفرقاء مبدأ الأرض مقابل السلام، وظهرت نبرة أوروبية عالية متشددة في المؤتمر البرلماني العربي الأوروبي الذي اختتم أعماله يوم الإثنين



الماضي في دمشق، فتبنى الأوروبيون عبر البيان الختامي للمؤتمر جميع المطالب العربية منددين بسياسة نتنياهو وحكومته. وجاء هذا البيان بمثابة «مانيفست» يفتتح معركة السلام العادل والشامل على أساس «التوازن الاستراتيجي» بين أوروبا والعرب من جهة، والحلف التركي الإسرائيلي من جهة ثانية وهو الخيار السلمي الوحيد من موقع التنسيق المتكامل بين ٧٠٠ مليون إنسان يرفضون الحرب، لكنهم يرفضون الاستسلام إن فرضت الحرب عليهم... ثم الخيار السلمي الوحيد الذي يعيد إلى الأرمن والأكراد حقوقهم من الأتراك، وإلى الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين حقوقهم من الإسرائيليين، ويضع حداً لاستهتار نتنياهو ومن لفّ لفّه من خبراء المجازر والحروب وحرفاء الرقص الجهنمي على فوهات البراكين.

ملفّات سرية وقرارات

تلك هي الملامح الأكثر وضوحاً لصورة الزيارة، ولكن متتبعي هذا النوع من القمم الحوارية بين الزعماء الدوليين يعرفون تماماً أن البيانات الرسمية التي تصدر عن المحادثات في مثل هذه المناسبات تخفي عادة أضعاف ما تبدي من عناصر الإتفاق أو الإختلاف التي يقضي الإحتراف الديبلوماسي والمصالح العليا لكل من المتحاورين بكتمانها عن الإعلام، فيعمل هذا بأساليبه «المخابراتية» الخاصة على استقصائها وكشفها للرأي العام.

ومما توقعته مصادر قريبة من الرئيسين الأسد وشيراك في العاصمة الفرنسية أن مباحثات الرجلين تناولت ثلاثة ملفات مهمة اتخذت بشأنها قرارات سرية بالصيغة التقريبية الآتية:

* ١ ـ في الملف المالي: مشروع شركة كبرى برؤوس أموال فرنسية سورية لبنانية، تتكفل الدين اللبناني والإلتزامات المالية السورية لآجال طويلة وبفترات سماح وفوائد تتعدى في إيجابيتها أفضل العروض الدولية الراهنة. وتتولى هذه المؤسسة إشرافاً ثلاثياً من فوق على شؤون الأعمال في لبنان وتمويل صندوق المهجرين، واستصلاح الطرق والمباني وغيرها من المشاريع التي تواجه عقبات كأداء في ورشة أعمار لبنان وإنمائه، كما تقوم المؤسسة بتمويل مشاريع تنموية وصناعية وزراعية كبرى في سوريا.

وتقول مصادر المعلومات أن دولاً أوروبية وعربية أخرى لن تكون في منأى عن هذه المؤسسة، وفي طليعتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج وبريطانيا وليبيا وإيطاليا وإلمانيا، وذلك بتقديم كفالتها للبنك الدولي وصندوق النقد العالمي والمؤسسات الدائنة الرصينة في



الغرب. وتذهب المصادر نفسها إلى إعتبار هذا المشروع بمثابة مشروع مارشال أوروبي - فرنسي لإنماء سوريا ولبنان، وربما في أجل مسمى دولة فلسطين، خصوصاً بعد أن بقي الدعم الذي أقرّ في «مؤتمر أصدقاء لبنان» بنهاية ١٩٩٦ حبراً على ورق.

* ٢ - في الملف الأميركي: إذا كان الأخطبوط الصهيوني يضغط بأسلوبه الإبتزازي على البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومعظم الإدارة الأميركية، فإن المفاعل الفرنسي في ضمير الشعب الأميركي، مدعوماً ولو ببعض التحفظ، من جانب الأوروبيين المترددين، ومشفوعاً ببركة خفية من جانب بريطانيا ورسالتها المنفتحة الوساطية التي تعمل الصهيونية على إغتيالها سياسياً بالرصاص البروتستانتي في أرلندة الشمالية... هذا المفاعل الفرنسي الذي يحكم الوجدان الأميركي منذ حرب التحرير ونجدة «لافاييت» سنة ١٧٧٥، والذي جعل الشباب الأميركي يتطوع بكثافة لا سابق لها دفاعاً عن فرنسا عام ١٩١٧ في معركة المارن وعام ١٩٤٤ في معركة النورماندي.. هذا المفاعل الفرنسي في ضمير الأمة الأميركية سوف لن يغلبه اليهود ولا غير اليهود. كما أن أميركا تعرف جيداً أن الفرنسيين أوفياء في العلاقات الدولية، ويوم كانت الولايات المتحدة في موقف حرج بين الأحجام والاقدام سنة ١٩٩٠ لإرغام العراق على الإنسحاب من الكويت، ضرب الفرنسيون عرض الحائط بمليارات الدولارات التي كانوا يرتقبونها من نظام صدام، وانخرطوا في حرب الخليج إيماناً منهم بأن ثواب المفدين بالدماء لا يكون إلا بالدماء. وتعرف أميركا كذلك أن الفرنسيين لو وقفوا مع صدام حسين كما كان يتوقع، لذهبت «عاصفة الصحراء» مع الريح...

وإنطلاقاً من هذه المعطيات تؤكد مصادر المعلومات إياها أن الرئيسين تداولا هذا الموضوع مع الخبراء، واستوثقا من أن الجانب الأميركي - خصوصاً بعد التعهدات التي قطعت لهما من قبل الرئيس كلينتون والبيت الأبيض - سيجمّد أي إعتراض لواشنطن على المسعى الأوروبي العربي، لا سيما وقد خسر نتنياهو ثقة الشعب الأميركي واهان رئيسه ورموز حكمه تكراراً.

* ٣ - في الملف اللبناني: خلافاً لما يتداوله المعلقون والباحثون في وجود خيار أميركي مباشر في موضوع رئاسة الجمهورية، فإن المصادر إياها تعتبر هذا الموضوع جزءاً من الإختصاصات التي تنازلت عنها الولايات المتحدة للتحالف الاستراتيجي السوري الفرنسي. وإنطلاقاً من هذه الحقيقة التي أصبحت معروفة بعد تبديل السفير الأميركي في لبنان، يبدو



بحسب المصادر المشار إليها، إن التفاهم قد تم سلفاً بين الفرنسيين والسوريين وتكرّس في إجتماعات باريس، على أن يلبي كل من الفريقين مطلباً أساسياً للفريق الآخر:

فالسوريون راغبون في تأمين رفع الحظر عن ليبيا، لتأمين انخراطها الكلي في تمويل المجهود الحربي السوري ضد إسرائيل، وتأمين ضغط إقتصادي على تركيا التي لا تزال لها ديون في ليبيا فضلاً عن تورطها في مشاريع ليبية كان يمكن أن تثمر في عهد اربكان، وأصبحت في مستودع الحفظ في عهد يلماظ المتحالف مع إسرائيل. وتميل باريس إلى تلبية طلب دمشق بهذا الصدد والسعي لدى حلفائها في لندن وواشنطن لإيجاد مخرج لهذه المسألة يرضى به الجميع.

أما الفرنسيون فيعتبرون قضية الجنرال عون جزءاً من كرامة فرنسا، ويرون في عودته إلى لبنان ومساهمته في الحياة السياسية اللبنانية حافزاً أساسياً لمشاركة المسيحيين في مشروع الدولة والشركة الاستراتيجية الثلاثية، وفي الوقت نفسه توطيداً لزعامة مسيحية شغر مركزها منذ تسعة أعوام، وكان لذلك أسوأ انعكاس على الأوضاع الداخلية في لبنان وعلائق شريحة واسعة من اللبنانيين بسوريا. وتقول المصادر أن وثوق المحققين اللبنانيين من عدم وجود أي علاقة لأنصار التيار العوني بإسرائيل، فيما ينتمي المتهمون الرئيسيون في قضية التجسس إلى «القوات اللبنانية»، سهل إلى حد بعيد تسوية هذا الموضوع الذي يعلن عنه في موعد لاحق.

وهنالك ثمة أمران أساسيان لم يرشح إلينا شيء عنهما. أولهما قضايا السلاح التي بحثت في جو من الكتمان الشديد، ثم مسألة رئاسة الجمهورية التي يبدو أن الفريقين متفقان عليها، وهما يدعمان مرشحاً يحقق أهدافاً ثلاثة:

١ - توطيد معاهدات التعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا، ودعمها بمعاهدات مماثلة مع فرنسا والمجموعة الأوروبية.

٢ - إصلاح الإدارة اللبنانية بحيث تصبح الخدمة المدنية في المستوى الممتاز الذي وصلت إليه الخدمة العسكرية.

٣ - تعميم حكم القوانين القضائية والأمنية والضريبية والاستثمارية والبيئية والتعليمية والإعلامية والخلقية، بأفضل أسلوب ديموقراطي ممكن، في بلد تجاوز حربين، الأولى مزقت جسده بالقذائف، والأخرى أجهزت على جسده الممزق بالضيق والحرمان... لأنه لم يركع.

١٨/ ٧/ ١٩٩٨



المسترئس والبرنامج والوحش...

بعدما ارتفعت أصوات المطالبين بمناهج رئاسية يعلنها المسترئسون، تحمّس أحد المرشحين البارزين من أصدقائي، وأعرب لي عن رغبته في إعلان ترشيحه خلافاً للتقليد المتّبع في الإنتخابات الرئاسية منذ عقود، وهو أن يعرف الرئيس المقبل ويحدس به ويشار إليه بالغمز واللّمز والتورية والاستعارة، دون أن يسمّى أو يعلن جهاراً نهاراً قبل جلسة الإنتخاب.

ولمّا كان صاحبي غير ملمّ بسرّ البلاغة وسحر البيان إلمامي بهما، فقد ألحّ عليّ في صوغ برنامجه الرئاسي بأسلوب عربي سليم يعجب القارىء ويستأثر بإهتمامه.

وعقدنا لهذه الغاية بضع جلسات وضعنا خلالها هيكلية الموضوع بالعناوين الأساسية، من تطوير الدستور، إلى تحديث القوانين، وتعديل الأنظمة الإنتخابية، وإصلاح الإدارة، وتمويل المشاريع، وحماية البيئة، وإنماء المناطق، إلى قضايا التربية والتعليم والثقافة والعلائق الدولية وتحرير الأرض وتأمين الوفاق وتوحيد القرار، إلى آخر ما هنالك من ملفات المهجّرين والمهاجرين والمجنّسين، والطارئين، وهدر المليارات والملايين، في بلاد السلاطين والمساكين وأمراء الدنيا والدين.

ثم شرعنا في العمل، فكنت أضع العنوان وأطلب رأيه في المسألة المندرجة تحته، فيطلق العنان لأفكاره، ويعتق خواطره من عقالها دون تحرّج أو تحفّظ. وما زلت أدوّن الكلام تباعاً، حتى أتينا على معظم القضايا المطروحة التي عكفت على تشذيبها وتبويبها وصهر عناصرها أياماً، رجعت بعدها إلى صديقي ووضعت بين يديه بياناً رئاسياً متكاملاً أبدى إعجابه بمضمونه قائلاً إنه خارق ممتاز...

ولكن... سرعان ما تبين لي أن برنامج العمل الذي ولد بالجهد الجهيد والعزم الوطيد يبتعث الملل دون الأمل، ويفترض أن يكون صاحبه بطلاً أسطورياً قادراً على اجتراح الخوارق وابتكار الحلول العجائبية لمشكلات متصادمة في دائرة التعجيز!

فهنالك وحش رهيب يكمن اليوم في قلب لبنان. يقذف الحمم من أشداقه السبعة ويفتت الصخر بمخالبه السبعين. وهو أشبه بالتنّين البارز في الأيقونات



البيزنطية والذي جاء في قصص الأوائل أنه ظهر في قديم الزمان على شاطىء بيروت أسفله في البحر وأعلاه في البرّ يضرب المدينة بأظلافه المسنّنة ويرجمها بألسنة اللهب. وقد فرض ذلك المخلوق الجهنّمي، كما يقول القصص، أن يأتيه أهل المدينة كلّ يوم بفتاة عذراء يغتصبها ثم يفترسها، لكي يخفّض من شبقه وجأشه ويكفّ البليّة عنهم. حتى جاءه القديس جرجس المعروف بالخضر عند المسلمين فقتله بعون الله وأراح البلد من شرّه وشراهته.

هذا الوحش الجاثم اليوم على صدر لبنان يعطّل كلّ محاولة إنقاذ ويبطل كلّ إرادة إصلاحية.

● فمن هو المرشح البطل الذي يستطيع أن يعلن للملأ أن الأعوام التسعة التي مرّت بنا لم تكن مرحلة تأسيسية للجمهورية الثانية، بل مرحلة انتقالية فقط، وأن دستور ١٩٩٠ المنبثق من وثيقة الوفاق الوطني زاخر بالتناقضات والمغالطات التي يتعين إسقاطها، وأن هذا الدستور وضع كيفما اتفق لعلاج حالة استثنائية من الفوضى والدمار والإنهيار؟! وهل يستطيع أي مرشح أن يتعهد في برنامجه الرئاسي نفض هذا الدستور العقيم واستنان شرعة حديثة لحياتنا الوطنية دون أن يقطع «الوحش» عليه طريق الوصول؟!

● ومن هو المرشّح الذي يجرؤ على التعهد في بيان علني أنه لو تسلّم الحكم سيعمل فوراً على تأسيس دولة برأس واحد لا بثلاثة رؤوس... دولة علمانية لا توزع فيها الرئاسات والمناصب على أساس الطوائف... دولة ذات نظام رئاسي ينتخب فيها رئيس الجمهورية أياً كان مذهبه أو طائفته مباشرة من الشعب... دولة يتم فيها فصل الدين عن الدولة كلياً ويتم تحديث قوانينها الإنتخابية والمدنية والجزائية والإدارية والشخصية، بما في ذلك فرض الزواج المدني الإلزامي إلى جانب الزواج الديني الإختياري، كما هي الحال في جميع بلدان العالم المتمدن؟! وهل يستطيع أي مرشح أن يقول هذا القول دون أن يغتاله «الوحش» فوراً؟!

● ثم من هو المرشح الذي يتكفّل إنشاء «مؤسسة وطنية للإسكان» تنصهر في إطارها وزارة المهجرين وصندوقها المشبوه، ووزارة الإسكان، وبنوك الإسكان، ومجلس الجنوب وغيره من مجالس إعمار الجيوب وإسكان الطمأنينة في القلوب، وكلّ من فتح على حسابه دولة في هذا القطاع للنهب والإبتزاز والتنفيع؟! أي مرشح يجرؤ على الجهر بمثل هذه الخطة التي تضع في أولوياتها مكافحة الفرز الذي أحدثته الحرب وإعادة مزج الأهالي في مناطق وقرى وأحياء مختلطة، دون أن يقلّم «الوحش» أصابع ذلك



المرشح ويدفع به إلى السكن والسكون في المسكنة الأبدية؟!

● ومن هو المرشح الذي يمكن أن ينادي بوقف التعدي على غابات لبنان وصخور لبنان ومياه لبنان وشطآنه الساحرة وأنسامه العاطرة، وتحويل أجمل وطن تغزل به الشعراء وباركه الأنبياء، من قطعة سماء، وكوكب سناء، ودوحة نقاء، وينبوع صفاء، إلى مكبّ نفايات، ومحارق صناعات، ومطاحن كسّارات، ومقالع حفّارات، وأباديد صحارى؟! أي مرشح يجرؤ على تنظيم البناء، وحماية البيئة وتقطيع الأيدي التي تقطع الغابات وتضرم فيها الحرائق؟! وأي مرشح يجرؤ فقط على القول إنه سيخلّص بيروت من جبل برج حمود الذي يتوعد المدينة بإنفجار الغازات الكامنة في بطنه فيحدث في عمقها دماراً أشبه بدمار القنبلة النووية؟! من هو البطل الذي يجاهر بكل هذا ويقسم عليه دون أن يدمره «الوحش» إلى الأبد؟!

● وهل يستطيع أي مرشح أن ينادي بتطبيق قانون «من أين لك هذا» على العاملين في القطاع العام، من قمة الهرم إلى قاعدته، أو يعلن الرقم الحقيقي للدين العام، هل هو في حدود العشرين أو الثلاثين أو الأربعين مليار دولار ثم يخطط لإيفائه بالضرائب التصاعدية على الأرباح التي تطال الحيتان والطواغيت المنتفخة بأموال الصفقات المشبوهة مع المافيات العالمية والشركات المالية الصهيونية دون أن تسحق الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المحدود؟ ومن يستطيع أن يفضح أولئك المضاربين الإنتهازيين الذين يستثمرون في بلدنا بأسماء مستعارة وحسابات وهمية وتحويلات صورية، وشكّات ائتمانية خيالية تدور وتدور من مصرف إلى مصرف ومن قارة إلى قارة دون أن تقبض إلا بعد أن تكون الحيتان قد نهشت من مومياء هذا الوطن التاعس ما يعادلها من دم قلبه الذي نضب ولبن ثديه الذي جفّ؟! ومن هو البطل الذي يجرؤ على تحدّي «الوحش» الذي فرض على حكامنا منذ نصف قرن عبر الحروب المستوردة والطفرات المصطنعة والقلق الهستيري الذي نسميه نشاطاً، أن يسرجوا الجياد قبل استحضار المركبة، أو يحضروا المركبة قبل تأمين الجياد، فتنتهي مهامهم دائماً قبل أن تبدأ؟!

● أي مرشح يملك الشجاعة الكافية لإعلان فضائح التلزيم في البنى التحتية والتعهد للمواطنين بأن الطرق الفرعية المحيطة بمنازلهم في المدن والقرى لن تفتح مرة لتمديدات الهاتف وأخرى لجرّ المياه وثالثة للمراحيض ورابعة للكهرباء، وليتهم يحصلون على الخدمات المطلوبة في هذه المجالات بانتظام؟! وأي مرشح يرفع الصوت عالياً ليقول أن متر الحفر



يلزّم في هذه المنطقة بخمس دولارات وفي تلك بخمسين وفي هاتيك بتسعين؟! ومن هو الفارس المغوار الذي يتصدّى لكروش المتعهدين الكبار من بناة الجسور والأوتوسترادات ومستغلي الأملاك البحرية وملتزمي ردم الشواطىء، دون أن يجهز عليه «الوحش» بالضربة القاضية؟!

● وأخيراً لا آخراً، من هو المرشح الذي يعلن في برنامجه أن مقاومة الإحتلال الإسرائيلي واجب على كل مواطن، وأن هذه المقاومة يجب أن تظل الهدف الأول والأخير للقوى الحيّة في المجتمع اللبناني، حتى يتحرّر آخر شبر من الأرض؟.. من يجرؤ على إصدار بيان رئاسي بهذا المعنى دون أن يصرعه «الوحش» إياه؟!

* * *

في الكبيرة والصغيرة فتّش عن «الوحش»!

عندما ينقطع التيار الكهربائي، يكون «الوحش» صاحب مفاعلات للتشغيل أو للبيع...

وعندما يستشري خطر الشاحنات فتسحق البشر والشجر وتدمّر الطرقات والمباني، يكون «الوحش» مستعجلاً في استغلال مقلع أو مرملة...

وكلما تأزم السير واختنقت الشوارع بآليات تدور محرّكاتها في لهب تموز (يوليو) دون أن تتحرك تحت الشمس، يكون «الوحش» قد عقد صفقات جديدة لاستيراد السيارات...

وكلما ارتفعت الأسعار وتمّ الإعتراف الدولي بأن لبنان هو «أغلى بلد في العالم»، يكون «الوحش» قد توسع في الإحتكار وتحكم بالأسواق...

وكلما انقطع دواء نافع يكون «الوحش» قد وضع في تصرف الناس دواء فاسداً... ولا بأس أن يموت المرضى ويمرض الأصحاء، لأن هذه رسالة «الوحش» وغاية وجوده...

إنه وحش الطائفية الرابض اليوم على صدر لبنان برؤوسه السبعة: الإنتهازية، والسرقة، والإلحاد، والشراهة، والأنانية، والفوضوية، والإجرام.

* * *

نظر إليّ صاحبي مرتبكاً وقد فرغنا معاً من قراءة البرنامج والمحاذير القائمة دونه. وبعد صمت معبّر توقعت خلاله أن يمزّق الرجل ذلك البيان ويعرض نهائياً عن ترشيح نفسه، قال لي بثقة العارف وحماسة المؤمن:

يا أخي هذه ضريبة الحريّة وثمن الحكم الديموقراطي. وإذا لم يكن ما تريد، فأرد ما يكون!

١٩٩٨/٧/٢٥



ماذا يطلب من لبنان في الحرب العالمية الثالثة؟!

هل نستطيع أن نتصور وطناً أفضل في عالم يسير من سيئ إلى أسوأ؟!

وهل نستطيع أن نتجنّب النار المحرقة والعالم كله يحترق؟!

منذ عشرة أعوام، غبّ إنهيار الشيوعية في موسكو نقلت مجلة «تايم» عن المفكّر السوفياتي المختص في الشؤون الأميركية جورجي آرباتوف قوله: «سنهدي إليكم أسوأ هدية، وهي ألا يكون لكم أعداء بعد اليوم»!!

وبعد عشرة أعوام كتب المفكر الفرنسي جان - ماري كولومباني في جريدة «لوموند» يقول: «القوة الأميركية تنقص بالزيادة وتهزل بالتضخم»!!

والحق يقال إن العالم انتقل بنهاية الثمانينات مباشرة من الحرب الباردة إلى الحرب العالمية الثالثة دون أن يمرّ «بالنظام العالمي الجديد» وفردوسه الموعود. ويكفي أن نلقي نظرة على خريطة الحرائق والمجازر والأهوال المتفجرة على سطح كوكبنا المريض، لندرك أننا دخلنا الحرب العالمية الثالثة منذ أعوام، ونحن اليوم في غمرة قصور الدولة العظمى عن تطويق مضاعفاتها.

ويخطئ من يظن أن الشرط الأساسي لتكون الحرب الباردة أو الحامية عالمية هو أن تنتظم الدول خلالها في محاور تتصارع حتى ينتصر أحد تلك المحاور أو بعضها على المحاور الأخرى، كما حصل في الحربين العالميتين الأولى والثانية بالقوة العسكرية، أو كما حصل في الحرب الباردة بقوة العلم والاقتصاد والمخابرات.

فالحرب طبيعة متأصلة في النفس البشرية منذ فجر الخليقة، كانت ولا تزال ملازمة للإنسان حيثما وجد، لأن جاذبية الحياة وحتمية الخيار الإلزامي بين الوجود أو العدم، فرضت على الأفراد والمجتمعات واحداً من أمرين أحلاهما مرّ. فإما الدفاع رداً للهجوم، وإما الهجوم تأميناً للدفاع. وإذا كانت هاتان الحالتان كلتاهما تستوجبان الفداء، فإن الحالة المتوسطة بينهما الرافضة للدفاع أو الهجوم، تتوقل تصعيداً بأهل المثالية نحو الفناء...

وانطلاقاً من هذه الحقيقة يمكن القول إن لكل عصر من العصور في تاريخ



الإنسانية حروبه العالمية، أي أنه ليس في العالم بقعة سلمت من الحرب في أي زمانٍ أو مكان. ولكن ما كان يجري في أوروبا الغربية مثلاً لم يكن يعرف عنه الكثير في بلاد الروس والروم إلا بعد أجيال، وما كان يحدث في الصين واليابان لم يكن خبره يصل إلى العرب والبربر إلا من طريق الهند والسند وفارس بعد شهور وأعوام.

هكذا يتضح أن الإنسانية عاشت حرباً دائمة على المستوى العالمي من عهد آدم، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث أسهم اكتشاف البرق والهاتف، ورواج الصحافة ثم الإذاعة، وانتشار القُطُر والسفن البخارية، ونمو الاتصالات وتوالي الرحلات والكشوف بين القارات، وازدهار التجارة والتعامل والتعارف بين الشعوب، في اختراع ما سمّي بالحرب العالمية سنة ١٩١٤. فجاء ذلك نتيجة طبيعية للأعلام النامي والاتصال العاجل، يوهم البشر أنه الظاهرة الفريدة في القرن العشرين، وهو في الحقيقة ظاهرة عادية كانت فوضوية وانتظمت بقدرة قادر عرف كيف يستخدم الإعلام للإرهاب، والاتصال السريع للتحريض والتهويل، والفتك الوشيك.

وقد أسهم جيش من الإعلاميين والسياسيين والباحثين وعلماء الاجتماع المغرضين طيلة القرن العشرين في نقل مفهوم الحرب من الفوضوية السليقية إلى النظامية المصطنعة، فكان مصطلح الحروب العالمية أول تجسيد لفكرة «العولمة» التي لم تسعف الحرب الباردة في إبرازها إلا على صعيد عولمة الرعب، فما إن سقط جدار برلين وسقط معه الاتحاد السوفياتي بفضل البيريسترويكا وغلازنوست وسائر مستحضرات العمّ غورباتشوف، حتى ظهرت عولمة الشهوة واللذة والإباحية والنهب والاحتكار، وعولمة الكسب الحرام والشراهة المالية والقهقرية الخلقية، وعولمة اللغة والدين والضمير والهامبورغر والجينز والفوتبول وموسيقى البوب وشعر الزنابير وملايين العراة في بوابة براندبورغ إلخ... وكل ذلك من أدوات الحرب الخالدة التي لا تزول...

وفيما تراجع مفهوم الحرب في الأمصار طُراً إلى الفوضى السلفية انتشرت حروب يعجز المؤرخ عن تعدادها ويستعصي حصرها على الأقطاب الذين مارسوها بالنظامية المطلوبة حتى منتصف القرن الحالي. وكان للخطر النووي بعد ذلك فعله السحري في اتّقاء حرب عالمية ثالثة بين الأقوياء، فعمموا الصراع الدامي على الضعفاء والفقراء، وراح العالم الصناعي المتطور يشنّ على هؤلاء العجزة من أحلاس القعود والانكفاء حربه العالمية الثالثة قهراً وابتزازاً.



فوضى الحروب والوالي الأميركي

ولا بدّ في استقراء ملامح الصورة واستجلاء خيوط المؤامرة، من سرد الوقائع المذهلة التي دوّنها التاريخ المعاصر على صحائف منسية بقصد إتلافها في الأوان المناسب كي لا تكون الشاهد المأمون في الزمن الآتي على من طغى وبغى وتجبّر واستكبر في الهزيع الأخير من ليل الحضارة الشوهاء.

نبدأ بالحروب الحامية التي كانت متاريس للطغاة الجبابرة خلال أربعين سنة من الحرب الباردة تقيهم غائلة الصدام النووي، وأولها الحرب الكورية التي أفضت إلى تقسيم شعب آمن وتشريده وقتل الملايين من أبنائه باسم سراب إيديولوجي يحمي المصالح الإمبريالية، فتحولت شبه الجزيرة الواحدة إلى دولتين إحداهما ترسانة للرأسمالية المتوحشة عند تخوم «العالم الحرّ»، والأخرى ترسانة للشيوعية الفرعونية الكافرة بناها الفرعون الأول كيم إيل سونغ على جماجم شعبه، واعتمد خليفته الفرعون الآخر تأريخاً رسمياً للبلاد يبدأ يوم ولادة كيم في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩١١! أي أن كوريا الشمالية تعيش اليوم بحسب هذا التقويم العجيب في السنة ٨٨ لميلاد كيم إيل سونغ، وليس في السنة ١٩٩٨ لميلاد المسيح!! ويرقد رفات هذا النبي المتأله في قصر منيف بلغت تكاليف بنائه خمسمئة مليون دولار، فيما يتضور الكوريون الشماليون جوعاً وتتولى شاحنات الشرطة نقل جثثهم بالمئات صبيحة كل يوم إلى المقابر الجماعية.

ثم جاءت حروب العرب وإسرائيل التي بدأت سنة ١٩٤٨ ولم تنتهِ فصولاً إلى هذا اليوم وليس في الأفق ما يبشّر بنهايتها في أجل منظور. وكرّت بعدها حبّات السبحة، من حروب الهند وباكستان إلى حروب اليمن إلى حرب فيتنام وأفغانستان وحرب العراق وإيران ومسلسل الفتن والثورات والانقلابات في مختلف أنحاء العالم، فكانت أسواقاً حرّة مزدهرة لبيع السلاح وتجربة السلاح وبناء المصانع واستغلال المناجم بخوض الملاحم وسحق الجماجم.

وها نحن في منقلب التسعينات نشهد فصول الحرب العالمية الثالثة ومهازلها الدامية التي يكاد ألا يسلم بلد من شرّها المستطير، سواء في العالم الصناعي المتطور أو في الجنوب القاري الحزين، وترتسم أمامنا البانوراما الكونية الداكنة على أبواب القرن الحادي والعشرين كالآتي:

* بعد جرائم الاستعمار الأبيض في جنوب أفريقيا يتدفق النهر البشري الأسود مهدداً باختراق السدود المصطنعة التي



رفعها مانديلاً ولوكليرك، فيما يقتني المستوطنون البيض في أطراف الإمبراطورية السوداء الفتيّة أحدث أنواع السلاح الخفيف والمتوسط لاستباق المجزرة بمجزرة وإعطاء العالم دليلاً قاطعاً على فشل التعايش بين الأجناس والألوان.

* وفي أنغولاً يقوم صراع خفيّ بدأ يتحول إلى علني يوماً بعد يوم بين «الإتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» بزعامة الثائر يوناس سافيمبي، والحكومة الشرعية بزعامة أدواردو دوز سانتوس، وهو صراع يهدد تلك الدولة الإفريقية الوسيطة بأنهار من الدماء تغرق فيها زائير وزامبيا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول المجاورة.

* أما في «جمهورية الكونغو الديموقراطية» (زائير سابقاً) فيتربع السفاح لوران ديزيريه كابيلاً على عرش قاعدته ٥٠٠ ألف جمجمة من قبائل «الهوتو» فيما تستعد ألوف مؤلفة من فلول هؤلاء في الكيانات السياسية المتاخمة للأخذ بالثأر ممن أطاح بموبوتو سنة ١٩٩٦. ويشرف المتورطون الأجانب في المذابح الافريقية على تدريبهم في راوندا وأوغندا وكينيا.

* ولا يختلف الأمر كثيراً في بوروندي حيث يعيش أكثر من ٦٠٠ ألف لاجئ في أقبح صورة ممكنة للحياة الحيوانية. أمّا في أفريقيا الغربية فبعد سبعة أعوام من الحرب التي شنّتها نيجيريا على ليبيريا، قامت هذه الدولة القوية بغزو سييراليون وعاصمتها فريتاون، فيما تهتز قوائم السلطة الجديدة في نيجيريا تحت زعيمها عبد السلام أبو بكر، وترتسم في عمقها ملامح الحرب الأهلية بعد وفاة مسعود آبيولا القائد الذي حاز تأييد الشعب وسبق فوزه في انتخابات ديموقراطية. وقد حدثت وفاته في ظروف غامضة ليلة العفو عنه وخروجه من السجن.

* وأما في الجزائر حيث تجاوز عدد الضحايا مئة ألف قتيل معظمهم من المدنيين الأبرياء فلا تزال المساعي الحميدة سواء أكانت عربية أم أوروبية أم دولية تراوح مكانها، وإذا كانت الأمانة التاريخية تقضي بالاعتراف لليمين زروال والجيش الجزائري بانتصار حاسم ولو كان آجلاً، على المؤامرة الكبرى التي قادها التطرّف الأعمى بإغضاء خبيث من الاستعمار القديم وتدخل رمادي الرؤية من الموساد الإسرائيلي، وجاء يرفدها الإعلام الصهيويي بتحريض البربر على العرب، فقد بات معروفاً أن الإسلامي المشبوه الذي قتل المطرب البربري الونّاس معطوب هو اسم بارز على لائحة عملاء المخابرات الإسرائيلية كما أسّر قائد الجيش الجزائري محمد العمّاري لبعض



المصلحين العرب. وبات معروفاً كذلك أن الجيش تمكن من خنق الفتنة في مهدها بين العرب والبربر، بالرغم من المؤامرات التي يحيكها دانيال كوهن بندت النائب الأوروبي الذي يمثل «الألمان الخضر»، وقد دخل الجزائر في شباط الماضي مع وفد من البرلمان الأوروبي للاستطلاع والتوسط، وهو من أخطر رجال الموساد وكان له الدور البارز في خلع الجنرال ديغول سنة ١٩٦٨ في باريس... ولدى السلطات الجزائرية، كما تقول مصادر ديبلوماسية موثوقة، أدلة على اتصاله السابق واللاحق بالمتطرّفين الإسلاميين.

* ولن تتّسع هذه المقالة في أي حال، للتذكير المنهجي الموثق بما حدث في الشيشان، وما هو متواصل منذ ربع قرن في السودان، وما تخبئه النار الكامنة تحت الرماد بعد حرب الحدود المفاجئة والهدنة المصطنعة بين أريتريا وأثيوبيا، وما قد يطرأ على النزاع السعودي اليمني من تطورات.

* وفيما يتاجج اللهب العنصري في البلقان، ويزدحم نزلاء القبور في إقليم كوسوفو بعد أن امتلأت قبور البوسنة والهرسك، تبرز المسالة القبرصية إلى واجهة الأحداث منذرة بنزاع مسلّح لا يعرف مداه بين تركيا واليونان، وخصوصاً بعد الانحياز الواضح من جانب الإتحاد الأوروبي نحو قبرص اليونانية وغض النظر عن صواريخ (س٣٠٠) التي استحصل القبارصة اليونانيون عليها من موسكو، وهي ذات مدى يبلغ ١٥٠ كيلومتراً ويهدد البرّ التركي من شمالي الجزيرة. وقد أسهمت الأخطاء التاريخية الكبرى التي ارتكبها الأتراك ضد الأرمن، وهم يرتكبون مثلها اليوم ضدّ الأكراد، في نسف جسور التفاهم بينهم وبين أوروبا، على خلفية من التنابذ الديني والثقافي لم تتمكن الحكومة التركية المستندة إلى الجيش الكمالي العلماني من تخفيف حدته بالرغم من فتكها الدكتاتوري البغيض بحزب أربكان.

* وفي هذه الأثناء تتوالى في مصر حرب الجماعة الإسلامية على الدولة، حيث أدّت بعد مجزرة الأقصر التي ذهب ضحيتها أكثر من خمسين سائحاً أوروبياً، إلى خسائر في مداخيل السياحة تقدّر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار. أما العراق فلا يزال يعاني ويلات حرب أرادها لنفسه وربما أريدت له منذ عشرة أعوام، بعد حرب الطمع والغباء التي شنّها على إيران في الثمانينات وترك في ساحاتها الموحشة نصف مليون قتيل. وها هي طلائع الصراع الأهلي تلوح في الأفق الإيراني نفسه بين المنفتحين والمتشددين، وأول رقصها المشؤوم قنابل وعبوات ناسفة وتظاهرات ودورات عنف تتجه بالجمهورية الإسلامية إلى منحدر غير



مضمون القرار.

* ومن كامبوديا إلى كولومبيا إلى إندونيسيا التي يحكمها حبيبي على برميل بارود، إلى طاجكستان وغيرها من الدول الإسلامية (السوفياتية سابقاً) في البطن الأسيوي، إلى نزاع تيمور مع إندونيسيا ونزاع التيبيت والدّلاي لاما مع الصين... مهازل ومآسٍ لا عدّ لها ولا حصر يصعب الإلمام بتفاصيلها ومستجداتها اليومية في صحائف معدودة.

تلك هي الحرب العالمية الثالثة التي لم تسلم منها اليابان، سواء في مترو الأنفاق حيث ترتعد فرائص المواطنين كلما ذكروا الاختناق بغاز السارين، أو في الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد مؤخراً. كذلك لم تسلم من هذه الحرب روسيا المصفّدة بأغلال المافيا الصهيونية ولا بريطانيا التي ينزف جرحها في إرلنده الشمالية، ولا فرنسا التي تعاني الأمرين من إرهاب الحركة الإنفصالية في كورسيكا، ولا كندا التي تواجه حركة إنفصالية مماثلة في كويبك، ولا حتى الولايات المتحدة التي يميل الباحثون الجديون إلى أن الاحتقان الرهيب النامي والكراهية المتفاقمة بين البيض والسود واليهود والميليشيات اليمينية المتطرفة وغير هؤلاء من زبانية الشقاق، ستضرب نظامها المدني عاجلاً أو آجلاً.

* * *

إن العالم بأسره يخبط اليوم خبطاً عشوائياً في غابة الحرب العالمية الثالثة، والجبار الرأسمالي الذي خرج به الطمع المفرط عن جادة العدل والاعتدال يبتز الوجود البشري ابتزازاً قبيحاً نافراً جعل الشعوب تترحم على الاستعمار القديم وأزمنة الجهل والمرض والفاقة.

فكيف يعقل والحالة هذه أن يسلم لبنان من لوثة هذه الحرب العالمية الجديدة، وهو في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، بل إنه الجبهة الوحيدة الصامدة بوجه الدولة العبرية. وفي الوقت الذي يحاول فيه الوسطاء إيجاد مخرج للعملية السلمية المتعطلة، وهو سعي ضارب في المجهول قد يستمر عقوداً وربما قروناً، يُستنقع الوضع المتأزم في الجنوب كرّاً وفرّاً دون أن يبحث الأقربون والأبعدون عن نهاية له في إطار الحق والعدل.

لذلك يأمل المخلصون في عيد جيشنا الوطني المصلوب على صخرة الانتظار أن يتحوّل اللبنانيون إلى جيش محارب، حتى ولو كتب عليه ألاّ يحارب(*)... لأن من طلب الحق فأخطأه خير ممن طلب الباطل فأصابه، كما يقول الإمام علي. وعندها لو تعيّن أن نهزم جميعاً أو نموت معاً، لوجدنا بعض العزاء في أن نكون على الأقل مستعدين للموت، فلا يدركنا الأجل على حين غرّة، بل نحظى



في أسوأ احتمال بشرف البطولة التي لا تصغر بالانكسار ولا تكبر بالانتصار، لكنها تنفر من التواكل والتسليم، وتكون لنا أسوة بأبطال طروادة الذين قال فيهم شاعر الإغريق هوميروس: «طوبى للذين قتلوا عند أسوار طروادة، فإنهم لم يشهدوا ذلّ الوطن».

١٩٩٨/٨/١

(*) يقصد عيد الجيش اللبناني الذي يحتفل به في الأول من آب (أوغسطس) كلّ سنة.





الاستحقاق والرفش والناخب الأوحد

كُتبتْ قبيل انتخاب قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية. وكان اللبنانيون من مختلف الطوائف والفئات والأحزاب يطالبون بذلك في إجماع لم يسبق له مثيل.

* * *

تقول قصيدة للشاعر الفرنسي جاك بريفير أنشدها الفنّان إيف مونتان بعنوان «الأوراق الميتة»، وبعده المغنّي الأميركي الشهير نات كينغ كول بعنوان «أوراق الخريف»:

ها هي الأوراق الميتة تجرفها الرفوش...
وتجرف معها الندم والذكريات...
لتلقي بها ريح الشمال في عتمة النسيان.

الدهر يقطع أسباب الوصال...
يفرّق الأحباب رويداً بلا صخب أو سجال...
والبحر يمحو آثار أقدامهم على الرمال.

* * *

كنت أستمع إلى هذه الأغنية منذ أيام وأراقب الأوراق المتساقطة من الشجر الحزين في حديقة بيتنا الجبلي القابع في سفح صنّين، عندما بدأت ريح الشمال تلفح الأغصان بسياطها الباردة، فيتراكم الورق الأصفر في المداخل والمسالك والزوايا.

فناديت جاري المزارع غندور الذي يتعهد الكرم والحديقة وقمت أبحث عن رفشي... وسرعان ما أقبل صاحبنا ومعه رفشه أيضاً والمجرفة والعربة. فشمرنا عن سواعدنا وكانت الريح الخريفية قد تباطأت تدريجياً وتقهقرت ثمّ استكانت، فما أن أعصَرَ النهار حتى وصلنا بالعمل إلى غايته وتزيّنت الأروقة والمعابر بالنظافة.

لا أعرف لماذا تركز فكري، وأنا أشارك غندور امتياز الرفش، على مأساة الوطن وأوراق الخريف المتراكمة في سراياته ودواوينه ومؤسّساته، مع أنني كنت خلال الصيف عيًّا من الكتابة معتكفاً بعيداً عن أجواء الاستحقاق الرئاسي المرصود، ولوثة أخباره المملّة، وبهلوانية دماه المتحركة على مسرح النوادر والأحاجي، وقد هالني أن ترتدي المناظرة على صفحات الجرائد وفي الإذاعات ومحطات التلفزة مواصفات بلاغيّة ومفاخر عنترية ومطولات بيانية تعجيزية طافحة بالمغالطات والتناقضات فضلاً عن أساليب المطاوعة والزلفى... كلّ ذلك والحاجة إلى غندور بيده رفش.



ويقيناً أننا لو جمعنا صفات الأنبياء والمرسلين من آدم إلى نوح فموسى وعيسى ومحمد، وأضفنا إليها حكمة سليمان ولقمان، وإدارة الفاروق وابن أبي سفيان، وشجاعة ابن أبي طالب ونزاهته، وشرع يوستنيانوس قيصر ونابوليون بونابرت، وديموقراطية بريكليس، وفصاحة شيشرون، وعبقرية المتنبي وشكسبير، وعقل ديكارت، وفلسفة أرسطو وأفلاطون... ولو عزّزنا هذه المواهب بسيف الإسكندر المقدوني ويوليوس قيصر وخالد بن الوليد... لما حصلنا على النزر اليسير من المواصفات التي يطلبون توافرها في شخص الرئيس اللبناني العتيد!!

ألا رحم الله بشّار بن برد الذي قال:

إذا أنتَ لم تشربْ مراراً على القذى
ظمئتَ وأيّ الناس تصفو مَشاربُهْ
ومَن ذا الذي تُرضي سجاياه كلُّها
كفى المرءَ نُبلاً أن تُعَدَّ معايبُهْ

قد تجد نظيف الكفّ لكنه قذر الطوية، أو تصادف متظاهراً بالمكارم خبيث الوجدان، أو ناصع الأثواب فاسد الأحشاء، أو داعياً للوطنية راسخاً في العمالة، أو حارساً للحقوق موصوفاً بالمروق وبالعقوق، أو متشدّقاً باسم لبنان خادماً لعدوه، أو محابياً متبجحاً بالديمقراطية حالماً بالطغيان، أو مدافعاً عن الحرّية يتاجر بالرقيق، أو مؤتمناً على فلس الأرملة وقرش اليتيم وهو سفّاح الأيامى واليتامى في السرداب المظلم والنفق الطويل، أو أنوفاً يدّعي شرف الخلال ويعيش على الحرام دون الحلال، أو مؤتزراً بالإيمان يستلهم الشيطان.

ومن أغرب الغرائب أن يخلع بعض المتفلسفين المثاليين على كائن مثلي ومثلك من ماء وطين، صفات الله الحسنى، وأن يطلبوا منه الكمال، لمجرّد أنه سيتبوأ كرسياً واهياً لاصقاً بالدقعاء في حكم لبنان المتزايل النازف على رملة اليأس... وأقلّ ما يقال في ذلك أنه أحدث في نفوس المرشحين الأقوياء عقدة نقص تحبطهم إزاء المستحيل، وزرع في نفوس المرشحين الضعفاء جرثومة الاستقواء الفارغ، فتطاولوا إلى برج الزعامة الوهمية، وتحوّلوا آلات يتحكم بها الطامع الأجنبي ويسيّرها المجهول إلى حيث لا تدري ولا ندري.

كلّ ما يرغب فيه اللبنانيون في الواقع هو رئيس عيوبه معدودة يعرفونها جيداً، وليس رجلاً صفاته لا محدودة ولا يملكها أحد من خلق الله.

يريد اللبنانيون رئيساً غير معصوم يخطئ ويصيب. لكنه إن أخطأ لا يخبئ رأسه في الرمل، وإن أصاب لا يناطح الجوزاء مستكبراً.

ويريدون رئيساً لا تغرّر به





المكاسب المادّية فيحوّل الدولة إلى مزرعة ويبتز خيراتها بلا وازع من خلق أو ضمير. وهم ينفرون من ذكر بعض الرؤساء الذين حكموا هذا البلد، فاستنزفوا غمرَه وغميرَه، ولهم مزارع وشوارع وناطحات سحاب في أوروبا وأميركا. أمّا حساباتهم في مصارف العالم فتفوق حسابات كارنغي الذي كان يجمع علب السردين في أزقّة بروكلين ليشتري بها رغيف خبز قبل أن يجمع ثروته بعرق جبينه، أو تفوق حسابات فورد الذي مرّت على مصنعه المتواضع أربعة أجيال قبل أن يصبح أمبراطورية صناعية يقول صاحبها اليوم إنّه يشعر بالخجل لأنه لم يوزعها حصصاً بين عشرات الألوف من العائلات التي تعيش في ظلّها.

ثمّ إنّ اللبنانيين يريدون رئيساً من طينتهم وعجينتهم يتميّز بخصائص شعبه سلباً وإيجاباً، ويكون ذلك اللبناني النموذجي في حسناته وسيّئاته. فإن صحّ القول المأثور: «كما تكونون يولّى عليكم»، لا بدّ للرئيس أن يكون كمعظم اللبنانيين، كريم اليدّ، كسّاباً وهّاباً، ينصف أهل الفقر من أهل الغنى، شجاعاً مقداماً، مغامراً في حدود المصلحة الوطنية، يحكم بروح العدالة وليس بحجرّية القانون، وأن يؤمن بفوائد السفر وكشف العوالم والتعرّف إلى خصائص الشعوب الأخرى وأنظمة حكمها.

ولا بدّ للرئيس من جهة ثانية أن يكون كمعظم اللبنانيين ربّ عائلة وله أولاد يعاني مشاكل تربيتهم وتعليمهم وتأديبهم. فربّ العائلة وربيب العائلة يعرف أكثر من سواه قدر آبائه وأجداده ويحرص على مستقبل الوطن ومآله، تماماً كالذي يملك أرضاً أو تراثاً كريماً في وطنه. وكان الرومان القدامى يشترطون ذلك في الطامحين إلى السلطة ويمنعون من الحكم أي روماني لا تتوافر له تلك المزايا مهما يكن مستقيم السيرة زاهياً بالعبقرية والمعرفة، لأنّه في عرفهم لا يدرك معنى الحفاظ على الأرض والدفاع عنها والموت في سبيلها.

أن يضع ذلك الرجل سيفه في موضع السيف ونداه في موضع الندى. وأن يضع نصب عينيه أنّ لبنان في حالة حرب مع عدوّ لا يرحم طال احتلاله للأرض وتنكيله بأهلها، وأنّ قتال ذلك العدو ومقاومته بسلاح الميدان وسلاح الإيمان وسلاح الإرادة وسلاح الفداء وسلاح الكلمة وسلاح المال، واجب مقدّس على كلّ لبناني في كلّ مكان تحت الشمس...

أن يقف عند رأيه بقوة متحزبًا لذلك الرأي مدافعاً عنه بكلّ الوسائل النظامية المشروعة. فالتحزّب الإيجابي طبيعة لبنانية وخلق ديموقراطي أصيل...

وأن يحاور الأخ والصديق بجرأة



وإخلاص دونما استعلاء يعطّل منطقه وإقناعه، أو استخذاء يسحق شخصيته، وذلك بالدليل القاطع والبيّنة الواضحة، لا بالجدال الذي يوغر الصدور ويثبّت في أعماقها الحزازات، أو الرفض المسبق الذي يستعدي الأصدقاء ويستأدي عليهم شماتة الأعداء...

ذلك هو الرئيس الذي يرغب اللبنانيون في تسليمه دفة الحكم. لا قعيداً يطلّ على الناس من شرفة التأمّل والتنظير العقيم والتردّد الوخيم. ولا راهباً نذر العفّة والفقر يخاف أن تتلوّث مسوحه بمتاع الدنيا. بل رائداً مارداً عاملاً مجاهداً يحمل بيده رفشاً يجرف به أوراق الخريف، قبل أن تدركنا العواصف الهوجاء وتصرصر في عروقنا ريح الشتاء.

شهوة الإعتراض المكبوت

أمّا وقد صرّح المخض عن الزبد، وتقرّر بمبادرة الرئيس حافظ الأسد وموافقة الرئيس إلياس الهراوي، ترشيح قائد الجيش العماد إميل لحود لرئاسة الجمهورية، فقد رحب اللبنانيون جميعاً بهذا الاختيار. وأروع ما سمعته في سياق الترحيب قول أحد المواطنين الأذكياء رداً على بعض الذين يهوّلون ويلوّحون بإمكانية فشل العماد في إنقاذ البلاد وقد وصلت إلى شفير الهاوية: «القائد الناجح، حتى ولو فشل في التوحيد، خير من القائد الفاشل الذي ينجح في التفرقة».

وليس كلّ الذين رحبوا وأيدوا في أي حال، إنما فعلوا ذلك من طيب نفس وسلامة نيّة. فقد ظهر في بعض عبارات الثناء طعم الجفاء، وفي إبداء بعض التمني إخفاء للتجني.

فمنهم من امتدح القرار الرئاسي المزدوج لكنه أخذ عليه طابع الاستعجال، وقد أغفل أن الأتراك لا يهدّدون اليوم سوريا وحدها، بل يهدّدون لبنان أيضاً وعلى الأخص سهل البقاع، وأنّ الإسرائيليين الذي غسلوا أيديهم من الملف السوري بخبث وسلّموه مؤقتاً إلى أنقرة، قد احتلوا منطقة جزين احتلالاً فعلياً تحت شعار «لبنان أولاً»... وأن هذه المسرحية التي يتواصل إخراجها بقرقعة السلاح وقرع الطبول، لا تتحمل مزيداً من التنظير في بيزنطية اللبنانية حول جنس الملائكة المرشحين لرئاسة الجمهورية سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً أو خناثاً، بل تفترض الحسم بانتخاب رئيس لا يحمل الرفش فقط بل يحمل معه بندقية يحرس الرفش بها.

ومنهم من أبدى احترامه لشخص العماد، لكنه أبدى في الوقت نفسه خوفه على الديموقراطية من العسكر!... وهو سياسي محترف جعل العسكر طيلة خمسين عاماً من زعامته وزعامة أمثاله،



القائمة على الدلع والبَلْهنِيَة والمراهقة، عناصر مكتومة في جمهوريته التي فرضت علينا باسم الديموقراطية نظام الفوضوية والانحلال.

ومنهم من لم يفته أيضاً مدح الرجل وإبراز مزاياه، لكنه تحفّظ لجهة «الأصول الدستورية»، فقال إن هذا الاختيار تجاوز مجلس النواب، وهو بمثابة تعيين للرئيس يستبق انتخابه ويضع في يد أي معارضة جدّية ورقة ضغط تلوّح بها في المستقبل للانتقاص من شرعية ذلك الانتخاب. وعلى أن هذا التحفّظ يبدو مقبولاً في كتاب المنطق الدستوري المجرّد، إلاّ أنه في الواقع أشبه ما يكون باستنكار ما أقدم عليه أحد روّاد الشاطئ عندما قفز بثيابه إلى البحر الهائج فأنقذ غريقاً مشرفاً على الهلاك، لأنه لم يتلُ الفاتحة ويقرأ المعوّذتين قبل المبادرة إلى تلك النجدة.

وأخيراً، بعضهم يسأل من زاوية الحرص على كرامة الوطن واستقلال رأيه وقراره، وحقّهم أن يسألوا: لماذا تكون لسوريا الكلمة الفصل في انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، ولا تصدر هذه الكلمة عن اللبنانيين أنفسهم؟! فيأتي الجواب من الواقع التاريخي في الربع الأخير من هذا القرن، وهو أن اللبنانيين كانوا يهدمون أنفسهم ويقزّمون وطنهم في المرحلة المشار إليها، فيما كان إخوانهم في سوريا عاكفين على بناء دولة وتأسيس مجتمع سياسي منسجم.

ويوم كان لبنان منبت الأكفاء الشرفاء، ودار العلم والثقافة والحرية المسؤولة والانفتاح المدروس والمحسوب في آلاء الحضارة، والمركز الأساسي لطلائع النهضة في شرقنا العربي، وكانت سوريا لا تزال مصفّدة بأغلال التخلّف الذي أوجده التتريك وتعهده الاستعمار الأجنبي، لم يسأل أحد في المجتمع السوري على اختلاف انتماءاته الدينية والعقائدية والفكرية والسياسية، لماذا يتقرر مصير سوريا وينتخب رؤساؤها في لبنان! هذا، مع أن الحكم اللبناني لم يعمل مع الأسف دائماً بوصية رياض الصلح، ألاّ يكون لبنان للاستعمار ممراً أو مقراً بل سيداً مستقلاً حراً.

أنا لا أذكر أن سورياً واحداً اعترض على أن يكون فارس الخوري ابن الكفير اللبنانية الرابضة في سفح جبل الشيخ رئيساً للوزراء والناطق الرسمي باسم سوريا في المحافل الدولية، والمفاوض باسمها في كلّ ميدان يتضمن خيار الوجود أو العدم. فقد سلّم إليه السوريون أعناقهم وأرزاقهم ومصير عيالهم ومستقبل كيانهم، وهو مسيحي لبناني، وليس سورياً مسلماً يدعمه لبنان كما هي الحال بالنسبة لأي لبناني مسيحي تدعمه سوريا اليوم. هذا مع العلم أن



الروح الإسلامية كانت هي الطاغية في البلد الشقيق يومذاك وكان مفتي الديار السورية يغسل يديه مرّتين كلّما سلّم على «كافر»...

ولا أذكر في الوقت نفسه، على اختلاف المناسبة ورجالها، أن أحداً في سوريا اعترض على دور الرئيس كميل شمعون في «تعيين» أديب الشيشكلي رئيساً لسوريا، وقد لجأ هذا الأخير إليه عندما أطاحه انقلاب تولدت عنه انقلابات لا تزال صفحة سوداء في تاريخ سوريا، وهي بأي حال لا تشرّف حكّام لبنان في مرحلة قطبية حاسمة من حياة المنطقة.

ففي شرعنا الوطني وتقاليدنا القومية أن البيت الذي ينجب أخوين، يبادر كلّ منهما إلى نجدة الآخر في الضيق حتى يستعيد هذا عافيته. ولست هنا في موضع الدفاع عن سوريا التي لا تحتاج بالتأكيد إلى من يدافع عنها. فلا شكّ أن السوريين بشر، وقد ارتكبوا أخطاء جسيمة في مواضع شتى، وكانت لديمومتهم التي تجاوزت حدود التوقيت الظرفي لوجودهم في لبنان أبلغ الآثار السلبية على تناغم الرأي العام في البلدين وتوحد نظرته وحماسته للتفاهم والتعاون والتنسيق. كما أنهم فرقوا عرضاً ما أرادوا أن يجمعوه طوعاً، لقلة خبرتهم في الزئبقية اللبنانية، وسوء تقديرهم لمدى خروج المسيحيين اللبنانيين، والموارنة خصوصاً، من بوتقة الانتماء العربي السوري في نصف القرن الأخير، لغةً وثقافةً وتربيةً وسياسةً وعرفاً وتقليداً ومصلحةً وطموحاً، وذلك بتخطيط المخابر الصهيونية وتآمرها الساعي إلى تجريد المسيحيين اللبنانيين من أي ارتباط عضوي بالعروبة. فقد كان يقال إكراماً للمسيحيين «أن لبنان ذو وجه عربي» كي لا يصدم المسيحيون بالقول «أن لبنان وطن عربي» وقد رضي المسلمون بذلك تجاوزاً حتى سنة ١٩٧٥. أمّا بعد ذلك فالذي أودى بالعقول النيرة وعناصر التوعية في صفوفهم وصفوف المسيحيين شركائهم في الوطن، فقتل المئات من رعيل التوحيد ودعاة الإلفة والتضامن... والذي قطع بتسليم الدفة إلى أغرار السياسية العملاء وأنصاف المثقفين الأغبياء، في مختلف أوكار المسلّحين وأوجار المتآمرين... إنما حكم على المسيحيين أولاً بالتجني والتحامل على العروبة المجسّدة بسوريا واستتبع هجرة الكابر المستعين منهم وإحباط الصابر المستكين، فيما حكم عليهم بالشتات والضياع والتنازل عن وطن بنوه بالعرق والدم، وكانوا أول من تركه بلا تعويض. كما حكم على المسلمين ثانياً بالعزلة والانفراد، وهو أسوأ ما ابتلي به آدم في الجنّة، فقال لله أموت إنساناً ولا أخلد وحيداً. وهيهات لا يسلم المسلمون بعد



زوال المسيحية والمسيحيين في لبنان من جرثومة ما سمّي في صدر الإسلام بالأحزاب، وما يسمّى اليوم بالمذهبية والعنصرية والأصولية السلفية والتنابذية الأنانية المصلحية والشعوبية، وهي آفات تجتاح العالم الإسلامي في أيامنا هذه وتترك خلف هبواتها الكيفية أعاصير من الأحقاد وأنهاراً من الدماء.

هل هي سوريا مسؤولة عن ذلك كلّه؟!

أم إنه الأخطبوط الغربي الذي فصل اقتصاد البلدين من عهد رياض الصلح وخالد العظم، ثم ضرب الوحدة الوطنية في لبنان بفوضى الثقافات، ولا أقول تعدّدها، وقزّم اللغة العربية والعادات العربية والقيم والمناقب العربية السمحاء، وأدخل في اقتناع العديد من اللبنانيين مسلمين ومسيحيين أن خلاصهم يكمن في تعلّم لغات الآخرين والتخلّق بأخلاق الغرب الملحد، والتباهي بعاداته، واعتناق الشاذ من أفكاره، كعبادة الجنس وإباحة العنف، وتأليه المصالح المادية التي يُستغنى بها عن الآخر ويُستقوى عليها.

هل هي سوريا مسؤولة عن ذلك كلّه؟!

وهب أنها مخطئة ومغرضة ومسؤولة، وقد أصدر اللبنانيون، جميع اللبنانيين، عليها حكماً مبرماً غير قابل لأيّ سبب تخفيفي. فهل أن المجتمع الدولي، بمن فيه الولايات المتحدة، وروسيا السوفياتية ثم الاتحادية، وفرنسا، ودول الاتحاد الأوروبي، والفاتيكان، ودول الجامعة العربية، إلخ... هل أن هذا المتجمع الدولي الذي كلّف سوريا الاهتمام بالملفّ اللبناني سنة ١٩٩٠، يعتبرها من جهته اليوم مخطئة ومغرضة ومسؤولة ولا يجد لها أي سبب تخفيفي؟!

ولو صحّ أن الأمر كذلك، فلماذا لم يسحب المجتمع الدولي تكليفه هذا بدلاً من تعزيزه وتأكيده بتكليف آخر في معرض الاستحقاق الرئاسي قضى بأن تكون سوريا الناخب الأول، بل الأوحد كما يقولون، لرئيس الجمهورية المقبل؟!

وما دام اختيار سوريا قد وقع بموجب هذا التكليف الجديد على رجل أجمعت استطلاعات الرأي على كونه يحظى بتأييد الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، أفلا يكون الخيار السوري جاء مطابقاً لما نطالب به جميعاً وهو أن يعود القرار إلى اللبنانيين في انتخاب رئيسهم؟! والناخب السوري ألا يكون قد تنازل للشعب اللبناني باختياره ذاك الرجل، عن صفة الناخب الأوحد، ولعب فقط دور الوسيط في تمرير إرادة اللبنانيين الحقيقية إلى المجتمع الدولي، باعتبار أن دستورنا لا ينصّ على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب كما في الأنظمة الرئاسية، ولأن هذا المجلس



النيابي، باعتراف الجميع، لا يملك التعبير المثالي عن الإرادة الشعبية؟!

إن المواطنين اللبنانيين المخلصين يرفضون أن تفرض عليهم أي وساطة أو وصاية أو وكالة في اختيار الشخص الذي يتولى رئاستهم ويقود مسيرتهم. ولكن حتى استرداد لبنان وحدته الوطنية الشاملة المتوازنة... وحتى تحرير الأرض من الاحتلال... وحتى استنان دستور حديث يحقق الاصلاحات النظامية المنشودة، وفي طليعتها إلغاء الطائفية السياسية وانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب... فإن المجتمع الدولي لا ينصح باستغناء لبنان عن ظهيره السوري، مخافة أن تعود حماية وجوده وتثبيت كيانه وزراً على ذلك المجتمع الدولي المتفكّك والرازح بالأوزار والأهوال. كذلك فإنّ اللبنانيين المخلصين لا يرون والحالة هذه بديلاً واقعياً عن الشركة اللبنانية السورية الطبيعية إلاّ الشركة اللبنانية الإسرائيلية المصطنعة... وهم يفضلون ألف مرّة وإلى ما شاء الله، أن يتولى السيد عبد الحليم خدام تصريف أمورهم، على أن يتولى السيد أوري لوبراني لا سمح الله، تقرير مصيرهم.

* * *

كلمة أخيرة إلى العماد لحود مع تمنّيات بصيغة لاءات:

* لا قيامة للبنان إلاّ بوحدة بنيه وانصهارهم الكياني التام في العقيدة الوطنية الجامعة.

* ولا وحدة وطنية جامعة دائمة إلاّ بالتداخل السكاني والتفاعل الاجتماعي بعد الفرز الخطير الذي أحدثته الحرب. وهو ما يفرض عودة المهجّرين والمهاجرين الذين أرغمتهم الأحداث المشؤومة على الهجرة. كما يفرض إلغاء الطائفية السياسية ودكاكينها الانتهازية، وفصل الدين عن الدولة نهائياً في السياسة والحكم والثقافة والإنماء والإعمار والتربية والتعليم والإعلام وأي قطاع آخر من قطاعات الحياة.

* لا ديموقراطية حقيقية إلاّ باستنان قانون عصري حديث للأحزاب يلغي وجود الأحزاب الطائفية أياً كانت، ويوجّه الحياة الحزبية في اتجاه يخدم المصلحة الوطنية العليا، وتقوم المنافسة في إطاره على أساس الخدمة الأفضل والأسمى لتراب الوطن وأمنه واستقراره وازدهاره، ولحقوق المواطن الإنسان في كلّ ما يعود بالخير والنفع إلى صحته المادية والنفسية والمعنوية. عندها فقط يستحق لبنان الديموقراطية التي كان أول من نادى بها في العالم العربي وأول من دفع الثمن بتطبيقه المنحرف لها.

* لا لتدخل الجيش في السياسة على الإطلاق، ونعم لتحويل الكوادر العليا في الجيش كلّما شغر مركز من مراكزها



في المؤسسة العسكرية إلى الإدارة المدنية، لأن الخدمة العسكرية تخرّج نظاميين علمانيين أخلاقيّين وطنيين تعجز الخدمة المدنية عن تخريج أمثالهم. والشاهد الأقرب هو في دولة عدوّنا، حيث يتولى رئاسة الجمهورية عازر وايزمان قائد سلاح الجوّ السابق في الجيش الإسرائيلي، ويتولى رئاسة الحكومة بنيامين نتنياهو خريج لواء الكومندوس الذي شارك في عمليات ميدانية وكاد يقتل مع أخيه الذي قتل في عملية عنتيبي لانقاذ طائرة خطفها الفلسطينيون. وقد كان يتولى رئاسة الجمهورية قبل وايزمان، حاييم هرتزوغ العسكري المخضرم الذي شغل منصب رئيس مخابرات الجيش ثم أصبح رئيساً للموساد، كما كان يتولى رئاسة الحكومة قبل نتنياهو إسحق رابين رئيس الأركان السابق في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ثم شمعون بيريس المدير العام السابق لوزارة الدفاع الإسرائيلية الذي نقل أسرار الذرّة من فرنسا إلى إسرائيل في عهد الجنرال ديغول...

ليس هذا فقط. بل إن الإدارة المدنية في إسرائيل، الدولة التي نعتبرها عدواً، من أصغر حاجب على باب مجلس بلدي إلى أكبر مسؤول يمسك بدفة الحكم، مؤلفة من عسكريين دخلوا الجيش وخرجوا منه بأثواب مدنية.

ومع ذلك نغصّ نحن في لبنان وتنقطع أنفاسنا لأن عسكرياً قد يصل إلى الحكم! ولا حرج في أي حال على المؤمنين بالعماد لحود، ولا ملامة على الذين كفروا بحكم العسكر، لأن التجارب السابقة في لبنان لم تفرز مع الأسف من العسكريين للحكم المدني إلاّ رجالاً أساء معظمهم التصرّف، والواحد الأوحد بينهم الذي تنكّر لهم ولأساليبهم هو الرئيس فؤاد شهاب، وقد رفض التجديد في آب ١٩٦٤ لأنه خاف أن يصرف بقية عمره أسير تجاوزاتهم.

ولكن الأمم لا تسقط في الحفرة من عثرة، ولا من عثرات. وعلى أن المغامرات الدونكيشوتية التي قام بها عسكري آخر بعد المرحلة الشهابية أجهزت على البقية الباقية من ثقة اللبنانيين بحكم العسكر... فلا بدّ من هذه التجربة اللحّودية الأخيرة أياً كانت التحفّظات، ولا بدّ من إعطاء هذا الرجل الذي جعل من الخدمة العسكرية مثالاً يحتذى بشهادة أركان الجيوش العالمية الكبرى، فرصة لإنقاذ الخدمة المدنية في لبنان من الإنهيار التام، وبالتالي زوال الوطن.

* وأخيراً لا لتقزيم لبنان في سبيل عملقة سوريا الشقيقة أو أي شقيق عربي آخر، ولا لتجريم سوريا أو العرب في سبيل عملقة خيالية لبنانية تحول لبنان كما كان الأمر في بعض العهود، إلى عدوّ أصغر في المنطقة ينعم بحماية العدو



الأكبر إسرائيل.

ويا أيها العماد الآتي على جواده الأبيض في الليلة الظلماء. ثق وتأكد أن التأييد الساحق الذي حصلت عليه من أبناء هذا الشعب في أرض الوطن وفي أربع جنبات المعمور، هو صكّ الشرعية الأهمّ الذي أصبح في حوزتك قبل أي انتخاب إجرائي في مجلس النواب، وهو بيان التزكية الوطنية العليا الصادر عن الجماهير.

كنت بالأمس قائد جيش وأصبحت اليوم رسول قيامة.

فحذار الغرور الذي يقتل الأحرار ويسقط العظماء.

١٩٩٨/١٠/١٠





من سليمان القانوني إلى سليمان ديميريل
تركيا وشهوة الحرب المستحيلة

لا أعرف إذا كان الرئيس التركي سليمان ديميريل، السياسي المخضرم والزعيم الوطني الحكيم، قد أنعم النظر ملياً في الخطاب الشهير الذي ألقاه الغازي مصطفى كمال أتاتورك في الجمعية الوطنية التركية عام ١٩٢٤ بعد انتصاره الساحق على الجيوش الاجنبية وتحرير بلاده منها. فقد أعلن أتاتورك في ذلك الخطاب نهاية الامبراطورية العثمانية وحذّر الأمة التركية من أي توسع إمبريالي جديد خارج حدود آسيا الصغرى أياً كانت الحوافز الموضوعية لذلك التوسع.

ولم تكن هذه الوصية نزوة عابرة من نزوات القائد الجمهوري الإصلاحي الذي شهد النهاية المأساوية للأمبراطوية الاوتوقراطية العظمى، بل رؤية مستقبلية لبروز الأنظمة القومية في القرن العشرين، وسقوط الإستعمار القديم، أفتى الزعيم التركي من خلالها بالتزام نهج واقعي للدولة الحديثة وقاعدة اكتفائية للحياة الأمنة البريئة من تبعات الحروب.

وقد عمل خلفاء أتاتورك بوصيته تلك، فوقفوا على الحياد في الحرب العالمية الثانية وكفوا تركيا مغبة خوضها، وحافظوا طيلة أربعين سنة من الحرب الباردة، رغم انخراطهم في الأحلاف الموالية للغرب، على قدر لا بأس به من استقلالية القرار في تفادي النزاعات المسلّحة الإقليمية، كما تجنبوا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي منقلب التورط العسكري في مساندة شعوب تربط الأتراك بها وشائج عرقية وعلائق دينية وثقافية، كالأذريين في حربهم ضدّ الأرمن، والبوسنيين وألبان كوسوفو في حربهم ضدّ الصرب، والشيشان في حربهم ضد الروس الخ...

لذلك ترتسم اليوم علامة استفهام كبرى حول الأسباب التي دفعت بتركيا إلى مخالفة هذه القاعدة الذهبية التي أوصى بها «أبو الأتراك»، والتورط في حرب ضدّ سوريا، وبالتالي ضدّ العرب وضدّ فريق لا يستهان به من شعوب العالم الإسلامي...

شواهد من التاريخ

فهل صحيح أن الغضب التركي والحشود والتهديدات التركية لسوريا



عائدة إلى مساندة دمشق لحزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه أوج آلان، والسماح بإقامة معسكرات تدريب للمتمردين الأكراد في الأراضي السورية وسهل البقاع اللبناني؟

لا شكّ في أنّ السلطات السورية قدّمت مساعدات إنسانية للأكراد وفتحت أبوابها لهم ولزعمائهم كما فعلت تركيا نفسها وإيران، في مرحلتين من مراحل النكبة التي حلّت بهم. الأولى خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات، يوم قمع النظام العراقي ثورتهم عليه وهو في أوج النزاع المسلّح مع إيران، فأباد الألوف منهم بقنابل النابالم والغازات السامة. والثانية بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، يوم سحق النظام العراقي إياه الثورة الشيعية في الجنوب تحت أنظار الدول العظمى التي لم تحرّك ساكناً، ثمّ ارتدّ إلى الأكراد الذين احتلوا منابع النفط في كركوك وهموا بإعلان دولتهم في الشمال، فمزّق عصاباتهم المسلّحة وأحرق مزارعهم وقراهم، وذلك أيضاً تحت أنظار الدول العظمى التي لم تحرك ساكناً (...) ولا يزال العالم بأسره يذكر مسيرة الشعب الكردي البائس المهاجر في جبال الجليد عبر كردستان العراق، وهجرته المريرة في مستنقعات الجوع والمرض إلى المجهول، هرباً من الموت المحقق بالسيف والنار. ولولا المبادرة الفرنسية يومذاك في مجلس الأمن الذي أنذر الحكومة العراقية بالعقاب الشديد، لما سمحت بغداد بوصول الإمدادات الغذائية إلى ما يزيد على مليوني كردي مشرّد في العراء الجليدي، ولا وافقت على دخول المؤسسات الطبية والإنسانية لإسعافهم. وقد فرضت واشنطن ولندن وباريس عقب ذلك حظراً على دخول القوات العراقية إلى شمالي خطّ العرض ٣٦ الذي تقع فيه المنطقة الكردية، كما هو معلوم.

وكان من الطبيعي، بعد الأهوال والنكبات التي حلّت بالإكراد طيلة هذا القرن والمؤامرات الاجنبية التي تشابكت فيها مطامع الدول العظمى ومصالح بعض الدول الإقليمية لإخضاعهم، وهي مطامع ومصالح لم تكن الصهيونية براء من اذكائها ودعمها في أي حال.. كان من الطبيعي، خصوصاً إزاء تورط زعماء الإكراد التقليديين وفصائلهم القبلية في حروب أهلية وصراعات دامية على النفوذ، أن تنشأ في صفوفهم حركة قومية مسلّحة هدفها استرداد الوطن الكردي من البلدان التي توزعته فيما بينها. وانطلاقاً من هذا الهدف تمكن حزب العمال الكردستاني أن يجمع في صفوفه مقاتلين من مختلف الاحزاب والفئات. وعلى غرار غاريبالدي في توحيد إيطاليا التي كانت موزعة بين النمسا وفرنسا وقوى أوروبية متنازعة عليها في القرن التاسع عشر، تنكّب زعيم



حزب العمّال الكردستاني مسؤولية تحرير الأرض من تركيا والعراق وإيران وبالكفاح المسلّح.

ولأن تركيا تحويْ الجزء الاكبر والأوفر سكاناً من أراضي كردستان في الجنوب الشرقي من الأناضول، فقد وضع الأكراد كلّ آمالهم في تركيا منذ مطلع هذا القرن لتأسيس نواة دولتهم التي كان من المفترض أن تبدأ باستقلال ذاتي وتحظى لاحقاً بالاستقلال التام. وعلى أساس الوعود التي قطعت لهم، وانطلاقاً من هذا الواقع الجغرافي والاتني الذي عززته العاطفة الدينية، وقف المقاتلون الأكراد الأشداء موقف التأييد المطلق لتركيا العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وكان شبابهم يؤلفون خيرة الجند الذين لم يبخلوا بالفداء على جميع الجبهات. وقد أسهموا إسهاماً ندموا عليه فيما بعد أشد الندم، في المجازر العثمانية الإبادية للأرمن سنة ١٩١٥. لكنهم ظلوا على ولائهم المطلق لتركيا بعد قيام الجمهورية التي انخرطوا في جيشها وكانت لهم اليد الطولى في انتصارات أتاتورك على الجيوش البريطانية واليونانية والفرنسية الغازية.

وجدير بالذكر أن بريطانيا وفرنسا فرضتا على السلطنة المهزومة في الحرب، وذلك بموجب معاهدة سيفر (Sévres) لعام ١٩٢٠، وبناء على رغبة الرئيس الاميركي ولسون الذي كان ينادي بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها.. الموافقة على قيام دولة أرمنية مستقلّة تضم أرمينيا الحالية وإقليم ناغورنو كراباخ في أذربيجان، ومقاطعات فان وارضروم وقارش واردهان التركية بما في ذلك طرابزون على البحر الأسود، وكذلك تكليف لجنة فرنسية بريطانية إيطالية وضع صيغة للحكم الذاتي في المناطق التركية والعراقية ذات الأكثرية الكردية، مع إعطاء الأكراد مهلة سنة لتقرير مصيرهم، حتى إذا تبيّن خلال السنة المشار إليها أنهم راغبون في الاستقلال أعلنت دولتهم وكان السلطان أول من يعترف بها.

ولكن الحلم الكردي والحلم الأرمني سقطا معاً على يد مصطفى كمال الذي خلع السلطان وأعلن قيام الجمهورية وأعاد ترسيم الحدود رافضاً ما نصّت عليه معاهدة سيفر جملة وتفصيلاً. فنقض الحلفاء تلك المعاهدة بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي اعترفت بالجمهورية الكمالية وضربت عرض الحائط بحقوق الأرمن والأكراد خصوصاً بعدما وجد البريطانيون في قيام دولة عراقية مستقلة تحت التاج الهاشمي خير وسيلة للتهرب من تنفيذ الوعود التي قطعوها للشريف حسين بن علي وأبنائه بإنشاء مملكة هاشمية في الشام وفلسطين مقابل إعلان الهاشمين «الثورة العربية الكبرى»



ضدّ السلطنة العثمانية سنة ١٩١٦. كما وجد البريطانيون أيضاً في استقلال العراق عن تركيا خير وسيلة لفرض وصايتهم عليه والسيطرة بالتالي على منابع النفط في الشمال الكردي. وهكذا انتصرت مصالح الإنكليز على مثالية ولسون.

وعلى أن الأكراد فقدوا أي أمل بالاستقلال بعد معاهدة لوزان إلاّ أن علاقتهم بالأتراك لم تكن يوماً عدائية انفصالية، كما سبق وأشرنا، وتختلف قضيتهم جوهرياً عن قضية الأرمن الذين تعرّضوا للمذابح تكراراً. ولذلك رضي الأكراد بالأمر الواقع ولو على مضض، وفضلّوا سلوك الإندماج في المجتمع التركي، حتى سقطت كلمة «كردي» المعبرة عن اثنيّة معيّنة من قاموس الجمهورية التركية وأصبحوا يعرفون بـ «أتراك الجبال»، كما أنهم دخلوا المجالس النيابية بإعداد كبيرة وتولّوا أرفع المناصب في الإدارة والجيش وبعضهم تسلّم حقائب وزارية أساسية، حتى أن كردياً هو الجنرال غورسل وصل إلى رئاسة الجمهورية. لكنه لم يسمح لهم باستعمال لغتهم الكردية في تركيا إلاّ عام ١٩٩١، وهو تجاوز سمحت به أنقرة لإحتواء مشاعرهم القومية إزاء النكبات التي حلّت بهم في العراق.

أمّا في إيران فقد كان اندماج الأكراد أسهل وأعمّ لا سيما وأن لغتهم قريبة جداً من الفارسية. فهم في الأصل من فصائل الشعوب الآرية الفارسية، وعرفوا عند القدماء بالميديين نسبة إلى ميديا، وهي مقاطعة في الشمال الغربي من إيران حملت هذا الاسم في العصور الغابرة. وقد اعتنقوا الإسلام فيما بعد على المذهب السنّي وكان منهم صلاح الدين الأيوبي الذي أخرج الصليبيين من بيت المقدس سنة ١١٨٧م.

ولا بدّ من التنويه بأن التناغم والتعايش بين الإكراد والإيرانيين كان على خير ما يرام في مختلف الحقب التاريخية، ولولا الحركة الثورية الانفصالية التي قام بها الملاّ مصطفى البرزاني عام ١٩٤٦ بتحريض من الاتحاد السوفياتي حيث أعلن جمهورية شعبية كردية في الجبال، لأمكن القول أن العلائق الإيرانية الكردية ظلّت بعيدة عن غوائل العداء طيلة قرون.

عبث التشبّه بأتاتورك

بعد هذه اللمحة التاريخية العابرة التي تسلّط الأضواء استطراداً على مسيرة شعب يعيش في وطن وزّعته المطامع الأجنبية على أوطان أخرى، نفهم طموح الأكراد إلى التحرر والتوحد، خصوصاً عقب التنكيل الرهيب الذي تعرضوا له في العراق، ونفهم بالتالي تعاطفهم مع حزب العمال الكردستاني الذي ركزّ اهتمامه



الأساسي على تحرير أكراد تركيا باعتبارها الدولة التي ضمّت إليها الجزء الأكبر من الوطن الكردي وشعبه.

ولكن الذي لا نفهمه ولا يفهمه أحد هو الأسلوب القمعي البدائي الذي تعالج به الدولة التركية هذه المسألة فتبدو وكأنها تعيش في زمن آخر وتستعدي عليها المجتمع الدولي بأسره، حتى في أوساط حليفتيها أميركا وإسرائيل.

فبالأضافة إلى تفعيل الجزمة العسكرية في سحق ما يزيد على ١٤ مليوناً من المواطنين الذين خدموا الإمبراطورية ثم الجمهورية بإخلاص يفوق إخلاص الأتراك أنفسهم ولا يقاس به سلوك الأقليات الأخرى من عهد سليمان القانوني إلى عهد سليمان ديميريل، وهو أمر يبعث الاستنكار الشديد في عصرنا الحاضر نظراً لتحسس الرأي العام العالمي للمرّة الأولى في التاريخ بحقوق الإنسان، وتعاطفه المتزايد مع حروب التحرير الوطنية... وبالإضافة كذلك إلى الحرب الضروس التي يشنّها حماة الوطن على مواطنين في أرض الوطن... يقف العالم مذهولاً أمام الحشد العسكري على الحدود التركية العراقية والتركية السورية، والتهديد التركي بإجتياح سوريا بعد إجتياح العراق تكراراً، وكأنما هو محمد الفاتح يتأهب لاقتحام أسوار قسطنطينية!

إننا نسأل الرئيس ديميريل الذي عجم الأحداث والأيام وخبر السياسة والنضال الوطني والقومي طيلة نصف قرن، نسأله دون سائر المتسيّسين في تركيا، من العسكريتاريا المتشنجة إلى البيروقراطية المتكسّبة، هل يمكن أن يتخيّل الجيش البريطاني محتشداً على حدود جمهورية إيرلندا الكاثوليكية مهدّداً باجتياحها لمجرد شك يساور قيادته بأنها تؤوي مقاتلي جيش التحرير الإيرلندي؟!

وهل يمكن أن يتصور إقدام الجيش الأسباني على اجتياح جنوبي فرنسا لتأديب الإنفصاليين الباسك المنتشرين هناك؟! أو اقدام الجيش الفرنسي على اجتياح إيطاليا بحثاً عن زعماء الانفصاليين الكورسيكيين؟! أو قيام الجيش الجزائري باجتياح المغرب أو تونس لشكه في إيوائهما عناصر من الجماعة الإسلامية المسلّحة؟! الخ..

إن هذا الأسلوب الأخرق في التعامل مع الأزمات الداخلية المعقدة يمشي بتركيا إلى مصير غامض. وهو ما نربأ بدولة إسلامية حديثة تربطنا بشعبها علائق تاريخية متواصلة منذ خمسة قرون، أن تتهاوى إليه بفعل تعنت دكتاتوري عسكري يرفض الإصلاح الديموقراطي المطاوع لحركة التاريخ.

فقد أحكم العسكريون الأتراك طوق العزلة على أنفسهم في قلعة بدأت تهتز تحت أقدامهم منذ أن ضربوا حزب الرفاه



وزعيمه نجم الدين أربكان، ونكّلوا بكوادره ونوابه وسرّحوا ضبّاطه من الجيش، وأخيراً طرحوا في السجن أحد أقوى عناصره وأكثرها شعبية رئيس بلدية اسطنبول رجب أردوغان، وهم يستعدون اليوم لتسديد ضربة أشدّ وأدهى لحزب الفضيلة بعد حزب الرفاه.

وكان لهذا التحدي السافر للشعور الإسلامي في بلد لا تزال عاطفته الدينية كامنة في أعماق شعبه منذ الثورة الكمالية، أبلغ التأثير في زعزعة الولاء الشعبي للجيش، وقد ظنّ قادته أنّ لهم أسوة بأتاتورك الذي طاوعه الشعب يوم تحدى ذلك الشعور فحرم المظاهر الإسلامية وترجم القرآن إلى التركية ونشره بالحرف اللاتيني كما ألغى الخلافة واعتمد القانون المدني دون الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية وغيرها. لكنه فات هؤلاء العسكريين أن الشعب طاوع زعيمه الفاتح البطل على مضض وخوف، وكانت لشخصيته القوية وزعامته التاريخية فاعلية في استقطاب الجماهير هيهات لا يمتلك مثلها اليوم أي زعيم عسكري أو مدني.

وإذا كانت الأمة التركية لا تزال تؤيد الجيش وتدعمه في مواقفة المتشدّدة من جزر بحر إيجه اليونانية المتاخمة للبرّ التركي، وتهديداته المتواصلة لحكومة قبرص اليونانية دفاعاً عن أتراك الجزيرة في الشمال، وذلك نظراً للعداء القائم بين تركيا واليونان منذ فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣... فإنها ـ أي الأمة التركية ـ تغضي بألم ومرارة على المجازر التي يرتكبها الجيش ضدّ المواطنين الأكراد منذ بضعة عشر عاماً إلى هذا اليوم، حيث أفرزت حرباً أهلية تجتاح البلاد من كيليكيا إلى البحر الأسود، ويخشى أن تفرز حرباً إقليمية بين الأتراك وشركائهم العرب والمسلمين، بفعل التحدّيات الطائشة التي تنذر بتسليم تركة الإمبراطورية العثمانية السابقة إلى الإمبراطورية العبرانية العتيدة التي يجري التخطيط لها في تل أبيب. كلّ ذلك لأن الجيش التركي يرفض منح الأكراد براءة حكم ذاتي كان يفترض أن تمنح لهم منذ قيام الجمهورية في مطلع هذا القرن.

ولا يخفى أن عملية القمع الواسعة التي يقوم بها العسكريون الأتراك ضد الإنفصاليين الأكراد، والتي ألزموا بها الحكم المدني، قد أثرت تأثيراً مباشراً على العلائق التركية الأوروبية واستتبعت نبش الملفّات القديمة وأهمها ملف القضية الأرمنية في العواصم الكبرى، فصوّتت الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٩ أيار الماضي على اقتراح قانون يعترف بمحاولة الأتراك «إبادة الأرمن» سنة ١٩١٥. وثارت ثائرة أنقرة لهذا الاعتراف الفرنسي بمذابح الأرمن



ووصفها «بمحاولة الإبادة» فاتخذت إجراءات في تركيا قضت بمقاطعة البضائع الفرنسية ومنع الشركات الفرنسية من دخول المناقصات وخصوصاً المناقصة المتعلقة بتلزيم بناء مترو الأنفاق في مدينة أزمير. يضاف إلى ذلك رفض الأوروبين إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي «لاستهتارها المتمادي بحقوق الإنسان» حسبما ورد في البيان الأخير للمفوّضية الأوروبية.

ويكاد الباحثون يجمعون على أن عوامل اليأس من تسليم المجتمع الدولي بتجاوزاتهم واتّباعهم سياسة العنف داخل تركيا وفي محيطها، دفعت بالعسكريين الأتراك إلى الارتماء في أحضان الصهيونية وإسرائيل هرباً من ضواغط عزلتهم وخوفاً من تحوّل الامتعاض الشعبي الظاهر على جميع المستويات إلى ثورة كبرى تطيح بهم وبامتيازاتهم وتغرق البلاد في إنهار الدماء.

هذا مع العلم أن بين الأتراك واليهودية العالمية حلف قديم. فالمؤرخون الثقات يذكرون أن يهود البندقية وضعوا أموالهم في القرن الخامس عشر بتصرف السلطان محمد الفاتح واستخدموا أمهر خبراء السلاح في ذلك الحين لصنع مدفع هائل عملاق تمكن الفاتح أن يخرق بواسطته أسوار العاصمة البيزنطية ويدخلها عنوة. كما أن البنوك اليهودية أمدت الدولة العثمانية بقروض ميسرة طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لم يكن «الباب العالي» الذي أطلق عليه لقب «الرجل المريض» ليتمكن لولاها من الصمود بوجه المؤامرات الأوروبية الساعية إلى إزالته، فلما رفض السلطان عبد الحميد تسليم مفاتيح بيت المقدس إلى تيودور هرتزل أزالته اليهودية العالمية عن المسرح وقوضت أركان السلطنة بواسطة حزب تركيا الفتاة، ثمّ أسهمت إسهاماً كبيراً في تأسيس الجمهورية وتأمين استمرارها. وكانت أول مكافأة من هذه الجمهورية للحركة الصهيونية على أفضالها، الاعتراف المبكر سنة ١٩٤٨ بدولة إسرائيل.

العودة إلى الجذور

ومهما يكن من أمر، فلسنا هنا في معرض إسداء النصح للأتراك حول مصالحهم المرتبطة كلياً بالعالمين العربي والإسلامي، ولا في معرض إبداء القلق على سوريا التي تعرف بالتأكيد كيف تدافع عن نفسها لو حصل أي اعتداء عليها، ولا حتى في معرض حثّ العرب والمسلمين على خوض المعركة إلى جانب سوريا، فهم أعرف بواجباتهم وأدرى بالموقف الذي يتعين أن يقفوه... لكن ما نحرص عليه بالدرجة الأولى، هو عودة تركيا من غربتها الطويلة وعزلتها المريرة



إلى الرحاب العربية والمنادح الإسلامية وبيت الأصالة الشرقية، من باب الحقيقة الواسع، والتخلي عن زواريب المكابرة الخطرة والضيّقة.

فالعالم كلّه يعرف أن العسكريين الاتراك يهدفون من وراء الحشد والتهديد إلى أربعة: ١ ـ الضغط على أوروبا وخصوصاً فرنسا المتمسكة بشركتها الإستراتيجية مع سوريا ولبنان ٢ ـ منع إيران من تجاوز الحدّ في الضغط على طالبان في أفغانستان إكراماً للولايات المتحدة ٣ ـ تسهيل عبور نتنياهو من ضفة الحرب إلى ضفة السلام بعدما أحرق جميع المراكب ولم يبق أمامه إلا التعلق بالمركب التركي للإنسحاب من مغامرة انتحارية أفضت به إلى تعيين شارون وزيراً للخارجية الإسرائيلية كي يحسن في نظر العالم عبقرية الانتحار ٤ ـ وأخيراً لا آخراً، تعبئة الأتراك المتذمرين من هامشية وجودهم في المنطقة ضد عدو واحد في نظر العسكريين هو الصديق الأوحد في نظر الأمة التركية جمعاء، أكثريات وأقليات، أعني به سوريا والعرب. وهو في مفهوم العسكريين المتشددين ما يدفع عنهم غائلة الثورة الكبرى وإنهيار نظامهم.

لقد حاول عدنان مندريس عام ١٩٥٧ أن يلعب دور بسمارك الذي عبّأ الألمان ضدّ فرنسا، فألّب المشاعر التركية مع وزير خارجيته فطين رشدي زورلو ضدّ سوريا مدّعياً أنها عدوّ متحالف مع الاتحاد السوفياتي للقضاء على تركيا. وحشد مندريس يومذاك الجيش على حدود سوريا الشمالية وهدّدها بالاجتياح. ثم فشل وارتد لأن الولايات المتحدة رفضت أن تتخطّى تركيا الضوء الأحمر في منطقة انتشرت في شعابها الأضواء الحمر حتى أصبح الشلل مرادفاً للسير فيها.

وبصرف النظر عن المصير الذي لقيه مندريس بعد ذلك على يد الجند، وبعيداً عن تشبيه رجل متقد الذكاء كسليمان ديميريل بطامع من أمثال مندريس أراد أن يتشبه ببسمارك وادّعى أنه أعظم من أتاتورك، نميل إلى الاعتقاد أن الرئيس ديميريل مدرك أن الولايات المتحدة، المناوئة للعرب، والمتحالفة مع الصهيونية، والساعية إلى فرض السلام الإسرائيلي على المنطقة، والمنصرفة عن القضايا العالمية بانعاظ رئيسها على فستان مونيكا ليوينسكي، سوف لن تسمح رغم ذلك كلّه بخرق نظام الكيانات الدولية القائمة أياً كانت المبررات، لأن هذا الخرق يفقدها مبرر وجودها فيما لو حصل، باعتبار أنها هي نفسها كيان قائم على كيانات لا يجوز أن يخرق بعضها بعضاً.

وأخيراً لنفترض أن الزعيم الكردي



أوج آلان موجود في سوريا وأن القيادة السورية أقدمت على ترحيله، أو سلمته إلى تركيا لتصفيته، فهل هذا يحلّ المشكلة؟!

ولنفترض أن تركيا سحبت جيوشها عن الحدود السورية وأوقفت تهديداتها لسوريا، فهل هذا يحلّ المشكلة؟!

إن الأزمة الخطيرة التي تتخبّط فيها تركيا اليوم، لا تحلّ إلاّ برجوع العسكريين الأتراك إلى الثكنة التي بناها لهم آتاتورك بمداميك الولاء الشعبي، فالشعب التركي منذ القرون الوسطى كان هو الجيش، والجيش التركي كان هو الشعب التركي والكردي والعربي واليوناني والأرمني. ولا خلاص له وللأمة التركية إلاّ بالعودة إلى الجذور، فلا يكون ظهيراً للمطامع الأجنبية ولا نصيراً لإسرائيل.

١٧/ ١٠/ ١٩٩٨





براءة أذناب الفساد من ذنوب رؤوسه

العهد الجديد و«الفعل الجديد»

قال الرئيس المنتخب العماد إميل لحود في كلمته الموجهة إلى اللبنانيين غداة انتخابه. «أنا مؤمن بأن صلاح الأمور إنما يبدأ من رأسها. وذلك يعني، بعبارة أخرى، أن فساد الأمور يبدأ أيضاً من رأسها. ويعود هذا الشعار إلى التراث العسكري في معظم الثقافات القديمة والحديثة. فالقائد الاستراتيجي الصيني الحكيم صون تزو الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، يقول في كتابه «فنّ الحرب»: «أمير الجند هو رأس الجسم العسكري والجند أعضاؤه، ولا قيمة لحركة الأعضاء ما لم تكن موجهة من الرأس». ويقول طارق بن زياد فاتح الأندلس: «لو لم أكن أول من أبحر لما ركبوا ورائي، ولو لم أكن أول من تترّب لما تتربوا وأحرقوا المراكب وراءهم». ويقول نابوليون: «الفيلق وجه القائد» (La Patrouille est le visage du chef).

وفي الأمثال اللبنانية أن «الثلم الأعوج من الثور الكبير»، وأن «الفرس من ورا خيّالها»... وكل ذلك يدلّ على أن الرأس هو مصدر الصلاح أو الفساد. ويقول شاعر عربي من بني «أنف الناقة» عيّروه بلقب عشيرته:

قومي هم الرأس والأذناب غيرهم
ومن يساوي بأنف الناقة الذّنَبا

أما قول بعضهم: «كما تكونون يولّى عليكم»، فهو على الأرجح من نتاج زمن الاحباط والإنحطاط في العصور المتأخرة، وقد أراد به صاحبه أن يبرر طغيان الولاة والحكام. فما وقفت على أثر لهذه المقولة في الثبوت الإسلامية، ولا في الصحاح من الأحاديث، ولا حتى في دفاتر الجاهلية. ولو أنصف مبتكر هذه المعادلة لوجب أن يقول: «كما يولّى عليكم تكونون».

الحقيقة أن الرئيس العماد خبر بالتجربة الشخصية هذا الواقع الأزلي الملازم لمسؤولية الرأس. فالرأس هو الذي يزرع الخير فيحصد الاستقامة، أو يزرع الشرّ فيحصد الإنحراف. ولذلك قيل إن التنبلة رأس المفاسد، والشهوة رأس الخبائث، والحِمْية رأس كل دواء والقناعة رأس الأمان، ومخافة الله رأس الحكمة.. ولذلك قال داود: «الرأس كثير الأوجاع».

وانطلاقاً من كلمة الرئيس المنتخب بأن صلاح الأمور يبدأ من رأسها، جئت



في هذه المقالة أدافع عن أذناب الفساد لا عن رؤوسه، وأطلب من أميل لحود الرأس المستقيم الصالح الذي يملك ثقة الشعب اللبناني ودعم أشقائه وأصدقائه، ألا يحمل الأذناب وزر التردي والانهيار الذي حلّ بالوطن كما فعل غيره من دعاة الإصلاح مع الأسف خلال مراحل رمادية من تاريخنا الحديث الأسود، بل أن يريش سهامه ويطلقها على رؤوس الأفاعي راصداً مقاتلها بعناية فائقة كي لا يُخطىء التسديد فترتد عليه قبل أن يدخل باب الرئاسة ويستقرّ في محرابها.

* * *

ولا بدّ لنا في تقصّي وجوه الإنحراف والبحث عن أسبابه، من تقرير واقع، هو أن الفساد ظاهرة عالمية نشأت عن الرخاء المادي والإزدهار الاقتصادي في العالم الصناعي المتطور، وعن فقدان الاستقرار السياسي في العالم الهامشي المتخلّف. ونعني بالفساد هذا كلّ شكل من أشكال الشذوذ عن قواعد الحياة العامة والخاصة، وكلّ مخالفة للقوانين المدنية والإدارية أو للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وينقسم الفساد نوعين:

الأول هو الفساد الشخصي الفردي المتمثّل بأناس يخرجون على نواميس الجماعة لأسباب سايكولوجية غامضة، ويبرعون في الاحتيال والاختلاس والسرقة والكدية والجرائم الأخلاقية وغيرها. وبعض هؤلاء يندرج في طبقة «اللصوص الظرفاء» كما يسميهم الفرنسي موريس لوبلان كاتب الروايات البوليسية الشهيرة ومخترع شخصية أرسين لوبين. وخير من وصفهم عند العرب، الحريري صاحب المقامات، لا صاحب المليارات، في قوله على لسان بطل مقاماته أبو زيد السروجي:

لَبِستُ لكلّ زمانٍ لَبوساً
وعاينْتُ حالَيهِ نُعمى وبُؤساً
فعند السّراةِ أديرُ الحديث
وعند الندامى أدير الكؤوسا

ومعروف أن مطاردة هؤلاء الأفراد الفاسدين، سواء أكانوا لصوصاً ظرفاء أو مجرمين حرفاء، إنما كانت في مختلف الأزمنة والأمكنة ولمّا تزل، شغل الأجهزة الأمنية الشاغل، وقلّما استطاع أحدهم أن يفلت من قبضة العدالة.

أما النوع الآخر، فهو الفساد المنظّم المتمثّل بمؤسسات يقودها أفراد متخصصون في الجريمة والشذوذ، ويدعمها أفراد نافذون في المواقع السلطوية، كما أن لها مراجعها المأجورة الخاصة في الإدارة والقضاء وقطاع الخدمات المصرفية والاجتماعية والإعلامية والطبية وغيرها.

ومن المؤسف أن يكون هذا النوع من الفساد الذي تعمل الدول الكبيرة



والصغيرة على مكافحته وحصر آفاته بكلّ ما تملك من قوى ظاهرة وخفيّة، قد وجد في لبنان خلال نصف قرن من استقلالنا الهشّ، ميداناً فسيحاً ومناخاً ملائماً للتغلغل والانتشار بفضل عوامل متعددة أهمها أن الدولة كانت منذ الأربعينات ولا تزال إحدى مؤسسات هذا الفساد المنظّم إياه، مع فارق واحد هو تفوّقها على المؤسسات الأخرى المماثلة في التجاوز والمخالفة والإبتزاز والنهب والبطش المافيوي وتزوير الإرادة الشعبية وترسيخ الطائفية والإقطاعية والعشائرية مستفيدة من تناقضات مجتمع فسيفسائي محدود الطاقة البشرية والموارد الطبيعية والحماسة الوطنية.

وقد استطاعت هذه المؤسسة الكبرى للفساد المنظّم، بفعل وجود الكيان اللبناني على خريطة الاستابليشمنت الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن تحظى بامتياز ما يسمى بالسلطة الشرعية التي لا يحق لأي كان أن يراقبها أو يحاسبها أو يعاقبها على سلوكها الشائن في قتل شعبها الأمن.

وممّا زاد الفساد المنظّم استشراءً في القطاعين الخاص والعام، انصراف دولة هذا الوطن المهتوك عن حربها الكبرى التي فرضت على شعبها البريء الصابر ضد عدو غاشم لا يرحم، بإدارة الحروب الأهلية الصغرى المتواصلة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، والتي كان ذلك العدو نفسه يحرّكها بواسطة عملائه في الداخل والخارج، فتتجلى حيناً في الصراع الدامي، وأحياناً في الصراع السياسي وأسلحة المال والأعلام والثقافة والتربية... كلّ هذا، وآلة الحكم المتآكلة بالإنحلال المبكّر وفقدان المناعة المكتسبة لا تتحرّك، فيما المؤتمنون على صيانتها وتحريكها قابعون في برج المراقبة يتفرجون، والعوسج ينمو ويتكاثر في غياض الوطن ويروي جذوره الراسخة من حياضه الآسنة.

نماذج من ألوف الأسئلة

ولكي نأخذ فكرة أوضح عن هول النكبة التي قادتنا إليها رؤوس المؤامرة نطرح الأسئلة الآتية على سبيل المثال وليس الحصر:

* هل من دولة في العالم مساحتها لا تتجاوز ١٠,٤٥٢ كيلومتراً مربعاً، يعيش نصف سكانها البالغ عددهم أربعة ملايين، في عاصمتها الضيّقة المعرّضة للزلازل بحسب معطيات العلم وشواهد التاريخ، والتي لا تبعد أكثر من ٧٠ كيلومتراً عن أكبر المدن الأربع الرئيسية الأخرى، كما يعيش في هذه المدن ربع أولئك السكان ممّن تستبد الفاقة بمعظمهم، فيما يصارع الربع الأخير الباقي أشباح الفناء في أرياف خالية وقرى خاوية ومنازل واهية تجاورها القبور؟!



* وهل من دولة في العالم يؤلف المنتجون من رعاياها ٢٠ في المئة فقط، والـ٨٠ في المئة الآخرون، بمن فيهم عدد لا يستهان به من موظفي الحكومة المنحرفين، يعيشون على ما يسمى بالخدمات التي تدرّ الكثير الكثير على جمع غفير من زبانية الدعارة السياحية، وصيارفة مال التهريب المبيض، وسماسرة بيع العقارات إلى شركات وهمية زرعها العدو في أرضنا البائسة بحماية دولتنا القعيدة، وجلاوزة بيع الضمائر لسدّ الولاء الناقص في دويلات الزعماء، وأبالسة بيع الأعراض لسدّ العجز في خزائن البورجوازية المنكوبة، وقراصنة بيع الوطن لسدّ الشهوات المتنامية في مخابر العدو بالعمالة التي يسمونها شطارة؟!

* وهل من دولة في العالم توظف المليارات في إنشاء المطارات والجسور والاوتوسترادات والإنفاق والطرق الدولية والمباني الحكومية، وتهتم حتى بالأموات في توابيت المواقع الاثرية، فيما تتراكم مئات الملايين في جيوب محاسيبها العملاء وشركائها الطامعين، والكثيرون منهم طارئون مشكوك في انتماءاتهم... وتبدو تلك الدولة في الوقت نفسه عاجزة، منذ فضيحة صواريخ كروتال أوائل السبعينات، عن تأمين دفاع جوي رادع لحماية هذه الأرض السائبة من طائرات العدو التي تنتهك الأجواء يومياً، فتقرّب آجال الناس وتزلزل بيوتهم كلّما خرقت جدار الصوت، وهي إلى ذلك تلقي خلال طلعاتها الاستفزازية التي يتناغم فيها اللؤم والهزء، ما تيسّر من مبيدات جرثومية ومستحضرات كيميائية تجريبية سامة يصنعها «شعب الله المختار» للقضاء على الفجار والأشرار من شعب إبليس الكافر العيّار؟!

* وأي دولة هي هذه التي خدعت شعبها طيلة نصف قرن، فدفعته إلى اقتلاع التوت والزيتون والتين والرمان وذلك التفاح الموشح والشتوي والسكري الذي شبه النواسي رائحة الخمر الزكية برائحته حيث يقول:

ثلاثٌ دَنٌ إذا ما الماء خالطها
فاحت كما فاح تفاحٌ بلبنان

ثم نصحت تلك الدولة شعبها بزرع تفاح كاليفورنيا الذي يغني شكله الأجيال المتأمركة عن نكهته، وقد حمل إلينا الأوبئة والأمراض النباتية التي لا تعالج إلا بعقاقير زراعية تقتل النحل والطير وتسمّ المواشي والسوائم، وكثيراً ما يطرح المزارع هذا التفاح في البحر لإنعدام الأسواق وتدني الأسعار.

ليس هذا وحسب، بل إن تلك الدولة حكمت على الليمون والبرتقال بالإهتراء الوشيك على سيف البحر من طرابلس إلى صيدا وصور، فيما تتصدّر حمضيّات



«جافا» التي كانت تعرف بيافا في قديم الزمان، أسواق أوروبا وأميركا بلا منازع. كما رضيت تلك الدولة أن تبيع أشرف أنواع التبغ الصادر عن أرض الجنوب إلى الشركات الأميركية التي تشتريه بمبلغ يزيد بضعة ملايين على الثمن الذي تدفعه الدولة للمزارع الصامد مع البؤس في المناطق الحدودية، فتكتفي خزانة الحيتان الحكومية الجشعة بتلك الصدقة الأميركية، في حين أن تبغنا اللبناني قادر لو تمّ تصنيعه كما يجب، على اجتياح أسواق أوروبا وآسيا وافريقيا التي تحتلها السجاير الأميركية ذات المزيج الكيميائي القاتل؟!

* وكيف تكون هذه الدولة لبنانية عندما تتقاعس عن أي تشجيع للمطاعم الأصيلة وتفرض الضرائب الفاحشة على نتاجها الملتزم خصائص مطبخنا المعروف بالمطبخ الحلبي الذي أدهش العالم بجودته وتنوعه، ثم ترخّص مقابل عمولات خجولة لمطاعم أجنبية نشأت وترعرعت بفضل رؤوس الأموال اليهودية، وهي تغرّر بالشباب القليل التجربة الرافض للاحتراس، فتدفع به إلى أكل الهامبورغر المكتظ بشحم الخنزير ونفايات لحم البقر المجنون، وإلى التمتع بالجانبون والمورتاديلا والهوت دوغ المؤلفة من حبوب الصويا وطحين العظام البائتة وقد لوّنوها بمستحضر أحمر يكسبها صورة اللحم وطعمه ويزرع



بواسطتها السرطان في جسوم رهلة لا قيام لها ولا قعود في مواجهة الحياة وردّ التحديات؟!

* وهل من دولة في العالم تخرّج الألوف المؤلفة من حملة الشهادات الثانوية والجامعية في الآداب والعلوم الإنسانية والنظرية يتسكعون على الأرصفة بلا أمل ولا عمل، وهي لا تولي اهتماماً يذكر للتعليم المهني الذي أنشأوا له وزارة حرموها الاعتمادات والمباني والتجهيز التقني، فيما يتجه الشباب الفرنسي بنسبة ٥٣ في المئة، والشباب البريطاني بنسبة ٦٢ في المئة، والشباب الألماني، والأميركي بنسبة ٧٠ في المئة، نحو الاختصاصات الحرفية؟.. وهل يعقل أن يكون لدينا حوالي ١٦٠ ألفاً من حملة شهادات الحقوق، و٧٥ ألفاً من حملة شهادات الهندسة، و٤٥ ألفاً من المختصين في مختلف ميادين الطب، ولا يكون لدينا إلا قلة ضئيلة جداً من علماء التأصيل الزراعي والتنظيم المدني والتطوير الإداري وهندسة الجنات والمفاعلات الذرية والطاقة الشعاعية والشبكات الإلكترونية وسائر العلوم المستقبلية... وألا يجد هؤلاء عملاً في الوطن فينتهي بهم المطاف اليائس والدوران في الحلقة المفرغة إلى الهجرة؟

* وهل من دولة في العالم يتحول فيها المستأجر القديم إلى مالك، والمالك

القديم إلى متسوّل؟ ويبني فيها المالك الجديد المنتفخ باعتمادات البنوك شققاً للبيع لا يجد من يشتريها، فتستملكها تلك البنوك وبعضها ينفذ مصالح الأخطبوط المجهول؟ كل هذا فيما يعجز المستأجر الجديد عن اكتراء بيت متواضع يأوي إليه، خصوصاً إذا كان شاباً يرغب في الزواج، فينفصل عن شريكة مصيره وفتاة أحلامه، ويركب أول طائرة إلى قَرْقَرى!!..

* وهل من دولة في العالم يفوق عدد الأجانب العاملين فيها، من فئة الكوادر العليا المتخصصة في النهب المصرفي والاستثمار الصناعي والانتهاز التجاري، إلى فئة العمال البائسين، إلى فئة السفاحين المحترفين والجواسيس الدرابين، نصف عدد سكانها؟! وأي دولة هي هذه الدولة التي تستورد يومياً لحساب محاسيب السلطة ألوف السيارات، فيما شوارعها وزواريبها التي أنشئت أيام الطنابر والحناطير تكاد لا تتسع حتى للباعة المتجولين؟!

* ويا أيها الناس. من منكم سمع بدولة تقفل معامل الحرير لتشجيع معامل الهيرويين، وتقضي على صناعة الجلود لتنمي صناعة البلاستيك والكوليفيشيه، وتقطع الغابات السنديانية الخضراء لتشيد في مواقعها غابات الأسمنت، وتستعين بالكسّارات والمقالع لتسهيل امتداد الصحراء، وترفع إلى مراتب الحلّ والعقد في سدّة الحكم والإدارة والتشريع مغامرين أيديهم مغسولة بدماء الأبرياء، وتفرض الضرائب على شعب منكوب لملء خزانتها الفارغة التي نهبها الرعاع الأوائل، وسطاً على بقاياها الرعاع الأواخر؟!

ومن منكم سمع بدولة تقيم المآدب والمناسف والمقاصف وترعى الحفلات والمهرجانات والمؤتمرات، وتهتم بالأمومة والطفولة والمنبوذين والمعاقين، فيما أمهات شعبها وأطفاله وشيوخه معاقون ومنبوذون على خطوط النار تحت القذائف والراجمات وصواريخ الطائرات؟!

وهل سمعتم بدولة أرضها بور وحقلها مهجور ومالها مبذور وعرضها منخور وحرها مقهور ونذلها مشكور ورأيها مأجور وسيفها مبتور وبابها مكسور وأمرها مأمور وحق شعبها مهدور كهذه الدولة القائمة على الزور؟!

معجزة «الفعل الجديد»

هل... وهل... وهل... ولماذا... وكيف... ومتى... وأين؟... مسلسل آفات وأوبئة ومهازل ونوازل رسخت وتجذّرت وامتدّت أصولاً وفروعاً، في دولة ما ليس فاسداً من دوائرها وقطاعاتها متآكل مهترىء. ولذلك تبدو أي معالجة كلاسيكية للانحطاط الذي وصلت إليه والذي لا يشبه انحطاط أي دولة أخرى متردية في العالم، ضرباً من ضروب



المستحيل، لأن الذين تعودوا الانتفاع بديمومة الفساد والإهتراء من أذناب الكيان السلطوي البائد يؤلفون ثلث اللبنانيين على الأقل. وفيما لا يجوز ولا يجدي امتشاق السيف وقطع الرؤوس الفاسدة لأنّ ذلك يقطع بالتالي أرزاق المنتفعين الأذناب، فيتحولون إلى طبقة اجتماعية متضرّرة ومستعدة لركوب المغامرة وتزكية المؤامرة... لا يجوز كذلك ولا يجدي الإغضاء على الاهتراء ومهادنة الفساد، لأن اعتبار المحسن والمسيء في منزلة سواء، يزهد أهل الإحسان في الإحسان ويشجع أهل الإساءة على الإساءة، كما يقول الإمام علي.

وانطلاقاً من هذه القضية الثنائية القائمة على استحالتين متوازيتين لا تلتقيان، يهيب المخلصون بالرئيس العماد أن يجترح معجزة «الفعل الجديد» لتحقيق الهدف الإصلاحي المنشود، وهو ما لن تعجز عنه مواهبه التنظيمية التي اقترنت بإرادته الثابتة ونزاهته الفائقة وإخلاص فريق العمل الذي اختاره لإنهاض الوطن بعد نجاحه الخارق في إنهاض الجيش.

وفي تقديرنا أن هذا «الفعل الجديد» لن يتضح ويتبلور وينتقل من التنظير إلى التنفيذ عبر اجتهاد العقول ومخاض العبقريات المخلصة، إلا بعد مرور سنة على الأقل من تسلّم الرئيس المنتخب سلطاته الدستورية، وهي مرحلة انتقالية متحتمة يتابع خلالها الدرس والمراقبة والاستقصاء حتى تكتمل الصورة أمامه فيختار لها الإطار المناسب.

لكن هذه المرحلة الإنتقالية - حسبما ينصح به الخبراء المجربون - يجب ألا تمرّ دون تحقيق بعض الإنجازات التأسيسية لمباشرة أي «فعل جديد». وأهمها ثلاثة:

الإنجاز الأول هو تأليف «حكومة صدمة» من سبعة وزراء على الأكثر يكونون من السياسيين ويراعى في اختيارهم التوازن الوطني. أما سائر الوزارات والمؤسسات العامة، فيتولى المسؤولية الرئيسية فيها أمناء عامون من التقنو - سياسيين، أي من التقنيين الأكفاء الملمّين بالأمور السياسية وغير المتورطين فيها، على أن يراعى التوازن الوطني في اختيار هؤلاء أيضاً.

وأما الإنجاز الثاني، فهو وضع دستور جديد للبلاد يتميّز بالحداثة والتقدمية، والملاءة العلمية القانونية والملاءَمة الموضوعية لواقع لبنان في الحاضر المستقبل، على أن يتم بمقتضاه تحويل نظامنا الديموقراطي البرلماني الموروث عن الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى نظام رئاسي يطابق روح العصر وتوجهاته، وخصوصاً أن دستور الطائف الصادر عام ١٩٩٠ إنما وضع استثنائياً لحالة استثنائية.



وأما الإنجاز الثالث، فيقضي باستصدار قانون في المجلس النيابي يعمل به لمدّة سنة واحدة، أي خلال المرحلة الانتقالية، ويمنح القانون المذكور السلطة التنفيذية المؤلفة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، حق إجراء استفتاء شعبي واحد أو أكثر حول مسائل جوهرية تعزّز انطلاقة «الفعل الجديد».

* * *

ويبقى الأهمّ الذي نطمئن إليه في إصلاح أمورنا، وهو شخصية الرجل وإيمانه الوطيد بأن العمل يصنع السيّد. وأن الصمت خالصة العبر، والكلمات قيود آسرة سلاسلها الحروف العاثرة. وأن القوة في الصبر. والغلبة في الزهد. والاحترام في الوقار. والسياسة في الحلم. والعصمة في الامتناع. والتشويق في الاحتجاب. والثقة في الصدق. والنصر في الإيمان. والأمن في العدالة. والسلامة في الحسبان. والهداية في القدوة الحسنة والمثل الصالح.

١٩٩٨/١٠/٢٤





من أوّل الطريق

يبدو أن للتجديد والتمديد في تاريخ دولتنا المستقلّة، لعنة أشبه ما تكون بلعنة الفراعنة. فما أن تمّ التجديد للرئيس بشارة الخوري سنة ١٩٤٩، على يد مجلس نيابي فاز بالتزوير الفاضح عام ١٩٤٧، حتى انقضّت على المزرعة اللبنانية السائبة صقور العائلة، يؤمها القشعم الجبّار سليم الخوري شقيق الرئيس، الملقب «بالسلطان»، والطاووس المدلّل الشيخ خليل ابن الرئيس، الملقب «بفاروق لبنان» تشبهاً بملك مصر، الكليبتومان الجنتلمان... وأمعنت تلك الجوارح الكاسرة في «المزرعة» السائبة نهشاً ونهباً، كي لا تفوتها أسلاب الفرصة الأخيرة قبل الرحيل. حتى نفذ المقدّر وطاح بها الإنقلاب الأبيض سنة ١٩٥٢، بلا رصاص ولا متاريس ولا دماء.

وما أن توافرت بعد ذلك للرئيس كميل شمعون أدوات التجديد، بدعم وتأييد من حلف بغداد، ومشروع آيزنهاور، عبر مجلس نيابي فاز بالتزوير الفاضح أيضاً سنة ١٩٥٧، ومنع من دخوله جميع الزعماء الكبار مسلمين ومسيحيين... حتى انفجر الصراع الدامي سنة ١٩٥٨، وحلّت اللعنة يومذاك على البلد وأهله من خلال نيّة التجديد، كما تسبب عدم التصريح عن تلك النية، في عواقب أشدّ وأدهى مما كان يمكن أن يحدث لو أعلنت نية التجديد على الملأ وصار أمراً مقضياً...

ولم تدع صقور تلك المرحلة بدورها الفرصة تفوت دون أن تنقضّ على «المزرعة» نهباً ونهشاً، على يد ركاب الحافلة وليس أرباب العائلة كما في المرة السابقة.

ثم إن بغاث الطير التي كانت طرية المخالب والمناقير في بداية عهد الرئيس فؤاد شهاب ما لبثت أن تحوّلت في نهاية عهده، خصوصاً عندما أيقنت أنه يرفض التجديد أو التمديد، إلى جوارح كاسرة جمعت في عيابها ما خفّ حمله وغلا ثمنه، ودخلت سماوة العهد الحلو من الباب الواسع لتنهش وتنهب المزرعة اللبنانية والمنجم الفلسطيني معاً بعد تذويب القضية الفلسطينية في المحرقة اللبنانية عبر اتفاق القاهرة الشهير.. ثم خرجت من الباب الضيّق إلى مواقع آمنة تراقب من أبراجها نكباء الوطن.

وما أن سكتت أصوات المدافع سنة





١٩٩٠، ودخل الرئيس إلياس الهراوي كوخ الرئاسة خالي الوفاض إلاّ من رحمة الله والثقة بالنفس وبالأقربين، حتى تألفت حوله صقور وجوارح بدت أول الأمر كأنها تماثيل من شمع، وقد سكنت سكون الأرانب والسناجب الغائرة في جحورها طيلة شتائنا القارس بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، لكنها، عندما لاحت تباشير التجديد أو التمديد في الأفق على يد مجلس نيابي فاز بالتزوير هو أيضاً سنة ١٩٩٢، طلعت من مخابئها واشرأبت بأعناقها، فظهرت أشباه التماثيل على حقيقتها كواسر أبابيل تنهش وتنهب ما شاءت لها الفرصة الأخيرة في حمى التمديد، حتى بدأ يتآكلها ما أكلته وعسر هضمه عليها. وهي لا تزال إلى اليوم، بالرغم من ظهور اميل لحود - ولا أقول إنتخابه - كالشهاب الساطع والأمل المتألق... تحلم بأن يطرأ لا سمح الله، ما يمنع وصوله إلى سدّة الحكم وباب الشرعية السلطوية، فتستأنف النهب والنهش عندئذٍ بتمديد جديد للرئيس الهراوي أو بإنتخاب رئيس آخر!... ذلك إنها في أي حال لم تبال بما تنكبّه الهراوي الشجاع من عبء المسؤولية وما بذله من جهد المقل وزاد المعسر في سبيل قيامة لبنان وإنتقاله من غرفة العناية الفائقة إلى دار النقاهة... كما إنها لن تبالي غداً بما سوف يكابده سواه في إحياء الجثة الحكومية المهترئة... بل إن همها الأول والأخير ينصبّ على إنتهاب الفرص والسوانح، وإنتهاش ما بقي من ألياف الجثة وعظامها!!. وأستطيع التأكيد أن السبب الأساسي الذي دفع بالرئيس الهراوي إلى رفض التمديد منذ بضعة أشهر جهاراً نهاراً، ليس تداعي صحته كما يقولون، وهو لا يزال على خير ما يرام والحمد لله، ولا ضغط سوريا التي لم تشكّ يوماً في ولائه وتعاونه، ولا تدخّل قوى دولية ذات مصلحة في التغيير... بل لأن الرجل ضاق ذرعاً بتجاوزات الحاشية في «المزرعة» وشراهة ذئاب لاغبة ساغبة لا تشبع ولا ترتوي.

* * *

كثيرون من أصحاب المنافع الذين يعيشون كالطحالب الطفيلية على شقوق الجدران في السرايات والمباني الحكومية وقصور الحكام، هزّوا الأكتاف تنصلاً وقلبوا الشفاه إمتعاضاً واستهجاناً، عندما أعلن الرئيس لحود في كلمته المقتضبة بعد فوزه بالتزكية: «لدي القليل من الوعود والكثير من العمل والأمل، وسأسعى لأكون المثل والمثال في كلّ ما يقتضيه الواجب ويفرضه القانون وتحتّمه المسؤولية، وسأدعو كلّ من يتولى شأناً عاماً لأن يكون كذلك...».

كان من الصعب جداً أن يتقبّل طواغيت النهب والنهش والآكلون من فتات



موائدهم، مثل هذا الكلام الصادر عن رئيس حازم يطلب الكثير من العمل ويعد بالقليل القليل من البدل. وسمعت أحدهم يقول لشريكه: «صاحبنا قطع الرزقة من أول الطريق»!

هذا التعليق أعادني القهقري ٤٧ سنة إلى الوراء. ففي الإنتخابات النيابية التي جرت سنة ١٩٥١، تنادى فريق من حملة الأقلام والمثقفين والمحامين بينهم محيي الدين النصولي، تقي الدين الصلح، نصري المعلوف، نسيم المجدلاني، زهير عسيران، محمد الجارودي، جان جلخ، بنوا أبو صوان، وغيرهم... إلى تأليف لائحة في بيروت سميّت «لائحة الشباب» مقابل «لائحة الأقطاب» المدعومة من السلطة، وكانت تضمّ سامي الصلح، صائب سلام، عبد الله اليافي، حبيب أبو شهلا، شارل حلو، هنري فرعون، رامز سركيس، رشيد بيضون، وآخرون.

وقد حظيت «لائحة الشباب» يومذاك بتأييد واسع في أوساط الطلاب والعمّال والمثقفين وأصحاب المهن الحرة، فيما كان القبضايات وحملة المسدّسات من زعماء الأحياء الشعبية يؤيدون الأقطاب الذين سلّطوهم على الأموال العمومية وأطعموهم لحم الدولة وشحمها عن طريق التلزيم والتنفيع وتحصيل المغانم والعمولات والأجور الباهظة للخدمات الوهمية إلخ...



وفيما كان الأقطاب، وبعضهم من أصحاب المليارات يشترون الأصوات ويحجزون هويات باعتها ليوم الإنتخاب، ويوزعون الهدايا الثمينة على المفاتيح الإنتخابية.. كان أعضاء «لائحة الشباب» يتألمون كبير الألم لتلك الأساليب المخالفة للقانون والتي تقابلها الدولة الفاسدة المنحازة بالتجاهل والتغاضي إن لم يكن بالتأييد والتشجيع.

وقبيل الموعد الإنتخابي بأيام معدودة فتح هنري فرعون المرشح لمقعد الروم الكاثوليك، وأغنى الأغنياء في ذلك الحين، صناديقه العامرة وأسطبلاته الشهيرة في ميدان سباق الخيل، وبدأ يبذر الألوف على أمراء الشارع وأصحاب النفوذ في الأوساط الشعبية، فأهدى السيّارات الفخمة والخيول الأصيلة إلى بعض أولئك المتنفذين، كما فتح الحسابات الخاصة بمبالغ ضخمة في مصرفه لبعضهم الآخر، وحوّل المعركة الديموقراطية إلى ميدان رشوة أقبح من دعارة تسترق فيه الضمائر وترخص الكرامات.

وأذكر في ما أذكر من وقائع الأيام الأخيرة الحاسمة لتلك المعركة أن أعضاء «لائحة الشباب» قرّروا إقامة مهرجان كبير في الأشرفية يفضحون خلاله تصرّفات الأقطاب ويحذّرون المواطنين من استرهان أنفسهم ومصلحة بلادهم لأولئك

المتموّلين المتاجرين بضمائر الناس..

كنت يومها في عداد المتحمسين الناشطين على كلّ صعيد لدعم اللائحة الشبابية المذكورة، وقد بذلت مع فريق من خيرة أبناء العاصمة جهوداً جبّارة لإنجاح ذلك المهرجان بنوع خاص، لأنه كان سياسياً وإعلامياً بمثابة مؤشر واقعي يعبّر عن توجهات الجمهور وسير المعركة.

وفي اليوم المقرّر تجمّع في «ملعب السلام» المجاور لمدرسة زهرة الإحسان أكثر من ألفي مواطن بيروتي نظيف اليد والجيب والضمير حملوا أعضاء اللائحة فرداً فرداً لدى وصولهم إلى الإحتفال، من باب الساحة إلى المنصة الرئيسية، وسط موجة عارمة من الهتاف والتصفيق.

وكان بعض القبضايات ممّن أبعدهم آخرون من مضاربيهم عن مكاتب الأقطاب وخيرات صناديقهم، قد وصلوا إلى المهرجان واحتلوا المقاعد الخلفية يستطلعون أجواء الحفلة الإنتخابية، باحثين عن صيد يتصيّدونه في ذلك المجتمع المؤلف من أساتذة جامعيين وأطباء ومهندسين ومحامين وأدباء وشعراء ومفكرين وطلاب وحرفيين وعمّال وتجار محليّين وباعة متجولين. وقد ظهرت سمات الخيبة على أولئك النظّار الحرفاء من أصحاب السوابق نزلاء السجون حيناً والسرايات أحياناً، وأخذوا يتداولون إنطباعاتهم حول أفلاس مرشحي «لائحة الفقراء» كما لقّبوها في تلك الليلة، ويقضمون الحسرات على ما فاتهم من هبات «الخواجه هنري» وألوف «المئات الزرق» التي يوزّعها.

الواقع أنّنا لم نكن قد تحسّبنا لإمكانية وجود هذا النوع من الناخبين في المهرجان، فلما ظهرت طلائعهم على نحو ما ذكرت أعلاه، تسلّلت مع بعض الرفاق إلى صفوفهم للمراقبة خشية أن يقدموا على أمر منكر يشوّه صورة الحفلة وطابعها الأهلي الديموقراطي.

وما هي إلاّ دقائق حتى أعلن العرّيف بدء الإحتفال، وأعتلى المنبر نصري المعلوف منافس هنري فرعون على مقعد الروم الكاثوليك، فاستهلّ خطابه ببيت شهير لأبي الطيب المتنبي ينطبق تماماً على واقع المعركة هو الآتي:

لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

وفيما كان الجمهور يلتهب حماسة والهتاف يخترق الأجواء والتصفيق اللامتناهي يملأ الأرجاء، وقف «أبو المراجل» زعيم الطغمة العنترية ويده على قبضة مسدّسه صائحاً في رفاقه: «قوموا يا جماعة. صاحبنا قطع الرزقة من أول الطريق»!..

إنها العبارة عينها أسمعها اليوم بعد نصف قرن من لصوص المغارة ونواطير المزرعة تعليقاً على نداء الرئيس لحود





ودعوته الحازمة إلى العمل والأمل...

فهل كتب على اللبنانيين أن ينتظروا نصف قرن آخر ليسمعوا هذه العبارة تتكرّر هي نفسها... أم إن لله رجالاً إذا أرادوا أراد، سيحطّمون الأصنام ويبدّلون الإنفعالات ويصحّحون المسيرة، فيسقط الجدل بإزدهار العمل، ويستحيل الزلل بدوام الأمل؟...

٧/ ١١/ ١٩٩٨



تراب أغلى من الدمّ!..

خفّف الوطءَ ما أظن أديمَ
الأرض إلا من هذه الأجسادِ
ابو العلاء المعري

أهو التراب وحده تسرقه إسرائيل من لبنان؟

لقد أقامت دولتنا الدنيا واقعدتها لأن العدو سرق بعض التربة الخصبة من أرضنا المنسية السائبة في الجنوب المحتل، وهي تغضي منذ ثلاثين عاماً على كل ما ارتكبه ذلك العدو من سرقة واغتصاب وعدوان وسفك دماء.

فما أقبح أن تقزم وزارة الخارجية دعوانا المحقة العادلة وكفاحنا الوطني والقومي المرير عند هذا المفترق التاريخي بين عهدين، إلى حد المطالبة الخجولة بحفنة من تراب!..

وما أذل وادعى إلى اجترار المرارة أن تكتفي وزارة الخارجية وحكومة الانتصار الضريبي باعتذار عدونا لدولة كوفي عنان وقائمقامية تيمور غوكسيل، عندما يقول ذلك العدو بمنتهى الخبث الأخلاقي الرصين أن الذين يسرقون التربة اللبنانية مدنيون إسرائيليون، وإن «جيش الدفاع» المؤتمن على سلامة أرضنا وحمايتها - لا شلت يمينه - قد اتخذ الإجراء المناسب لوقف هذه الأعمال (...).

وما أغبى هؤلاء المنتفخين كالطواويس يتأملون رياشهم الإصطناعية في مرايا النرجسية وهم يتشدقون بالتصريحات الفارغة على قياس «أرى وأتصور، وأعتقد، وأؤكد، ولي ملء الثقة، ولا بأس» الخ... ما أغبى هؤلاء الذين يتوهمون أن العدو الإسرائيلي بحاجة إلى بعض الأتربة اللبنانية لتخصيب الأرض المغتصبة على حدودنا الجنوبية، وإن ليس له في عصاه الموسوية هذه مآرب أخرى (...) أن إسرائيل تسرق في كل يوم ما يزيد على عشرة ملايين متر مكعب من المياه اللبنانية التي حولت أرضها القاحلة إلى جنان... وقد سبق أن سرقت كميات هائلة من التربة الخصبة في القطاع الغربي والشرقي والأوسط من الشريط المحتل. كما أنشأت خطاً موازياً للحدود يبعد بضعة كيلومترات عن الخط المعترف به دولياً، وتعتبره حزاماً واقياً أقامت فيه الدشم والملاجىء والمتاريس، ونقلت أجود أنواع تربته إلى مستوطناتها الشمالية. كل هذا دون أن يحرك



اللبنانيون ساكناً!

ولم تكتف إسرائيل بسرقة مياهنا، بل هتكت حرمة أجوائنا، وهي تعربد في سمائنا كل يوم. كما لوثت بحرنا بنفاياتها الصناعية، واستخدمت رافعات حديثة لاقتلاع زيتون الجنوب وحمضياته ونخيله ثم نقله إلى داخل كهفها المستعصي على كل رقابة دولية...

يضاف إلى ذلك أن الأخطبوط الصهيوني الذي يحمي وجود إسرائيل بالقضاء على وجودنا، ويحمل إلينا من أطراف المعمورة باسم التطور والتمدن فضائل الأمركة، قد أحال بيوتنا الشرقية الوادعة أوكار دعارة، وشبابنا المؤمن الصالح عبد شهوات، كما سرق أعراضنا وكراماتنا وأخلاقنا وتراثنا الكريم، وصرفنا عن العمل، وابتلانا بالجدل، وطرحنا على رصيف التسول نأكل من نفايات الإنتاج العالمي وفائض قمامته.

النوم الذي خطفه العدو من عيون أطفالنا، والأمل الذي اقتلعه من قلوب نسائنا، والرأي الذي إضاعه من عقول شيوخنا، والموت الذي نشره في مصارع شهدائنا... كل هذا كان في نظر دولتنا من السرقات الهيّنات التي لا توازي حفنة من تراب!!

* * *

يقول مثل هندي قديم: «إذا كنت لا تستطيع مقاومة الفيل الهائج فاصرخ في وجهه. فقد يرهبه صياحك فيرتد. فإن لم تنفع حيلتك هذه، وقضى الفيل عليك، ثق وتأكد إنك سوف تتقمّص فيلا أعظم لأنك لم تتركه يدوسك دون أن تفعل شيئاً»!

يوم وجه العدو آلته العسكرية نحو لبنان بعد انتصاره على القوى العربية الرئيسية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وافتتح مواسم الإرهاب والسفك والتدمير باعتدائه على مطار بيروت واحراقه ١٣ طائرة مدنية راسية فيه، ظهرت على لسان بعض أركان الحكم في دولتنا البائدة مقولة أن «لبنان قوته في ضعفه»، فعلق موشيه دايان وكان وزير دفاع الدولة العبرية على ذلك مستهزئاً أمام المراسلين الأجانب: «هذا يعني أيضاً أن إسرائيل ضعفها في قوتها. ولذلك نحن دائماً في موقف دفاع عن أنفسنا، حتى عندما نهاجم، لأننا ضعفاء»!!

ثم إنه بالرغم من فلسفة الإنهزام والتخاذل هذه التي كانت موضع سخرية العالم واستهجانه... وجد أصدقاء لبنان في المجتمع الدولي، وهم كثيرون، عذراً لنا في عدم التصدي لعدونا بسلاح أضعف من سلاحه وعديد أقل من عديده... لكنهم كانوا يتساءلون،والفيل يدمر قرانا وبيوتنا ومزارعنا ويشرد أهلنا ويقضي على ابنائنا، لماذا لا نصرخ في وجهه؟! ولو فعلنا ذلك مرة ولم يرتدع، فلماذا لا نقلق راحته بالصياح ونقض عليه مضجعه



بالزعاق، حتى يفرق ويرعوي مخافة أن يفتضح أمره؟

تثور ثائرتنا بضعة أيام أو بضعة أسابيع، كلما ارتكب العدو إحدى جرائمه المنكرة، ثم نطوي الصفحة السوداء ونخفي معالم الصورة، ونستعيض عن مرارة الذكرى بحلاوة النسيان. فلا نلاحق دعوى، أو نتابع شكوى، أو نتشبث بحق أو نطالب بتعويض. بل ننتقل ما بين طرفة عين وانتباهتها من دبلوماسية الاستخذاء إلى دبلوماسية الاستجداء ولسان حالنا يقول مع الشاعر: «رضيت من الغنيمة بالإيابِ»!!

لقد مضى نصف قرن على المحارق الهتلرية المزعومة التي يذهب بعض المؤرخين إلى إنكارها جزئياً وبعضهم كلياً، وستمضي قرون قبل أن تنسى الصهيونية أو تسمح للعالم بأن ينسى جرائم النازية. فالمحارق لا تزال تحتل الصدارة يومياً في الصحف العالمية وأجهزة الإعلام ومطبوعات دور النشر. وتبتز المؤسسات اليهودية العالمية مصارف سويسرا وفرنسا والسويد، وشركات التأمين الأوروبية، مطالبة بأموال الذين أحرقهم هتلر. كما يطارد اليهود شيوخاً على الرمق الأخير، فيحاكمونهم لمجرد الإشتباه بأنه كانت لهم صلة بالمحارق من قريب أو بعيد، وآخرهم، الذي لن يكون الأخير بالتأكيد، رجل من ليتوانيا في الحادية والتسعين من عمره!.

أما نحن، فما زلنا نمارس دبلوماسية القشور دون أن نتعلم من عدونا دبلوماسية الفجور. ومعاذ الله أن أزعج الوزراء المختصين والسفراء المعتمدين في أقاصي الأرض بذكريات المجازر وصور الجرائم، وأن أقول لهم بالفم الملآن: «ما ضاع حق وراءه طالب»... فمن المؤسف أن دولتنا لم تنس فقط محارق شعبنا المتكررة منذ ثلاثة عقود، بل نسيت حتى مجزرة قانا التي لم تمض على ارتكابها ثلاثة أعوام!..

فكيف يهتم العدو لقوم يتهمونه بسرقة التراب، ولا يسألون إلاّ عرضاً في المناسبات الخطابية ودورات الجهاد التلفزيوني عن ألوف الإبرياء الذين امتزجت دماؤهم بذلك التراب؟!

١٤/١١/١٩٩٨





بين المشروع وغير المشروع

لم يكن ينقص هذا البلد غير قانون الإثراء غير المشروع لتكتمل الصورة المنطبعة في ذهن العالم عن هشاشة القيم الأخلاقية في قطاعيه الخاص والعام.

فلو سلّمنا جدلاً بأن مثل هذا القانون سيقضي على الإثراء غير المشروع في القطاع العام... فماذا عن الإثراء غير المشروع في القطاع الخاص المتفلّت من أي رقابة، والذي لا يخضع لنظام ضريبي عادل، وهو إثراء يحصل في معظم الأحيان بالغش والاحتكار والتزوير؟! هذا مع العلم أن حجم الأموال المتداولة في القطاع الخاص يفوق حجمها في القطاع العام أضعافاً مضاعفة نظراً إلى نظام الحرية الإقتصادية المطلقة في لبنان.

ثم أين الحد الفاصل بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع في القانون المقترح؟ فمع احترامنا الكلي لما ورد في الفصل الأول من تعريف بالإثراء غير المشروع، نقول إن هذا التعريف يعتبر ناقصاً. ولا يستطيع أي دماغ قانوني في العالم أن يحصر الحالات التي يكون فيها الإثراء غير مشروع، لأن تلك الحالات زئبقية الحركة متعددة المظاهر بحسب طبيعتها وظروفها الموضوعية والأشخاص المعنيين بها، وموقعها في الزمان والمكان. فهي ليست نتيجة فعل يقيني ثابت، مثلاً، كما إنها ليست السرقة المفضوحة، أو الزنى. بل إنها، خلا ما ارتدى منها صفة الجرم المشهود، خاضعة للافتراض والظن، ومعروف أن سوء الظن إثم وإن كان من حسن الفطن(...)

لذلك تستعصي هذه الحالات على أي تحديد أو تعريف بلا زيادة ولا نقصان، والساعي إلى تعيينها وتعدادها كالساعي إلى تعداد الأنظمة المشابهة لنظامنا الشمسي في الفلك المدار والفضاء اللامحدود.

وأخطر من ذلك أن الكثير من هذه الحالات مرتبط بالنيات والشبهات. ومن هو صاحب الضمير الذي يجيز محاكمة إنسان على نية أو شبهة؟!

فلو فرضنا أن أحد المتمولين من رجال الأعمال أعجب بمسؤول في الدولة ورأى في إنجازه ونهجه ما يستحق التشجيع، فأهدى إليه شقة فخمة أو أسهماً في إحدى شركاته الناجحة، أو



أوصى له بجزء من تركته بعد وفاته، هل يكون ذلك المسؤول قد أثرى إثراء غير مشروع، خصوصاً إذا تبين فيما بعد أنه كانت لرجل الأعمال المذكور مصالح مع الدولة يجهلها المسؤول الذي قبل الهدية وتعذر عليه عند المساءلة القضائية تقديم الدليل المقنع على جهله إياها؟

ولو فرضنا أن أحد القضاة أصدر حكماً على الدولة بمئات الملايين لمصلحة أحد أصحاب الشركات، ثم عشق ابنته الوحيدة بعد حين وتزوجها، وتوفي صاحب الشركة فآلت إلى القاضي تلك الملايين من طريق زوجته. هل يكون صاحبنا إثرى إثراء غير مشروع؟ ومن يستطيع أن يقطع بالدليل الحاسم أن العلاقة الغرامية بين ذلك القاضي وابنة المتوفي نشأت أو لم تنشأ في سياق الدعوى وقبل صدور الحكم؟!

إن التعقيدات التي يمكن أن تنشأ عن التمييز بين الخيط الأبيض والخيط الأسود في مسألة المشروع وغير المشروع، من شأنها أن تضاعف البلبلة والفوضى وتربك الحكم المؤتمن على تنفيذ هذا القانون أضعاف ما يربكه ويسيء إلى سمعته وصدقيته الفساد المقيم. لذلك فإن أخشى ما يخشاه المواطنون المخلصون الحريصون على نجاح العهد الجديد، هو إلزامه تطبيق قانون لم يكن له أي دور في استنانه، ويصعب حصر التجاوزات التي يستهدفها ذلك القانون وتقرير حجمها ونوعها ومداها إلى حدّ الاستحالة والتعجيز.

أما القول بأن مشروع القانون هذا لا يدخل أي تعديل على أحكام السرية المصرفية، باستثناء المادة ٧ من قانون سرية المصارف التي تنص على أنه لا يحق للمصارف أن تتذرع بتلك السرية عندما تطلب السلطات القضائية رفعها في دعاوى الإثراء غير المشروع، فانه قول ينفي حدوث الشيء في المطلق ويؤكد إمكان حدوثه في الواقع!..

فمن يضمن لنا أن القوى المعادية لن تتمكّن بأساليبها المجرّبة ونفوذها الدولي وخططها المكيافيلية النافذة من اختراق سرّية المصارف لأهداف تخريبية تضيف مأزقاً جديداً إلى المآزق الخطيرة التي نتخبّط فيها؟!

أن النظام المصرفي السويسري، بكل ما يملك من تجارب وما يتمتع به من حصانة، لم يتمكن من الصمود أمام المؤتمر اليهودي العالمي الذي اخترق سريته المصرفية للكشف على ودائع مزعومة في الثلاثينات بالنقود المختلفة لضحايا الاضطهاد النازي، وكميات من الذهب غنمها الألمان في الحرب العالمية الثانية من اليهود وغير اليهود، واودعوها المصارف السويسرية قبل خمسة وخمسين عاماً. فهل يستطيع النظام



المصرفي اللبناني أن يصمد أمام تسلل الأرصاد المعادية إلى خزائنه المغلقة أكثر مما صمد النظام السويسري الحصين؟! ولماذا نفتح في جدارنا الواهي ثغراً من هذا النوع، يتسرب منها الوباء؟!

أنا لا أدافع ـ ومعاذ الله أن افعل ذلك ـ عن طغمة السماسرة والمرتشين والمختلسين الذين افقروا الشعب وسرقوه، لكنني أرى ما يراه كبار رجال القانون وفي طليعتهم الدكتور حسن الرفاعي أن تشريعاً من هذا النوع لا يجوز أن يهرّب تهريباً، لأنه بالغ الدقة والخطورة. وكثيرة هي البلدان الكبيرة والصغيرة التي وجدت في الاستغناء عنه منجاة لها من رماله المتحركة. فهو يتصل مباشرة بقانون التجارة وقوانين الشركات والأحوال الشخصية والملكية التجارية والإرث وقانون المصارف وجميع القوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشرط نهج الحياة في المجتمع المعاصر. ولذلك نربأ بالمجلس النيابي أن يشرّع لمثل هذه المغامرة المشرعة على المجهول. وإن يكن لا بد من إدخال هذا القانون في تراثنا التشريعي فليحصل على يد لجنة خبراء تعمل سنة كاملة في أقل تقدير ليخرج القانون من المختبر المختص مثلاً اعلى في التقانة والعدالة والتحوط والحسبان.

ويظل الرجوع عن هذا الاجتهاد، الباطل في أي حال، أبعد نظراً وأسلم عاقبة، لأن العبرة في استعداد السلطة السياسية للتنفيذ وقدرتها عليه في ظروف ملائمة. وهي لو شاءت ذلك لما عدمت وسيلة الإدعاء بتحريك النيابة العامة طبقاً للقوانين المرعية الإجراء، بلا كلف عديم ولا جدل عقيم.

* * *

وبعد. هل الإثراء غير المشروع هو إثراء مادي فقط؟ وماذا عن الإثراء المعنوي غير المشروع. الذي قد يكون أخطر بكثير على البلاد من الإثراء المادي؟!

ولماذا لا يشمل قانون الإثراء غير المشروع، على سبيل المثال، موظفاً يستعمل وظيفته في وزارة الخارجية للتسلّل من خلال علاقاته العامة إلى اكتساب جنسية غير لبنانية، ورتبة أستاذ في جامعة أجنبية كبرى؟! أو وزيراً للثقافة يستخدم نفوذه لتشجيع برامج تجهيلية تشوّه مفاهيم النشء بدلاً من تقويمها؟! أو موظف تربية وتعليم يروج للغة أجنبية ويخطط لجعلها بديلاً من لغته الوطنية؟! أو رئيس حكومة يعمل على أذكاء الطائفية لتأمين مصالحه الانتخابية؟! أو رئيس جمهورية يستغل مركزه المرموق لتزويج بناته العواقر إلى أمراء وحكام أو أثرياء وزعماء، وهم لا يصلحن حتى لغزل الصوف أو ترتيب الرفوف؟!

وأخيراً، هل يستطيع الذين اقترحوا



هذا القانون أن يسموا لنا موظفاً كبيراً واحداً أو ملكاً أو رئيساً أو نائباً أو وزيراً في العالم بأسره، لم يستعمل أدوات السلطة في حدود صلاحياته لتحقيق بعض المكاسب التي تقيه غوائل الفاقة والحرمان عندما تخرج السلطة من يده؟!

في القرون الوسطى كان للملوك والنبلاء حق «التفخيذ» أي أن يقطف السيد عفاف المرأة قبل أن تزف إلى قرينها. وقد بقي للمتقدمين في الإدارة والحكم في عصرنا حق «التلمّظ» أي أن يستطعم السلطة واحدهم أجراً على خدمته، ويتلمّظ بها دون شراهة، لأن السلطة هي في ذاتها خدمة عامة، والسلطان خادم للرعية...

ولذلك قضت طبيعة الأشياء أن يكون الكثير المحرّم على الخادم قليله حلال على الحاكم. وإلا انتهى المسؤول في الشارع متسوّلاً!!

إننا نربأ بالعهد الجديد أن يتحول هكذا، لا سمح الله، بإرادة أدعياء الفضيلة في الهزيع الأخير من ليل السطو والسرقة والهدر والاختلاس، مجلس تفتيش يطبق أحكام عصور الظلام في مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد أراده اللبنانيون منارة حق وعدل تؤلف بين القلوب وتبرئها من ذنوب الحروب.

١٩٩٨/١١/١٤





عهد حياة للذاهبين إلى الموت

نقل عن سفير لبنان الأسبق موسى مبارك أنه يوم انتدب لمقابلة الجنرال ديغول في مسألة حسّاسة، وكان الزعيم الفرنسي الكبير شديد التعلق بلبنان، بادره بقوله: «سيادة السفير، أخبرني كيف حال الاستقلال»؟

ذلك أن الروائح اللبنانية الكريهة كانت قد بدأت تزكم الأنوف، واقترن ظلم الحاكم للرعية بظلم الرعية للحاكم، فسقط عهد الاستقلال الثاني في بؤرة الاستغلال، وطاح أعيان العهد وأحلاسه، ليحل محله سنة ١٩٥٢ عهد المطرقة والسندان على رؤوس اللبنانيين، في ظروف إقليمية ضبابية واكبت عملية التسلّم والتسليم بين الاستعمار البريطاني القديم والاستعمار الأميركي الجديد...

وتأكيداً لانتقال السلطة من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة بعد فتنة ١٩٥٨... وإظهاراً للهيمنة الأميركية المطلقة في الساحة اللبنانية، حيث كان رجال الأسطول السادس الأميركي لا يزالون يعسكرون على أرضنا ولا تزال دوارعهم وحاملات طائراتهم راسية في بحرنا... وصل السفير الأميركي المستر ماكلنتوك يومذاك إلى العرض العسكري اللبناني سنة ١٩٥٩ لمناسبة عيد الاستقلال، وهو يحتضن كلبه «الكانيش» المدلّل ويداعبه على مرأى من رجال الدولة وأعيان البلاد يتقدمهم رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب!

وما إن قرعت الطبول وهاجت الخيول على وقع الموسيقى العسكرية، حتى أرسل السفير المحترم كلبه بين مواكب الجند وصفوف الرسميين والمدعوين، ينبح ويهبهب ويعوي خلافاً للطبيعة كنذير الشؤم وطالع السوء.

فقبض الحراس على كلب السفير بعد مطاردة عسيرة في صفوف النظارة وردّوه إلى صاحبه. ويقول لي أحد الذين حضروا ذلك الحفل المشؤوم أن الرئيس شهاب عنّف ماكلنتوك بعبارات قاسية، فانسحب وأدلى في اليوم التالي لبعض الصحافيين بتصريح كان عذره فيه أقبح من ذنب، حيث قال إنه لم يكن يتصور أن الكلب الذي يحبه الأميركيون ويكبرون وفاءه وفضائله يحتقره اللبنانيون إلى هذا الحدّ!...

يومها كان الجنرال ديغول في أوج



منعته وسلطته. ويبدو أن خبر كلب السفير بلغ مسمعه، فأخبرني الصديق كابرييل داردو مدير «وكالة الصحافة الفرنسية» في بيروت يومذاك(*) أن الرئيس الفرنسي قال له كلاماً لم يكن للنشر خلال مقابلة صحافية مفاده ما يلي: «ربما كان بعض رجالنا الذين حكموا لبنان بين الحربين لا يتميزون بوفاء الكلاب، ولكنني أخشى أن يكون بين الذين ورثوا نفوذنا فيه كلاب يتميزون بغدر الرجال»!..

* * *

... وتوالى الإحتفال السنوي بعيد الاستقلال عقب ذلك روتينيا فارغاً من أي تعبير حقيقي عن وحدة الوطن وتماسكه أمام التحديات، حتى تلاشى بعد سنة ١٩٧٥ كل شعور لدى اللبنانيين من مختلف المشارب والمذاهب، بالانتماء إلى دولة مستقلة ووطن سيد حرّ كريم، وأصبحت مظاهر الذكرى في بعض مراحل الضياع والفوضى خلال الربع الأخير من هذا القرن، ذات طابع كاريكاتوري يثير الضحك والسخرية فضلاً عن الاشمئزاز. وفيما كان حكامنا يقفون كالمباهيت على المنصة الرسمية في شارع فؤاد الأول ليستعرضوا أفواجاً رمزية ودروعاً متآكلة، كان العدو يحرق المدن والقرى والعصابات المسلحة تجوب الأزقة والدساكر وتقيم الحواجز لقتل المواطنين الأبرياء على الهوية.

لقد حاول مئات الكتّاب والمؤرخين والباحثين اللبنانيين وغير اللبنانيين تحديد العوامل والأسباب القريبة والبعيدة لفشل دولة الاستقلال وإنهيار مجتمع الاستقلال، فاتفقوا على تشخيص النتائج وخلطوا بينها وبين المعطيات، جاهلين أو متجاهلين السبب الرئيسي الذي نجمت عنه تلك المعطيات، وبالتالي نتائجها.

* بعض هؤلاء ذهب مذهب الكاتب والصحافي الكبير جورج نقاش في سلسلة مقالات نشرها ابتداء من ١٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ في جريدة «الأوريان» وحمل فيها على العهد الاستقلالي الأول، قائلاً تحت عنوان «الأمة الواحدة لا تقوم على رفضين»: «إن المسلمين والمسيحيين بنوا تحالفهم على رفض الأولين للغرب ورفض الآخرين للعروبة، فبات ما يرفضه كلّ منهما معروفاً، وما يشتركان في قبوله غير معروف، ولذلك لا سبيل إلى وحدة وطنية تقوم على رفضين متقابلين، ولأن لبنان الرسمي يخاف أن يكون مستغرباً أو مستعرباً، يوشك لبنان الوطن أن يصبح لا شيء»!

* والبعض الآخر ذهب في تعليل قصور دولة الاستقلال إلى كونها عززت طوائف دون أخرى، وهو يتمثل في الأحزاب الطائفية المدينة بوجودها وتمويلها وتدعيمها لقوى خارجية، والتي انطلقت في تقرير استحالة العيش



المشترك بين شعب واحد يدين بأديان مختلفة من تعصبها الحاقد الأعمى الذي يتعمّد جهل الآخر كي يتعهّد الإصرار على نبذه واجتنابه. وخلافاً لما كان يدور في خلد هؤلاء من أن أحزابهم هي دعامة الاستقلال، فان مراعاة دولة الاستقلال في مختلف عهودها للتوازنات القائمة بينهم، جعلتها رهينة بغضائهم وضحية المؤامرات التي نفذها الأجنبي بواسطتهم.

*وثمة من ذهب إلى اعتبار الحالة الاستقلالية التي حظي بها لبنان قبل غيره من الدول في الشرق الأوسط والعالم العربي، حظوة ناقصة وذلك من منطلق نظرة وحدوية رافضة أساساً للكيان اللبناني الذي خلقه الاستعمار، حسبما يرى هؤلاء، وفي عدادهم من يؤمن بأن لبنان جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد، أو من يؤمن بعروبة لبنان ولكن مروراً بانتمائه إلى الأمة السورية، أو من يؤمن بأن لبنان جزء من العالم الإسلامي الذي يؤلف أمة واحدة، الخ...

يضاف إلى ذلك كله أن دولة الاستقلال سقطت، في رأي المفكرين والمنظّرين جميعاً. بسقوط القيم والأخلاق في المجتمع السياسي، واستشراء الفساد والرشوة والفوضى في الإدارة وحرب الاستنزاف التي يخوضها العدو في الجنوب اللبناني لعرقلة نمونا وتأخير عودتنا إلى مركزنا المميز في منطقة كان هدف العدو الأول ولا يزال، أن يحتل مركزنا فيها.

* * *

كل هذا، قد يكون صحيحاً فللطائفية دور، وللعصبيات الحزبية أدوار، ولآثام الدولة وذنوبها أدوار وأدوار، في سقوط الاستقلال إلى مستوى المضغة الملوكة في أفواه المماليك من زبانية الموقف الطارىء وقنّاصة الظرف المؤاتي...

ولكن السبب الرئيسي لانتكاس الاستقلال وزوال روحه، وإنهيار الوطن ومؤسساته، وتوالي حروبه ربع قرن، وضياع شبابه، وهجرة بنيه، وفساد إدارته، وانحراف قياداته، وانفصام وحدته، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى فقدان الجيش الذي يحمي الاستقلال ويبرىء الديموقراطية والنظام الحر من جرثومة الفوضى في الداخل، وامتداد اليد الغاصبة المجرمة من وراء الحدود.

فما قيمة الاستقلال أن لم تكن لديه القوة العسكرية التي تفرض احترامه على الصديق والعدو معاً؟! وهل من دولة في العالم قيّض لها أن تحيا وتستمر بلا جيش، خصوصاً عندما يجاورها عدو متأهب لافتراسها؟!

حتى المدينة الفاضلة التي حلم بها أفلاطون والفارابي وغيرهما، وجد الفلاسفة أنها ما دامت غير معلقة في الفضاء، لا بد لها من جهاز عسكري



يحرس أسوارها ويحمي ثغورها ويردع الطامعين فيها.

وحتى الفاتيكان الذي يعمل بقول السيد المسيح «أن مملكتي ليست من هذا العالم»، ينعم تحت هذا العنوان وفي ظل هذا الشعار، بحماية أعظم الجيوش في هذا العالم...

وإذا كان بناء الجيش القوي شرطاً أساسياً لقيام الدول القادرة، فقد كان ولا يزال بالنسبة إلى لبنان باب الخلاص الأوحد من جميع الأوبئة والآفات المستحكمة في كيانه والمتربصة باستقلاله وسيادته وركائز وجوده.

فلو كان لنا منذ الاستقلال جيش وطني منيع، تجتمع الأجيال الجديدة تحت لوائه، وتتخرج من مدرسته، لما تضخمت وحوش الطائفية والمذهبية والانتهازية، والرفض المتبادل، والتنابذ العشائري والإقليمي، ولا تعاظم جيش الفساد في الإدارة، والإباحية في المجتمع، وتوغل الإنحراف الخلقي في عمق أعماقنا حتى بتنا لا نبالي بغروب شمسنا وذهاب ريحنا، وقد هنّا على أنفسنا فبرم الصديق بنا وطمع فينا العدو.

أن التاريخ لن يغفر لرجال الاستقلال تقصيرهم في تعزيز المؤسسة العسكرية مباشرة بعد جلاء القوات الفرنسية عن لبنان سنة ١٩٤٥. فيوم سلّم الرئيس بشارة الخوري علم البلاد في أول آب (أوغسطس) من تلك السنة إلى الزعيم فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني المؤلف يومذاك من سبعة آلاف قناص، لم تكن إسرائيل قد وجدت بعد، ولا جيشها الذي انتظمت فيه العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨.

ومن مهازل القدر أن يكون جيش القناصة هذا الذي لقن العصابات المعادية خلال أيار من تلك السنة، درساً لا تنساه في موقعة المالكية حيث تركت في الساحة أكثر من ٨٥ قتيلاً وانسحبت إلى داخل فلسطين... هذا الجيش تعرض طوال نصف قرن لعملية تقزيم متواصلة من جانب الحكم المدني حالت دون مضاعفة عديدة لاعتبارات طائفية منكرة، ومنعت تطوير سلاحه وتحديث عتاده، وحولته مراكز قوى للإقطاع السياسي، فابتلي بالإنقسام المعيب والشرذمة المهينة خلال حروب المرتزقة على أرضنا من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠. وتحولت إسرائيل في أثناء ذلك دولة نووية يتألف جيشها من نصف مليون مقاتل في الأحوال العادية، ومليوني مقاتل في الأزمات، وهي تفرض نظام الرعب والسيطرة المعنوية بفضل قواتها العسكرية من جبل طارق إلى سور الصين!!

نعم، أن التاريخ لن يغفر أبداً للدهاقنة المراهقين من الساسة المنحرفين الذين استقلوا عن إرادة



الشعب وقهروا طموحه وتسببوا في سفك دمه، وتعهدوا جيوش القتلة والمجرمين في سراياتهم العفنة تاركين جيش الوطن متلبساً «بجريمة» الولاء لهذا الوطن!

وإذا كان العتب على قدر المحبة والثقة والاحترام، فإن اللبنانيين المخلصين الذين هالهم أن يضيع رجال الاستقلال فرصة بناء الجيش، عاتبون خصوصاً على الرئيس اللواء فؤاد شهاب الذي كان حرصه على تقويم الحكم الديموقراطي المنحرف مدعاة إلى إهمال النظام العسكري الصارم، والإنماء العسكري الهادف، فبالغ السياسيون في انتقاد الطابع العسكري لحزمه، وتمادى العسكريون في تشويه الطابع الديموقراطي لحكمه، وعادت بعده المؤسسات المدنية بؤر فساد، والمؤسسة العسكرية بؤرة صراع على الفتات المتساقط عن موائد السياسيين ومخادع السفارات الأجنبية.

ولا بد لنا في نهاية هذه المفكرة التي فرضتها مناسبة عيد الاستقلال وهو يصادف تاريخ التسليم والتسلم بين عهدين، من تقرير واقع لا يختلف عليه اثنان، هو أن الاستقلال رمز الوطن وشرط وجوده، وأن الجيش المحترف البعيد عن السياسة رمز الاستقلال وشرط بقائه واستمراره. ونسأل الله أن يلهم العماد إميل لحود الذي أسس التأسيس الوطيد لبناء جيش كبير في الوطن الصغير، مزيداً من الاهتمام بهذا الجيش الذي كان ضالاً فهداه ويتيماً فآواه، وهو بفضله ونعمته يحدّث. فلا يصرفنه أحد عن الحقيقة الحق الجازمة الجلية، وهي أن الديموقراطيات الحديثة والقديمة جمعاء، قامت على اكتاف الجند. وما كان شيوخ روما يدركون عظمة الديموقراطية ودقة مسؤوليتها وعبقرية نظامها، إلا عندما يسمعون هتاف الجند في ساحات الكابيتول: «الذاهبون إلى الموت يحيونك يا قيصر»...

٢١/١١/١٩٩٨

(*) Cabriel Dardaud من كبار الاعلاميين الفرنسيين الذين عملوا في الشرق الأدنى منذ العشرينات. وله مؤلفات عدة تحتوي ذكرياته وانطباعاته القيمة، أبرزها «ثلاثون سنة على ضفاف النيل» (Trente ans au bord du Nil).





المطاردة الأميركية لأوروبا
من بحر القرصان إلى بلاد الإرهاب!

نشرت مجلة «نايتشر» (Nature) العلمية البريطانية في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، تقريرا عن أبحاث فريق من علماء الحياة والجينات الوراثية ينتمون إلى بريطانيا وهولنده والولايات المتحدة، جاء فيه أن توماس جفرسون ثالث رئيس أميركي (١٨٠١ - ١٨٠٩) هو الأب الحقيقي لأحد الأولاد الخمسة الذين أنجبتهم الأمة الهجينة التي كان يملكها وتدعى سالي هيمينغز[١].

وكان العديد من الصحف والمجلات الأميركية والأوروبية قد أعاد إلى الذاكرة مغامرات جفرسون وخياناته الزوجية مع سالي هيمينغز، منذ افتضاح الرئيس كلينتون ومغامراته الجنسية مع باولا جونز ومونيكا ليوينسكي وغيرهما.

ويقول قنّاصة الفضائح في كواليس البيت الأبيض ومخادعه التاريخية، استناداً إلى الصحف الصادرة في أوائل القرن الماضي سنة ١٨٠٢، أنّ الرئيس جفرسون أنجب ولداً من سالي المشار إليها يدعى طوم وضعته سنة ١٧٩٠ بعد عودتها معه من فرنسا التي كان سفيراً لبلاده فيها[٢].

غير أن التقرير الذي نشرته مجلة «نايتشر» يرجّح بالدليل العلمي كون أبناء سالي الخمسة من صلب جفرسون، مع الجزم القاطع بأن هذا الأخير هو والد أصغرهم المدعو ايستون وليس طوم، لأن أيستون المذكور يبدو من خلال التحاليل البيولوجية كأنه مستنسخ عن الرئيس الأميركي الأسبق مظهراً ومخبراً.

وليس غريباً أن يلجأ الرئيسان الأميركيان جفرسون وكلينتون اللذان تفصل بين عهديهما مئتان من السنين، إلى العنف والحرب لتفريج كرب إحدثه الزنى في نفسيهما وكان له الأثر السيىء على حياتهما الزوجية والعائلية. فإن الخجل والشعور بالذنب والنكسة المعنوية التي تصيب أسير الشهوة بعد إشباع لذته وارتكابه الحرام، كثيراً ما تستتبع في رأي علماء النفس إخفاء للجرم بجرم أكبر، وتعويضاً عن اتباع الهوى،



بتصنع القوة والبطش والعنف. والأمثلة في التاريخ أكثر من أن تعد وتحصى، بدأت بآدم الذي أكل التفاحة المحرّمة، ولن تنتهي بكلينتون الذي علقت تفاحة مونيكا في حلقه...

ليس غريباً اذن أن يكفّر الرئيسان الأميركيان عن الخيانة الزوجية بالغضب والعنف. ولكن الغريب هو ألا يجد هذان القطبان، على اختلاف عصريهما، إلا العرب والأفارقة مكسر عصا في العالم بأسره، للتكفير أمام الأمة الأميركية عن محارم الزنى والسفاح.

حرب جفرسون والقرمنلي

ففي أيام جفرسون أواخر القرن الثامن عشر، كان يوسف باشا القرمنلي يحكم ليبيا، ويسميه الأوروبيون «القرصان الأكبر». وهو ينتمي إلى عائلة قرمنلي التي ولاّها السلطان العثماني أحمد الثالث على طرابلس الغرب سنة ١٧١١، ودام حكمها إلى سنة ١٨٣٦. وكان العثمانيون قد فقدوا السيطرة المباشرة على ثغور البحر المتوسط بعد الهزائم التي مني بها أسطولهم أمام الأساطيل الأوروبية، الأمر الذي أعطى الولاة في الأقاليم البعيدة نوعاً من الاستقلال الذاتي فأنشأ هؤلاء، خصوصاً في شمال أفريقيا، الجيوش والأساطيل البحرية في معزل عن الاستانة لمواجهة الأوروبيين ومنعهم من استعمار بلادهم.

ويبدو أن الصدر الأعظم وجد «الحرب بالواسطة» التي يخوضها العرب والبربر في أفريقيا الشمالية دفاعاً عن السلطنة مناسبة لمصالحه، فأخذ يحصد الغنم بفرض إرادته وشروطه على أوروبا، ويترك الغرم على من يقاومها من «القراصنة» كما تسميهم تقارير السفراء والقناصل الأوروبيين.

ولكن أولئك «القراصنة» ما لبثوا أن فكوا ارتباطهم بالدولة العثمانية وفرضوا الرسوم البحرية لحسابهم الخاص على كل دولة أوروبية ترغب في عبور سفنها بأمان من جبل طارق إلى مصر والشام وجنوب شرق أوروبا.

وابتداءً من سنة ١٧٧٦ ظهرت قوة جديدة على الأرض هي الولايات المتحدة الأميركية التي تحرّرت من ربقة الإنكليز، وبدأت تنافسهم وتنافس الأوروبيين جميعاً على سيادة البحار بإمكانات مادية هائلة.

وعلى أن الأسطول الأميركي الفتي تمرس بالحرب تمرساً ناجحاً في الكاراييب وسائر جزر الأطلسي وغرب أفريقيا، حيث كان يسترقّ السود لأعمار بلاده النائية عن العالم المتمدن، إلا أنه



عجز عن الإنخراط في المغامرة المتوسطية، واجتياز جبل طارق إلى «مملكة القرصان»، كما يقول الكولونيل الأميركي البحّار أدوارد بريبل (Prebel) في مذكراته. فاضطرت الولايات المتحدة إلى أن تدفع الجزية هي أيضاً في هذا البحر للولاة الأفارقة الأقوياء وفي طليعتهم يوسف باشا القرمنلي حاكم طرابلس الغرب وليبيا الذي يؤكد بريبل أنه كان يملك أسطولاً تعجز عن مقاومته أساطيل العالم بأسره.

ويقدّر المبلغ الذي تقرر أن يدفعه الأميركيون لليبيين في البداية بـ ٢٧٠٠ دولار أميركي ذهباً كل عام. لكنه خفض فيما بعد إلى ٢٢٠٠ دولار واضيفت إليه كميات من التبغ والقمح والسكاكر.

وما أن تولى توماس جفرسون رئاسة الولايات المتحدة سنة ١٨٠١، حتى اتخذ قراراً بقطع الجزية عن القرمنلي وإنذره بأن أي اعتداء على الفن الأميركية العابرة في المتوسط سيواجه «بالقوة الماحقة»!

عندها نشبت الحرب بي الأميركيين والليبيين واستمرت خمسة أعوام أبلى خلالها القرمنلي وأسطوله البلاء الحسن فكبد أعداءه خسائر جمة في الأرواح والعتاد، وسيطر على الفرقاطتين الأميركيتين «جورج واشنطن» و«فيلادلفيا» وكل منهما مجهزة بأكثر من ٤٠ مدفعاً. وقد تمكن الأميركيون سنة ١٨٠٥ بمساعدة أحمد القرمنلي شقيق يوسف (كما جرت العادة في تراثنا الأخوي اللعين) من أن يزحفوا على ليبيا براً من الاسكندرية ويهاجموا قلعة درنة، الأمر الذي جعل الباشا يميل إلى الصلح، وخصوصاً بعدما تعهد الأميركيون بدفع فدية باهظة في مقابل إطلاق الأسرى من طواقم أسطولهم(٣).

* * *

وفيما يركّز الإعلاميون باهتمام واستغراب على الشبه الكبير بين موقفي الرئيسين المتباعدين زمنياً والمتقاربين مزاجياً، وقد أقدما على تسديد الضربة الكفّارة إلى بلدين في العالم العربي، هما ليبيا التي حاربها جفرسون، ثم ليبيا والعراق اللذان يفرض عليهما كلينتون حصاراً جائراً، بدعوى مكافحة الإرهاب... فضلاً عن شظايا قصفه الانشطاري التي أصابت السودان وافغانستان...

فيما يركّز الإعلاميون على هذا الشبه في ردّة فعل الرئيسين على ارتكاب الزنى السفاح... يميل فريق من المؤرخين والباحثين الثقات إلى أن الأهداف البعيدة لموقفهما المشترك من ليبيا، ثم موقف كلينتون من العراق،



مختلفة تماماً عن الأهداف المعلنة ، وأن الإدارة الأميركية لا يهمها خرق الأنظمة الدولية أو ممارسة الإرهاب إلا بمقدار ما يسيء ذلك إلى مصالحها، كما أنها أول من يشجع المشاغبين ويساعد المغامرين الإفتراسيّين عندما يكون لها مصلحة في ذلك.

ومهما يكن من أمر التكفير عن ذنوب الجنس في عهد جفرسون أمام الشعب الأميركي الكادح الذي صرفته نكباء الحياة وبأساؤها ومكابدة يومياتها القاهرة عما كان يدور في أفلاك إدارته العليا من مؤامرات ومغامرات لاقالة بعض زعمائه وقادته من عثراتهم السفلى... فإن هنالك علامة استفهام كبرى لا تزال مرتسمة منذ مئتي سنة ونيّف حول علاقة الولايات المتحدة في عصرنا بالمجموعات السياسية والحضارية في العالم القديم، ومرتسمة كذلك منذ بداية الخمسينات حول علاقتها بالعرب والمسلمين أثر تحرّرهم من الاستعمار الأوروبي. وسنحاول في هذه «المفكرة» القاء بعض الأضواء الكاشفة على الصراع الليبي ـ الأميركي باعتباره الأول في السياق التاريخي آملين في «مفكرة» لاحقة بإيضاح ما التبس حتى الآن من غرائب السلوك الأميركي في التعامل مع النظام العراقي.



تضافر عقدتين...

يشعر الأميركيون بوجه عام أنهم يعيشون في كوكب آخر انفصل في أواخر القرن الخامس عشر عن أمّه الأرض. لذلك يبدو سلوكهم مزيجاً من عقدتين: عقدة نقص وفقر حضاري تجاه الأمم والشعوب الأوروبية العريقة، وعقدة امتياز وتفوق تجاه سائر الأمم والشعوب الآسيوية والأفريقية التي لم تتوافر للولايات المتحدة ظروف التفاعل التاريخي معها لتقويم فضلها الأعظم والأعرق في تأسيس الحضارة الأوروبية نفسها.

وإذا كانت العقدة الأولى ناشئة عن العلاقة العضوية بين الفرع وأصله وشعور الأول بأسبقية الآخر، فإن العقدة الثانية ناشئة عن جهل كيان ما لكيان آخر، وانعدام العلاقة بينهما أو تداعيها بفعل الخصائص الوجودية المتنافرة.

ولا يعني ذلك أن أياً من العقدتين يمكن أن يحدث نتيجة إيجابية في أطر زمنية وظروف موضوعية معينة، لأن التعقيد سلبي في طبيعته، والسلبي لا ينتج حالة إيجابية، ولو خيّل لبعضهم في تجليات منطق العاطفة أن ذلك ممكن الحدوث.

إلا أن السلبي قد ينتج حالة سلبية

من نوع آخر، كالتحدي الحاد الذي ينجم عن عقدة النقص أو الجبروت الرافض الذي ينجم عن عقدة التفوق.

وانطلاقاً من هذه المسلّمات السيكولوجية يمكن فهم السياسة الأميركية وفتح إغلاقها من أيسر السبل وأقصرها.

فالحرب التي شنها الرئيس جفرسون على باشا طرابلس كانت، بالإضافة إلى التكفير عن جرم السفاح كما سبق وأشرنا، ظاهرة جبروت رافض «لمملكة القرصان» ناشىء عن عقدة التفوق، ونوعاً من التحدي الحاسد الناشىء عن عقدة النقص تجاه أوروبا، وقد أراد جفرسون بهذا التحدي إفهام الأوروبيين أنه قادر على النجاح حيث فشلوا هم في تأديب القرمنلي، وقادر في الوقت نفسه على منافستهم في عقر دارهم وانتزاع المبادرة منهم في البحر المتوسط الذي كان إغريقياً رومانياً بيزنطياً عربياً أوروبياً قبل أن يستولي عليه السلطان ويتنازل عنه لمن يسمونهم جماعة القرصان.

ولو أخذنا في الاعتبار أن الشاطىء الليبي يمتد على المتوسط الجنوبي مسافة ٢٠٠٠ كيلومتر بين زوارة قرب الحدود التونسية، وطبرق قرب الحدود المصرية، وأن هذه الواجهة البحرية تشكل ثلث الشمال الإفريقي المتوسطي من سبتة في المغرب الأقصى إلى عريش مصر، وأن خليج سدره أو سيرت يقع بين خطّي الطول ١٥ و٢٠ شرق غرينتش، ويشطر المتوسط إلى شطرين، كما أن موقعه الاستراتيجي المميز يسيطر سيطرة مطلقة على حركة الملاحة بين الحوضين الشرقي والغربي للمتوسط، وهو يشكل في اتساعه وعمق مياهه مرفئاً طبيعياً آمناً لأضخم العمارات الحربية، ولو أخذنا في الاعتبار أخيراً أن الأراضي الساحلية المأهولة من ليبيا تقع في مناخ معتدل مثالي بين خطي العرض ٣٠ و٣٣ شمال خط الاستواء...

لو أخذنا في الاعتبار هذه العوامل جمعاء لأدركنا الأسباب المباشرة لحصانة القرمنلي وثروته الطائلة وقوة أسطوله، وأدركنا في الوقت نفسه سبب الطمع الأوروبي في احتلال مواقعه، والطمع الأميركي المماثل بالتالي في عهد جفرسون، وبعد ذلك بمئتي سنة في عهد ريغان وبوش ثم في عهد كلينتون. مع العلم أن ظهور النفط في ليبيا أضاف عنصراً استراتيجياً جديداً يفوق في أهميته معظم العناصر السابقة.

وتبقى عقدة أوروبا في أي حال الكابوس الرابض على صدر الولايات



المتحدة والذي يحكم العديد من قراراتها في السياسة الدولية. وعلى هذا الأساس نجد التفسير الواضح لتضحية واشنطن بمئات الألوف من شبابها في الحربين العالميتين لإنقاذ الأمم الأوروبية التي تحسدها ابنتها الفتية المتحمسة وفي الوقت نفسه تدافع عنها، ثم تضحية واشنطن بمبالغ مالية هائلة لإحياء أوروبا من طريق مشروع مارشال، وهو سلوك أصبح مألوفاً من جانب الولايات المتحدة في الكبيرة والصغيرة، حتى أن وزير التجارة الأميركية وليم ديلي قال بمنتهى الصراحة خلال زيارته لبنان والمنطقة منذ أسبوعين أنه قادم لمنافسة أوروبا على أسواقنا.

الحصار والصدمة وافريقيا

وبديهي، ما دام الأمر بهذا الوضوح، أن يفسّر المراقبون الإتهامات الأميركية والبريطانية الموجهة إلى ليبيا بخصوص طائرة الـ «بان آم» التي انفجرت فوق لوكربي (سكوتلنده) سنة ١٩٨٨، بأنها اتهامات صادرة عن نزعة انطباعية مسبقة، وأن الحصار الجوي عائد إلى غاية في نفس يعقوب ترمي إلى «تأديب» ليبيا من جهة، و«إدانة» التعامل الأوروبي مع طرابلس من جهة ثانية، خصوصاً بعد اعتراف الفاتيكان بنظام القذافي وإقامة علاقات ديبلوماسية ناجحة معه. ولا يدري أحد هل تملك واشنطن أدلة قاطعة تثبت علاقة ليبيا بذلك التفجير، ما دامت بعض السوابق تفضح التسرّع الأمريكي في توزيع الاتهامات عشوائياً باتجاه من تسميهم اليوم إرهابيين، وكانت بالأمس تسميهم قراصنة. وأقرب الشواهد على ذلك اتهام الأميركيين لأسامة بن لادن بتفجير سفارتيهم في نيروبي ودار السلام، وهو ما عجزت واشنطن عن تقديم دليل واحد عليه في المهلة التي حددتها جماعة طالبان، فأطلقت الجماعة المذكورة بن لادن من الإقامة الجبرية وأعادت إليه حريته الكاملة.

ولعل أغرب من هذا الحصار الكيفي الذي يفرضه الأميركيون على ليبيا، القرار الذي اتخذه العقيد معمر القذافي لمناسبة مرور ٣٠ سنة على ثورته في أول أيلول الماضي بعدما خرق الحصار المذكور بعض الزعماء الافارقة، حيث أعلن الرئيس الليبي استقالته من العروبة وتوجيه بلاده نحو أفريقيا، فكان في هذا التدبير «كالمستجير من الرمضاء بالنار»... لأن ما نخشاه هو أن تكون صدمته في التعامل مع الافارقة أعمق وأشمل من صدمته في التعامل مع العرب! وخصوصاً مع جامعتهم التي قنعت طوال نصف قرن



بالقسمة دون الجمع... ومع حكوماتهم التي حمل عليها الدكتور سعد الدين إبراهيم من مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في القاهرة بعنف، خلال مناظرة تلفزيونية شارك فيها القذافي شخصياً، محمّلاً تلك الحكومات دون الأمة العربية وشعوبها، مسؤولية التخاذل والتقصير في قضية ليبيا وغيرها من القضايا القومية الرئيسية.

فالجراثيم التي تحدث أمراضاً مستشرية في العالم العربي تحدث أوبئة مبيدة في العالم الأفريقي. والإنقسامات التي لا تزال ممكنة الاحتواء في العالم العربي، تحوّلت مذابح وحروباً طاحنة في أفريقيا. والتخلف الذي تعانيه البلاد العربية أصبح قهقرية زوالية انتحارية في القارة الأفريقية. وكم تبدو المغامرة فاشلة وغير مجدية أن يلبس العقاب ريش الغراب لهدف يرمي إليه، فيغدو متوحداً غريباً في مملكة الغربان وطريداً شريداً في مملكة العقبان.

لذلك ربما يكون أجدى وأنفع في المدى البعيد أن تتوجه القيادة الليبية شطر أوروبا المتطورة التي تعاني ما تعانيه ليبيا وغيرها من هيمنة الولايات المتحدة وطغيان مصالحها. فالبحر المتوسط بحيرة عربية أوروبية يجمع بين شعوبها تاريخ طويل واتصال ثقافي تكامل عبر الأزمنة ومصالح اقتصادية مشتركة أبعد ما تكون عن المنادح الافريقية والمجاهل الأطلسية كليهما. وليس أقرب إلى الحقيقة الجغرافية والواقع الحياتي من أن نسمّي دول المغرب العربي الكبير «بلدان جنوب المتوسط» عوضاً عن «بلدان شمال أفريقيا»، التي تفصلها عن بحرنا الحضاري العظيم مساحات هائلة من بحار الرمال.

ومهما يكن من أمر، فلا نعتقد أن الأخ معمّر عازم فعلا على خلع العباءة العربية ولبس القباء الأفريقي. فليس بالأمر اليسير الهيّن أن يتبدّل المرء قيافة غير قيافته، وأمة غير أمّته، وثقافة غير ثقافته التي ورثها عن أبيه وجدّه. لذلك نرجّح أن يكون التلويح بهذا التدبير مجرّد ثورة عاطفية ناشئة عن الخيبة، وهي تذكرنا بخيبة ذلك البدوي الذي سطا العدو على نوقه فقال:

لو كنتُ من مازنٍ لم تَستَبِحْ إبِلي
بنو اللَّقيطةِ من ذُهْلِ بنِ شَيبانا
لكنَّ قومي وإنْ كانوا ذَوي عدد
ليسوا من الشرّ في شيءٍ وإنْ هانا
يُجزون من ظلمِ أهلِ الظلمِ مَغفِرَةً
ومِنْ إساءَةِ أهلِ السوءِ إحسانا
كأنَّ ربّكَ لم يَخلقْ لخشيتِهِ
سواهُمُ من جميعِ الناسِ إنسانا[٤]



وإذا كان العقيد القذافي يبحث عن ملجأ له ولدولته في أفريقيا أو غيرها استنكاراً لقصور العرب عن نجدته ضدّ حصار يؤثر على مصالح بلده تأثيراً محدوداً، فما عسى أن يفعل اللبنانيون والفلسطينيون الذين تُحرَق أرضهم وتُراق دمائهم في مصارع شهدائهم كل يوم؟! بمن يلوذون وإلى من يلجأون؟! وهل ينتحرون أو يستسلمون، لأنّ العرب يتفرّجون؟!

٢٨/١١/١٩٩٨

---

(١) يعتبر توماس جفرسون من الشخصيات المرموقة في التراث الوطني الأميركي. وقد اشترك مع جورج واشنطن في حرب التحرير ضد الاستعمار البريطاني ، وكان في عداد الزعماء الذين وضعوا وثيقة استقلال أميركا سنة ١٧٧٦.

(٢) خلافاً لتردد الرئيس كلينتون وازدواجية موقفه من تبرير سلوكه الجنسي، فإن جفرسون واجه خصومه في الكونغرس، كما تقول صحافة عصره، بضراوة الذئب، وأعلن بالعين الجاحظة والفم الملآن متحدياً هؤلاء: «نعم كانت لي علاقة بسالي هيمنغز. ولا أظن أن أيا منكم ليس له علاقة خارج الزواج. كما أعتقد جازماً أن الشعب الأميركي الذي روّض المستحيل يفضّل أن يكون رئيسه من الفحول وليس من الخصيان»!

(٣) E&T. Dupuy: The Encyclopedia of Military History-(London, 1977).

J. Murphy: «History of the Marines»)-(N.y.1984).

G.Ferrand: «Annales de Géographic»-(Paris, 1930).

(٤) الأبيات لشاعر يدعى قُرَيْط بن أُنَيْف من بني العنبر تقاعس قومه عن نجدته.





الشرعة المالكية والحقوق السائبة

أمس الأول في ١٠ كانون الأول (ديسمبر)، احتفل العالم بمرور خمسين سنة على صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» من قصر شايو في باريس سنة ١٩٤٨.

فقد أقرّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقدة في العاصمة الفرنسية يومذاك هذه الشرعة بالأكثرية الساحقة من أعضائها. ويعود الفضل الأساسي في هذا الإنجاز الحضاري العظيم إلى رجل من لبنان هو الدكتور شارل مالك.

ولأن شارل مالك لبناني عربي، لم تأت على ذكره في المناسبة أي صحيفة أو وسيلة إعلامية في العالم الغربي بأسره. وقاطعته أميركا بنوع خاص هو الذي أحب أميركا وخدم سياستها وضحى بطموحه الشخصي ونضاله الوطني والقومي في سبيلها.

ولأنه آمن بالغرب ومبادئه الثقافية وتراثه الفكري والفلسفي، تنكر له الغرب ونبذه، فلم يتصدق عليه حتى بكلمة ثناء.

ولأنه تجاوز بأفكاره ومواقفه بدائية السلوك اللبناني والعربي في إكتناه الرقيم الدولي يومذاك وفض أغلاقه وإحتساب مداه حاضراً ومستقبلاً، رجمه اللبنانيون والعرب بأقبح النعوت وسلطوا عليه ألسنة الرعاع.

قالوا إنه عميل أميركي، وإذا بمعظم قادتهم وأقطابهم وزعمائهم يباهون اليوم بأوسمة العمالة «للشيطان الأميركي الأكبر»، ويسمونها صداقة، وتعاون، وعلائق مميّزة، ومصالح متبادلة إلخ...

ثم زعموا أنه عميل صهيوني، وإذا بهم يقفون اليوم وقوف الأذلاّء بباب «الدولة المزعومة» يستجدون جرعة من إكسير سلامها، متغرغرين بأحلام التسوية، متلهفين إلى عناق الأخوة مع نتنياهو وشارون، مترحمين على رابين وبيريس، وفي عيونهم دموع الأسف والأسى على الأيام الضائعة والفرص الضائعة والوصال الضائع والأمل المنشود...

قد يكون هذا الرجل أخطأ في أمور كثيرة، لكن خطأه الأكبر هو أنه حمل هموم الإنسان في زمن الغيهبان، وآمن بقضية الحق في عالم الزور.

كانوا ثلاثة على المنبر الدولي في قصر شايو سنة ١٩٤٨ يوم «الإعلان



العالمي لحقوق الإنسان»: اليونور روزفلت، وشارل مالك، ورينيه كاسان. وفي الذكرى الخمسين لهذه الشرعة أصبحوا اثنين على شاشات التلفزة وأمواج الأثير، وأعمدة الصحف، وفي الندوات والحفلات والمهرجانات القائمة تخليداً للحدث التاريخي الكبير... وسقط شارل مالك اسماً وصورة وصنيعاً... لأنه لبناني!

حتى في باريس، أم لبنان الحنون وعاصمة النور سابقاً، خيّم الظلام على ذكر مالك لأنه لبناني... ونبشت فرنسا من غياهب النسيان ذكر كاسان، لأنه يهودي...

وحتى في الأمم المتحدة التي اشترك مالك في وضع ميثاقها خلال مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ وأسهم في تأسيسها وله تاريخ مشرق في محاضرها وقراراتها وأنظمتها طيلة العقد الأول من عمرها... حتى في تلك المؤسة التي يفترض أن تكون منزهة غير متحازة، اقتصر الإحتفال بذكرى الشرعة المالكية وحقوق الإنسان، على عرض أفلام وإلقاء محاضرات عن الهولوكوست... ولم يحظ مندوب لبنان الأول والأسبق بنظرة عطف أو عرفان.

أقول هذا، ولو علق سفّاح على مشنقة في لبنان أو أي مكان تحت الشمس، لقامت قيامة العالم دفاعاً عن حقوق الإنسان!

إنها مهازل القدر في زمن التهافت والنكر والإنحلال وسقوط الحقوق والقيم والرسالات...

ويتحدثون تقويماً وتنجيماً عن نهاية العالم... وأي نهاية أقبح من النهاية التي يتخبّط فيها العالم اليوم، بإنتشار الغريزية، وانحسار المناقبية، وإنتحار الموضوعية؟!

سألني وزير لبناني سنة ١٩٩٣، عن أفضل وسيلة لترويج اسم لبنان في الإعلام الخارجي الذي يغفل ذكره كلياً. فأطرقت مفكراً، ثم أعياني الجواب، فاختصرته بالعبارة الآتية: «إفتحوا مطارات الحشيش!!»

الناس يولدون احراراً

يوم صدر «الإعلان اعالمي لحقوق الإنسان» عام ١٩٤٨، كان مندوب لبنان الدكتور شارل مالك يشغل في وقت واحد أربعة مناصب رئيسية في الأمم المتحدة، هي:

١ - رئاسة المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي يأتي مباشرة بعد مجلس الأمن على صعيد أهميته، وذلك ابتداء من سنة ١٩٤٦.

٢ - رئاسة لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي، والتي كان عضواً فيها منذ تأسيسها سنة ١٩٤٦، وهي مؤلفة من ١٨



عضواً يمثلون حكومات ذات إتجاهات متنوعة. وقد ترأس الدكتور مالك هذه اللجنة بعد استقالة السيدة اليونور روزفلت أرملة الرئيس الأميركي الراحل فرانكلين روزفلت من رئاستها في خريف السنة ١٩٤٨.

٣ ـ مركز المقرر في لجنة الصياغة النهائية للإعلان العالمي، المؤلفة منه شخصياً، ومن السيدة روزفلت ومندوب فرنسا.

٤ ـ رئاسة «اللجنة الثالثة» المنبثقة من الجمعية العمومية التي أقرّت نص الشرعة بصيغته الأخيرة، وكانت مؤلفة من ٦٠ عضواً هم المنتسبون يومها للمنظمة الدولية، وقد صوتوا على النص النهائي لشرعة حقوق الإنسان مع إمتناع ثمانية فقط ودون أي صوت معارض.

كان شارل مالك خلال تلك المرحلة، في عداد القلة النادرة من العقول الفلسفية التي سلمت من لوثة الحرب العالمية الثانية، فلم تتورط في إتجاه متطرف نازي أو شيوعي، أو في إتجاه آخر مغاير للفكر المنهجي الكلاسيكي الخالد في التراث الإنساني. فهو تلميذ أرسطو العقلاني المنطقي الصارم، ورديفه الإسلامي ابن رشد، والمسيحي توما الإكويني، وهو تلميذ الفلاسفة الألمان من كانط إلى هيغل ونيتشه وهايدغر وغيرهم. وهو أخيراً تلميذ الروحانية الإيمانية المتمسكة بأولية الخالق، من أفلاطون إلى المسيح، إلى من تشرّب هذا الفيض من خلائق الروح عبر الأزمنة حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

ولذلك وجدت فيه الدول المقهورة وشعوبها بعد أكثر الحروب دماراً وسفكاً وإبادة في التاريخ، ذلك الرسول المعبر عن توقها إلى السلام ورغبتها في اجتثاث عروق الحرب من الإنسان الترابي السقري المتعطش للدماء، لا سيما وأن قوة شخصيته وسداد إقناعه ومنطق حجته وعلو همته وقلة شهوته، طوّعت جميع القوى المنتصرة في الحرب وفي طليعتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لإرادته المانعة وشجاعته الفائقة، فطاوعته في مسألة حقوق الإنسان المسيئة إلى مصالحها الاستعمارية ومضارباتها الإفتراسية، وتمكن بما يشبه المعجزة أن يستدرج حكومات العالم قاطبة إلى إبرام وثيقة دولية تكرس حق الإنسان في الحرية والعدالة والمساواة والرخاء والمعرفة والعبادة والتجمع وسيادة القانون.

لقد وضع أفلاطون في كتاب الجمهورية شبه دستور لحقوق العبيد في المدينة الفاضلة، لكن هذا الإجتهاد ظلّ محكوماً بأنظمة الرقّ، ولم يعتق العبد من ربقة السيد، فضلاً عن كونه اختصّ بالمستعبدين في البوتقة اليونانية القديمة.



وفي سنة ١٢١٥م، أصدر نبلاء انكلترة «الشرعة الكبرى» المعروفة «بالماغنا كارتا» التي أسست للحريات السياسية في البلاد، وفرضوها على الملك جون لاكلاند بعد أن ثاروا عليه. لكن هذه الشرعة كانت محدودة الأفق مقتصرة على بريطانيا، وعنيت خصوصاً بحقوق الإقطاعيين دون سائر المواطنين من أحلاس الأرض.

ولعل «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن» الذي انبثق عن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، كان المحاولة التاريخية الأكثر شمولاً على صعيد الحقوق السياسية والإجتماعية والفكرية والعقائدية للإنسان. وقد بقيت هذه الشرعة هي أيضاً في إطارها الفرنسي بالرغم من تعميمها في أوروبا خلال الحروب النابوليونية، ثم انتقالها إلى الشرق بعد غزوة بونابرت لمصر وفلسطين، حيث تبنّى العديد من رجال النهضة العربية في القرن التاسع عشر مبادئها الداعية إلى الحرية في مرحلة الإنهيار العثماني وعهود المتأخرين من السلاطين[١].

غير أن تاريخ الحضارة لم يعرف قبل صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» سنة ١٩٤٨، أي شرعة متكاملة جامعة لتلك الحقوق ومذيلة بتواقيع مندوبي الدول الأعضاء في منظمة عالمية كالأمم المتحدة إلا تلك التي أسهم الدكتور مالك إسهاماً رئيسياً في وضعها، ومهرها بالطابع الإنساني الشمولي الذي يتجاوز الحدود السياسية والجغرافية والعرقية والعقائدية كافة، ويعنى عناية خاصة بحقوق الفرد السياسية وعلائقه بالدولة والجماعة.

وقد وضع مالك استهلال «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» منفرداً، وهو بمثابة مقدمة للشرعة تتألف من ستة بنود، ركز فيها على الإعتراف بالكرامة الإنسانية المتأصلة في البشر وحقوقهم الثابتة المتساوية في الحرية والعدالة والسلام، وشجب منطق الحرب والقوة، ونادى بحرية الرأي والعقيدة، والغلبة على الفقر والجهل والظلم، داعياً إلى المساواة بين الرجل والمرأة، وحق الإنسان في الرقي الإجتماعي وحصوله على مستوى لائق لمقومات الحياة[٢].

أما سائر مواد الشرعة، فقد شارك فيها مشاركة أساسية، وكان يشدّد خصوصاً على إختصاص الإنسان بالعقل والضمير دون سائر مخلوقات الله، فيصرّ على رينيه كاسان مندوب فرنسا الذي تولّى التأليف بين إقتراحات عدّة لوضع الصيغة النهائية للإعلان العالمي، أن يأخذ في الإعتبار دائماً مسألة حرية الإنسان في الإحتكام إلى عقله وضميره[٣].

ومما رواه لي شخصياً أن كاسان،



الذي يجهل اللغة الإنكليزية وهو متضلع من الثقافة الفرنسية، كان يعرض عليه كل مادة من مواد الشرعة بأمر من السيدة روزفلت، ويأخذ في الإعتبار ملاحظاته عليها وتعديلاته لها. وقد جاءه منذ البداية بالمادة الأولى للإعلان العالمي التي نسخها نسخاً عن المادة الأولى في شرعة حقوق الإنسان العائدة للثورة الفرنسية، وعن افتتاحية كتاب جان جاك روسو «العقد الإجتماعي». والعبارة هي كما يلي في شرعة الثورة: «يولد الناس ويظلون أحراراً متساوين في الحقوق»[٤]. أما في مستهلّ كتاب روسو، فهي على الشكل الآتي: «ولد الإنسان حراً طليقاً، ومع ذلك فهو مثقل بالقيود في كل مكان...»[٥].

فقرأ شارل مالك المادة المقترحة، وقال لصاحبه، وفي كلامه نبرة إعتزاز بتراثه العربي: «إن هؤلاء لم يزيدوا شيئاً على قول عمر بن الخطاب: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً). لذلك أرى أن تضيف إلى صفة الحرية التي وهبت للإنسان من لدن الله، صفة العقل والضمير التي تشرط حرية المرء بهداية عقله وردع ضميره».

وهكذا تمت صياغة المادة الأولى من الإعلان العالمي كالآتي: «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء».

وما يقال عن هذه المادة يقال عن معظم المواد الأخرى التي أعمل فيها مالك أدوات فكره الحرّ تنقيحاً وتشذيباً فضلاً عن الإضافة أو الإجتزاء، خصوصاً في المواد المتصلة بالمثل العليا، كالمادة ١٨ الخاصة بحرية الفكر والضمير والمعتقد والعبادة، أو المادة ١٩ الخاصة بحرية الرأي والتعبير والإعلام والاستعلام، أو المادة ٢٠ المتعلقة بحرية الإشتراك في الجمعيات، أو المادة ٢٢ المتعلقة بالضمانات الإجتماعية، أو غيرها.

الفرد قبل الجماعة

ورغم أن الرجل حمل بعنف طيلة الأعوام الثلاثة (١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨) على الفكر الشيوعي، وكان الوحيد الذي يواجه الماركسية - اللينينية بالمنطق السليم والبرهان السديد، فقد أقام أطيب العلائق الودّية مع المندوبين السوفيات ومن يدور في أفلاكهم من الشيوعيين لتمرير شرعته وتأمين صدورها عن الأمم المتحدة قبل أن تتورط الدولتان العظميان في غياهب الحرب الباردة. كل ذلك دون أن يتنازل قيد أنملة عن مواقفه العقائدية الدوغماتية الصارمة[٦]. الأمر الذي تشهد به عشرات المداخلات الجدلية الحازمة في إجتماعات لجنة حقوق الإنسان وسائر



اللجان المعنية بالشؤون الثقافية والإقتصادية والإجتماعية. ونذكر هنا على سبيل المثال مداخلته في ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٧ التي جاء فيها:

«لقد وجدت الدولة أصلاً لخدمة الفرد وتنظيم وجوده، ولم يفرض منطق الدولة في حدّ ذاته أن يكون الفرد عبداً للدولة وأن ترتبت عليه واجبات نحوها. وإذا كانت شرعة حقوق الإنسان التي نحن بصددها لا تنطلق من هذه الحقيقة ولا تنهى عن تذويب الفرد في قوالب الأفكار النظرية التجريدية (Abstractions) بل تتركه عرضة لاستبداد الأنظمة السياسية والمؤسسات التابعة لها، فإن أخشى ما أخشاه هو أن تأتي الوثيقة التي نعمل هنا على بلورتها وإصدارها مجرد تعبير ببّغائي عن منطق القوة وتبرير غير مباشر لطغيان العصر».

«لذلك أقترح أن تبرز في الوثيقة الأمور الرئيسية الآتية»

«١ ـ أسبقية الفرد للجماعة وتقدمه على الطبقة والقوم والدولة والوطن، بصفته الكيانية الذاتية».

«٢ ـ حرية العقل والضمير إمتياز فردي مقدس في استقصاء الحقيقة والتعبير عن رفض الآراء والمبادىء والعقائد أو قبولها، بصرف النظر عن أي إنتماء إجتماعي أو سياسي أو ديني».

«٣ ـ إن أي نوع من أنواع الضغط يتعرض له الإنسان الفرد من جانب المؤسسات النظامية العامة كالدولة أو الحزب السياسي أو الجماعة العنصرية أو الهيئة الدينية إلخ... لكي يلتزم ذلك الفرد موقفاً مغايراً لإرادته، هو أمر مرفوض كلياً في الشكل وفي الجوهر».

«٤ ـ يمكن أن تكون المؤسسة النظامية العامة المشار إليها مخطئة أو مصيبة في تعاملها مع الفرد، كما يمكن أن يكون هذا الأخير من جهته مخطئاً أو مصيباً في تعامله مع المؤسسة. فإن ذلك لا يبدّل كون الإنسان الفرد يملك وحده حق تقرير موقفه سلباً أو إيجاباً في ضوء عقله وضميره».

جبهات وإنتكاسات

كانت أحداث الشرق الأدنى تلقي بظلّها على إجتماعات لجنة حقوق الإنسان واللجنة المصغرة للصياغة في ربيع ١٩٤٨، وقد أدرك مالك خطورة ما تخطط له الصهيونية، فبات يعمل على ثلاث جبهات:

• الأولى تقوم على الإتصالات الدائمة والمكثفة بالدول العظمى ومراكز القرار في واشنطن ولندن للحؤول دون النكبة الفلسطينية، مع توعية الحكومة اللبنانية بالبرقيات والتقارير المتوالية، وتنبيه الحكومات العربية من خلال وفودها في الأمم المتحدة إلى ضرورة



التضامن وتأمين أقصى درجات التعبئة السياسية والعسكرية للقضاء على العصابات الصهيونية قبل تأسيس دولتها. ولكن مساعيه في هذا الإتجاه منذ رفض العرب قرار التقسيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وحتى هزيمة ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ المنكرة، كانت صيحة في واد ونفخة في رماد، فسبق السيف العذل وأصبح همه بعد النكبة تخفيف معاناة اللاجئين، والتعويض عما لحق بالفلسطينيين من ظلم وتشريد، ومحاولة انتزاع قرارات عادلة من جانب الأمم المتحدة قدر المستطاع.

• أما الجبهة الثانية فتقوم على تسريع إصدار شرعة حقوق الإنسان في أجواء ملبدة بالغيوم، تلوح من خلالها طلائع الحرب الكورية، وإنتصارات ماوتسي تونغ والشيوعية في الصين، وإغتصاب اليهود لفلسطين، وبوادر الحرب الباردة بين الشرق والغرب، إلخ... وقد نشطت الأجهزة الغربية الداعمة للصهيونية والأجهزة السوفياتية والأحزاب الشيوعية الدائرة في أفلاكها، كلٌ في إتجاه مصالحه، لعرقلة صياغة الشرعة ومنع صدورها. أما الغربيون والصهاينة فتعود أسباب عرقلتهم إلى توجس جدي من أن تتحول شرعة حقوق الإنسان إلى سيف ذي حدّين يدينهم على ما ارتكبوه ضدّ السكان العرب في فلسطين، مثلما يدين النازية على ما ارتكبته ضد اليهود في ألمانيا الهتلرية. وأما الشيوعيون فإنهم كانوا يتخوفون من استخدام الشرعة المذكورة لفضح مجازر ستالين الذي أزال أكثر من ٧ ملايين من رعاياه في عملية «التطهير» العقائدية الكبرى خلال الثلاثينات.

• وأما الجبهة الثالثة، فكانت تأسيس السفارة اللبنانية في واشنطن، وبناء علائق جيدة للبلد الصغير الذي لم يكن له حتى الأمس القريب أي وجود على الخريطة العالمية، مع الدول الكبيرة والصغيرة، ووضعه في مداره اللائق بين كواكب المنظومة الدولية.

وأخيراً، بعد معاناة لا حدود لها، وعقب أكثر من ٨٥ إجتماعاً تواصلت نهاراً وليلاً برئاسة شارل مالك، كان للرجل ما أراد وتم التصويت على شرعة حقوق الإنسان فأعلنت عالمياً في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨.

لقد كان مالك يعرف حق المعرفة أن تلك الوثيقة الفريدة المتكاملة ستنام نومة أهل الكهف على الرفوف المنسية في خزائن الحكومات، وأن ما عجز الأنبياء والحكماء والمصلحون عن تحقيقه عبر الأزمنة لكبح المظالم ورد نوازع الشرّ وأسباب الفتن والحروب، لن تستطيع ورقة شاردة في مهب المطامع أن تحققه بالدعوة المثالية إلى الإخاء والمساواة بين البشر وتكريس حق الفرد والجماعة في



الحرية والعدالة.

لكنه إنطلاقاً من ثقته بنفسه وإيمانه بكون الشرعة واجبة الوجود لتأسيس مجتمع الحرية والحق والإحترام في العالم المعاصر، رأى أن مجرد إدراجها في تراث الأمم المتحدة سيظلّ ماثلاً في حافظة الشعوب إلى يوم تنصاع فيه الحكومات لإرادة شعوبها فتنتقل تلك الوثيقة النظرية إلى حيز التنفيذ لتصبح جزءاً لا يتجزأ من دساتيرها.

وهنا مصدر الخيبة والمرارة التي رافقته حتى أواخر عمره، فتزامن غروب شمسه عام ١٩٨٧ مع غروب شمس الإنسانية وحقوق الإنسان.

أين ذلك الحلم الكبير من هذا الواقع المرير؟

أين تلك الحقوق والواجبات من التهافت الروحي والخلقي الذي يتخبط فيه المجتمع البشري اليوم؟

أين الحريات الأساسية من حرية الإباحة والجريمة والجنس وإرهاب الدول للأفراد وإرهاب الأفراد للدول؟

أين العدالة المنشودة من طغيان رأس المال وعولمة الظلم والإفتراس والإحتكار وتشويه الطبيعة وابتزاز خيرات الأرض وتلويث أنهارها وبحارها وخرق سمواتها واستئصال غاباتها وتسميم هوائها وترويع الكواكب في مدارها؟!

أين حرية الفكر والضمير في عالم راكع مسحوق أمام القوة الغاشمة لا رأي فيه إلا لمن طاوع الإنحراف، ولا قول إلا لمن قال الضلال دون الصواب، ولا حكم إلا لمن طغت أطماعه وشهواته على فكره وضميره؟!

أين تلك الأفكار والطموحات المثالية من جرائم الرأسمالية المتوحشة ومطامع العنصريات الفوقية والعصبيات الحاقدة التصفوية، واستشراء الخطر النووي وتفلّت أسلحة الدمار الشامل من الرقابة الجدية والإحتواء السديد.

* * *

«أوج ألان» الذي يناضل في سبيل تحرير شعبه واسترداد أرضه هو طريد ما يسمى بالعدالة الدولية باسم حقوق الإنسان...

وأوغوستو بينوشه الذي يناطح التسعين كانت جريمته الكبرى أنه مارس السلطة «في بلده»، وقد يكون تجاوز حدّ السلطة حيث أخطأ أو تعالى إلى رتبة العظماء المصلحين حيث أصاب، يكاد يواجه المقصلة باسم حقوق الإنسان...

قادة حرب البوسنة يساقون مصفّدين إلى المحاكم الدولية باسم حقوق الإنسان... وفي كل يوم تحت كلّ سماء يبحث تجار الحقد الأبدي عن كلاوس باربي أو موريس پابون جديد تجاوز التسعين لخطفه ومحاكمته باسم



حقوق الإنسان...

كثيرون هم المتاضلون الذين يصنّفون في عداد مجرمي الحروب، والحكام العدول الذين يرجمون بالدكتاتورية، في عالم يكيل بكيلين ويزن بميزانين... ما عدا فصيلاً واحداً من البشر في دولة محروسة اختارهم ربّ العالمين وسلطهم على الكفّار والمجرمين...

من يجرؤ على إتهام نتنياهو بالعنصرية والدكتاتورية والعدوان؟! إنه الحمل الوديع، مسيح الرحمة ورسول المحبة!

ومن يجرؤ على القول إن شارون مجرم حرب، وهو ملاك الرب؟!

ففي بلاد الرسل والأنبياء خصوصاً تمارس حقوق الإنسان، على بركة العقل والضمير والوجدان!!

١٢/ ١٢/ ١٩٩٨

---

(١) بعد إحتلال بونابرت لمصر عام ١٧٩٨، أصدر بياناً للشعب استهله بقوله: «من طرف الجمهور الفرنساوي المبني على أساس الحرية. . .» ومما جاء فيه: «أن جميع الناس متساوون عند الله والشيء الذي يميز بعضهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم فقط. فما هو العقل والفضل والمعرفة التي تميز المماليك عن الآخرين وتستوجب أن يملكوا وحدهم كل ما يحلو لهم في الحياة الدنيا. . .» وقد وصف الأمير حيدر بن أحمد الشهابي في كتابه «الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان» هذا الكلام «بالخطاب المهول والأمر المجهول»، ويقول رئيف خوري في كتابه «الفكر العربي الحديث» (طبعة دار الكشاف، ١٩٤٣، ص٧٩): «واضح ما لهذا الكلام من صلة متينة بالثورة الفرنسية وبيان حقوق الإنسان والمواطن».

ومن أنصار مبادىء الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان في تلك المرحلة، أحمد فارس الشدياق، ورفاعة رافع الطهطاوي الذي نقل الشرعة إلى العربية، وفرنسيس المراش، وجمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي، وغيرهم.

(٢) نظراً لضغط العوامل السلبية ومحاولات تعطيل الشرعة وعرقلة أعمال شارل مالك من جانب القوى الشيوعية والصهيونية، وخصوصاً بعد نكبة الشعب الفلسطيني في أيار (مايو) ١٩٤٨، فقد كلفته السيدة اليونور روزفلت رئيسة لجنة حقوق الإنسان في حزيران (يونيو) ١٩٤٨ وضع استهلال الإعلان العالمي بنفسه في معزل عن الحقوقي الفرنسي رينيه كاسان الذي ألف بين اقتراحات عدة لوضع السواد الأعظم من مواد الشرعة. وقد سمي الاستهلال في الترجمة الرسمية المعتمدة من جانب الأمم المتحدة للإعلان العالمي والموضوعة أصلاً بالإنكليزية والفرنسية: «الديباجة»، وهي كلمة لا تؤدي على الإطلاق معنى (Preambule) لأن الديباجة فارسية الأصل يقصد بها وجه الشيء، والكلمة العربية المناسبة هي الفاتحة أو الاستهلال أو المقدمة أو التمهيد.





---

(٣) رينيه كاسان حقوقي فرنسي يهودي لامع مات أهله جميعاً في محارق النازية.

(٤) تتألف شرعة الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان من ١٧ مادة، وقد عرّبها الدكتور أيوب ثابت والمحامي شارل دباس في العشرينات وكلاهما كان رئيساً للجمهورية أيام الإنتداب. وكان الدكتور شارل مالك قد طلب من الأديب واللغوي الكبير أمين نخله تعريب نص الإعلان العالمي لسنة ١٩٤٨ المؤلف من ٣٠ مادة، لكن الأمم المتحدة لم تعتمد ترجمة أمين نخله مع الأسف وفضلت عليها ترجمة ركيكة لا تزال تتمسك بها إلى اليوم، وهي ملتبسة لغوياً وعليئة بالمغالطات.

(٥) جان ـ جاك روسو: «العقد الإجتماعي أو مبادىء القانون السياسي» ـ تعريب بولس غانم ـ منشورات اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع ـ بيروت ١٩٧٢ ـ ص١١.

(٦) أنظر كتاب «شارل مالك ودور لبنان في صنع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» ـ منشورات دار نوفل ـ بيروت ١٩٩٨.





بسمات في سياق العبرات

صديقي المحامي الأديب فؤاد المشعلاني زارني أمس بعد انقطاع فرضته طوارق الأيام أربعين سنة، وقد تأبط «دزّينة» كتب ذكّرتني طباعتها الفقيرة وهندامها المتواضع بتفضيل أبي الطيب المتنبي البدوية المتمنعة على الحضرية المتصنّعة.

وفيما كنت أتصفّح هذه الكتب وأتفحص مضامينها، أخذت أوراق بعضها تتناثر بين يدي لسوء تغليفها وركاكة خياطتها، فتمثلت الأديب الكبير أمين نخله يوم دخل عليّ سنة ١٩٥٤ وهو يحمل روائع شعره في «دفتر الغزل» وخوالد نثره في «كتاب الملوك»، وقد طبعا أقبح طباعة على ورق رخيص هش في مطبعة صيداوية دهرية عائدة إلى القرن التاسع عشر.

فقلت له مداعباً: لو بعث الجاحظ في عصرنا ورأى هذا الإخراج الرائع والطباعة الفاخرة لأوكل إليك بلا تردد نشر كتاب «البخلاء».

وسرعان ما أدرك أمين بك المعنى المستتر لكلامي، فابتسم ابتسام العارف وقال: «تقصد أنه لو تبين الجاحظ مقدار الشحّ والتقتير في طبع هذين الأثرين لزاد فصلاً آخر على كتاب «البخلاء»؟

ثم أردف مستبقاً أي تصويب أو تعليق يصدر عني، بقوله: «ما حسبتك يوماً في عداد من تغنيهم بهرجة المحار عن سطوع اللؤلؤ».

* * *

قرأت فصولاً من الكتب التي حملها إليّ فؤاد المشعلاني، وهي متنوعة الأبواب والأغراض يغلب عليها الطابع القصصي المشوّق، وترتدي فيها المرافعة القانونية ثوب الرواية الأدبية الممتعة(*).

وعلى أن صاحبنا لا يضاهي أمين نخله بلاغة وبياناً، إلا أنه كلف مثله باللؤلؤ دون المحار، فاختطّ أسلوباً فريداً حاز إعجاب فريق مستنير من رجال الفكر والأدب والقانون. وقد أسرّ إليّ أنه يطبع كتبه على نفقته الخاصة، كي لا تذهب حصيلة كدّه واجتهاده إلى صناديق دور النشر، وبعضها يأكل السحت مع الأسف من أموال كتّابنا اليتامى المعوزين.

وكم هو معيب مهين أن تصدر «كتب اللؤلؤ» في معظم الأحيان بحلّة بائسة لا تليق بمحتواها الغني، فتتناتشها



القوارض على رفوف المكتبات وأرصفة الشوارع، فيما تصدر «كتب المحار» بالزينة الفاخرة والهندام الأنيق فارغة من أي مضمون، ويحتفل بتوقيعها شعراء الصدفة وأدباء القلزمة لملء جيوبهم بصدقات أناس لا يقرأون.

ومهما يكن من أمر، فإني تلقفت من رزمة المشعلاني كتاب «الظرف والظرافات» الذي أصدره باللغتين العربية والفرنسية وقرأته بلذّة غامرة من الدفّة إلى الدفة، وقد جمع فيه صاحبي أروع النوادر والكلمات التي نطق بها المشاهير والبهاليل الضاحكون شعراً ونثراً. وقلت في نفسي بعدما طويت الكتاب: ما أروع أن يكون الأديب مطاوعاً لمواهبه، صادقاً مع نفسه فيما يؤلف ويبتكر. ذلك أنني عرفت فؤاداً منذ الشباب الأول، يسخّر النكتة اللاذعة والفكاهة الذكية لفن المحاماة، ويترك بين مزاجه الأدبي وإجتهاده الحقوقي سلكاً خفياً يشدّ به أو يرخي عند الإقتضاء كي لا يطغى أحدهما على الآخر. وهو في ذلك، أطال الله عمره، أحد الظرفاء القلائل البارزين في أدب المحاماة، ممن لا يزالون على قيد الحياة، بعد رواده الأوائل.

ولكي يأخذ القارىء فكرة عن نوادر أولئك المحامين الأدباء الظرفاء أسوق على سبيل المثال، والشيء بالشيء يذكر، أن المحامي والشاعر الكبير أمين تقي الدين، وصل مرة إلى قصر العدل وهو يحمل عصا موشاة بالذهب، فبادره الخطيب المفوّه والحقوقي اللامع إميل لحود بقوله: «شو هالعصا الأنيقة يا أمين بك؟!» فأجابه الشيخ أمين على الفور: «ضيعانها فيك»!

وسكت إميل لحود على مضض، وهو يلعن الساعة التي إلتقى فيها أمين تقي الدين في ذلك اليوم. فلما انتهت جلسات المرافعة، جلس القضاة والمحامون تحت شجرة الكينا في قصر العدل قرب السرايا، يحتسون القهوة، وبينهم على ما أذكر، وكنت يومها طالب حقوق، الرئيس سامي الصلح، والمحامون يوسف جرمانوس وصبحي المحمصاني وجان جلخ وجبرائيل نصار وبهيج تقي الدين وإميل لحود وأنور الخطيب وغيرهم. وتأخر الشيخ أمين تقي الدين دقائق ثم انضم إلى الجمع، فنظر إلى إميل لحود وربطة عنقه الفاخرة وقال له بعفوية وإعجاب: «شو هالكرافات الحلوة يا إميل بك؟»... وكأن هذا تذكّر في الحال الصفعة التي تلقاها من الشيخ أمين قبل ذلك بساعتين، فأجابه فوراً: «طويلة على رقبتك!!».

* * *

كنت لا أزال مفعماً بحكايات فؤاد المشعلاني ونوادر كتاب «الظرف والظرافات» الذي جمع فيه كل طريف رهيف من لمع العبقريات الخالدة، حين وصلت إلى دار صديقي ونسيبي نايف



المعلوف محافظ بيروت السابق، فالتقيت عنده وجوهاً لبنانية طيبة حول خوان بسيط يحدث بنعمة رب العالمين وما رزق، بينهم الأديب والديبلوماسي العريق سفيرنا فؤاد الترك. فسألني عما أقرأ في هذه الأيام، بإعتباري ممن يقرأون على جوع ولا يأكلون على شبع... فقلت له إنني أطالع كتب سميّه فؤاد المشعلاني الذي يشفي بلسعه ويدهش بلمعه. فقاطعني فؤاد الترك بقوله: «سأروي لك حكاية صاحبنا مع المطران فرح، وهي آية من آيات الظرف والظرافات:

يوم توفي توفيق المشعلاني والد فؤاد، وكان من الضباط اللبنانيين الشرفاء، أقيم له مأتم حافل في بلدته صليما وأبنه المطران إلياس فرح تأبيناً بليغاً أطرى خلاله فضائله ومناقبه، وبعد مراسم الدفن والصلاة اختلى فؤاد بالمطران وقال له:

«إنني عاتب عليك سيدنا لأسباب ثلاثة:

● أولاً: لأنك قلت أن والدي توفي متمماً واجباته الدينية. والحقيقة أن أبي لم يدخل كنيستك إلا ثلاث مرات: يوم عمدتموه، ويوم زوجتموه، ويوم جنّزتموه!

● ثانياً: لأنك قلت أن زوجته خسرت بفقده الزوج الوفي. والحقيقة أن بعض عشيقاته كنّ حاضرات في مأتمه!

● ثالثاً: لأنك قلت: أنتم أصدقاءه لا تحزنوا لأن فقيدكم أصبح في أحضان إبراهيم. والحقيقة إن حزنهم كان يمكن أن يكون أقلّ لو علموا أنه مثلاً في أحضان بريجيت باردو!».

١٩٩٨/١٢/٢٥

(*) للمحامي فؤاد المشعلاني بضعة عشر مؤلفاً، أهمها: «الظرف والظرافات» في النوادر والكلمات المأثورة. في المرافعة: «ثلاث نساء أمام محكمة الجنايات» وقائع دعاوى فرنسية شهيرة. «شيء من كل شيء» وجوه من لبنان وخواطر أدبية. «جرائم أذهلت العالم». «مرافعات مختارة». «أقلام أمام القضاء».





الهلهلة والبلبلة...
في سياق الإصلاح المنشود

في تحديد «الإصلاح» إنه تقويم لاعوجاج طرأ على كيان سليم مستقيم، وليس ردّ اعوجاج طارئ إلى وضعه المعوجّ السابق في كيان سقيم منحرف.

لذلك لا يعالج اعوجاج المعوجّ في الكيان السقيم المنحرف بالإصلاح، بل بالتغيير الكلي طوعاً أو قسراً، على أساس خلق جديد وإبداع يردّ الأشياء إلى طبيعتها المستقيمة ومنطقها السليم.

وأضرب مثلاً على ذلك حالة رجل يده اليمنى طبيعية سليمة، ويده اليسرى منحرفة منذ طفولته بفعل خطأ ارتكبه جرّاح مهمل أو جاهل أزاح الكوع عن موضعه الأصلي. فلو فرضنا إزاء حالة كهذه أن الرجل أصيب بكسر في ساعد اليد اليمنى الطبيعية، فأجرى له الطبيب المختص عملية جراحية وعالج الكسر بالجبر، لصحّ اعتبار ذلك إصلاحاً ناجزاً. ولكن لو أصيب ذلك الرجل بكسر في ساعد اليد اليسرى المنحرفة، لوجب على الطبيب المخلص والبعيد النظر أن يقوّم انحراف الكوع بتغيير وضعه الشاذ، لا أن يكتفي بجبر الكسر الطارئ على الساعد ويترك الكوع الزائل على حاله.

في ضوء هذه النظرة الديناميكية المتكاملة إلى الإصلاح والتغيير، نهيب بالحكومة الجديدة أن تكون حكومة تأسيسية على صعيد القطاع العام، تعيد النظر في هيكلية الدولة والنظام وتجتنب اختيار الأدوات البشرية الصالحة لملء الشواغر أو إجراء مناقلات وتعيينات واسعة في مؤسسات وإدارات حكومية يبدو الاستغناء عنها من الأولويات الملزمة.

فالعمل التأسيسي الهادف يفترض أول ما يفترض وضع الخريطة الإدارية بمجمل تفاصيلها وملاكاتها على المشرحة، وتقويم بنيتها على أساس المستجدات المطلبية الناشئة عن تطور المجتمع واختلاف ظروف الحياة. ومن خلال هذا التقويم الدقيق للحاجات والإمكانات على مختلف الصعد، تستحدث أجهزة واجبة الوجود في



النظام الحكومي، وتطرح منه الأجهزة التي عفّى عليها الزمن وأصبحت عديمة الفائدة أو قصّرت في أدائها ومردودها. وبعد أن يتحقق هذا الإجراء طبقاً لخطة علمية منهجية، يوضع الملاك المناسب لكل من أجنحة البناء الإداري، ويتم تعيين العناصر البشرية لوظائفه المختلفة من ذوي الكفاءة والخلق السوي العاملين في الإدارة الحالية أو المختارين الجدد.

هذا ما أقدم عليه الرئيس فؤاد شهاب سنة ١٩٥٩، لاستدراك النقص والفساد والفوضى التي فضحتها في الإدارة الحكومية الدهرية فتنة ١٩٥٨. وقد استعان بالخبراء الفرنسيين في تحقيق ذلك الإنجاز الذي اختص لبنان بأحدث جهاز إداري في العالم الثالث. غير أن الزعازع الإقليمية وانعكاساتها المعيبة في الساحة المحلية، وما خلّفته من مراكز قوى سياسية وطائفية، وما فجّرته من أحقاد وعصبيات حزبية عمياء، ما لبثت أن قوّضت ذلك البنيان. وعوض أن تتولى الحكومات والعهود المتعاقبة تطويره وتحصينه وتحديثه تبعاً لمستلزمات العصر، عملت على تعطيل كلّ عناصر ديمومته وحيويات نموّه، فتضخم بورم التوظيف، وشاه بالتوسعة العشوائية، حتى ارتمى بعد أربعين سنة أمام هذا العهد الجديد يباباً خراباً تسرح في أرجائه الحشرات الزواحف وتسكنه البوم والغربان فضلاً عن الأرواح الشريرة والأرصاد الخبيثة.

عملية ثورية...

لذلك كان لا بدّ لهذه الحكومة التي تضم فريق عمل ناشطاً ونزيهاً، من إجراء عملية تأسيسية ثورية في الإدارة تأخذ في الاعتبار مطابقة الأجهزة الإدارية للحاجات الوطنية الحالية والتوقعات المستقبلية، قبل أن تقدم على أي مناقلة أو تعيين في الوظائف العامة إلا مراعاة لأحكام الضرورة القصوى.

ولكي لا نخوض في موضوع متشعب يتعدى نطاق اجتهادنا الصحفي، لا سيما وأن في عداد الوزراء نفراً من أهل الاختصاص في طليعتهم الدكتور حسن شلق الذي مخض العلم الإداري في مجلس الخدمة المدنية منذ نشأته وتمرّس بالقوانين الإدارية على الصعيدين النظري والتطبيقي طيلة عقود، نكتفي بتدوين بعض الملاحظات المتعلقة بالحقائب الوزارية، وهي القمم البارزة في الأهرام الإدارية، آملين أن ترصف مداميكها التأسيسية على قاعدة المنطق والماهية والمقتضى.

فلو أحصينا ميادين العمل في



القطاع العام، وعمدنا إلى ترتيبها بحسب هوياتها وخصائصها الذاتية، لحصلنا على ١٣ مجموعة نوعية من الأنشطة، تندرج في إطار الوزارات الآتية:

* **وزارة التخطيط والتنسيق والإنماء:** وتتولى توقيت الأعمال واستنساب أولوياتها وتنسيقها بين مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وتقترح المشاريع الملائمة للإنماء المتوازن، كما تضع الدراسات تلبية لحاجات سائر الوزارات والمؤسسات والإدارات العامة، وهي التي تتعاقد مع الخبراء المحليين والأجانب، ويناط بها تأمين اللوازم والتقنيات المعلوماتية المطلوبة، وتعهد إدارة خاصة بالتوثيق الحديث... الأمر الذي يوقف الهدر ويحصر الإنفاق في دائرة مركزية مسؤولة. كذلك تتولى هذه الوزارة عملية الإصلاح والإنماء المتواصل للإدارة الحكومية بالتعاون مع أجهزة الرقابة وغيرها من الإدارات المعنية.

* **وزارة الداخلية:** وتضاف إلى مسؤولياتها عن الأمن الداخلي، الشؤون الاجتماعية، والعمل، والنقل، والشؤون البلدية والقروية.

* **وزارة العلاقات الخارجية وشؤون المغتربين.**

* **وزارة الإعلام والثقافة والسياحة:** وتضم الإعلام والتوعية الوطنية والإنسانية، وشؤون الأدب والفكر والفن والآثار والتنمية السياحية.

* **وزارة التعليم والتوجيه المهني:** وتُعنى بالتعليم النظري والتقني في مختلف المراحل.

* **وزارة الشؤون المالية والمصرفية.**

* **وزارة الاقتصاد الوطني:** وتشمل الزراعة والصناعة والتجارة، والتعاونيات، والتسويق الخارجي، والتخصيصية، وتوجيه الاستثمار.

* **وزارة الإنماء والإعمار:** وتتولى الأشغال العامة بكل اختصاصاتها وفروعها، والأعمال المنوطة بمجلس الإنماء والإعمار الحالي، وشؤون الإسكان، ورعاية البيئة.

* **وزارة الدفاع الوطني:** وتضاف إلى مسؤولياتها الحالية المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، شؤون الرياضة والشباب والتعبئة الوطنية، وعملية إعادة المهجرين حتى إنجازها.

* **وزارة العدل:** ويُناط بها الإشراف على السجون وإدارتها وتحديثها، بالإضافة إلى صلاحياتها الأخرى.

* **وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.**

* **وزارة الصحة العامة.**

* **وزارة الموارد المائية**



والكهربائية: وتلحق بها شؤون النفط والمعادن.

... وتأسيس جديد

ولعل أفضل ما يمتاز به ترتيب كهذا، أنه يعيد المنصب الوزاري إلى سويته المعنوية المرموقة، ويعزز منزلة القيادة في النظام السياسي، بعد هلهلة الوزارات الفضفاضة التي يحتاج فيها الحُدّاث إلى تراجم. فالكثرة تذهب الهيبة والزحام يبتزّ الوقار، وتعدد الرؤوس يستأخر الإنجاز المفيد.

ومن محاسن هذا الاختصار الموضوعي لعدد الحقائب الوزارية وتوزيعها على أساس الارتباط العضوي بين الشؤون التي ترعاها، إنه ينتقص من الهدر بتطبيع العلائق بين وظائف واختصاصات الفروع التابعة لكل منها، وتلقائية التنسيق فيما بينها بحكم تبعية المجموعات الإدارية المتناغمة لقطب وزاري واحد وتجاور مكاتبها في دائرة القطب المشار إليه ومركز نشاطه.

يضاف إلى ذلك تحكيم المنطق السليم في تنظيم أعمال القطاع العام. فلا يكون الإعمار والإسكان مستقلين مثلاً عن الأشغال العامة، أو تفصل أمور البيئة وسبل حمايتها عن هذه الأنشطة والإنجازات الإنمائية، أو يلحق قطاع النقل بالأشغال العامة، وهو متصل حكماً بالأمن الداخلي ومراقبة الثغور وتطبيق أنظمة السير، وغير ذلك من اختصاصات وزارة الداخلية إلخ...

ثم إن استحداث وزارة للتخطيط والتنسيق، من شأنه أن يضبط العمل الحكومي ويقطع دابر الفوضى، ويضع الخطط الزمنية الدورية للإنماء الوطني في مختلف القطاعات ويتابع تنفيذها.

وقد يتبادر إلى الذهن إزاء هذا الدمج الذي يحشر كيانات عدة ذات أنشطة واسعة متشعبة في وزارة واحدة، أن عملية الحصر هذه لن تنجو من العرقلة وتشابك الصلاحيات، وتعقيد المعاملات بدلاً من تبسيطها. لكن هذه المحاذير تنتفي حكماً بإدخال وظيفة «مساعد وزير» على الكوادر العليا للإدارة اللبنانية، وهو أسلوب معتمد في معظم الدول المتطورة، لأن وظيفة الوزير ذات طابع سياسي وكثيراً ما يكون الوزراء الممثلون للتيارات السياسية في البلاد غير ملمين إلماماً دقيقاً وعميقاً باختصاصات وزاراتهم، فيتولى الإدارات العامة والفروع التقنية التابعة لتلك الوزارات مساعدون من ذوي الخبرة والاختصاص.

ولو أخذنا على سبيل المثال في التنظيم المقترح أعلاه، «وزارة الإنماء والإعمار» التي تضم قطاعات متعددة كثيفة الأنشطة، لوجب أن يتولى الإدارة العليا للأشغال العامة في الوزارة



المذكورة، «مساعد وزير الإنماء والإعمار للأشغال العامة»، و«مساعد وزير للمباني والإنشاءات»، و«مساعد وزير لشؤون الإسكان»، و«مساعد وزير للبيئة» إلخ... ويشرف كل من هؤلاء على الوحدات الإدارية الخاصة بقطاعه والتي يرأسها مديرون عامون تابعون له.

هكذا يتفرّغ الوزراء للعمل السياسي القيادي في إطار مجلس الوزراء، وتنتفي الحاجة إلى وزارات تكنوقراطية يفتقر أعضاؤها إلى الإعداد السياسي المسبق، كما تنتفي، بمحدودية عدد الوزراء، ميوعة القرار السياسي الذي يتجاذبه ثلاثون وزيراً أو أكثر داخل حكومات ينصرف معظم اهتمامها إلى المصالح المتوازنة بين تياراتها، فيما تكون البلاد بحاجة إلى مواقف حاسمة متوازنة في تقرير مصائرها الوطنية والقومية، ورسم سياستها العليا على الصعد الإنمائية والدفاعية والاجتماعية والثقافية. ولكي لا يفلت الزمام تكراراً من قيود المنطق والهيكلية النموذجية المحدودة، كما حصل في زمن الحروب العبثية وبعدها، فتصبح عندنا وزارة للطيران المدني مثلاً، ووزارة للمنظمات الكشفية، ووزارة للصيد البري والبحري أو ربما وزارة للنفايات... لا بد من تحديد وزارات الدولة بقانون.

* * *

عندئذ فقط يتحول مجلس الوزراء، من مجلس بلدي على مستوى الوطن، إلى مؤسسة قيادية عليا، تُعنى عناية رئيسية بتحقيق إنجازات خارقة تبوئ لبنان منزلة عالمية نادرة المثيل في القرن الحادي والعشرين. وهي تتدرج في سلم الأولويات على سبيل المثال وليس الحصر، كالآتي:

* تحرير الأرض اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي بوسائل عبقرية لا هي استسلامية ولا استكبارية، تضع في الألف الثالث بعد الميلاد أبجدية معرفة متبادلة بين المتصارعين حتى الإبادة في النفق الطويل تبلغ حدود الإدمان، لأن المعرفة الحقيقية العميقة وحدها تستتبع التسامح وتسقط العدوان. وذلك على غرار ما وضعه اللبنانيون القدامى في الألف الثالث قبل الميلاد من أبجدية للتفاهم والتفاعل الحضاري عززت فرص الائتمان، وفصلت فصلاً رائعاً بين سكك التجارة المحمية بمصالح الشعوب، وسكك الحروب المستعرة بمطامع الغزاة وفتوح شهواتهم.

* تحرير الإنسان اللبناني من التشنجات الدينية، وإنقاذه من وثنية المذهب والطائفة، مع بناء وحدته الوطنية والقومية والإنسانية النموذجية على الإيمان بإله واحد أقرب الخلق إليه أحبهم لعياله. ذلك أن الرسل والأنبياء والأولياء والقديسين وأصحاب المذاهب والشيع يتعانقون متوافقين متآلفين عند سدرة



المنتهى، فيما يقتتل أتباعهم متناحرين في عالم التراب!...

* تأسيس الأكاديمية اللبنانية، وهي تضم نوابغ اللبنانيين في العلوم والفنون والآداب، سواء أكانوا مقيمين أم مغتربين. وينتخب هؤلاء الذين يحدد عددهم بثلاثين متفوقاً لمدى الحياة طبقاً لنظام خاص، ويعقدون دورات فصلية في بيروت أو في عواصم الاغتراب، كما يوضع دستور مفصّل لوجوه نشاطهم وأعمالهم الرائدة في الثقافة والتوعية والتربية والاقتصاد والتطوير الاجتماعي تأخذ بها الحكومات والمجالس البلدية والمؤسسات الشعبية.

* بعث جامعة بيروت العالمية للحقوق والشرائع، وذلك إحياء لمركز العاصمة اللبنانية التي كانت تفاخر العالم القديم بجامعتها الحقوقية أيام الرومان. وتحوي هذه الجامعة كليات عالية المستوى لدراسة القوانين الدولية والإقليمية كالشرائع المدنية اللاتينية والجرمانية والساكسونية والشرع الإسلامي وقوانين العالم القديم والشرائع الكنسية، والقانون الدولي بمختلف أجنحته واختصاصاته، ويتم اختيار أساتذتها من اللبنانيين والعرب والأجانب المتفوقين المشاهير، كما تزود بمكتبة حديثة كبرى، وتصبح بذلك المستوى أهم مرجعية حقوقية في العالم.

* إنشاء «مركز البحوث العربية والإسلامية لبلاد الشام» في بيروت. ويشارك فيه لبنان وسوريا وفلسطين والأردن. وهو يُعنى عناية خاصة باللغة العربية وإحياء تراثها ودعم تدريسها وتطوير أساليبها، كما يُعنى بالخطوط العربية التراثية وفنونها الرائعة، والمعالم والآثار الإسلامية الخالدة، وغير ذلك مما لا مجال إلى تفصيله في هذه العجالة. ويؤدي هذا المركز في نطاق اختصاصه عملاً نشرياً واسعاً. كما يؤمل أن يزوّد بمطابع حديثة ويسهم في مساعدة العلماء والمفكرين والباحثين على نشر آثارهم.

* تأسيس «المعهد التقني للأعمال واللغات في البحر المتوسط وأوروبا». ويتولى هذا المعهد تعليم اللغات الحية واللهجات المحكية في الدول الأوروبية والمتوسطية. وهو يُعنى عناية خاصة بالمراسلة والتخاطب في الأمور المالية والاقتصادية والتجارية والسياحية، ويخرّج عناصر صالحة لعالم الأعمال، كما يعتمد التقنيات الإلكترونية الحديثة.

* إنشاء مجمّع للاستراحة والاستشفاء خاص بالعجزة، نزلاؤه من غير اللبنانيين، وهم بوجه عام من أثرياء العالم العربي والشرق الأوسط. ويتعين أن يقوم هذا المجمّع في منطقة ريفية لبنانية نموذجية، ويتضمن مركزاً لإقامة العجزة الدائمة أو المؤقتة مع فندق فخم لإقامة أهالي العجزة أو أقربائهم وعوّادهم. كما



يضم مستشفى حديثاً يلبي جميع الحالات العلاجية والجراحية العادية والطارئة في أي وقت، مع فريق طبي من كبار الاختصاصيين وجهاز بشري وآلي متكامل.

* يُضاف إلى ذلك بعث المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل وإنجاز المعرض الدولي في طرابلس مع تخصيص جناح منه للاختراعات العالمية المسجلة، وإقامة متحف لآثار الحضارات القديمة في الشرق الأوسط بمشاركة دول المنطقة.

سيقول الكثيرون بالتأكيد إنني أحلم بل إنني أهذي. ولكن أحداً لا يستطيع إنكار المكاسب المادية والمعنوية الفائقة التي يمكن أن يجنيها لبنان من مشاريع وإنجازات في هذا المستوى. كما أن أحداً لا يستطيع القول إن «أضغاث الأحلام» هذه تحتاج إلى ٢٠ مليار دولار كالتي أنفقتها الحكومات السابقة على «أضغاث وقائع»... فغار إنفاقها في شبكة أنفاق تصل بين مجمّعات الفقر ودساكر التخلّف...

﴿أما الزَّبَدُ فيذهبُ جفاءً وأما ما ينفعُ الناس فيمكثُ في الأرض﴾.

١٩٩٩/١/٩





الثعلب والذئب والصحراء

في «رواية الثعلب» Le Roman de Renart[١] العائدة إلى القرون الوسطى، والتي اقتبسها القصّاصون الفرنجة من حكايات ايزوبس اليوناني القديم على السنة الحيوان، وكتاب «كليلة ودمنة» الهندي الفارسي الذي نقله ابن المقفّع إلى العربية... أن الذئب عدو الثعلب لأن أنياب الأول أمضى، والصحراء عدو الذئب لأنها تهزأ بفراغ جوفه.

ومما جاء في تلك الرواية التي التبست مغازيها على معانيها، أن الدّردبيس الداهية أم الثعالب التي أقعدها الهرم في الغابة المتوحشة نصحت ربيبها وخادمها الثعلب «غوبيل»[٢] أن يتحالف مع الصحراء، وقالت له: إن عدو عدوك هو في شرع الحكماء صديق لك. وما عليك إلا أن تنتهز فرصة مؤاتية يكون الذئب قد خرج فيها إلى الصحراء وهو يعوي وصوته يدوي، فتخيف أهل البادية من زعاقه وترهبهم بأخبار سطوه وضروب نقاقه، حتى إذا ركنوا إليك واطمأنوا إلى رأيك، أبرمت معهم عقداً تتآلون به من ذلك الوحش الكاسر وتأمن وإياهم غدره وأذاه.

وكان صقر من الصحراء قد حطّ مستروحاً في غيل قريب من بيت أمّ الثعالب، فسمع ما دار بينها وبين صاحبها من حديث، ثم هرع إلى البادية، حيث جمع إخوته الصقور القشاعم والعقبان فأخبرهم بالأمر، ودعاهم مع ذوي المخالب والأنياب إلى مجلس خاص يتشاورون خلاله في الحلف المقترح.

وبعد جدل طويل ومناقشة حامية استمرت قرابة يوم وليلة، بين طيور الصحراء وزواحفها وسباعها، أجمع المؤتمرون على موقف الحياد، وقال زعيمهم:

«ما لنا ولهذه الحرب الدائرة بين الذئب والثعلب. فالذئب معروف بالخيانة والغدر، والثعلب موصوف بالروغان والمكر. أما الحيوان العاقل فيأبى هذه الخلائق السيئة التي تعلّمها الذئب والثعلب من الإنسان الجاهل. فما أقبح أن يتأنسن الحيوان بهذا القدر وينحط إلى هذا الدرك! لذلك دعوهما يقتتلان، ولا تنصروا أحدهما على الآخر، فإن لنا في هلاكهما معاً منجاة من الشر الذي يضمران...».

وفي أعقاب ذلك الاجتماع الحاسم لجأت طيور الصحراء وجوارحها إلى



الوكون، ولاذت الأفاعي والسباع والضِّبّان والحراذين بالجحور والأوجار، وبرز كل من الذئب والثعلب على رأس جيشه فوق منتدح من الرمال، يتجادلان تحدياً وتجبراً.

كان الثعلب يقود جيشاً من قومه الثعالب، وقد اتخذوا دروعاً من جلود التماسيح الصلبة، وحوّمت فوق رؤوسهم طير نحاسية أبابيل ذات مناقير من لهب. أما الذئب فلم يكن يثق بقومه، ولا هم يثقون به، شأنهم في ذلك شأن مجتمع الذئاب التي يفترس بعضها بعضاً سواء أكانت متخمة أم جائعة. لذلك عزم بمنتهى الصلف والغرور أن يتصدى منفرداً لتلك الثعالب «المراوغة الجبانة»، كما تعوّد أن يصفها. وتوكل على أنيابه التي تزدرد الحصى، ثم جمع حوله ألوفاً من القنافذ رصفها في خنادق مواجهة لعدوه، حتى إذا وطئتها الثعالب علقت قوائمها بريشها المسنّن فيقبل هو على تمزيقها بأضراسه الغليظة واحداً بعد واحد.

وما إن حمي وطيس المعركة في رأد الضحى، حتى زحف الثعلب بجيشه على معسكر الذئب، وانطلقت طيوره النحاسية تتعقب القنافذ في خنادقها بألسنة اللهب، فاحترق معظمها وغارت فلولها في مخارق الأرض وكهوف البراري.

وكان الثعلب ورهطه قد وصلوا في تلك الأثناء إلى مربض الذئب فسدّد أنيابه للإجهاز عليهم، لكنها وقعت على الدروع التمساحية المسرودة فتحطمت، وسال دمه على مخطمه فارتدّ هارباً لا يلوي على شيء.

* * *

قرأت هذا الفصل من الرواية على جدتي أم يوسف في أمسية ربيعية فاترة، وهي تغزل الصوف تحت قنطرة بيتنا في الجبل. وكنت يومها في الثانية عشرة لا أفقه الكثير من المعاني الخفية والإشارات الرمزية في القصص والأمثال. فاستحسنت الجدة وقائع تلك الوقيعة، وقبل أن تستزيدني من أخبارها، همّت بالنهوض لإدخال الدجاجات إلى القنّ في جوار القبو، فطمأنتها إلى أنني أديت هذه المهمة منذ بعض الوقت وإنني أحكمت سدّ المبيت بالحجر.

ثم تابعت قراءة الفصل الثاني من الكتاب وعنوانه: «باب في مصالحة الثعلب للذئب واستخدامه ذلك العدو بعد هزيمته لفتح الصحراء وإخضاع حيواناتها».

وما إن قرأت العنوان حتى أسكتتني جدتي بإيماءة خاطفة، وأشارت علي بالنظر خلسة دون حراك إلى الباحة المحاذية لطبقة البيت السفلى. ثم همست في أذني قائلة: «سألتني كيف ينحط الحيوان عندما يتأنسن. فانظر إلى هذا المشهد عسى أن تفهم».

كان ابن آوى يقف تحت جدار



الشرفة، وقد أطبق بنواجذه على دجاجة تخلّفت عن المبيت، بعدما خنقها وأخمد صياحها. ولا أنسى ما حييت وقوفه الثابت في ذلك المكان، متجمعاً في قفاه، وهو يرصد المحيط يمنة ويسرة بنظر خبيث، وترتسم على أساريره بسمة ساخرة، فكأنما هو يتفحّص كل شيء ويطمئن إلى خلو البيت من أهله. وبعد لحظات من الرقص والرهز المعبّر عن فرحه، وقد راح يرسم دوائر إيقاعية بذنبه الفضي الأنيق، رأيته يستدير ويقفز كالملسوع فيلقي بالدجاجة من فمه ويندفع بسرعة البرق الخاطف ليغرب عن نظرنا في الأبارق الغبراء.

قالت جدتي: «سترى في حياتك يا بني الكثير من الحيوانات التي تتأنسن. فالحيوان يقتل في سبيل الأكل، أما الإنسان فيقتل في سبيل القتل ولذة القتل، كما فعل هذا الثعلب الذي طرح الدجاجة في العراء بعدما تمتع بقتلها!. وفرح الإنسان بالقتل يعود إلى تحقيق وجوده والتأكيد لنفسه إنه قاتل وغير مقتول، كما رأيت هذا الحيوان يرقص فرحاً وهو قابض على جثمان ضحيته!. ثم أن الحيوان عندما يُمسخ إنساناً يخاف بعقله، كما يخاف الإنسان بحدسه عندما ينقلب حيواناً. وقد رأيت كيف أن الثعلب المتأنسن كان ينظر يمنة ويسرة لتبديد خوفه... وأما أن يكون ابن آوى قد هرب على شهاب من عزمه يسابق الريح، فذلك انه تأنسن بالضمير وليس بالعقل فقط، فهرب من ضميره، وسيظل هارباً إلى الأبد!».

اليوم أتذكر بوجل واضطراب واحتساب حكاية الثعلب والذئب وما قاله الراوي وتعليق جدتي في قديم الزمان، وأخشى ما أخشاه أن نكون من الغباء بحيث نصدق أنسنة الثعلب المتعاقل ورهبنة الذئب المتجاهل، في متاهة الصحراء.

١٦/ ١/ ١٩٩٩

---

(١) ملحمة قصصية فرنسية تقع في ٢٧ نشيداً و٢٧ ألف بيت من الشعر، وضعها رواة وقصاصون مجهولون في أوائل القرن الثاني عشر للميلاد. وتدور حوادثها وأخبارها بين شخصيات حيوانية تتكلم بلغة البشر. وقد استوحى مؤلفوها كتب الفرس والعرب واليونان القدامى في نسج أساطيرها وتظهير حكمتها.

(٢) «غوبيل» أو Goupil هو اسم الثعلب بطل الرواية الفرنسية القديمة، واسم الذئب «إيزنغرين» Isengrin.



يخافون أنفسهم أكثر ممّا نخافهم

اللبنانيون، جميع اللبنانيين، يحسبون ألف حساب، بدرجات متفاوتة من القلق أو التحدي، لتهديدات إسرائيل بتحويل معركتها الإنتخابية إلى معركة عسكرية في لبنان.

ولكن قراءة دقيقة لما يجري في الدولة العبرية تعزّز اقتناع الأرصاد السياسية الموثوقة في المنطقة والعالم، بأن الإسرائيليين قلقون بل خائفون أكثر من اللبنانيين!...

قلقون على مصائرهم من نظائرهم، وخائفون على أنفسهم من أنفسهم!...

ففيما يدعي الإعلام الصهيوني ان إسرائيل دولة ديموقراطية مثالية، يشهد العالم منذ بضعة أسابيع اغرب مبارزة حتى الموت بين الزعماء المرشحين لرئاسة الحكومة، حول من سيقتل من! ويتسابق هؤلاء على اقتناء السترات الواقية التي لا يخرقها الرصاص... حتى ان بنيامين نتنياهو لم يجد أسلوباً للتعبير عن ثقته بأهل بيته جماعة الليكود، أبلغ من خلع سترته الواقية أمامهم متبجّحاً بان أقدامه على ذلك هو منتهى الشجاعة (...).

وكانت الشرطة قد اعتقلت في ٧ كانون الثاني (يناير) الجاري رجلاً هدّد بإغتيال نتنياهو بعد فشله في الحصول على قرض من أحد المصارف، ثم أطلقت سراحه بعد يومين مدّعيه أنه مختلّ عقلياً، وبادرت إلى فتح تحقيق في تهديدات بالقتل تلقاها أمنون شاحاك رئيس الاركان السابق الذي أنشأ حزب الوسط بين العمل والليكود، وقرّر أن يخوض المعركة الإنتخابية تحت شعار الإعتدال.

ولم يسلم ايهود باراك مرشح حزب العمل هو أيضاً من تهديدات مماثلة، ولا روني ميلو رئيس بلدية تل أبيب أو آريال شارون وزير الخارجية، أو حتى وزير الدفاع إسحق موردخاي الذي قد يعلن ترشيحه لاحقاً. الأمر الذي دفع بأجهزة الامن إلى تدابير إحتياطية دراكونية صارمة لحماية المرشحين. ونقل أحد الديبلوماسيين الأجانب عن ليا رابين أرملة إسحق رابين الذي إغتاله ييغال عمير في خريف السنة ١٩٩٥ بأمر من الحاخامين المتطرفين قولها: «إن دم إسحق يطارد زعماء اليمين ويستسقيهم دماءهم التي سيريقونها بأيديهم»...

هكذا غلب الطبع القبلي البدائي في



دولة «الشعب المختار» على التطبّع الديموقراطي الزائف» فسقطت الأقنعة الحضارية عن الوجوه المكشرة الحاقدة، والمعركة لا تزال في بدايتها تحبو وئيداً باتجاه موعدها المبدئي المحدّد بعد أكثر من أربعة أشهر. أما المواطن الإسرائيلي العادي فيقف مرتبكاً خائفاً على مصيره إزاء موجة «العنف النفسي والجسدي» التي تجتاح المجتمع السياسي المتشنّج.

* * *

وعلى صعيد آخر يبدو أن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة سوف تجتاز مرحلة صعبة بعد انتهاء محاكمة الرئيس كلينتون في مجلس الشيوخ. فالتوقعات الصادرة عن خبراء السياسة الأميركية في الصحافة العالمية تؤكد أن الرئيس الأميركي لن يعزل، لأن الجمهوريين الذين يناصبون الرئيس العداء ويبلغ عددهم ٥٥ شيخاً مقابل ٤٥ من الشيوخ الديموقراطيين الذين يؤيدون كلينتون، سوف لن يتمكنوا من جمع ثلثي أصوات المجلس، وهي الأكثرية الواجبة دستورياً لعزله. ويجمع هؤلاء الخبراء على القول بالتالي أن المجلس سيكتفي بتوجيه اللوم إلى الرئيس على تناقض إفادتيه في ما يتعلق بممارسة الجنس مع مونيكا ليوينسكي، لا لأنه «كذب» كما يحرص الإعلام الصهيوني على وصف ذلك التناقض، بل لأنه «تحايل على نصّ دستوري صريح».

ويرى المراقبون أن لوماً من هذا النوع سيعزّز لدى الرأي العام الأميركي شعبية الرئيس الذي ما زال بالرغم من السيف المصلت على رأسه من جانب القوى الصهيونية في مجلسي النواب والشيوخ، يتمتع بتأييد ٦٩ في المئة من الأميركيين بحسب آخر استطلاع للرأي أجرته مؤسسات الرصد اليهودية نفسها.

وتضيف مصادر الخبراء المشار إليهم أن الرئيس كلينتون سيخرج سالماً وقوياً من هذه المعمعة، وأن يكون مستعداً في الأشهر العشرين المتبقية من ولايته، لمسايرة الجبروت الصهيوني الذي برع نتنياهو في التعبير عنه بأسلوبه المزاجي اللئيم خلال العامين الأخيرين من ولايته الإنقلابية في إسرائيل.

فهنالك ثلاثة أمور على الأقل، بحسب المصادر المذكورة لن تكون موضع مساومة بالنسبة لرئيس الولايات المتحدة:

* الأول هو عدم الموافقة على الإفراج تحت أي ظرف ضاغط عن جوناثان بولارد اليهودي الأميركي الذي زوّد إسرائيل في أواسط الثمانينات بمعلومات سرّية تكنولوجية دقيقة عن سلاح البحرية الأميركي. فقد رفض الرؤساء الأميركيون المعاصرون جميعاً الإفراج عن هذا الجاسوس، لا لأنه زوّد



إسرائيل حليفة أميركا والدولة التي يعتبرها بولارد مرجعه الديني، بتلك المعلومات الخطيرة، بل لأن الدولة العبرية سلّمت المعلومات الاستراتيجية المذكورة إلى الإتحاد السوفياتي العدوّ الأكبر للولايات المتحدة في ذلك الحين. وكان وزير الدفاع الأميركي يومذاك غاسبار وينبرغر، قد طلب إعدام بولارد فورا وقال في تصريح للصحافة: «إنّ جريمة هذا الرجل لا تقل عن جريمة الزوجين روزنبرغ اللذين نقلا أسرار القنبلة الهيدروجينية إلى الإتحاد السوفياتي أواخر الأربعينات وحكم عليهما بالإعدام ثم أعدما سنة ١٩٥٣».

ولكن اليهود الأميركيين أقاموا الدنيا وأقعدوها لكي لا يعدم بولارد، فحكم عليه فقط بالسجن لمدّة ٢٨ سنة. والمعروف أن نتنياهو كاد ينسف مفاوضات واي ريفر في العام الماضي، حيث اشترط دون سابق إنذار للتوقيع على ما اتفق عليه أن يتعهد الرئيس كلينتون بالإفراج عن بولارد. وكان كلينتون يومها في أسفل درك معنوي فوعده بالنظر في الأمر لاحقاً لانقاذ الإتفاق المذكور. وما لبث أن أدرك نتنياهو تلقائياً إنه يطلب المستحيل فعاد وأذعن في اللحظة الأخيرة للأمر الواقع.

* أمّا الأمر الثاني الذي لن يساوم عليه كلينتون بعد تبرئته النسبية في مجلس الشيوخ، فهو إعلان الدولة الفلسطينية، حتى على رقعة لا تتجاوز مساحة جلد الدب، وكذلك الإتفاق مع الجهات المعنية في المفاوضات النهائية، على وضع خاص للقدس الشرقية التي تحتوي معظم المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ذلك أن الرئيس الأميركي مدين للسلطة الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات بمواقف بلغت من المرونة حدّ المهانة في نظر الرأي العالم العربي والفلسطيني، لكنها أنقذت العملية السلمية التي يعتبرها كلينتون رسالة عهده، من الإنهيار التام تحت قوارع نتنياهو وزوابعه. وقد سبق للسيدة هيلاري قرينة الرئيس أن أعلنت تأييدها لقيام دولة فلسطينية، واعتبر المجتمع الدولي ذلك الإعلان أكثر من دردشة نسائية على فنجان قهوة، فقيل أنها رغبة رئاسية تمّ تبليغها إلى من يهمه الأمر بصوت جانبي غير مسؤول.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الإدارة الأميركية تبدي إهتماماً بالغاً بالرأي العام الكاثوليكي الأميركي الذي أعرب عن تأييده التام لإعلان الفاتيكان بلسان وزير خارجيته الكاردينال جان لوي توران، أن الكرسي الرسولي يعتبر نفسه معنياً بمصير القدس، وهو يصّر على إشراكه في المفاوضات حول الوضع النهائي للمدينة المقدسة. يضاف إلى ذلك أن الكاثوليك الأميركيين يتذمرون علناً مما



تسميه صحافتهم «بتحامل اليهود» على البابا يوحنا بولس الثاني الذي قدّم لهم تنازلات لم يعهدوا لها مثيلاً من جانب الكنيسة الكاثوليكية في تاريخها. وهم يستنكرون خصوصاً إصرار المرجعيات اليهودية العالمية على إزالة الصليب العالي الذي نصبه الكاثوليك البولونيون على رقعة أرض يملكونها في معتقل «أوشفيتز» الذي تنازل البابا عن الجزء الأكبر من مساحته وسمح لليهود بإقامة متحف على ذلك الجزء للمحرقة النازية. كما يستنكرون الحملة العنيفة التي يتعرض لها البابا من جراء تطويبه الراهبة الكرملية أديت شتاين قديسة، وهي يهودية مات ذووها في محارق هتلر فاعتنقت الدين المسيحي وكانت مثالاً يحتذى في الطهارة والتقى إلى آخر يوم في حياتها المسيحية المثالية. ذلك أن اليهود لا يعترفون بتنصير الراهبة المذكورة وهم يعتبرونها مجرّد يهودية مارقة.

لكل هذه الإعتبارات وغيرها ترى مصادر المعلومات أن الرئيس كلينتون سيأخذ مواقف أكثر إعتدالاً وعدالة من مسألة الدولة الفلسطينية ومصير القدس، بعد محاكمته.

* وأما الأمر الثالث الذي لن يساوم الرئيس الأميركي عليه بعد تجاوز العقبة الأخيرة في مجلس الشيوخ، فهو حسبما تراه المصادر نفسها إيجاد مخرج نهائي للمفاوضات المجمّدة على المسارين اللبناني والسوري. ومن المتوقع أن تستعمل الإدارة الأميركية كلّ نفوذها للحؤول دون عودة نتنياهو إلى السلطة في إنتخابات أيار (مايو) وحزيران (يونيو) المقبلة. وهو أمر يسهل استئناف تلك المفاوضات، خصوصاً وأن الرأي العام الإسرائيلي أصبح على اقتناع تام بأن الحرب في لبنان أورثت الدولة العبرية عداوات وأحقاداً في عمق العالم الإسلامي لم يكن هنالك ما يبرّر استشراءها إلى الحد الذي وصلت إليه، كما حوّلت شعب إسرائيل إلى درع بشرية يلطو وراءها الاستعمار الأميركي والبريطاني المهدد في مصالحه النفطية والإقتصادية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ويكفي أن نقرأ ما كتبه المفكّر والصحافي الإسرائيلي المعروف جدعون ليفي في جريدة «هآرتس» بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٨، مندّداً بالغارة البربرية على جنتا، لندرك البون الشاسع بين طموحات العبرانيين إلى السلم والمطامع التوسعية العدوانية التي يخطط لها المتطرفون من زعمائهم بقيادة نتنياهو. فقد ورد في مقالة جدعون ليفي بالحرف الواحد بعدما حمل بعنف على المجازر التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي زاعماً في كل مرة أنها «مجرد أخطاء»:

«إن الأخطار التي تهدد حياة



المواطنين اللبنانيين في الجانب الآخر من الحدود هي أكبر بكثير مما يهدد الأمهات والأطفال الإسرائيليين الذين يعيشون في شمال البلاد. وإن أعضاء حزب الله هم مقاتلون في سبيل الحرية بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وهم تعبير أصيل عن هدف يرمي إلى إرغام إسرائيل على الخروج من جنوب لبنان» (...).

١٦/ ١/ ١٩٩٩





الرقم ٢٨ وأسرار الغيب

يقول الضالعون في علم الرقيم أو الجفر[1] أن سنة ١٩٩٩ ستكون ذات أحداث خارقة سلباً وإيجاباً في حياة المجتمع والعلائق بين الدول، وحتى في ما يتعلق بمصائر بعض الأفراد. ذلك إنها سنة سباعية، أي أن الرقم ٧ هو في أساسها، كالسنة ١٥٢٦ مثلاً أو السنة ١٣٩٨ أو ١٧٤٩ إلخ...

فلو جمعنا أرقام السنة ١٩٩٩ لحصلنا على الرقم ٢٨، وهو يقسم على ٤ فينتج عن القسمة الرقم ٧.

كذلك لو جمعنا أرقام السنة ١٥٢٦ لحصلنا على ١٤، وهو يقسم على ٢ فينتج من القسمة الرقم ٧ أيضاً. وما ينطبق على السنة ١٥٢٦ ينطبق على السنة ١٣٩٨ و١٧٤٩ وغيرهما.

وأهمية الرقم ٧ الذي تختص به الأعوام السباعية، أنه عدد السموات السبع الطباق التي تعلو الأرض على ما ورد في القرآن[2]، وما ورد مراراً في التوراة وفي رؤيا يوحنّا وغيرها من كتب الوحي وآثار الفلاسفة والرحّالين والشوّافين الأقدمين، حيث تجد البحار السبعة، وعجائب الدنيا السبع، والأعمدة والهياكل السبعة، وأبواب طيبة السبعة، ونكبات بني إسرائيل السبع، والسنوات السبع العجاف، إلخ...

ثم إن الله في سفر التكوين خلق العالم في ستة أيام، وفي اليوم السابع استراح. وأيام الأسبوع كانت سبعة في كل زمان ومكان خلال التاريخ المدوّن ولا تزال. ولدى انتقاء العرب القدامى روائع شعرهم عيّنوا المعلقات السبع الطوال. وفي شرع اليونان والفرس والرومان أن المولود السباعي الذي تلده أمه بعد سبعة أشهر من حملها هو للحظوظ العليا والأمجاد الآتية، لأن التساعي إنسان عادي، والعشاري أقرب في اعتقادهم إلى الحيوان.

لذلك يحترم أهل هذا العلم الرقم ٧ ويحلّونه المرتبة الأولى بين الأرقام، باستثناء الواحد الذي هو الله الأحد. وفي مفهومهم أن كل سنة سباعية واقعة قبل السنة ٢٠٠٠ للهجرة أو ما يقابلها في التاريخ الميلادي، هي سنة استثنائية بالنسبة للحوادث التي قد تطرأ فيها.

وللرقم ٤ الذي ينتج عن قسمة الرقم ٢٨ على ٧ منزلة خاصة هو أيضاً في علم الرقيم، لأنه يرمز إلى الجهات



الكونية الأربع والرياح الأربع وأسابيع الشهر الأربعة وفصول السنة الأربعة إلخ...

ولكن للرقم ٢٨ خصوصاً منزلة عليا مميزة لا تدانيها منزلة أي رقم مركب آخر. فالمرأة الطبيعية تحيض كل ٢٨ يوماً، والطمث دليل الخصب والقدرة على الإنجاب. ثم إن معدل دورة القمر هو ٢٨ يوماً. وأهم من ذلك في رأي أصحاب هذه الفلسفة الرقمية أن اللغة العربية التي يعتبرونها ماورائية المنشأ لأن كتاب الله المبين تنزّل فيها، تتألف أساساً من ٢٨ حرفاً ويقابل كل حرف من حروفها رقم حسابي من واحد إلى ألف.

ويذهب فريق الباحثين ممن عكفوا طيلة القرن التاسع عشر على دراسة حرف «المسند» الذي كان يكتب به التبابعة الحميريون في اليمن القديمة خلال الجاهلية الأولى قروناً قبل الإسلام، إلى أن اليمنيين والحضارمة الأوائل هم أول من رتب حروف الأبجدية العربية على أساس ورودها في ثماني كلمات هي: «أبجَد هَوَّز، حُطّي، كَلِمَنْ، سَعْفَص، قَرَشَتْ، ثَخَذْ، ضَظَغ». وقبل أن يدخلوا الأرقام الهندية على الحساب العربي، بحكم تجارتهم العريقة مع الهند وبلدان الشرق الآسيوي، وضعوا نظاماً للعدد في حساباتهم على أساس تلك الحروف من واحد إلى ألف كالآتي:



(ألف ١، ب٢، ج٣، د٤، هـ٥، و٦، ز٧، ح٨، ط٩، ي١٠، ك٢٠، ل٣٠، م٤٠، ن٥٠، س٦٠، ع٧٠، ف٨٠، ص٩٠، ق١٠٠، ر٢٠٠، ش٣٠٠، ت٤٠٠، ث٥٠٠، خ٦٠٠، ذ٧٠٠، ض٨٠٠، ظ٩٠٠، غ١٠٠٠).

وهكذا استغنوا عن الصفر الذي لم يكن يخطر لهم أنه موجود في الحساب، واستحدثوا طريقة حسابية فريدة تؤمّن مصالحهم وتضبط ما لهم وما عليهم دونما تعقيد وبواسطة الحروف. والمثل على ذلك كالآتي: إن لي في ذمّتك: غ غ + غ ظ + ع غ + ث + ك + آ من النقود الفضيّة، أي مليون وتسعمئة وسبعين ألفاً وخمسمئة وإحدى وعشرين قطعة نقدية (١,٩٧٠,٥٢١).

وقد استنبط محمد شاكر النحلاوي في أوائل القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد) من ترتيب حروف الأبجدية وترقيمها على هذا النحو ما يعرف بفن التأريخ بالشعر، وذلك في قصيدة مدح بها العلامة الشيخ عبد الغني النابلسي عام ١١٣٦هـ وصدّرها ببيتين قسمهما إلى ٨ قطع كالآتي:

«أُهديكَ مدحاً بليغاً ـ يا سنيّ غدا ـ بحر الفتوحات ـ باهي الفضل والمننِ».

«ألفاظُه كنجوم ـ فهي تشرقُ ما ـ بدا سنا بدرِها أرِّخه ـ عبد غني».

ولو جمعنا أرقام الحروف التي

يتألف منها كل مقطع لحصلنا على الرقم ١١٣٦، وهو تاريخ السنة الهجرية التي نظمت فيها القصيدة.

وقد بسّط الشعراء بعد النحلاوي هذه الطريقة، وأصبحوا يكتبون للمناسبات أبياتاً يختمونها بالتاريخ في البيت الأخير. وراجت هذه الصناعة فيما بعد فغدت مصدر كسب مادي وافر للشعراء والخطّاطين وحرفاء النقش في الخشب والحجر، كما ظهرت التواريخ الشعرية بلوحاتها الأنيقة المزخرفة فوق أبواب القصور والسرايات ودور العبادة ومعاهد العلم وشواهد القبور والمساجد في العالم الإسلامي قاطبة.

* * *

ولا بد من الإشارة، بعد هذا الاستطراد الذي فرضته المناسبة، إلى ملاحظة يتوقف عندها أصحاب الرقيم ويولونها كبير اهتمامهم، وهي أن الرقم ٢٨ يظهر للمرة الأولى بهذه الطريقة في التقويمين الميلادي والهجري. فلم يسبق أن مرّت سنة ميلادية أو هجرية يؤدي جمع أرقامها إلى الرقم ٢٨، لأن أيًّا من التقويمين لم يتخطَّ عتبة الألفين لتصبح إمكانية ظهور هذا الرقم واردة. ونظراً للدلالات الخارقة التي يتميز بها الرقم المذكور وانطباقه على ظواهر وجودية راهنة، ينقسم علماء الجفر بين متفائل به ومتشائم.

أما المتفائلون فيقولون إن سنة ١٩٩٩م. هي آخر محطة زمنية قبل نهاية القرن، وتبدأ في سياقها السنة ١٤٢٠ للهجرة إذ يقع أول محرّم ١٤٢٠ في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٩م. وهكذا تلتقي سنتان سباعيتان ميلادية وهجرية في يوم واحد، باعتبار أن السنة ١٤٢٠هـ هي أيضاً سباعية مميزة ما دام مجموع أرقامها ٧. ونادراً ما يحدث مثل هذا اللقاء الذي يرى فيه بعضهم مصدر تفاؤل كبير، وهم يتوقعون أن يحمل يوم ١٦ نيسان (أبريل) رأس السنة الهجرية بشائر خير وسلام للإنسانية جمعاء.

وأما المتشائمون فيدعون الناس إلى التوبة وينذرون بنهاية العالم استناداً إلى تفسير الأرقام، وهم يعتبرون ظهور أدولف هتلر بداية النهاية، ويقدمون افتراضهم على الأساس الآتي:

إن كلمة «أدولف» في حساب الترقيم الأبجدي المشار إليه أعلاه تحمل الرقم ١٢١، وكلمة «هتلر» تحمل الرقم ٦٦٦، ومجموعها ٧٨٧. ويرمز هذا الرقم في عرفهم إلى يوم مشؤوم بين سنتين سباعيتين، أي بحسب زعمهم، يوم ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٩ الذي سبقت الإشارة إليه. ثم أنهم يطرحون الرقم ٦٦٦ الذي تحمله كلمة «الهتلر» من الرقم ١٩٤٥ وهي السنة الميلادية التي مات فيها، فيحصلون على الرقم ١٢٧٩.



ويجمعون من جهة ثانية الرقم الإجمالي لاسم «ادولف هتلر» البالغ ٧٨٧ إلى الرقم ٤٩٢ وهي السنة الهجرية التي دخل فيها الصليبيون بيت المقدس، فيحصلون على الرقم الأخير وهو تاريخ السنة الهجرية المطابق لسنة ١٨٨٩ ميلادية التي ولد فيها زعيم ألمانيا النازية!!

ألا كذب المنجّمون ولو صدقوا... ورحم الله أبا العلاء حيث يقول:

تقفون والفلك المحرّك دائرٌ
وتقدّرون فتضحك الأقدارُ

٣٠/ ١/ ١٩٩٩

---

(١) هو من العلوم الغيبية كالسحر والتنجيم. ويعتمد أصحاب الجفر أو الرقيم على خصائص الحروف العربية باعتبارها حروف لغة الله سبحانه وتعالى ولغة أهل الجنّة بالتالي، كما يعتمدون على الأرقام الحسابية التي انبثقت عن الحروف، وذلك استدلالاً على اتجاهات الزمن الآتي. وهم لا يدّعون العلم بالغيب، لكنهم يقدّرون الحوادث اللاحقة من حلول سوابقها في مواقع زمنية مرقومة على قواعدهم، وكثيراً ما يصيبون.

(٢) ﴿ألم ترَوا كيف خلَقَ اللّهُ سبعَ سمواتٍ طِباقاً. وجعلَ القمرَ فيهنَّ نوراً وجعلَ الشمس سراجاً﴾ (سورة نوح: ١٥ و١٦).





مئويَّة فتح الرياض

في ٥ شوّال الجاري ١٤١٩هـ الموافق ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩م. احتفلت المملكة العربية السعودية بمرور مئة سنة هجرية على الوقعة الحاسمة التي انطلق منها الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود في تأسيس ملك عريض ضمّ إمارات نجد والحجاز وعسير وتهامة والأحساء والقطيف وحائل والجوف والقصيم والربع الخالي، وهي تؤلف معظم أقطار الجزيرة العربية، وتبلغ مساحتها مليونين ومئة وخمسين ألف كيلومتر مربّع.

ففي ٥ شوّال ١٣١٩هـ الموافق ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢م. هاجم عبد العزيز قلعة المسمّك في مدينة الرياض عاصمة آل سعود التي سبق وانتزعها منهم ابن الرشيد أمير حائل وقتل العديد من أمرائهم.

وكان ابن الرشيد قد ولّى على الرياض رجلاً شديد البأس من خاصته يعرف بالعجلان تحصّن في قلعتها مع حامية وافرة العدد والعدّة، فداهمه عبد العزيز بكتيبة من أربعين مقاتلاً وفتح القلعة والمدينة بما يشبه الخوارق الأسطورية. وقد قتل العجلان في تلك المعركة الضارية ولا يزال رمح عبد العزيز الذي عاجل به العجلان لدى انكفائه إلى داخل الحصن، مركوزاً في بابه إلى اليوم.

هكذا يتضح، خلافاً لم أورده بعض وسائل الإعلام، أن المناسبة التي يحتفل بها السعوديون منذ الخامس من شوّال، هي مئوية فتح الرياض على يد الأمير عبد العزيز آل سعود، وليس مئوية إعلان المملكة الذي تمّ سنة ١٩٣٢م. بعد تلك الوقعة بثلاثين عاماً.

* * *

يقول رئيس الولايات المتحدة الأسبق فرانكلين روزفلت: «لم أقابل في حياتي رجلاً صعب المراس كهذا الملك العربي ذي الإرادة الحديدية».

وكان روزفلت الذي اجتمع بالملك عبد العزيز في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٤٥ على متن الطرّاد الأميركي «كوينسي» في البحيرات المرّة بقناة السويس، قد حاول إقناع ابن سعود بالموافقة على مشروع إسكان اليهود في فلسطين باعتبارهم «ضحايا النازية» وذلك حسبما ورد في



تقرير لسفير الولايات المتحدة في أنقرة... فردّ الملك بقوله: «لتتحمّل ألمانيا مسؤولية هذه الجرائم. فما دام الألمان قد آذوا اليهود، فليعاقب المذنب. ولماذا يجب أن يحمل العرب جريرة آثام ارتكبها آخرون؟!» وعبثاً حاول روزفلت أن يثنيه عن هذا الموقف. فقد أصرّ عليه ووقف عنده.

ويقول المؤرخ الفرنسي الشهير بنوا ميشان في كتابه «ابن سعود»: «لم يكن هدف عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يخلق أمّة جديدة من ركام الإمبراطورية العثمانية المنهارة. فالشعب الذي يمكن أن يؤلف هذه الأمة لم يكن شعباً واحداً متماسكاً، بل شراذم قبلية يمزّق بعضها بعضاً للحصول على الماء والكلأ في بطن الجزيرة وأحقاف رمالها المحرقة. لكنه أدرك أن هذه القبائل هي من طينة واحدة، لذلك لا بدّ أن يكون لها مستقبل واحد. وقد عمل عبد العزيز بمنتهى الصبر والحزم والحيلة والحكمة، على تطويع ذلك المجتمع القاسي العنيد، بأسلوب مرحلي دؤوب هادف تواصل قرابة نصف قرن، حتى أخضعه من البحر إلى البحر شرقاً وغرباً ومن بوادي الشام والعراق شمالاً إلى بحر الرمال السافية في الصحارى الخالية جنوباً، فأنشأ دولة تتجاوز مساحتها مساحة أوروبا الغربية بأسرها».

* * *

في ليلة خريفية دافئة من العام ١٩٦٥، جمعتني بالأمير سلمان بن عبد العزيز حاكم الرياض ومهندس الاحتفال المئوي الذي يجري في المملكة حالياً، مناسبة ريفية على منسف بدوي في غياض حائل بوادي حنيفة، حفلت بالأدباء والشعراء والصحافيين السعوديين، أذكر منهم محمد عبد الله بن خميس، وعبد القدوس الأنصاري، وحمد الجاسر، وحسن عواد، وعبد المجيد شبكشي وغيرهم، من أصدقاء سلمان، فسألته بعض ذكرياته المتعلقة بأبيه، وأفضى إليّ الأمير بحديث بقي طي أوراقي الخاصة ولم أتمكن من نشره في حينه، فتهيأت له المناسبة في هذه الذكرى المئوية. قال:

كان الملك عبد العزيز شديد الحرص على ثلاثة: التحريم، والتجديد، والتوحيد.

* تحريم المنكر ومخالفة سنّة الله ورسوله، حتى بالنسبة للأجانب الذين يفدون على بلادنا ويخرقون تقاليدها العربية والإسلامية سهواً أو عمداً.

* وتجديد الحياة العربية عن طريق الفهم لأغراض العلم وليس الأخذ بمعطيات الحضارة الحديثة على علاّتها وما تختزن من أوبئة هي أخطر على الجاهل من مغبة جهله وعلى العالم من مغالطة علمه.

* ثم توحيد العرب في مختلف ديارهم كما وحّد هو الجزيرة العربية فحقّق لها وجوداً كريماً بين الأمم بعدما



كانت شتاتاً في المجاهل تعيش على هامش المجتمع الدولي المعاصر.

* أمّا فيما يتعلق بالتحريم، فيقول الأمير أنّ والده كان شديد الحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكان على قدر من قوة الفراسة تجعله يدرك ما يفكّر فيه محدثه ويفضّ إغلاق نفسه قبل أن يتكلّم. وقد دخل عليه مرّة الخبير الأميركي في شؤون النفط ماكفرسون وبيده حقيبة ليرفع إليه تقريراً حول المشاريع التي تعدّها «أرامكو». فبادره الملك قبل أن يجلس بقوله: «دع هذه الحقيبة خارجاً».

قال ماكفرسون: يا طويل العمر، إنها تحتوي الدراسة التي جئت أرفعها إليك.

قال عبد العزيز: عليك بإخراج الدراسة منها واتركها خلف الباب لانني أشم منها رائحة الكفر!

(كانت الحقيبة تحتوي في الواقع زجاجة وسكي).

* وأمّا في ما يتعلق بالتجديد، فيقول سلمان بن عبد العزيز أن الصبية السعوديين من أبناء جيله كانوا كلما رأوا أجنبياً يتكيّس بالبنطلون ويعتمر القبعة الفرنجية ينظرون إليه وكأنه مخلوق عجيب قادم من كوكب آخر، فيسخرون منه وينتهرونه بمراجم التكفير والتقريع.

وصادف أن رآهم الملك ذات يوم يتراكضون وراء خبير أوروبي قادم لمقابلته، فانتهرهم بقوله: «لو بقي العرب على ما هم عليه من جهل وتخلّف سيأتي اليوم الذي نلبس فيه مثل هذه القبّعة جميعاً دون أن نستحقها. فاذكروا جيداً أن عليكم تحصيل علومهم قبل أن تهزأوا من قبعاتهم.

* وأمّا التوحيد فهو المثل الأعلى الذي عمل الملك عبد العزيز في سبيله العمر كله. وانطلاقاً من هذه النزعة التوحيدية بذل قصارى الجهد في إنشاء جامعة الدول العربية وإقرار ميثاقها في آذار (مارس) ١٩٤٥ على أسس التضامن والتعاون في مختلف الميادين، بحيث تصبح رمزاً للوحدة القومية في مواجهة التحديات.

وقد بلغ من حرصه على وحدة البيت السعودي أنه أوصى بالخلافة بعده للأكبر سناً فالأكبر سناً من أولاده دواليك كي لا يتناهى الملك إلى الفروع وفروع الفروع، فتباعد بينها المصالح المتضاربة والنزعات الطارئة. ومن أقواله المأثورة: «اللّزم يغني عن الحزم»، أي أن ضبط الأمور وتوطيد اللحمة بينها في الأساس يغنيك عن معالجتها بالحزم والشدّة لاحقاً. وكان يردد: «العرب يحتاجون إلى الفهوم قبل العلوم»، أي أن العلم لا ينفع إلا إذا اقترن بالحكمة والفهم العميق وبعد النظر.

١٩٩٩/١/٣٠



دولة الكاردينال

لمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لوفاة المغفور له الرئيس تقي الدين الصلح في قصر الأنيسكو الجمعة ١٢ شباط (فبراير)، برعاية رئيس الجمهورية العماد إميل لحود.

صبيحة يوم كئيب مشؤوم عام ١٩٧٦ أعلن شريف الأخوي الذي كان يهدي المواطنين إلى الطرق «السالكة والآمنة» في العاصمة من إذاعة لبنان، أن الأب يوحنا مارون قُتل برصاصة قنّاص وهو يجتاز محلة «التباريس» متوجهاً من بيروت الشرقية إلى الغربية.

كان لهذا الخبر وقع الصاعقة عليّ، فنهضت مذعوراً أقود سيارتي إلى منزل تقي الدين الصلح في محلة «ذُبَيبو»، والرصاص يلعلع في أرجاء العاصمة، وقد تملّكني حدس خفيّ بأنهم قتلوا نصف لبنان لأنه ذاهب لمعانقة نصفه الآخر.

ورحت أستعرض مجالس الرأي والشورى والحوار التي تيسّر لي حضورها بين الرجلين في الخمسينات وبعدها، وأنا أكاد أطير فوق جسر فؤاد شهاب من شدّة الخوف وجنون السرعة في طريق خلت من الراكب والراجل، حتى وصلت إلى الدار، وقد سبقني إليها نفر من وجوه العاصمة وشبابها، فدخلت مجلس تقي الدين ورأيته يبكي... وبعد لحظات من الصمت المطبق حجب خلالها دولته انفعاله الضاغط الجياش عن الحضور، مال إليّ وقد جلست قربه وهمس في أُذني: «من تُرى قتل هذا الرجل؟ أنا لا أصدّق أن أي لبناني من الشرقية أو الغربية، حتى لو كان عميلاً مجرماً، يقدم على أمر كهذا. يقولون قنّاص؟! أعوذ بالله من غريب مجهول يقتل بأجر ليزيد فداحة الأمر».

هذه الكلمات جعلتني أؤمن منذ تلك اللحظة أن حرب لبنان قامت في أذهان مدبّريها على تجهيل الفاعل الحقيقي، وقد تمادى اللبنانيون مع الأسف إلى اليوم في تجاهل حقيقة ذلك التجهيل، حتى صدّق الفاعل أنهم جاهلون، وهو لن يتورّع لو سمحت له الظروف الموضوعية عن استئناف تلك الحرب وتجهيل نفسه وفعله تكراراً.

* * *

عرفت تقي الدين الصلح أول ما عرفته في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ خلال معركة الاستقلال، والبلد في ثورة، عندما وصل إلى بيتنا ليلاً مع نجيب



الصايغ ومنير تقي الدين وزهير عسيران، وكنت يومها يافعاً متحمساً، فقدمت لهم أمي الشاي والزلابية والعوّامات، وجلسوا هزيعاً من الليل يتحدثون على نور خفيف حتى مطلع الفجر، وقد عبّأ والدي سلاحه، وكان ينهض بين الفَيْنة والفَيْنة لمراقبة الشارع الذي خلا من الحركة باستثناء بعض الشاحنات العسكرية وهي تجوب العاصمة حاملة أفواج السنغاليين.

وعلى أن أبي عبد المعلوف لم يكن يتعاطى السياسة، إلاّ أنه كان معروفاً كمعظم المعالفة المقيمين في العاصمة، بالاتجاه الوطني والنزعة الاستقلالية. وكان هؤلاء يؤيدون رياض الصلح ورفاقه المناضلين للتخلّص من الانتداب، فنشأت بينهم وبين آل الصلح علائق ودّ متبادل والتزام وثيق، حتى أن والدي انضمّ إلى «حزب الاستقلال الجمهوري» الذي أسسه عادل الصلح شقيق تقي الدين سنة ١٩٣١. وقد ظلّ هذا الحزب شوكة في عين السلطات الفرنسية المنتدبة التي حاربته يومذاك بمختلف الوسائل القمعية المتيسّرة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. يضاف إلى ذلك أن عميد العائلة النائب والوزير السابق المحامي نصري المعلوف كان منذ العشرينات طليعة الشباب الوطني وأقرب المقرّبين إلى رياض، ثمّ عضواً بارزاً إلى جانب تقي الدين واخوته عادل وكاظم وعماد في «حزب النداء القومي»، وقد خاض نصري مع هؤلاء وغيرهم من الوطنيين البارزين معركة الاستقلال بعد نضال طويل دام بضعة عشر عاماً.

وبالعودة إلى تلك الليلة الاستقلالية في بيتنا بالأشرفية سنة ١٩٤٣، أذكر قول تقي الدين بك لوالدي وهو يهمّ بالانصراف مع رفاقه قبيل رأد الضحى: لا عليك يا أبو رفيق. حكاية أيام وتنتهي المهزلة!...

عروبة المشاركة التوحيدية

مرّت الأيام، وبعدها الأعوام، فانتهت المهزلة وبدأت المأساة التي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا... فربح تقي الدين الصلح ورفاقه معركة الاستقلال، ولم يتمكن بعد ذلك أحد من بناء دولة الاستقلال التي يطمح إليها اللبنانيون. وكان المسيو هيلّلو المندوب السامي الفرنسي الذي أمر باعتقال الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح مع أعضاء الحكومة الدستورية وزجّهم في قلعة راشيّا، يطلق على تقي الدين لقب الكاردينال، تشبيهاً له بالكاردينال دي ريشوليو الذي حكم فرنسا من وراء الستار في عهد الملك لويس الثالث عشر، فترك للملك مراسم الحكم ومظاهره واحتكر لنفسه القرارات النافذة.

والواقع أن تقي الدين كان رجل الظلّ والعقل المدبّر في أمور كثيرة، وهو



الذي وضع الميثاق الوطني الشهير بتوجيه من ابن عمه رياض، وبالتعاون مع رفيق سلاحه نصري المعلوف، كما أنه دأب على كتابة الخطب الشهيرة لرئيس الوزراء والشعارات الوطنية الخالدة، من مثل ذلك القول المأثور: «لن يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا إلى شقيقاته الدول العربية ممراً، بل وطناً عزيزاً سيداً مستقلاً حراً». وهو أول من نادى «بالوجه العربي» للبنان سعياً إلى حلّ وسط بين القائلين بأن لبنان جزء من الوطن العربي، والقائلين بأنه كيان قومي مميّز لا علاقة له بالعروبة.

ثمّ إنه عمل، كما قال لي يوماً، في سبيل «عروبة المشاركة التوحيدية» وليس «عروبة الوحدة الراديكالية»، لأن هذه تصطدم في رأيه بتباين الأنظمة السياسية واتساع فوارق النموّ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي خلّفها الاستعمار، فيما تقوم المشاركة التوحيدية على تنظيم العلائق بين العرب وإنمائها في خطّ موازٍ للتطور الوجودي بحيث تؤدي إلى الوحدة الكبرى المنشودة بالتكامل ودونما تكلّف ولا إكراه. ومن هذا المنطلق العلمي لمفهوم الوحدة العربية وأسلوب تحقيقها، سعى دائماً في مختلف مراحل نضاله إلى تطوير أنظمة الجامعة العربية على أسس علمية مدروسة بحيث تتحوّل من خيمة واهية الأوتاد يتعالى في أرجائها الجدل السياسي العقيم وتعبّر بالمزايدات المغرضة عن جاهلية العرب في أواخر القرن العشرين، إلى جامعة مؤسسات اختصاصية تعمل كلّ منها في قطاع حضاري إنمائي معين بعيداً عن السياسة والنزاعات الإقليمية القبلية، مع إعطاء واحدة من تلك المؤسسات «امتيازاً وعائياً» بحسب تعبيره، أي أن تكون وعاء يستوعب الأنشطة السياسية المختلفة، كالاجتماعات والندوات والمؤتمرات القومية وغيرها.

ثوابت التوعية المتواصلة

وفي ضوء هذه النظرة البراغماتية الواقعية إلى المسألة القومية، ويقيناً منه أنّ القوى العظمى تحارب وسوف تظلّ تحارب إلى الأبد أي انتظام عربي تقدمي يهدّد مصالحها، قرر أن يوظف جهده الفردي وجهود إخوانه ورفاقه في حركة توعية متواصلة لدى المرجعيات العربية الحاكمة التي يستطيعون الوصول إليها، عسى أن يتمكّنوا بهذه الطريقة من تأخير الانهيار واستدراك التهافت قدر المستطاع، وذلك ريثما يتهيأ جيل آخر من المجاهدين الشرفاء لحمل الرسالة واستئناف المسيرة.

وكان لدى تقي الدين تصوّر متكامل لتلك التوعية يقوم على ثوابت أربعة: الأول أن لبنان وسوريا والأردن يجب ألاّ تنفصل إطلاقاً لأنها الظهير الأساسي لفلسطين والعمق الاستراتيجي الأوثق للكفاح



الفلسطيني. والثاني أن إيمان مصر بالعروبة وانخراطها المصيري في النضال القومي ضرورة متحتمة لنجاح القضية. أمّا الثالث فهو بناء جسر من الثقة الدائمة والتعاون المتواصل بين القاهرة وبغداد، وأما الرابع فهو مبايعة المغرب زعامة إفريقية الشمالية، خصوصاً بعد أن عاد الملك محمد الخامس إلى عرشه وبانتظار أن تحصل الجزائر وتونس على استقلالهما.

وعلى أن الصراع الدولي بين القوى العظمى على نفط الجزيرة كان من جهة ثانية مصدر قلق بالغ وخطر مقيم، إلاّ أنّ الرجل بدا مطمئناً إلى استعداد المملكة العربية السعودية للتجاوب مع التيّار القومي في أيّ لحظة نظراً للأهداف التوحيدية التي انطبع بها جهاد الملك عبد العزيز. وحتى بعد وفاته سنة ١٩٥٣، وظهور الضبابية في مواقف الملك سعود، فإنّ المملكة حافظت على استقرار إيجابي وانفتاح نسبي على التيّار القومي في مصر والشام إلى زمن متأخر.

ولم يكن ركوب هذا المركب الخشن في الآفاق العربية بالأمر اليسير، فتوزّع الصلحيون الأدوار بقيادة رياض منذ الثلاثينات. وفيما نشط عادل في لبنان وسوريا وفلسطين توجه اهتمام تقي الدين نحو القاهرة في عهد الملكية وبعد ذلك في عهد الرئيس عبد الناصر، مستهدفاً إقناع القيادة المصرية والمقامات السياسية والعسكرية والدينية في مصر، بتقدم رسالة مصر العربية على رسالتها الإفريقية وانعزاليتها الفرعونية، الأمر الذي عزز اهتمام الرئيس عبد الناصر ورفاقه من ضباط الثورة بالقومية العربية. وكان هذا النشاط الهادف لتقي الدين في القاهرة يسير في خطّ موازٍ لنشاط كاظم الذي بقي سفيراً لدى البلاط الهاشمي في بغداد أربعة عشر عاماً منذ الاستقلال. لكنه كان يواجه في العاصمة العراقية حجرية نوري السعيد ولم تشفع دبلوماسيته العقلانية في إقناع ذلك الباشا الأوتوقراطي العنيد باختلاف الزمن وأهله حتى جرفه تيّار القومية العربية وعاد كاظم إلى بيروت.

من غزوة الكومندوس إلى حرب تشرين

كانت الصدمة باغتيال رياض الصلح في عمان سنة ١٩٥١ أكبر من أن تصدّق أو تنتسى وشيكاً أو تمرّ بلا عواقب سياسية خطيرة. فسقط العهد الاستقلالي الثاني بعد ذلك الاغتيال بسنة واحدة، واختلفت أدوار القوى العظمى في صراعها على المنطقة، باختلاف حجم الدولة العبرية المتنامية وازدياد أهمية النفط. الأمر الذي انعكس انعكاساً خطيراً على الوحدة الوطنية اللبنانية وأدى إلى



الصراع الدامي سنة ١٩٥٨. وقد حمل تقي الدين بعد اغتيال رياض أعباء مسؤولية تاريخية أكبر بكثير من استعداده لها. وعبثاً حاول جمع الشتات وتدارك الزعامة الصلحية المحلية ومنزلتها الإقليمية. فقد كان التزاحم على باب السرايا في بيروت بين القيادات السنّية عنيفاً ضارياً، وكانت الساحة العربية في غليان وزمازم الجبهات المفتوحة تصمّ آذان الجوزاء، ممّا جعل أسلوب الكاردينال يبرز من جديد ويعيده إلى مواقع الظلّ فيدير سياسة الواجهة من وراء الكواليس. وكان التقدير الكبير الذي يكنّه له الرئيس عبد الناصر والرئيس فؤاد شهاب ثم الصداقة المتينة القائمة بينه وبين الرئيس شارل حلو وما يتمتع به من احترام في الأوساط اللبنانية والعربية كافة، من أهمّ الأسباب التي وطدت نفوذه وأمّنت له مركزاً حيادياً مرموقاً فوق الصراعات الحزبية وتجاذبات مراكز القوى، بحيث غدا الشخصية السنّية الأكثر أهلية باعتدالها وترفّعها وتاريخها الناصع لإدارة أخطر أزمة في تاريخنا الحديث بين لبنان الدولة وفلسطين الثورة.

فقد تدارك الرئيس فرنجية الوضع الأمني المتدهور والشقاق الأهلي المتربص في نيسان (ابريل) ١٩٧٣ بعد عملية الكومندوس الإسرائيلي في بيروت ومصرع ثلاثة من كبار المقاومين



الفلسطينيين، وذلك بدعوة «الطربوش الأكبر»، كما كانت تسميه الصحافة اللبنانية، لتأليف الحكومة. وبسحر ساحر خبير عكف تقي الدين الصلح على جمع التناقضات ونبش الدفاتر المنسية، وتمكن ببراعة الصيدلي الحرّيف أن يوفّق بين الأضداد ويستنبط بعد لأي مزيد وجهد جهيد حكومة موسعة وطنية ومعتدلة رضي عنها التطرف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وقد برزت فيها وجوه محببة معروفة بالمواقف العربية الجريئة من أصدقاء رياض ورفاق نضاله.

وما أن بدأ الكاردينال، وقد أصبح بابا الإنقاذ، يفكك عقدة غورديوس المتشابكة الحبال والخيوط بين الدولة والثورة، حتى نشبت حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ بين العدو الإسرائيلي وكلّ من مصر وسوريا، فاقتحم الجيش المصري خط بارليف الحصين على قناة السويس وتوغل في عمق سيناء، كما خاضت الوحدات السورية الخاصة معارك طاحنة سيطرت فيها على قمم جبل الشيخ، وعلا التكبير في مآذن المشرق والمغرب للانتصارات السورية المصرية في الأيام السبعة الأولى من الحرب، قبل أن تتدخل القوات الأميركية مباشرة في تلك الحرب فتحول تلك الانتصارات الصاعقة إلى نكسة عربية محدودة كان من شأنها لولا تدخل مجلس الأمن لوقف إطلاق

النار، أن تلهب المنطقة بأسرها في حرب فيتنامية جديدة لا يعرف مداها.

وكان من الطبيعي أن يثير التفوق الاستراتيجي العربي في الأيام الأولى من الحرب حماسة الجماهير اللبنانية والفلسطينية في البلد، فتصرّ على دخولها فوراً، وتلجأ إلى كلّ وسائل الضغط المتاحة، من عمق الشارع إلى سطح النظام، لدفع الحكومة وبين أعضائها رجال صرفوا أعمارهم في النضال الوطني والقومي، إلى خوض المعركة مهما تكن التضحيات.

وهنا سوف يسجل التاريخ لتقي الدين الصلح موقفاً حازماً واعياً أيّده فيه بقوة وزير الدفاع في ذلك الحين نصري المعلوف. فقد خلع في تلك اللحظة مسوح الكاردينالية والدهرية السياسية، وتحوّل ما بين طرفة عين وانتباهتها من حَكَم وسيط يحترف التسويات إلى رجل دولة من الطبقة العليا النادرة يجترح القرارات الصعبة ويقف دونها.

قال: لا. بالصوت العالي: «هذه حرب أكبر من قدرة الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. ولن أسمح بزج البلد وأهله في أتونها الجهنمي». وقد انتهر الأحزاب والقوى المتدافعة يومذاك إلى الأتون بلا وعي ولا حسبان، وكنت حاضراً تلك المقابلة المصيرية، التي ختمها بقوله: «الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أوصى بأن يكون لبنان قوة مساندة في الحرب العسكرية ضد إسرائيل ولن أخرق هذه الوصية فأعرّض البلد لكارثة حقيقية في مواجهة عقيمة متهوّرة كالتي تطلبون».

والحق يقال أنه لم تكد تمضي ٤٨ ساعة على ذلك حتى كانت الطائرات الأميركية التي رسمت عليها نجمة داوُد تضرب في الجبهتين وفي عمق سوريا ومصر، والدبابات الأميركية بطواقمها الأميركية اليهودية تعبر الدفرسوار بقيادة شارون في مصر، وتضطر الجيش السوري إلى إخلاء مرصد جبل الشيخ والانكفاء إلى قواعده السابقة. ولو دخل لبنان تلك الحرب لتوسع النزاع المسلّح في أرضه الجبلية المهيأة لصراع طويل على الطريقة الفيتنامية، فقضي على جيشه القليل العدّة والعدد وتحولت بناه الفوقية والتحتية إلى أطلال، ووفرت القوة الأميركية الضاربة على إسرائيل إبادة المقاومة الفلسطينية، وهو ما لم تتمكن منه الدولة العبرية في أي حال رغم اجتياحها المشكوك في نجاحه سنة ١٩٨٢.

* * *

حرب لبنان المشؤومة التي اندلعت في ١٣ نيسان ١٩٧٥، هي التي قتلت تقي الدين الصلح الذي لم تقوَ عليه حراب السينيغاليين ولا مؤامرات الإسرائيليين، ولا دهاقنة الاستعمار الجديد، ولا عقوق العرب وصدود الأقربين من أبناء هذا الوطن المستباح وقومه السادرين.



لقد ظلّ الطربوش مرفوعاً على رأسه الأقرع يتحدى التيجان لم يسقط مرّة ولم يتدحرج. وظلّت عيناه الزرقاوان مرايا لنفسه الشفّافة وقلبه الكبير. وقد سأله أحد خصومه السياسيين يوماً كيف يدّعي العروبة وعيناه زرقاوان فأجاب على الفور: «أما عيناي، فلي فيهما أسوة بزرقاء اليمامة التي كانت ترى خيل العدو من مسافات بعيدة فتنذر قومها بقدومه.

وأمّا العروبة، فكانت دائماً غنيمة العرب وضريبة غيرهم من المسلمين. وإذا لم تصدّق فأنصحك أن تقرأ تاريخ صلاح الدين».

وصدف لي أن سألته مرّة لماذا يعتمر الطربوش وهو رمز القهقرية والعثمانية والتخلّف بالنسبة للأجيال الجديدة، فقال وهو يبتسم:

«عليك أن تسأل ليفي أشكول أو موشي دايان لماذا يعتمران القبّعة اليهودية؟ وأن تسأل جيسكار ديستان لماذا يعتمر البرنيطة؟ أو بريجنيف لماذا يعتمر الكلبك؟».

«أنا أحترم عرب الجزيرة لأنهم لم يبدلوا كسوة رؤوسهم بالغطرة والعقال. فمن غيّر كسوة رأسه غيّر هويته وخفّ اتّزانه! ألا تعرف أغنية عمر الزعني: نفذ المقدّر يابا... لبسنا البرنيطة!».

كنت أعرف أن لديه لكل مناسبة طربوشاً. الأسود للحفلات الرسمية والتعزية، والأحمر الفاتح للمناسبات الفرحة والأعراس، والنبيذي للمناسبات العادية. وفاجاته يوماً في شهر آب (أوغسطس) وقد جلس يقرأ ورأسه عارياً يبترد. فبادرني بقوله: لا بدّ أنك تسأل عن الطربوش. إنه هنا. أعطيته فرصة ليستريح من رأسي!

ثم أردف وهو يحدّق في قرعتي ويعجب من عريها: أنصحك بالطربوش يا رفيق. فصاحب الطربوش يمشي باتزان، إنه لا يتراقص أو يتخلّع خوفاً على طربوشه من السقوط... وهو لا يتلفّت بخفة يمنة ويسرة خوفاً على شرّابته من الخربطة... كما أنه يمشي وئيداً كي لا يتدحرج الطربوش عن رأسه... وصاحب الطربوش لا يلج سوق الدعارة، ولا يدخل البيوت من نوافذها بل من أبوابها، ولا يهلع إذا وقع الخطب الجلل... وهو لا يأكل الساندويش في الشارع كما يفعل المستعجلون... ولا ينحني لالتقاط محفظة عابر سبيل وقعت من يده فيما يتهافت المارة لخطفها...

صاحب الطربوش رجل اتزان واعتدال وتقية واحترام وعزة وكرامة. فالبس الطربوش الذي لبسه أبوك وجدّك بفخر واعتزاز...

* * *

ما زلت أذكر السابع عشر من آذار (مارس) ١٩٨٨ يوم وصل إلى بيتي،



فصعد ٧٧ درجة بسبب انقطاع الكهرباء ليعزّيني بوحيدي فيصل الذي اغتاله المجهول وهو في ربيعه العشرين.

قلت: ما الذي جاء بك يا دولة الرئيس في حومة هذا القصف وهذا البلاء. إن ولدي ليس أغلى من سائر الذين غابوا في جحيم هذا الوطن، ولي أسوة بالذين فقدوا أحب الناس إليهم في موسم الموت هذا. سامحك الله على هذه المغامرة.

فأطرق لحظة يستجمع أنفاسه وقال: حسبه أنه ذهب في العشرين ولم يعرف مرائر الثمانين!

جلس بعض الوقت ثم نهض. قلت: إلى أين؟ قال: إلى فرنسا قريباً... قتلوها عندنا. وقد يقتلوننا عندها!...

ثم سمعته يردد بيتاً من الشعر القديم وهو ينزل السلم وئيداً وقد أمسكت بساعده الأيسر:

قومي هُمُ قتلوا أُمَيمَ أخي
فلئن رميتُ يُصيبني سَهمي(*)

لقد اختصر بهذا البيت مأساة لبنان، وذهب دون أن يعود.

١٩٩٩/٢/٦

في معرض الذكرى

في ١٩٩٩/٢/١٠، وردتني من المحامي الأستاذ رشيد الجلخ رسالة مؤثرة جاء فيها:

«مفكرة أيامك» التي يخطها أسبوعياً يراعك المتميز بأسلوبه، تحمل اليوم عنوان «دولة الكاردينال»، تقصد المغفور له الرئيس تقي الدين الصلح».

«لقد عادت بي الذاكرة إلى الوراء، وأنت تشير في مطلع المقال إلى صداقة دولته مع المونسنيور يوحنا مارون ـ رحمهما الله ـ وقد قيض لي أن أعايش عن كثب، وقبل سنوات المحنة، عمق العلاقة التي كانت تجمع الرجلين الكبيرين، وذلك في مطلع حياتي المهنية كمحام متدرج، عبر المرحوم والدي صديق المونسنيور وصديق دولته الحريص على إعتمار الطربوش.

«قدر تقي بك إنه جاء متأخراً سنوات عديدة إلى رئاسة الوزراء وخرج منها، مع الأسف، باكراً بدليل القول المأثور للمرحوم الرئيس سليمان فرنجية غداة تقديمه استقالة حكومته إليه: إن تقي بك جاء غصباً عني، واستقالته كانت غصباً عني كذلك».

«شكراً لك على ما كتبت في تقي الدين الصلح وشكراً لك على ما سيحمله إلينا يراعك في الطالع من الأيام عبر هذه المفكرة الأسبوعية التي نرجو لها أن تكون ذاكرة الوطن وحافظة أمجاده».

(*) هو للشاعر الجاهلي الحارث بن وعلة الجَرْمي.



لبننة بالفرنسية

* في ٢٣ آذار (مارس) الماضي ١٩٩٨، وجّه الأمين العام لاتحاد أطباء الأسنان العرب الأستاذ الدكتور الياس المعلوف، خطاباً حازماً شديد اللهجة، إلى مؤسسة «لاروس - بورداس» التي تصدر معاجم «لاروس» الموسوعية الفرنسية، يلومها فيه على التحديد الأخرق الذي أعطي لكلمة «لبننة» الإشتقاقية الهجينة (Libanisation) في القاموس المعروف باسم «لاروس الصغير» وهو الأكثر رواجاً في العالم الفرانكوفوني.

فقد ورد في المرجع القاموسي المذكور أن اللبننة هي «حال التفكك الناشئة في دولة ما عن تصادم عناصر مجتمعها الطائفي». ويعتبر هذا التحديد لاغياً بل ساقطاً حكماً لأن صدامات الحرب التي دامت ستة عشر عاماً في لبنان لم تؤدِّ على الإطلاق إلى تفكك الدولة التي استعادت وحدتها وكيانها المتماسك فور توقف العمليات العسكرية سنة ١٩٩٠.

كما ورد في المرجع نفسه، وفي سياق عرضه للوقائع التاريخية المعاصرة «أن الإسرائيليين انسحبوا من لبنان سنة ١٩٨٥». وهو كلام مغاير للحقيقة كلياً باعتبار أن الجيش الإسرائيلي لا يزال يحتلّ مناطق واسعة في لبنان الجنوبي وذلك خلافاً للقرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن منذ ٢٠ سنة والذي ينص على انسحاب العدو فوراً بلا قيد ولا شرط.

ويطلب الخطاب المشار إليه من المسؤولين في مؤسسة «لاروس - بورداس» تقويم هذا الانحراف المريب. وقد وقّعه بالإضافة إلى الأمين العام، كلّ من الأستاذ الدكتور فيصل ديّوب نقيب أطباء الأسنان في سوريا، والدكتور المنذر المملوك نائب نقيب أطباء الأسنان في تونس، وغيرهما.

* وفي ٧ أيار (مايو) ١٩٩٨ ردّت مؤسسة «لاروس - بورداس» معلّلة إدخال كلمة Libanisation على أشهر وأدق القواميس الفرنسية بأنه تم تحت تأثير الصحافة في الغرب على غرار ما حصل من قبل بالنسبة لكلمات: ,Balkanisation، وVietnamisation، وYougoslavisation، وغيرها. وجاء في الردّ أن المسؤولين قد صوّبوا ما اقتضى تصويبه فيما يعود



لمصلحة لبنان وسمْعته في طبعة ١٩٩٨ من معجم «لاروس الصغير».

* ولكن الأمين العام للاتحاد الدكتور الياس المعلوف، أردف بخطاب آخر في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٨، ركّز فيه على ما ورد في طبعة «لاروس الصغير» الأخيرة من أنّ إسرائيل «انسحبت من لبنان سنة ١٩٨٥ محتفظة بمنطقة أمنية» فسفّه هذا الرأي بقوله أن المنطقة المذكورة هي «منطقة احتلال» ولا توفر الأمن لأحد، كما شدّد على أن تنفيذ القرار ٤٢٥ هو وحده الإجراء الذي يوفر الأمن للجميع.

* وأخيراً حسمت المؤسسة الفرنسية الجدل في رسالة بعثت بها إلى الاتحاد في ٢٨ أيلول الماضي، وأعلنت بموجبها العودة عن الخطأ بصراحة كلية، معتذرة عمّا سلف من تجاوزات وتداعيات لغوية وتاريخية غير مقصودة، قالت: إنها ستكون موضوع تصويب نهائي ودقيق في طبعة السنة ٢٠٠٠ من القاموس المذكور.

* * *

بعد هذه اللّمحة الموجزة حول فذلكة بيانية أريد بها التضليل والتزوير للإساءة إلى مكانة شعب وكرامة أمة... نستغرب كلّ الاستغراب أن يكون وزير الثقافة الذي ملأ الدنيا وشغل الناس بضعة أعوام بالمشاريع الخيالية والبرامج الهيولية، قد ترك مسألة كهذه بالغة الدقة والخطورة في عهدة طبيب، وهي لا تمت إلى مهنته واختصاصه بصلة. وإذا كان الفضل كلّ الفضل يعود إلى هذا الطبيب الذي كشف النقاب عن خطأ أقبح من جريمة، فخلع قباء جالينوس، وما انفك يلاحق الزور وأصحابه بالمناظرة البريدية والتشهير الإعلامي، حتى استكانوا آملين أن يكفّ عن المزيد من التوغل في مجاهل تخطيطهم ومغالق تآمرهم... فإنّ العار كلّ العار يلحق بأولئك المسؤولين الذين قصروا في الحكومات السابقة عن مكافحة الأوبئة الثقافية وجراثيمها الخفية التي بدأت تفتك بلبنان لاستئصال البقية الباقية من مناعته، فوق ما تفتك به أدوات السفك والتدمير التي يسلطها العدو على قراه المباحة وأرضه المحروقة لترسيخ احتلاله إلى ما شاء الله.

ذلك أن القوى المعادية تدرك تماماً، ومن عهد بعيد، أن الولوج إلى عمق لبنان والسيطرة على مخزونه البشري، لا يتحققان إلاّ من بوابتين: بوّابة الشراكة السورية، وبوابة الثقافة الفرنسية. وما دامت البوابة السورية مغلقة أمام القوى المذكورة، فقد عمدت هذه إلى سلوك البوابة الفرنسية.

وبمقدار ما كان سهلاً على الحركة



الصهيونية العالمية أن تخدع الدولة الفرنسية ومؤسساتها وأحزابها السياسية ونقاباتها، وأن تؤثر في نظامها الاجتماعي وقوانينها المدنية، وحتى في هيكلية جيشها وقواها المسلّحة، بعدما نجحت في إزالة الجنرال ديغول عن المسرح سنة ١٩٦٨... بمقدار ما عانت صعوبات لا يُستهان بها في تطويع الثقافة الفرنسية لإرادتها. لكنها استطاعت رغم ذلك أن تفتح في الأعوام الأخيرة أبواباً تنفذ منها إلى هذه الثقافة. ومن شأن ذلك أن يقضي على الإمبريالية الفرنسية الثقافية واللغوية، إن جاز التعبير، بعدما قضى نهائياً على الإمبريالية الفرنسية العسكرية والاقتصادية التي تنتظر اليوم جرعة من الفيتامينات الأوروبية لاسترداد بعض حيوياتها الضائعة.

وفي الموضوع الذي نحن بصدده لا تقع المسؤولية على الدولة اللبنانية وحدها في التغافل عمّا يسيء إلى لبنان في الإعلام الفرنسي والثقافة الفرنسية والمطبوعات السياحية الفرنسية وغيرها من مراجع اللغة ومعاجم الاختصاص. بل تقع على الدولة الفرنسية نفسها في التغافل عن كلّ ما يسيء إلى اللغة الفرنسية، وهي المستوعب الأقدس والأهم لتراث عريق يتبلور من خلاله الإيمان المسيحي الحقيقي الرافض للإثم الصهيوني وإن كان متمماً في السياق التاريخي الإبراهيمي لتراث اليهود.

ظواهر مَرَضيّة ثلاث

فهنالك ظواهر مَرَضيّة ثلاث تعبث في كيان اللغة الفرنسية، وتحوّلها على الطريقة الأميركية، من لغة كلاسيكية متكاملة الأصول والقواعد، متهيّئة في ذاتها لرياضة الفكر، ومطاوعة شكلاً وأسلوباً لضروب الاجتهاد العقلي والتألق النظري... إلى لغة جرائد، بل على الأصح، لغة أزقة وكشكول معلّبات لفظية من بضاعة الصحافيين المستعجلين.

* الظاهرة المرضية الأولى هي اختيار الكلمة التي تعبّر عن حالة أو فكرة أو صورة ما انطلاقاً من تشبيه تلك الحالة أو الفكرة أو الصورة بمثيلات لها في المرئيات أو المعقولات، وليس انطلاقاً من الخصائص الذاتية الخالصة للحالة أو الفكرة أو الصورة المشار إليها. ويعود ذلك إلى سطحية الكتّاب وكسل بعضهم، كما يعود أحياناً إلى هدف تخريبي يقصد به إفقار اللغة على صعيد المفردات الكاملة الأصيلة وتفضيل المفردات الرديفة والبديلة عليها، علماً بأن هذه لا تؤدي المعنى الوضعي المطلوب بكماله وتمامه.

ومن مثل ذلك القول:

«Ce pays est atteint d'une gangrene bosniaque».

أي: «إن هذا البلد مصاب بالغرغرينا البوسنيّة».



بدلاً من القول:

«Ce pays est atteint d'un putréfaction étatique».

أي: «إن هذا البلد مصاب باهتراء الدولة».

ومن مثل ذلك أيضاً القول:

«Nous marchons vers une libanisation en Irak».

أي: «نسير باتجاه اللبننة في العراق».

بدلاً من القول:

«Nous allons vers un désagrégation des communautés religieuses en irak?.

أي: «نتجه نحو التفتيت الطائفي في العراق». إلخ...

* أما الظاهرة المرضية الثانية، فهي إخضاع اللغة الفرنسية كمعظم اللغات الحيّة، في زمن الرواج الإعلامي والإباحيّة الأكاديمية، لناموس الموضة القائم على شعار: «الناجح هو الرائج الدارج وليس الناتج الصالح!...» فنشهد جيشاً من الكلمات والعبارات تجتاح اللغة في مرحلة زمنية معينة، ثم تسقط في مرحلة أخرى، وكثيرون من الكتّاب والقرّاء لا يفقهون معناها ولا مدلولاتها البعيدة. من مثل ذلك، كلمة Apartheid التي تعني التقاسم الانفصالي، وقد راجت أيّما رواج في المراحل الاستثنائية الحادة للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا... أو كلمة Anschluss التي تعني إلحاق النمسا بالرايخ الثالث عام ١٩٣٨ على يد هتلر، وقد استعملت بكثافة خلال الحرب العالمية الثانية... أو كلمة Statuquo التي تعني الحالة الراهنة، وهي من الأدوات الرائجة في التاريخ الدبلوماسي، وكثيراً ما ترد في إضبارات ما عرف «بالمسألة الشرقية» في القرن التاسع عشر... إلى ما هناك من كلمات الإذاعة والتلفزة، أو بطون الكتب والآثار المنشورة والمتداولة.

ويقابل هذا النوع من المفردات السياسية، مفردات اقتصادية وثقافية واجتماعية تولد وتنشأ وتشب وتهرم وتموت. وتصاحبها في بعض الأحيان أفواج من عبارات السوقة التي يتناهى رواجها إلى الصالونات الراقية ومجالس الأدب ومناظرات الفقهاء، فتستعملها النخبة المثقفة من رجال الفكر وسيدات المجتمع وهم يجهلون أنها من حواضر الماخور. وهذا النوع من التعبير يعرف عندهم باسم (Le Jargon). ويقول موريس فايس صاحب كتاب «العظمة» الذي وضعه لسيرة الجنرال شارل ديغول: أن هذا الأخير مات وفي نفسه شيء من «الجارغون»... فقد ظلّ طيلة حياته يأنف هذه الرطانة في التعبير، وينحى على الكتّاب والجامعات والصحف ودور النشر باللائمة لاستسهال هذا التجاوز الذي يعتبره بمثابة الخيانة الوطنية. واستطاع أن يسمو شخصياً بأسلوبه وبيانه إلى



مصاف كبار الأدباء المنشئين، خصوصاً في مذكراته التي يصفها فرانسوا مورياك بقوله: «إنها ديوان لغة رفيعة لم نعرف لها مثيلاً منذ مئتي سنة، وهي جديرة بأمثال باسكال وبوسّويه».

* وأمّا الظاهرة المرضية الثالثة فهي ظاهرة الاختزال التي تعزل الثقافة الفرنسية أكثر فأكثر عن الثقافات العالمية الأخرى. فقد سطا شيطان العجلة على اللسان الفرنسي، عبر عما سمّي «عصر السرعة» بعد الحرب العالمية الثانية، حتى بات خطف الكلام أقرب السبل إلى تشويه الأداء وطمطمة الإلقاء، فضلاً عن تورية المعاني وتكريس غموضها. وتظهر هذه النزعة الاختزالية بأقبح الصور في الصحافة المكتوبة، وهي تبدو أقل استشراء في الكتب والآثار النشرية عموماً. وقد نتجت عن تعميم هذه الظاهرة بدعة لم تعرف لها سابقة في أي لغة على الإطلاق، هي اختصار الجمل والتسميات والعناوين والإعلانات بالحروف الأولى من الكلمات التي تؤلفها، كأن تقول مثلاً: (F.M.I.) للتعبير عن «صندوق النقد الدولي» (Fond Monétaire International)، أو تقول: (CNRS) للتعبير عن «المركز الوطني للبحوث العلمية» (Centre National des Recherches Scientifique) إلخ...

وقد أحصيت في عدد واحد من جريدة «لوموند» الواسعة الانتشار ٤٣ اختزالاً على هذه القاعدة، يصعب على أي عقل بشري أن يفكّك رموزها، إلاّ إذا كان من رهبان الثقافة الفرنسية، أو من الذين صرفوا أعمارهم في قراءة الصحف والمجلات الفرنسية، فاستوعبوا طيلة عقود مدلولات هذه الرموز.

* * *

إنه غيض من فيض يظهر للملأ حجم المؤامرة المزدوجة على اللغة الفرنسية، وعلى الثقافة الفرانكوفونية بالتالي، ثم بحكم التلازم التاريخي والتناغم الحضاري، على لبنان أيضاً. فالمسألة ليست فقط مسألة قواميس. ولا هي فقط عملية قرصنة محدودة يفتئت بموجبها الأخطبوط الصهيوني على مصالح لبنان ورسالته الحضارية ومكانته في التاريخ القديم والحديث ومثوله على خريطة الجغرافية السياسية العالمية... بل إنها فوق ذلك قضية مصائر تقرّرها عبارات. وإذا كان للأفراد شأن في تقويم العبارات وترقيم الكلمات، فإن صنع المصائر يظلّ شأن الحكومات والشعوب. وليس بالأمر العسير على هذا الشعب اللبناني الصغير الذي عمل في القرن التاسع عشر على بعث اللغة العربية ليضمن من خلال نموها وازدهارها وجوده ومصيره بوجه التتريك، أن يعمل



في مطلع القرن الحادي والعشرين على بعث اللغة الفرنسية ليضمن من خلال عودتها إلى أصالتها وجوده ومصيره بوجه العولمة المتهوّدة الهادفة إلى إلغائه.

فلا سمح الله أن ينتهي بنا المطاف إلى البرمكة بعد اللبننة، فنخاطب لبنان بعد الشتات، بقول الشاعر:

نظروا إليك وفي الثنية حَدْجُهُم
نَظَرَ الرشيدِ إلى منازلِ بَرمكِ

١٣/ ٢/ ١٩٩٩





بعض السلام مقابل كلّ الاستسلام

عندما وافق إسحق شمير ومن لفّ لفّه من صقور الليكود، على مشروع السلام الأميركي في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١... هل كان يؤمن فعلاً بمبدأ «الأرض مقابل السلام»؟! وهل كان مقتنعاً في العمق إنه يحقّ لدول الطوق الشمالية الشرقية، أعني سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أن تسترد بالمفاوضات ما استولت عليه إسرائيل بالحرب من أراضيها؟!

يقول أحد كبار الديبلوماسيين العرب ممن تربطهم صداقة قديمة بوزير الخارجية الأميركي الأسبق جيمس بايكر، أن الأخير وجد صعوبة فائقة في إقناع شامير بهذا المشروع الذي قال رئيس الحكومة الإسرائيلية إنه «مثالي طفولي مناقض لمنطق التاريخ»... ثم أردف على ذمة الراوي: «لم يسبق لأي فاتح أن ردّ الأراضي التي احتلها بالقوة عن طريق المفاوضات. فكيف إذا كانت هذه الأراضي ملكاً لذلك الفاتح من إرث أجداده؟! وهل كان بإمكان المستر بايكر أن يرد الكويت إلى شيوخ آل الصباح بغير القوّة؟! وهل يعني إلحاحه في دعوتنا إلى ردّ القدس والأراضي التي احتلها جيش الدفاع الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ وبعدها إلى جيراننا العرب عن طريق التفاوض، إنه سيلجأ إلى القوة لإرغامنا على ذلك كما أرغم صدام حسين على رد الكويت، إن نحن لم نذعن لإرادته؟!».

والذين تابعوا دقائق تلك المرحلة في أعقاب حرب الخليج، يذكرون جيداً أن معظم العرب الذين وقفوا إلى جانب التحالف الغربي قلباً أو قالباً، ضد النظام العراقي وسياسته الإفتراسية يومذاك وفي طليعتهم سوريا، إنما اختاروا ذلك الموقف - بصرف النظر عن رفضهم المبدئي لإعتداء دولة عربية ما على دولة عربية شقيقة واجتياحها عنوة - آملين أن يكافأوا على تأييدهم للشرعية الدولية في حرب الخليج بضغط وشيك من جانب الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد الذي ترعاه، على الدولة العبرية لتطبيق القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ الصادرة عن مجلس الأمن والتي تلزمها الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة دون قيد أو شرط.

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث على



الإطلاق. بل عمدت حكومة الليكود إلى أسلوب المراوغة والتسويف. وأول ما تذرّع به شامير هو المطالبة التقليدية بما يسمّونه «الحدود الآمنة». فقال الرئيس الأسد كلمته الشهيرة للوزير الأميركي، على ما ورد لاحقاً في مذكرات بايكر: «نحن لا نطلب المستحيل. فليعيّن لكم السيد شامير تلك الحدود التي يعتبرها آمنة لدولته على الخريطة، ونحن مستعدون للإعتراف بها. أمّا أن تطلبوا منا الإعتراف بحدود يضمرها ويكتمها عنا وعنكم، فهو ما نعتبره استهزاء من جانبه بسلامة عقولنا جميعاً...».

إسرائيل ومفهوم السلام

ومهما يكن من أمر فقد تواصل الضغط على شامير وحكومته من جانب الرئيس بوش ووزير خارجيته بايكر، حتى بلغ أقصى درجات التحدي مع رفض الرئيس الأميركي تقديم تسهيلات مصرفية للدولة العبرية في حدود ١٠ مليارات دولار بكفالة واشنطن. وفيما كان الإتجاه السائد لدى الرأي العام داخل الولايات المتحدة وخارجها يرجّح كفّة الرئيس بوش لولاية ثانية بعد انتصاره مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية في تلك المرحلة، فوافقت حكومة إسرائيل على الإشتراك في مؤتمر مدريد، واستدرجت الرئيس بوش بسلسلة من المواقف الإيجابية إلى التراجع في موضوع القروض الميسّرة، أوعزت الصهيونية العالمية في الوقت نفسه إلى محافلها السريّة بمحاربته في المعركة الرئاسية المقبلة ومنعه من الفوز بولاية ثانية في خريف السنة ١٩٩٢.

ومع إنتخاب كلينتون الذي التزم علناً مشروع السلام الاميركي كان لا بد للدولة العبرية من تبديل جوهري في التكتيك يرضي الرئيس كلينتون القليل التجربة من جهة، ويؤمن لإسرائيل من جهة ثانية، بدلاً من الأراضي المحتلة المحدودة التي تردّها لجيرانها بالتقسيط، توسعاً غير محدود على الصعيد الإقتصادي تقبض مردوده سلفاً، وتفرض بواسطته حدوداً آمنة لها من المحيط إلى الخليج. فالسلام الحقيقي في نظر إسرائيل كان ولا يزال تأمين سيطرة المال الصهيوني والتقنيات العالمية المتطورة التي يستخدمها، في مناطق شاسعة عذراء لم تصل إليها المحاريث الإلكترونية، ولا قدرة لأصحابها على استغلالها.

إزاء هذا التحوّل التكتيكي الهادف الذي فرضه تبدّل القيادة الأميركية، وتحرّر كلينتون من إلتزامات بوش وبايكر، سارع شامير وحكومة الليكود إلى زمّ الحقائق ودخل حزب العمل مهرجان السلام الأميركي المعدّل، بقيادة



«الثنائي المنفتح» رابين - بيريس. وسرعان ما ظهرت للعيان اللعبة المزدوجة البارعة التي يقوم بها العدو إنطلاقاً من تفسيره الخاص لمبدأ «الأرض مقابل السلام»، فكانت دمشق التي حملت في مؤتمر مدريد وقبله وبعده شعار «السلام العادل والشامل» أول من تنبّه للكمائن الصهيونية منذ أن بدأت الدبلوماسية الأميركية بإسراج الخيول قبل استحضار المركبة، فانتشرت الدعوة بإلحاح وتصميم إلى مباشرة المفاوضات المتعددة الأطراف، حول تقاسم المياه، وقضايا التسلّح، ومشكلات اللاجئين، وغيرها من الأمور الفرعية، قبل الدخول في المفاوضات الثنائية المباشرة للتفاهم على مصير الأراضي العربية المحتلة، وهو منطلق التسوية.

خطط الاستفراد

وكان من الطبيعي أن تتلاشى المفاوضات المتعددة الأطراف بإمتناع سوريا ولبنان عن الإشتراك فيها، وقد أخذت المفاوضات الثنائية تتباطأ وتراوح مكانها. الأمر الذي عزّز الشكوك السورية اللبنانية بأن وراء الأكمة ما وراءها. وما لبثت أن ظهرت للملأ خطة الاستفراد الصهيونية عبر إتفاقات أوسلو السريّة، ثم إتفاق وادي عربة، واتضح أن الهدف الإستراتيجي للعدو ينطلق من مبدأ «بعض الأرض مقابل كل الاستسلام»!.

وعلى أن رابين وبيريس غلّفا سموم الليكود بدسم الوعود العرقوبية التي قطعاها للفلسطينيين والأردنيين، فقد جاءت نقمة الحاخامين المتطرفين تتعدى منطق «إسرائيل الدولة» لترجع التاريخ إلى الوراء وتنبش من غياهب النسيان منطق «إسرائيل الإرهاب» الذي كان سائداً قبل تأسيس الدولة عام ١٩٤٨. فقتل رابين وسقط بيريس بعد عملية عناقيد الغضب ومجازر قانا عام ١٩٩٦، وأزهق نتنياهو روح مدريد ومرّغ في حضيض المهانة والسخرية مبدأ «الأرض مقابل السلام»، فتوقفت المفاوضات الثنائية مع سوريا في شباط ١٩٩٦، كما هو معروف. ثم عبأت قوى التطرّف الصهيوني في الولايات المتحدة وإسرائيل كل ما تيسّر لها من إمكانات لاستغلال الثغرات الخفية والظاهرة في حياة الرئيس كلينتون طيلة أعوام إلى أن خرج معافى بعد جهد جهيد من فضائح مونيكا لوينسكي أمام قوس المحكمة الدستورية الأعلى في مجلس الشيوخ.

اللاّءات الإسرائيلية

في ضوء هذا العرض الموجز لتطور العملية السلمية خلال ثمانية أعوام يتبين أن التكتيك الإسرائيلي تبدل ثلاث مرات، وظلّت الخطة الاستراتيجية واحدة





قائمة على ثلاث لاءات»:

١ ـ لا لأي كيان فلسطيني مستقل على ما تبقى من الأرض الفلسطينية التي تسميها إسرائيل «اليهودية والسامرة»، وبالتالي، لا للدولة الفلسطينية في ٤ أيار (مايو) المقبل أو أي موعد آخر، بل أن شرق الأردن كان في نظر الدولة العبرية وسيبقى الوطن الفلسطيني البديل.

٢ ـ لا لأي تبديل في وضع القدس، أو أي تعديل «لقانون العاصمة الأبدية» الصادر عام ١٩٨٠، وإنطلاقاً من هذا الموقف، لا لأي تدخل كنسي مسيحي يقوم به الفاتيكان أو الانجليكان أو الأرثوذكس، أو أي تدخل إسلامي من جانب أي مرجعية إسلامية، لفرض وصية مستقلة عن السلطات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس الشرقية خلال المرحلة النهائية للمفاوضات.

٣ ـ لا للتنازل عن أي شبر من الأرض في الجولان أو في جنوب لبنان تنفيذاً للقرارات الدولية، إلا من خلال إتفاقات على إقتسام المياه بما في ذلك مياه الليطاني.

ولا يخفى على المراقبين أن الدولة العبرية بدّلت تكتيكها للمرة الرابعة منذ بضعة أسابيع في اللحظة التي وصلت فيها محاكمة الرئيس كلينتون إلى مجلس الشيوخ، حيث أرغمت القوى الصهيونية الخفية بنيامين نتنياهو على خطوة لم يكن هنالك ما يبرّر إقدامه عليها، وهي إجراء إنتخابات مبكرة في ١٧ أيار (مايو) المقبل لتأمين خروجه من الحلبة السياسية ودائرة الحكم بما يحفظ ماء وجهه ويؤمن للمرحلة التكتيكية المقبلة وجهاً جديداً يقبل به الرئيس كلينتون المتحرر من كابوس الغراميات والفساتين، ويرى فيه المحاورون العرب ملامح إعتدال طال إنتظارهم لمثله في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

فقد كان من البديهات أن يفشل خصوم كلينتون في إدانته، لاستحالة جمع ثلثي الأصوات في مجلس الشيوخ، وبات من المتوقع بالتالي أن يختلف الممثلون على مسرح السياسة الإسرائيلية ويختلف توزيع أدوارهم، خصوصاً بعدما كشف الرئيس كلينتون عن معارضته السافرة لعودة نتنياهو بإعلان تأييده لإسحق موردخاي وزير الدفاع الذي يتمتع بشعبية واسعة في أوساط اليهود الشرقيين «السفرديم» نظراً لكونه من مواليد العراق. ومعروف أن نتنياهو بادر إلى إقالة موردخاي من وزارة الدفاع وعين مكانه موشي آرنز أحد صقور الليكود المشهود لهم بالتطرف.

المملكة العربية المتحدة

ولا شكّ في أن وفاة الملك حسين أحدثت في سياق التكتيك الصهيوني



الجديد تبدلاً نوعياً تمثل في بعث مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي كان الملك حسين قد أعلنه بالصيغة الأردنية الفلسطينية عام ١٩٧٠ بعد أيلول الأسود والصراع الدامي بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية يومذاك.

ففي رأي خبراء القضية الفلسطينية أن دعوة السيد ياسر عرفات الأخيرة إلى إنشاء دولة كونفدرالية فلسطينية أردنية، إنما تمت بالتفاهم مع الجانب الإسرائيلي، وهي تنطوي على أكثر من صيغتها المعلنة. وإذا كان الأردن قد بادر إلى القول إنها سابقة لأوانها، فذلك يعني إنه قد يكون موافقاً على جوهر الموضوع وإن كان يرفض توقيت إعلانه قبل أن يصبح للفلسطينيين كيان مستقل معترف به دولياً. وقد جاء إمتناع الإسرائيليين عن أي تعليق بمثابة تزكية لهذا المشروع الذي يبدو أن للدولة العبرية مصلحة أساسية في الإنضمام إليه، باعتباره يحسم النزاع على القدس من جهة، ويساعد من جهة ثانية على نشوء كيان فلسطيني أكثر من سلطة محلية كالتي يرأسها عرفات حالياً، وأقل من دولة مستقلة كالتي يعتزم إعلانها في ٤ أيار (مايو) المقبل.

يضاف إلى ذلك أن دمشق ستكون أكثر قابلية لاستئناف مفاوضات التسوية مع دولة كونفدرالية عربية إسرائيلية مما هي عليه اليوم في مواجهة المفاوض الإسرائيلي منفرداً.

ولكن فريقاً آخر من المراقبين يستبعد كلياً استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية أو اللبنانية الإسرائيلية بمشاركة أردنية فلسطينية ضمن الإتحاد الكونفدرالي، وهم يتوقعون في مقابل إعلان الدولة الكونفدرالية بين إسرائيل وفلسطين والأردن قيام إتحاد كونفدرالي بين سوريا ولبنان، على أن تكون المفاوضات المقبلة بين الدولتين الإتحاديتين على أساس تطبيق القرارات الدولية.

٢٠/ ٢/ ١٩٩٩







حرّية الشعوب في تقرير مصيرها

قضية حق أريد بها باطل

لو شئنا تحديد ما يقصد «بالنظام الدولي» لقلنا بكل بساطة، إنه واقع الجغرافيا السياسية التي أفرزتها حرب إقليمية كبرى في منطقة معينة من العالم، وسمّيناه «نظاماً إقليمياً»، أو واقع الجغرافيا السياسية التي أفرزتها حرب عالمية كبرى في مختلف أنحاء العالم، وسميناه عندئذ «نظاماً عالمياً».

«النظام الدولي» إذن وليد الحرب، وهو مجموعة الخرائط والحدود والقواعد والأصول والقوانين والأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة بين حربين في جزء من العالم أو كلّه.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن كلّ نظام دولي إقليمي أو عالمي في المناطق الحضارية المأهولة، يظلّ جديداً حتى يليه نظام آخر بفعل حرب كبرى فيصبح قديماً. وقد جرى تواتر الأنظمة الدولية على هذا المنوال إلى يوم أصبحت فيه الحروب الكبرى مستحيلة، فقامت قيامة الحروب الصغرى وحلّت الفوضى محلّ النظام.

وما كانت الحروب الكبرى لتصبح مستحيلة ـ بالرغم من الأهوال التي عرفتها الإنسانية في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) وكانت حصيلتها أكثر من ٥٠ مليون قتيل بين مدنيين وعسكريين عدا المشوهين ـ لولا اختراع القنبلة الذرية عام ١٩٤٤، وتحويلها في ما بعد إلى قنبلة هيدروجينية، ثم نوترونية إلخ... ولولا تطوير أسلحة الدمار الشامل من بيولوجية وكيميائية وشعاعية وغيرها في النصف الثاني من هذا القرن.... ولولا شيوع التكنولوجيا النووية والإبادية في دول متعددة أهمها الولايات المتحدة ونقيضها الإيديولوجي والإمبريالي الأعظم الاتحاد السوفياتي.

مستحيلة؟! نعم. لأنه لن يكون بعدها جنس ولا عرق ولا لون ولا جليس ولا أنيس، ولن يكون في أرجاء هذا الكوكب من يفرح للنور أو يفرق للظلام. إنها أخطر وأقبح ملايين المرات من زلازل قارة «الأتلانطيد» التي يقول العلماء إنها ساخت بنسل الدينوصور والتيرانوصور والماموث، لكنها أبقت على الضبّ والتمساح والفيل من فصائل تلك الأجناس البائدة... وهي أشد وأدهى من



* ثم هل يجوز للأقلية الراغبة في الانفصال أن تسعى إلى تحقيقه بالقوة إن هي عجزت عن تحقيقه بأسلوب الحوار؟ وهل يتفق اتجاه الأقليات إلى العنف لتأكيد هويتها مع ما يحدّث عنه الميثاق من تعزيز للسلم العالمي؟

* وهل يحق لشعب ما أن يطالب بتقرير المصير إذا لم تكن له أرض؟ وإلى أي حد يعتبر حقه في تلك المطالبة مطلقاً إذا لم يرتبط بوجوده على أرض منذ عشرات القرون؟

* وإلى أي مدى يسري مرور الزمن على حق المطالبة بأرض ما أو العودة إليها باسم تقرير المصير؟ هل يسري لمدّة سنة أم ألف سنة أم ألوف السنين؟

* وإذا كان شعب آخر قد احتل تلك الأرض حرباً أو سلماً، وأقام فيها ردحاً من الزمن، ثم اعترفنا بحق أصحابها القدامى في استردادها، فماذا نفعل بالشعب الذي توطنها وكيف نجد له أرضاً غيرها؟!!

* وهل يحق للشعب الذي يطالب بأرض يدّعي أنها أرضه، وصحّ ادّعاؤه ذاك في حكم الأنظمة والأعراف الدولية، أن يستردها جمعاء أو يحصل فقط على جزء منها، وفي أية حدود؟!

* وأخيراً، لا آخراً، ما الذي تعنيه كلمة «شعب»؟ وهل هي حكر على الجماعة الإنسانية ذات الجذور القومية واللغة والدين والأعراف والتقاليد وأساليب الحياة المشتركة الواحدة، أم أنها تنطبق أيضاً على القبائل الصحراوية المتنقلة بين الوَبَر والمَدَر، أو على فلول الشعوب البائدة كالهنود الحمر، أو قبائل الأسكيمو جائبة القطبين الجليديين، حيث لا مطامع لأهل الحضارة في المناطق النائية الخالية التي تمارس فيها تلك الشعوب حياة بدائية؟ وهل يحق لهؤلاء أن يطالبوا بتقرير المصير؟ وعلى أي أساس؟!!

المصير الوحيد الذي تقرّر

أمام هذا المخزون الهائل من التناقضات المتداخلة وما يكتنفها من غموض، تبدو مسألة تقرير المصير قضية حق أريد بها باطل. وإذا كانت النتائج المتشابهة للمسألة الحسابية الواحدة في علم المنطق تدل على صواب طرحها النظري، فإن الطرح النظري لحق الشعوب في تقرير مصيرها لم يكن له طيلة هذا القرن إلا نتيجة واحدة لا شبيهة لها، هي السماح للشعب اليهودي دون أي شعب آخر، في تقرير مصيره بالقوة، ثم الاعتراف الدولي بحقه في ذلك التقرير على حساب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية المجاورة. ولا أعرف أي نتيجة أخرى لمبدأ تقرير المصير في تقويم التبدلات التي طرأت على الجغرافيا السياسية في زمن السلم منذ أواخر



القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا.

ومن المؤسف حقاً أن يتحول مبدأ تقرير المصير إلى شعار يتداوله زعماء الدول العظمى وقادتها في حالات الحرب والضيق عندما يكونون بحاجة ماسة إلى تأييد الأقليات الطامحة إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي من رعايا أعدائهم، ثم يلقون بذلك الشعار في سلة المهملات بعد أن تضع الحروب أوزارها.

وأقرب الشواهد على ذلك الطريقة التي تعامل بها الحلفاء بعد الحربين العالميتين مع القضية الكردية والقضية الأرمنية، والوعود التي قطعوها لكليهما حتى سنة ١٩١٨، وتجسّدت في معاهدة سيفر (١٠ آب (أوغسطس) ١٩٢٠) التي ألغتها معاهدة لوزان فذهبت كل الوعود أدراج الرياح.

ويكفي إلقاء نظرة على بيانات الحكومات الحليفة وخطب أقطابها وزعمائها خلال الحرب العالمية الأولى لاكتشاف البون الشاسع بين الأقوال والأفعال.

ففي خطاب وجهه الرئيس ولسون إلى الكونغرس الأميركي في كانون الثاني (يناير) ١٩١٧، يقول: «ينبغي أن يترك لكل شعب الحق في أن يقرر سياسته بنفسه، دون أن يكون عرضة بسبب ذلك لأي تهديد أو إرهاب أو حرج، ودون أن يكون هناك فارق بين شعب قوي وشعب ضعيف».

ولا ننسى أن وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا الذي سمح لليهود بإقامة وطن قومي في فلسطين كان قد صدر قبل أسابيع من خطاب ولسون في تلك السنة.

وفي ٢ نيسان (أبريل) من سنة ١٩١٧ نفسها قال الرئيس ولسون في خطاب آخر موجه إلى الكونغرس:

«سنحارب من أجل الديموقراطية، وسنكفل لمن أذلّهم الاستبداد حقّهم في توجيه حكوماتهم. سنحارب من أجل حقوق الأمم الصغيرة وحرياتها».

وفي ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ قبل نهاية الحرب العالمية الأولى قال في خطاب آخر: «لنا مبدأ واضح هو العدالة لجميع الشعوب والأعراق وحقها في الحياة الحرّة الآمنة سواء أكانت قوية أم ضعيفة».

وفي ٤ تموز (يوليو) ١٩١٨ قال في خطاب أمام ضريح جورج واشنطن: «إننا لا نريد إلا سيادة الحق القائم على مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب».

وقد نهجت حكومات الحلفاء جميعاً نهج الرئيس الأميركي يومذاك فجاء في بيان للحكومة الروسية المؤقتة في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩١٧، قولها: «نعلن منذ اليوم أن روسيا الحرة لا تهدف إلى السيطرة على أي دولة أو أرض أجنبية، بل إلى إقامة سلم متين على أساس حق



الشعوب في تقرير مصيرها».

وجاء في بيان مماثل للحكومة الفرنسية في ١٣ تموز (يوليو) ١٩١٧ ما يلي: «لقد خاضت حكومة الجمهورية غمار الحرب دفاعاً عن حرية الشعوب وهي تحيي نضال الشعوب التي لا تزال تربطها بدول أخرى روابط تبعية يستنكرها التاريخ».

وقالت الحكومة البريطانية في بيان آخر صدر في تموز (يوليو) من السنة نفسها: «أننا لم ندخل هذه الحرب للقيام بفتوحات، بل لتحرير الشعوب التي استبدّ بها الطغيان الأجنبي».

اقرأ تفرح. جرّب تحزن. هذه عينة ضئيلة متواضعة من مئات الخطب والبيانات والاتفاقات التي صدرت عن الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، وانتهت في مؤتمر الصلح بباريس إلى تثبيت استقلال الدول التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية في أوروبا الشرقية والبلقان، بما فيها ألبانيا التي وجد الطليان مصلحة لهم في فصلها عنهم، وكان الخاسرون الكبار الثلاثة، هم: الأرمن الذين ذبحوا وشرّدوا من بلادهم وتقزّمت دولتهم في الاتحاد السوفياتي، والعرب الذين قسموهم إلى عدة دويلات عربية بعد الوعود التي قطعوها للهاشميين بانشاء دولة عربية كبرى في الهلال الخصيب، ثم الاكراد الذين وزعوهم غنائم بشرية سائبة في ديار العرب والفرس والاتراك، وهم يرفضون اليوم أن يعترفوا لهم ليس فقط بالحق في تقرير المصير، بل حتى بإنماء لغتهم وثقافتهم وتطوير مجتمعهم الزراعي المتخلّف في إطار الدولة التركية الغاصبة.

ليس هذا فقط. بل إن القوى التي تحكم الشؤون الدولية في مسألة القوميات وتقرير مصيرها، تتورط يوماً بعد يوم في مزيد من الشطط الخلقي والبعد عن روح العدالة. وقد أحصى الكاتب الفرنسي الكبير إنياسيو رامونيه في عدد كانون الأول (ديسمبر) الماضي من جريدة «لوموند الدبلوماسي»، ما يقارب ستين نزاعاً مسلحاً في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٩، أدت إلى مئات الالوف من الضحايا، وأكثر من ١٧ مليون لاجئ.

أما الباحث باسكال بونيفاس مدير معهد العلائق الاستراتيجية الدولية في باريس، فيستند في العدد نفسه من الجريدة المذكورة إلى إحصاء مفاده أن القارة الأوروبية كانت تتألف من ٢٣ دولة سنة ١٩٢٣، يفصل بينها ١٨ ألف كيلومتر من الحدود، فأصبح عدد هذه الدول ٥٠ دولة سنة ١٩٩٨، مع ٤٠ ألف كيلومتر من الحدود. هذا، في أوروبا التي يفترض أنها بلغت مستوى حضارياً متقدماً يكبح المشاعر القومية والعصبيات الدينية



ويحدّ من استشرائها، فكيف بالانفجارات العاطفية المتطرفة التي تجتاح المناطق والقارات الفقيرة والمتخلفة.

يضاف إلى هذه الصورة الفسيفسائية الفضفاضة أن العالم يتحوّل بأطرافه الدامية تلك إلى دائرة صغيرة في وزارة الخارجية الأميركية التي تدخل القرن الحادي والعشرين بما تسميه «النظام العالمي الجديد»، وهو سلسلة ممنوعات قائمة على سلسلة براكين متأججة:

ممنوع تقرير المصير...

وممنوع أي استقلال عن العولمة الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية...

ممنوعة حرب الإبادة في نادي الأقوياء حتى يبيد الفقراء والضعفاء انتحاراً بأسلحة الفوضى...

الحق والعدل والحريّة والكرامة الإنسانية، كلها ممنوعة في قاموس العزل والحظر والقهر والسفك والقمع...

وما زال تحت الشمس مع الأسف، أغبياء مثاليون يؤمنون كما آمن عبد الله أوج آلان، أن عدوّ عدوك صديق لك....

٢٧/ ٢/ ١٩٩٩





شارب السمّ والتماسيح الدامعة

سئل صقر قريش عبد الرحمن الأموي الداخل: «لماذا تركت بيتك في الشام ورحلت إلى الأندلس؟». قال: «لأن سقفه كان أقصر من قامتي».

وحده الحزن يقشع غمّات القلوب ويشفي حزازات الصدور. تتزايل فيه الكراهة ويتعملق الغفران.

فالموت أكبر من تزاحم الأضداد وتنافر الأمزجة. وموت العظيم أكبر من الموت، لأنه يُطلع من تربة الفناء دوحة الخلود.

فكأن العظيم «يثبت في مستنقع الموت رجله»، ويقول لها: «من تحت أخمصك الحشر»... هيهات لا يدفع المنية بالتمائم، أو يستزيد القدر أياماً وأعواماً يجترّ خلالها ملح الكآبة في مكابدة المجهول.

بالأمس غيّب الموت أسداً كان زأره يصعق الجوار وينتزع من أعدائه جائزة الحسبان وامتياز القرار.

لقد ظلّ يجترح القوة من كبد المرائر، والداء يفترس قلبه ويأكل من كبده، وحول عرينه أفعى متعددة الرؤوس رضعت ناقع السم في مهاد الزمن الأوّل، واستكبرت حتى جلجل فحيحها وطبّق الآفاق.

يتساءلون كيف استطاع البطل الشداد أن يصمد ثلث قرن على برزخ وسط بحرين: أحدهما صاخب ضارب تُلاطم أمواجه العاتية صخرته العالية، والآخر ساكن آسن يختزن الطحالب والتماسيح.

نعم. يتساءلون، وقد هوى مضرجاً بإبائه فاستحالت مياه البحرين دموعاً تغمر ضريحه، ما هو السر الذي منحه القدرة على صد الأعاصير وقهر التماسيح، حتى إذا فارق الحياة غمر الحزن منادح العرب وانفجر هتافاً داوياً وتفجّعاً كابراً في صخب الجماهير المارج الهدار.

لم تبق صفة من صفات الحزم والباس والشجاعة والصبر والحكمة والصمود التي ميزت شخصية الرئيس الأسد، إلا وبرع الكتّاب والمفكّرون والمسؤولون اللبنانيون والعرب، في إبرازها بأبلغ تعبير وأروع بيان، لكن أحداً لم يعثر على مفتاح ذلك السر، وهو أن حافظ الأسد يكاد يكون القائد العربي الوحيد، باستثناء جمال عبد الناصر، الذي ألمّ إلماماً عميقاً بخصائص النفس العربية، فاعتلى سدة الولاء القومي، وبنى حكمه



على سبعة أعمدة، كانت ولا تزال منذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا، راسخة في وجدان الأمة وسليقتها العفوية العذراء.

العمود الأول قوامه «الاحترام» وقاعدته إلا يحلّل القائد لنفسه ما يحرمه الشرع والعرف على الجماعة. فالعربي أنوف كريم، يأبى الهوان ويكره البخل والتقتير في السلوك الشخصي، كما يكره التبذّل والتهتك ومطاوعة الإهواء، خصوصاً عندما تصدر عن الحاكم المسؤول. فالاحترام في نظره يبدأ باحترام النفس، وتشرطه العفة والصدق والترفع وصيانة الأهل والعوائل، ثم الإيمان بالله والتسامح والعفو من مركز القوة والحرص على مكارم الأخلاق.

والعمود الثاني قوامه «السلطان»، وقاعدته أن الحكم هبة من لدن الله يمنحها من يشاء على أن يعدل بين الناس ويحمي تخوم البلاد وثغورها بشجاعة ومضاء، ويقاتل عدوها بالعدة والعديد من السلاح والجند، وإن قصّر عن ذلك فبالحنكة والدهاء، وإن لم ينفع ذلك أيضاً فبالصبر والجلد والصمود إلى ما شاء الله، لأن العدو الغالب مهما يطل طائله، لا بد أن يعثر في موقع ما بتوالي الزمن وامتداد الأوان فتتكشف مقاتله وتُخترق معاقله.

وهنا لا بدّ من تأكيد حقيقة نابعة من صميم التراث. وهي أن العرب لا يفهمون الديموقراطية بمعناها الإغريقي الذي يطبّقه الآريون في الأمم الغربية، لأن الله في عرفهم هو مصدر السلطة وليس الإنسان. لكنهم، وإن كانوا غير ديموقراطيين بالمفهوم الغربي لمصدر الحكم ولا يعترفون للإنسان بحق اختيار الحاكم، إنما يمارسون الوجه الآخر من الديموقراطية وهو «حق الاعتراض» و«حق الثورة» على الحاكم الذي أولي السلطة وخالف ما أمر الله بالتزامه في ممارسة حكمه، كأن يستأدي الخراج بلا عدل، أو يستوفي الحقوق بلا رحمة، أو يتهاون في القصاص ويطاوع السارق والقاتل والزاني في تغطية ارتكابه، أو يجبن في مجابهة الأعداء ويستغني بمصافحتهم عن منافحتهم، ويركن إليهم في تثبيت حكمه وبقاء دولته. ولعل خير مثال على حق الثورة هذا هتاف المسلمين الأوائل عندما قال لهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: «أن رأيتم فيّ أعوجاجاً فقوّموه»، فأجابوه بصوت واحد: «لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بحد السيف». وبتعبير آخر يقول بشار بن برد:

إذا الملك الجبّار صعّر خدّه
مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

لذلك رأينا العرب يبادرون إلى تأييد الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وتأييد الثورة البولشفية الروسية في أوائل القرن العشرين، ثم يركنون إلى هذه



دون تلك استهتاراً واستهجاناً لما يسمّى بـ «الاقتراع العام» Le suffrage universel الذي طلعت به الثورة الفرنسية، لأنه كان ولا يزال في مفهومهم استغلالا بشعا من جانب الطبقة الجديدة الناشئة عن التغيير الثوري لخيار الشعب، واحتيالاً سيّئاً على إرادة الجماعة، بواسطة الترغيب المالي والدعائي والترهيب المعنوي والمادي، فضلاً عن كون ذلك الاقتراع يساوي بلا خجل بين صوت الفيلسوف وصوت الأمّي الغبيّ، ويحلّ القاعدة العددية محلّ القاعدة الانتقائية الملائمة لطبيعة الحياة وطبقية المجتمع وتراتبية الوجود.

ومن هذا المنطلق يتعيّن أن نفهم رقم الـ ٩٩,٩٩ في المئة من الأصوات التي يحرزها أي حاكم عربي في أي اقتراع، على أنها حقيقة وضعيّة بفعل كونها في تفسير العرب لمصدر الحكم حقاً إلهياً فوقياً من حقوق السلطان على الرعية التي لا تعرف متوسطا بين هذا الرقم الذي يجسّد الولاء المطلق، والثورة التي لا رقم يجسّدها، وترى الجماعة أن مجرّد حدوثها يمحو جميع الأرقام.

والعمود الثالث قوامه «الكرامة»، وقاعدته أن الشعور بالعزة والكرامة يتقدّم على أي اعتبار آخر. فالعربي قد يتحمّل الفقر ويعاني البؤس والحرمان، لكنه لا يقبل التفريط بكرامته. ولذلك يأتي الإنماء الاجتماعي والرخاء الاقتصادي في المرتبة الثانية من اهتمامه، وهو يمحض الحاكم الذي يصون عزته الفردية والجماعية ويحفظ كرامته وكرامة الأمة ولاء لا حدود له، حتى ولو عجز أولياء أمره عن تأمين رغيفه وازدهار حياته المادية. فلا غرابة، والأمر كذلك، إلا يسجل التاريخ العربي أي انتفاضة شعبية لهدف اقتصادي معيشي، فيما قامت أعظم ثورتين في أوروبا، أعني الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ضد النظام الملكي، والثورة الروسية عام ١٩١٧ ضد القياصرة، في سبيل الخبز، والخبز فقط.

ولا بد من التنويه في هذا المجال بأن الكرامة الفردية هي التشخيص الأقرب في النفس العربية لمفهوم الحرية الفردية في شرعة حقوق الإنسان، على أن الأولى منبثقة من صميم التراث القومي، فيما تنطلق الثانية من تجارب محدودة في الزمان والمكان أو تندرج في عداد النظريات والتيارات الفكرية الأممية المناوئة للأنظمة القومية الصارمة. أما الكرامة الجماعية فتعنى في ما تعنيه النضال الوطني في سبيل التقدم والرقي، لكنها بالدرجة الأولى تتصل بسلامة الأمة ومجد الوطن والانتصار على القوى المعادية لهما. وفي هذا الإطار يبرز مفهوم الجهاد الذي لا فكاك لمرماه الديني عن مرماه الزمني الوجودي في نظرة الإسلام الحركية إلى التفاعل بين



الدين والدنيا.

ثم أن **العمود الرابع** قوامه «الفتح»، وقاعدته الانطلاق إلى آفاق جديدة وبعيدة. فهيهات لا يعني الكتاب المبين في قوله: ﴿إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً﴾ (سورة الفتح: ١) جواز العدوان والتوسع وإخضاع الآخرين، اللهم إلا تجاه من أصلى المسلمين حرباً عواناً وتعمد أخضاعهم واذلالهم. ففي القرآن آيات بيّنات تُعيّن للفتح مفهوماً اجتماعياً حضارياً وإنسانياً بعيد المرامي في اكتساب العلم والمعرفة والنجاح الاقتصادي والنماء الحياتي روحياً ومادياً، كما في قوله تعالى: ﴿فلما نَسوا ما ذُكّروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾ (سورة الأنعام: ٤٤) أو قوله: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ (سورة الأعراف: ٩٦) أو قوله: ﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين﴾ (سورة الأعراف: ٨٩)، أو غير ذلك مما يصعب إيراده في هذه العجالة.

هكذا يتضح أن «الفتح» الذي يمثل للمسلم خصوصاً وللعربي عموماً سلوك الاجتياح العسكري في بعض الظروف التاريخية الملزمة، إنما يمثل في جمهرة معانيه الخلفية والخلقية فضيلة الإصلاح والكشف العلمي والكسب الحلال والتماس النعمة والخير والبركة. ولذلك تعتبر النفس العربية إنشاء مدرسة أو مستشفى، أو مؤسسة بحث علمي، أو مبرة اجتماعية، أو ظهور عبقرية أدبية، أو فكرية أو قيام صلح رضائي بين فريقين متنازعين، أو غير ذلك من بوادر العمل الشريف الصالح، فتحاً مبيناً يضاهي الفتح العسكري أن لم يتجاوزه فخراً واعتزازاً.

أما **العمود الخامس** فقوامه «الأبوة» وقاعدته أن الأمة، وهي الأسرة الكبرى، تحتاج دائماً إلى وائل عاهل وأب محب حازم عادل، تماماً كالعائلة الصغرى. ولا وجود في أعماق النفس العربية لمفهوم المُلْك بما يعنيه في حياة الجاهلية العربية قبل الإسلام أو جاهلية الأمم القديمة السابقة للميلاد، أو في الجاهلية الإقطاعية الأوروبية خلال ما يعرف بالقرون الوسطى. فالملك لله وحده، والنفس العربية كانت ولا تزال تتقبّل توريث الملك على مضض، اللهم إلا في بعض الحالات التي تفرضها ظروف موضوعية ناشئة على مصالح الدولة العليا. بل أن الأمارة هي التي كانت في ضمير الأمة مرادفاً للسيادة. والأمير، هو الذي يامر بالمعروف وينهي عن المنكر. وهو صاحب الأمر، ويراد بذلك الرأي الراجح والمشورة النافذة دونما إرغام أو فرض لإرادة فوقية، كما في قول دريد بن الصمّة أحد الشعراء الفرسان:

أمرتُهم أمري بمنعرج اللوى
فلم يستبينوا الرشد إلاّ ضحى الغد



ويعني «نصحتهم نصحي»... وليس الزمتهم تنفيذ ما أقول.

لذلك سمي الخليفة الحاكم منذ فجر الإسلام «أمير المؤمنين»، أي قائدهم ومرشدهم والمقدم بينهم في الرأي والمشورة والقرار. وقد برم الكثيرون من الحكام العرب بألقاب الملك، خصوصاً في عصرنا الذي ازدهرت فيه الأنظمة الجمهورية، ففضل الملك الحسن الثاني في المغرب مثلاً لقب أمير المؤمنين، كما فضل الملك فهد بن عبد العزيز في السعودية لقب خادم الحرمين الشريفين.

ولا يخفى على المؤرخين والباحثين الثقات أن امتياز «الأبوة الوائلة» الذي تفترضه الجماعة العربية في الحاكم، يقرّر إلى حد بعيد حجم ولائها له وتعلّقها به، أياً كان نظام حكمه، أكثر من أي امتياز سلطوي آخر، وهو أمر تجاوزته الأمم العصرية والدول الديموقراطية الحديثة التي تهتم بامتياز القانون وتطبيقه بعيداً عن أي علاقة عاطفية حميمة من أي نوع كان بين الحاكم والمحكوم.

وأما **العمود السادس** فقوامه «الفروسية» بأوسع معانيها وصفاتها الموروثة عن الحياة القبلية، كالصدق والشهامة والتضحية والنجدة وحماية الجار المستغيث والأخ الموالي، والمحافظة على المال العام، وإنصاف أهل الفقر من أهل الغنى، وتعميم القسط بالتساوي، إلى آخر ما هو معروف من خصائص الفروسية ونبل مسلكها وأخلاقها.

يبقى **العمود السابع** والآخير وقوامه «الفطنة والدهاء»، أما قاعدته فحسن التدبير وسياسة الأمور بالحكمة والحلم والحيطة والحسبان. ذلك أن العربي يفرق من رعونة الحاكم وقصر نظره، ويكبر فيه الصلابة والروية وثبات الرأي والموقف. وهو بمقدار ما يبدو متسامحاً غفوراً تجاه الأخطاء الفردية، نراه يتشدد ويصدر أحكاماً قاسية لا رجوع عنها كلما انعكست أخطاء الفرد على الجماعة، وتاليا أخطاء من بيده مقاليد السلطان على الرعية.

والسياسة في قرارة النفس العربية موهبة مستقلة في ذاتها تقوم على اجتناب الزلل بالاحتراس، واقتناص الفرص بالأقدام، وحسن التخلص بالحيلة، واجتزاء المظالم بالأناة، وإرهاق الخصم بطول الجدال، واستخدام أسلحة النسيان والصبر ومرور الزمن لتضميد الجراح ورأب الصدوع، وتطويع الإرادات العصية وتجاوز الأزمات والمستصعبات.

* * *

لقد بنى الرئيس الأسد حكمه على هذه الأعمدة السبعة ذات الجذور الضاربة في عمق النفس العربية، فنجح في اجتذاب الشعب السوري ومعظم القوى الفاعلة في



الشعوب العربية، رغم الأخطاء العديدة التي ارتكبتها بعض الأدوات السلطوية في سوريا، واستطاع بفعل ثباته وصموده أن يتزعّم جيل الكثرة الساحقة ممن هم دون الخمسين من العمر ويطلقون على مجتمعهم لقب «جيل حافظ الأسد». لكنه كان مدركاً على الأرجح في السياق العام لحركة التاريخ، وهو يكابد ويجاهد ويجتهد، أن فراغ الأمة الأكبر يلتهم بسرعة خيالية ذلك المدد المعنوي الجريء الذي تمكنت سوريا أن تؤمنه للعرب بشق النفس لملء الفراغ واعتراض نموه واستشرائه طوال عقود ثلاثة... فمات مصلوباً على صخرة الأمل الضائع والسراب الموصول، شارباً سمّ الحقيقة على غرار سقراط، دون أن تمتد يد من الأيدي العربية، باستثناء لبنان، لإنقاذ نفسها بنجدته وإنقاذه، وهي تمتد اليوم لتعزي نجله مكذبة نفسها عن شعورها الغامر بالزوال الوشيك.

٢٠/٦/٢٠٠٠





أدب المناظرة في المحاكمات الجنائية

دراسة مستوحاة من كتاب المحامي الدكتور منيف حمدان «على يمين القوس»

يقع أدب المناظرة في منزلة وسطى بين الرواية والمسرح. فهو روائي قصصي من جهة، بحكم تدرج الوقائع نحو خلاصة موضوعية تقدم الحل النهائي والقرار المحتسب للعقدة الروائية المركزية. وهو من جهة ثانية، مسرحي استعراضي بحكم الحوار الجدلي التشخيصي الذي يجري في المناظرة بصوتين مترافعين ومنطقين متضاربين على رؤوس الأشهاد.

ويمتاز أدب المناظرة بخصائص فنية مشوقة تستأثر باهتمام المستمع أو القارئ، فتأخذه الحماسة في جاذبية الحوار وهو يراقب تصاعد الوتيرة ويترقب خواتيم الصراع الفكري بانفعال تصطدم في سياقه لذة المشاركة بسوانح المفاجأة وتفتُّح الأغلاق.

وهنالك فارق جذري كياني بين المناظرة ذات الهوية الأدبية الإبداعية، والمطارحة ذات الهوية العقلانية التوافقية أو المساءلة والمناقشة والمذاكرة، وهي اجتهادات فكرية ذات خصائص كشفية استقصائية في إطار مسلمات ونظائر جامدة متصلة بالفلسفة أو السياسة أو غيرها من معطيات العرف والقانون.

وعلى أن العرب لم يغفلوا هذا الأسلوب الأدبي الذي يتوافر بكثافة في الآداب اليونانية والفارسية واللاتينية القديمة، إلا أن أدب المناظرة في تراثنا اقتصر على نماذج محدودة في أطر ضيقة، كالمفاخر والأهاجي المتبادلة بين فريق من الشعراء، خصوصاً في صدر الإسلام على غرار ما نقرأه في نقائض الأخطل والفرزدق وجرير. وأكثر ما تناظر فيه العرب والمسلمون القدامى كان يدور على الشؤون الدينية والمذاهب الشرعية وتفسير القرآن والدفاع عن الدين، كالمفاضلة بين المسيحية والإسلام التي ذكرها البيروني في كتابه «الآثار الباقية



عن القرون الخالية» بين عبد الله بن إسماعيل العباسي الهاشمي وعبد المسيح بن إسحق الكندي، في زمن المأمون، أو مناظرة أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متّى بن يونس القنائي، عام ٣٢٩هـ حول فوائد المنطق، وذلك في حضرة الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات، وغيرهما من المساجلات الفلسفية والفقهية التي وصلت إلينا في الكتب السلفية المأثورة.

لكن هذه المطارحات والمناظرات الجليلة الفائدة للباحثين في ميادين شتى، قلما اختصت بالنكهة الأدبية والامتياز البياني، بل إنها ظلت على جفافها مراجع للفقهاء وعلماء الدين ورجال القانون.

أما المناظرات الأدبية الصرفة أو ذات الأسلوب الأدبي المميز، فنادرة في تاريخ الأدب العربي، يحتل أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ منزلة الريادة في مضمارها. وهي تبرز في رسائله بحلة بيانية خارقة ذات ألوان بديعية زاهية غنية بالكنايات والتشابيه، على مجاز لا يرقى إلى مثله أدب في القدماء والمحدثين، كما في «سلوة الحِرّيف بمناظرة الربيع والخريف» وهي من التحف الفنية التي برع في تدبيجها أستاذنا الجاحظ أيما براعة، وأرادها قمة في شواهد النثر وآلاء البلاغة. غير أن للجاحظ مع الأسف سقطات في هذا الباب الأدبي الذي كان أول من طرقه وفتح رتاجه المغلق، من مثل ما انحدر إليه من أوصاف نابية للأعضاء التناسلية والمتع الحيوانية، ومقارنات ليست من الأدب في شيء بل تنتمي بلا حياء إلى «قلة الأدب» بين مجامعة الجارية ولوط الغلام، وذلك في رسالته «مناظرة الغلمان والجواري». وأعجب من هذه الرسالة البائقة قول محققها الفرنسي شارل بولا Charles Pellat الذي كان أستاذ الأدب العربي في جامعة السوربون «إنها آية عالمية في الأدب الإروتيكي»!.

وبعد، فإن ما عدا ذلك من نتاج الجاحظ غثه وسمينه، في أدب المناظرة، يقتصر عند من جاء بعده من الكتّاب على مساجلات ومباريات وصفيّة، أبرزها «مناظرة الأزهار» أو «المقامة الوردية» لجلال الدين السيوطي في كتابه «الكنز المدفون» حيث تجري مفاخرة غنية بالصور البيانية الرائعة بين رياحين الزهر يعلن في نهايتها الحَكَم المتضلع من الموضوع تفضيله الفاغية استناداً إلى الحديث الشريف: «أن سيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية». وثمة مناظرة أخرى للسيوطي يجسد فيها البحر والبر وهما يتقارعان الحجة والبرهان حول أي منهما أجلّ وأعظم وأنفع وأبهى، ومناظرة بين فصول السنة لنور الدين بن حبيب الحلبي في كتابه «نسيم الصبا».

أضف إلى ذلك مناظرة بين حواضر



الأندلس، أوردها أبو العباس أحمد المقري التلمساني في كتابه «نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب»، وهي خطبة لابن إدريس أمام عبد الرحمن بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي أمير الموحدين، يذكر فيها مباراة إشبيلية وقرطبة وغرناطة ومالقة ومرسية وبلنسية وجمرة في الترحيب بالأمير الذي أزال دولة المرابطين. وكذلك مغايرة محكمة النسج مديدة الإيقاع بين السيف والقلم تنتهي بالمصالحة بينهما وتساويهما في أيد الممالك، أوردها الحموي في «خزانة الأدب»، ورسالة في الموضوع نفسه لابن الوردي.

لماذا أخفقنا حيث نجحوا؟

وقد غلب على هذه الآثار السلفية من أدب المناظرة، في أي حال، طابع الاجتهاد اللغوي، والابتكار الوصفي، على غرار ما كان مألوفاً رائجاً في أدب المقامات، وهو أسلوب أهمله الكتّاب في عصر النهضة وغاب كلياً في الأزمنة الحديثة، بالرغم من المادة الغزيرة المتوافرة لمثل هذا اللون الأدبي في المحاكمات المعاصرة.

وعلى أن الأدباء الأوروبيين استحدثوا من المحاكمات الجزائية الكبرى في القرنين الأخيرين ما عرف بالرواية البوليسية التي أضيفت إلى التراث الأدبي تجاوزاً، وتلقفتها الشركات السينمائية ثم التلفزيونية باهتمام بالغ فلقيت وما زالت تلقى رواجاً منقطع المثيل، كما تم تعريب الكثير منها في مصر لاستهلاك العامة وانتشرت في العالم العربي أيما انتشار... إلا أن بعض الكتّاب المتفوقين في الغرب، استلهموا وقائع المحاكمات الجنائية الكبرى لإصدار مناظرات نموذجية فكرية رائعة تندرج في عداد الآثار الأدبية الخالدة. الأمر الذي لم نعرف له ضريباً في شرقنا العربي، على وفرة القضايا التي رفعت أمام المحاكم الجزائية في مصر والشام والعراق، وخصوصاً في لبنان حيث تم استنساخ أصول المحاكمات عن المراجع الفرنسية وطبقت تطبيقاً صارماً منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا.

ويرجح الدكتور منيف حمدان في كتابه «على يمين القوس» الصادر مؤخراً عن «دار الخلود» أن يكون هذا التقصير عائداً إلى انعدام التدوين المنظّم لوقائع المحاكمات الجزائية اللبنانية، وانعدام ترتيبها وتبويبها في محفوظات رسمية مصونة متكاملة، بحيث يمكن الأديب الباحث والمؤلف المتأثر بأي مطالعة خارقة الأداء الفكري والأدبي يدلي بها النائب العام، أو أي مرافعة في هذا المستوى تصدر عن محامي الدفاع، أن يقوم بمراجعة دقيقة للوقائع، ويكتب



مناظرة ذات طابع قانوني بهندام أدبي وقيافة إبداعية خالية من نوافل المساءلات الرتيبة وشوائب التفاصيل الإجرائية المملة.

ولا بد لي في الحديث على هذا الكتاب المميز، من التنويه استطراداً بأنه يكاد يكون الأثر العربي الوحيد الذي يرقى من قاعدة السرد العادي بأسلوب قصصي حواري لبعض المحاكمات الجنائية المهمة في لبنان وأوروبا، إلى مستوى أدب المناظرة الذي يدخل القارئ فلكاً خلاباً من أفلاك التذوّق عبر القراءة، وذلك في تناوب الدهشة والنشوة البيانية والطرب التعبيري الرخيم. فالأستاذ منيف حمدان الذي اشتهر في القضاء اللبناني طيلة ربع قرن نائباً عاماً في المحاكم الجزائية ثم رئيساً لمحكمة جنايات بيروت، وعرف بنضاله الطويل في سبيل استقلالية السلطة القضائية مع نفر من كبار القضاة العدول، قد استقال استقالة ثوريةً موصوفة من السلك ودخل المحاماة من الباب العريض، وهو يتربع اليوم على أريكة راسخة القوائم في الفقه الجزائي والبلاغة الخطابية وعبقرية الإقناع، سبقه إليها العمالقة الكبار أمثال الشيخ أمين تقي الدين وجبرائيل نصار وبهيج تقي الدين وإميل لحود، رحمهم الله، ونصري المعلوف أطال الله عمره، وغيرهم ممن لا يزال دوي مرافعاتهم يتردد في ذاكرة الأجيال حتى ليصح فيهم قول أبي الطيب: «تداول سمَع المرء أنمُله العشرُ».

وقد عرض الأستاذ حمدان في كتابه الذي يقع في جزءين، طائفة من المحاكمات الشهيرة بأسلوب رفيع، تعمد فيه أن يكون مفكراً ثورياً إصلاحياً، ورائداً وطنياً علمانياً، وأديباً شاعراً مدهشاً في آن واحد، بحيث اعترف أنني قرأته من الدفتين إلى الدفتين دون ملل أو كلال، وأقتطف هنا نماذج قليلة من خطرات البيان وأمهات المعاني في الكتاب المذكور:

الرائد العلماني المصلح...

ابدأ بالثائر الإصلاحي والرائد العلماني، فأتمثل قوله بأسلوب أدبي يخلع مطرفاً موشى بأنداء القريحة على جفاف الموضوع، وذلك في حملة واضحة على زعماء الإقطاع السياسي:

* لقد حوّلوا لبنان إلى مزرعة. كلهم أبناء عبد الحميد. كلهم أبناء أبي جهل. كلهم أبناء أبي لهب. لا خير فيهم ولا في ما يصنعون. لن تقوم للوطن قائمة إلا إذا تخلص منهم ومن ضيق أفقهم ومن تعصبهم الطائفي المقيت وتجارتهم بغرائز الناس ودمائهم. (ج١ - ص٢٦٢).

وحملته على التوقيف الاحتياطي:

* لا فرق بين مبدأ «المتهم مدان حتى تثبت براءته» ومبدأ «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» ما دام سلب الحرية في



الحالين جائزاً تحت مظلة التوقيف الاحتياطي. (ج١ - ص٢٦٨).

وتصديه لفكرة الانتحار:

* الانتحار يودي بصاحبه إلى جهنم، حيث يجرد من ثيابه، ويطرق وجهه بالمسامير وصدره بالسهام، ويقيد بسلاسل يجره بها مارد أسود في جلجلة لا تنتهي إلا في أتون لصهر الحديد. (ج١ - ص٢٧٩).

ودعوته إلى الزواج المدني بلسان فتاة تنتهر أخاها الذي يحول دون زفافها إلى شاب من غير طائفتها:

* كيف ترضى أن تكون أم أطفالك من غير طائفتك وتأبى أن يكون والد أطفالي من طائفتها؟ (ج١ - ص٢٩٣).

ثم حملته على تدخل السلطة التنفيذية في القضاء:

* إن إعدام زعيم الحزب السوري القومي سنة ١٩٤٩، هو المثال الصارخ على ذلك التدخل، فقد تمت المحكمة صورياً خلال ساعات وخرق فيها الدستور وطعن القانون ومرّغ أنف العدالة وهتك حق الدفاع بما يشبه محاكمة اليهود للسيد المسيح، ومحاكمات الرومان لأتباعه، وأسلوب محاكم التفتيش في القرون الوسطى. (ج١ - ص٣٠٧).

ووصفه تردد القاضي الشريف بين موقفين خلال حرب لبنان:

* كانت نار الهزيمة تحثني أن أضع رأسي بين رؤوس القطيع، وأغض طرفي عن أنهار الدماء، وأجلمد قلبي وأعطل فكري وأقطع لساني وأخصي رجولتي، فأمسي جلاداً في ثوب قاض وعبداً في ثوب حر... أو أن أمتشق سيف الحق ثائراً، وأعتلي قوس العنفوان، وأستقيل وأحرق جبتي وأمزق كتابي وأعلنها ثورة من قصر العدل بالذات. (ج١ - ص٣٢٣).

وأخيراً صرخته الداوية مستنكراً رشوة القضاة بتعزيز مراكزهم الشخصية:

* المراكز البراقة تطفئ ومضة الحق في قلوب الموعودين بها. فالرشوة بالمراكز مثل الرشوة بالدراهم، ورنة الكرسي مثل رنة الدينار، ويهوذا من طينة بلاطس وابن عمّ قيافا. (ج٢ - ص١٥٨).

... والأديب العريق المدهش

وأنتقل إلى الأديب الأصيل المبدع والمدهش، فأسمعه يتحدث بلسان عاشق من شخصياته في مناظرة قضائية:

* إن بلوغي سدرة المنتهى لا يمكن أن يتم إلا بمرافقتها. ولكي أبلغ رتبة الحلاج في الحلول كنت أمارس متعة التصوف معها حتى تنقلب عباءة تصوفنا إلى بساط ريح يتهادى فوق جياد الغمام لينقلنا إلى عالم النيرفانا الأسمى... (ج١ - ص٢٣).



أو يصف أحد فنادق الجبل:

* يربض كالنسر على القمة باسطاً جناحيه إلى أقصاهما رمزاً لحسن الضيافة، ومحدقاً إلى الغرب لرصد حركات النسيم فوق جبين بيروت. (ج١ ـ ص٤٤).

أو يقول بأسلوب «نشيد الأناشيد»:

* رأيت حبيبي بين الرجال، تفاحة في غابة عوسج، ولما زمزم الشوق بين الشفتين أفصحت له عن رغبتي، فأجابني بنكهة حاتمية وأدخلني بيت خموره وسقاني الوجد المعتّق، فآمنت بعد جحود. مزقت قمصان الجاهلية، واكتفيت بغلالة حب نسجنا خيوطها من جمر لظانا. (ج١ ـ ص٩٧).

أو يعكف على ذكر امرأة رائعة:

* صديقتي حبة البركة في كل بيت، والوردة الندية على كل شباك، والعصفورة الأحلى في كل خميلة، والبسمة الأرق على كل شفة، والنغمة الأعذب في سمفونية بيتهوفن الرابعة. (ج١ ـ ص٢٦٠).

أو يدافع عن الحب العذري:

* اليوم أفضّل جميل بثينة على عمر بن أبي ربيعة، لأن من يمتلك كل نساء العالم لا يمتلك أي واحدة منهن، ومن يمتلك قلب امرأة واحدة يمتلك كل قلوب النساء. (ج١ ـ ص٢٩٠).

أو يفضح طبيعة المنحرف المهووس:

* إن رؤية المرأة العارية تفجر في داخلي شبقاً مهووساً، فتنقلني من حالة الإنسان السوي العاقل إلى حالة ثور إسباني لوّح له الماتادور بشال أحمر... ويوم لاحظت رفيقتي في الصف الخامس تكشف عن ساقها بلا انتباه، أقبلت عليها إقبال الباشق على العصفور. (ج٢ ـ ص٨٨).

أو يهزأ بمراسم تقديم السلاح في المحاكمات:

* ولما أطل الرئيس صرخ الضابط: قدم سلاحك. فرفع رجال الشرطة المتأهبون بنادقهم إلى صدورهم بالأيسار، وضربوا أعناقها بحروف أيمانهم الداخلية، ثم خبطوا الأرض بأرجلهم، ليخلقوا بذلك جواً من المهابة والجلال يليق بلفظ الأحكام باسم الشعب... (ج٢ ـ ص١٧٦).

* * *

من لنا بناشر يصدر وقائع المحاكمات العليا التي عرفها لبنان في مجموعة وثائقية مرجعية يعود إليها المؤلفون والأدباء لبلورة أفكار الحرية ومفاهيم العدالة وحقوق الإنسان وسرائر العشاق ومذاهب الطامعين ودوافع المجرمين، في نتاج قصصي عالمي المنزلة يتخطّى حدود الرومنسية الروائية التي يتداولها كتّاب القصة عندنا جيلاً بعد جيل وكأنما تقمص معظمهم برناردان دو



سان بيار وناسخه مصطفى لطفي المنفلوطي، ثم وقف الزمن معهم عند «غادة الكاميليا» و«عاشق ليدي شاترلي».

عندما يتم ذلك التدوين على أساس انتقاء بصير للمحاكمات الخارقة يصبح لنا أدب مناظرة حقيقي يُجسد فهماً عميقاً لأسرار الحياة والكون، مثلما فتحت محاكمة فلوبير ومحاكمة بودلير في القرن التاسع عشر أمام الروائيين الفرنسيين أبواب التأثير في تيارات الحضارة المعاصرة من خلال التفوق الإبداعي في التصرف بالحوار أمام قوس المحكمة تصرفاً أدبياً عبقري الامتياز.

٢٠٠١/٣/٣١





الكنيسة الكاثوليكية وتحديات فسخ الزواج

حول كتاب موسوعي موثّق
للأرشمندريت الياس رحّال

وأخيراً، بعد أبحاث لاهوتية أكاديمية، ومطالعات فقهية اختبارية في المحاكم الروحية استمرت عقدين من الزمن، نشر السيد الأرشمندريت الياس رحال القاضي المذهبي لطائفة الروم الكاثوليك الملكيين كتابه الوثائقي بعنوان «فسخ الزواج لصالح الإيمان والإنسان».

والكتاب أطروحة تقع في ٣٥٠ صفحة من القطع الوسط، يدعو فيها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية إلى شرعنة الطلاق للرجل والمرأة، عندما يستعصي العيش المشترك بينهما لأسباب قاهرة، فيتحول سر الزواج المقدس الذي أعلنه السيد المسيح بحسب النصوص الإنجيلية، خطراً فادحاً يضرب العروة الإيمانية الوثقى للمؤسسة الزوجية في صميم وجودها ويهدد الزوجين المتعاهدين المتآلفين في استقرار حياتهما ومقوماتهما المادية وطموحها الروحي.



الواقع أنني لست متضلعاً من اللاهوت والفلسفة الماورائية بحيث ألج عمق الأسرار الكنسية دون أن أتحرج في شعابها وأعجز عن بلوغ مراميها وأبعادها الغائية التي قطع فيها العلماء الشك باليقين وقرّبوها إلى مدارك العقل التومائي المنهجي. إلا أنني ببعض الحس والحدس الانطباعي تمكنت خلال مطالعة هذا الأثر النهضوي أن أشهد للمؤلف الياس رحال بمعطيات أساسية مبتكرة أعدّدها كما يأتي:

مبادئ ومواقف

* **أولاً:** أصدر المجمع الفاتيكاني الثاني خلال الستينات في عهد البابا يوحنا الثالث والعشرين دستوره العقائدي «فرح ورجاء» داعياً إلى تحديث القوانين الكنسية وجعلها ملائمة لروح العصر وتطور أساليب الحياة وإنجازات الحضارة والعلم.

وكان المفكر العلامة المطران الياس الزغبي قد أثار قضية فسخ الزواج في

مداخلة شهيرة أثناء انعقاد المجمع المذكور داعياً الكنيسة الكاثوليكية إلى اعتماد «التدبير الرعائي» (باليونانية «إيكونوميا») الذي تعتمده الكنائس الشرقية ذات الجذور البيزنطية سواء أكانت تابعة لروما أم منفصلة عنها، وهو يقضي بإعفاء «الزوج البريء» من رباط الزوجية والسماح له بزواج آخر عندما ينتفي الرضا المتبادل ويسقط الحب الذي تقوم عليه الحياة المشتركة بعامل الزنى أو غيره من عوامل الشذوذ النفسي والجسدي الذي يحدث التباين والنفور المستديم.

وقد اعتمد الياس رحال في أطروحته الوثائقية اقتراح الزغبي الذي أحدث دوياً هائلاً في حينه وانقسم علماء الدين الكاثوليك حياله في الغرب إلى هذا اليوم، بين سلفيين متزمتين رافضين لمبدأ فك الرباط الزوجي حتى الموت، أياً كانت الأسباب الإنسانية الموجبة لذلك، وتقدميين منفتحين أخذوا في الحسبان مصلحة الإنسان مع حرصهم على مصلحة العقيدة وصيانتها من الخرق والتحريف.

وركز رحال تركيزاً أساسياً على نهج الكنائس الشرقية الذي اختصره يوحنا الذهبي الفمّ بقوله المأثور أن «سر الزواج هو سر الحب» ومعناه بعبارة أوضح أن «بطلان الحب يبطل الزواج».

* ثانياً: يأخذ المؤلف الياس رحال في دراسته العلمية على وثيقة «فرح ورجاء» التي صدرت عن المجمع الفاتيكاني الثاني عدم إدراج مبدأ الحب في تحديدها للزواج تهرباً من الإقرار بصوابية نهج «إيكونوميا» الذي تلتزمه الكنائس الشرقية، ثم امتناع الحقوقيين اللاهوتيين في الغرب عن إصدار أي قانون منبثق من وثيقة «فرح ورجاء» يستدرك إغفال الكنيسة الكاثوليكية مبدأ الحب الذي يعتبره عدد لا يستهان به من مراجع الكثلكة نفسها اللحمة الأساسية بين مدماكي الحياة الزوجية. والحب يفترض استمرار الرضاء وبدونه لا يكون زواج، لأن أهمية الرضا تكمن في دوامه عبر الحياة المشتركة، وليس فقط في إعلان الشريكين له عند الاحتفال بزواجهما.

كذلك يعجب المؤلف كيف أن الكنيسة الكاثوليكية التي أخذت بقول السيد المسيح في شأن الزواج «إن ما جمعه الله لا يفرقه إنسان»، لم تأخذ دائماً بقوله: «كل ما حللته على الأرض يكون محلولاً في السماء». فقد أناب السيد تلاميذه عنه في ذلك الحل والعقد وعلى رأسهم بطرس وخلفاؤه أولياء الأمر في كنيسة روما، ومنحهم سلطانه في المسائل الدينية والزمنية، ومنها الزواج. وهو ما أجازت الكنائس الشرقية لرؤسائها التوسع في تطبيقه بعد انفصالها عن الغرب في



أوائل الألف الثاني، وعملت بموجبه فسمحت بالطلاق في ظروف خاصة تتعلق بمصلحة الإيمان التي تختلف نظرياً عن مصلحة الإنسان، لكنها تتصل بها عضوياً في معظم الأحيان.

وانطلاقاً من هذا التلاحم بين المصلحتين كان على الكنيسة الجامعة أن تعمل طيلة الألف الأول بوصية القديس أوغسطينوس القائل: «بين أيدينا القوانين وأمام أعيننا الإنسان».

وتفسير ذلك في رأي المؤلف ومعظم اللاهوتيين أن القوانين الإلهية نفسها أجازت لأمراء الكنيسة، ولا سيما الحبر الأعظم، حق الاستنساب في أي قرار يفيد الإنسان وسلامة حياته المادية والروحية، ولم تستثن الزواج وقرار فسخه في حالات معينة.

ويعتمد المؤلف مقولة أوغسطينوس النابعة من كون القانون وجد بإرادة فوقية إلهية لفائدة الإنسان وليس العكس، ليبرر إقدام آباء الكنيسة الأوائل من تلاميذ المسيح وخلفائهم على اختراق القاعدة الشرعية القائلة بأن «ما جمعه الله لا يفرقه إنسان». لكن ذلك الاختراق بقي محدوداً جداً في حالات استثنائية قليلة. ويثبت المؤلف أن الاختراق الأول تم على يد بولس لمصلحة إيمان الزوج المتنصر بالمعمودية والمتزوج من قرين وثني غير متنصر. كما تم الاختراق الثاني بثبوت عدم اكتمال فعل الزواج للقصور الجنسي الوظيفي عند الرجل العنّين الذي تبقى زوجته عذراء، أو للشوهة والإعاقة الطبيعية عند المرأة التي تمنعها من ممارسة الجنس واجتباء الحيض وبالتالي القدرة على الإنجاب. وبعده الاختراق الثالث الذي تم بإرادة بطرس في إبطال زواج القرينين غير المتنصرين بالمعمودية، باعتبار أن سلطان خليفة المسيح يطول جميع البشر وليس المسيحيين وحدهم (وهو تفسير شوفيني مستغرب فرضته الاضطهادات ومقاومة الأباطرة الطغاة في العهود المسيحية الأولى). ثم الاختراق الرابع وهو يعود إلى تقويم الحبر الأعظم واستنسابه، عندما يطلب أحد الزوجين الطلاق لاختلاف الدين، وقد حكمته السياسة والظروف الموضوعية للمسيحية في حروبها مع الديانات الأخرى في الألف الأول، والشواهد عليه نادرة جداً.

* ثالثاً: ينطلق المؤلف من مبدأ أقره المجمع الفاتيكاني الثاني في الدستور العقائدي «فرح ورجاء»، فيعتبر الزواج «عهداً» بين شخصين مادته وموضوعه الشخصان نفساهما، وليس «عقداً» مادته وموضوعه خارجان عن المتعاقدين. ويجول جولة واسعة في اجتهادات القضاة الروحيين وقرارات المحاكم الكنسية في الغرب طيلة القرن العشرين



ليصل إلى ثوابت مالت بالمراجع الكاثوليكية العليا شرقية وغربية إلى إيلاء العوالم النفسية أهمية بالغة في تقرير صلاحية الزواج أو بطلانه، وهي عوامل تخصيصية تتعلق بحالة كل من الزوجين اللذين تتعرض حياتهما الزوجية للخلل والاضطراب، وليست تعميمية متصلة بجميع الأزواج على حد سواء. وهكذا يفتح باب الاجتهاد أمام القضاة لتقويم الحالات الاستثنائية واستنساب فسخ الزواج في هذه الحالة أو رد الدعوى الطلاقية في تلك، طبقاً للقوانين القديمة والحديثة وتعديلاتها وملاحقها.

ابواب الجحيم أم أبواب النعيم؟

تلك هي العناصر الأساسية لدراسة الياس رحال. وقد استدرجتني المطالعة الدقيقة لنصوص هذا الكتاب وتمحيص مضامينه الفريدة وجولات مؤلفه في تبدئة حقوق الإنسان على مجموعة القوانين الكنسية المعمول بها، إلى موقف أتساءل فيه مع المفكرين الثقات، إلى أي حد يطابق الخطاب الكنسي المعاصر مستلزمات الحياة الحاضرة، ويأخذ في الاعتبار كشوف العلم وتطور المفاهيم وطموحات الأجيال الجديدة؟ فقد ظلت الكنيسة المسيحية، أياً كانت، شرقية أم غربية، تعتبر نفسها «صخرة بطرس»، بكل ما للصخرة من معاني الصمود والعصمة والامتناع، انطلاقاً من قول السيد المسيح: «يا بطرس أنت الصخرة وعلى هذه الصخرة أبني بيعتي التي لن تقوى عليها أبواب الجحيم».

والحق يقال: إن السيد تخطى الأزمنة في صدق نبوءته، فلم تتأثر الكنيسة - أي كنيسة - بكل «أبواب الجحيم» التي انفتحت عليها لتدميرها، عبر الحروب والغزوات والمذابح والأوبئة والمجاعات والهرطقات والفرق الباطنية والنظم الإلحادية والمؤامرات السياسية وطغيان الملوك وشذوذ الحكام ومهالك الجريمة والزنى والكفر والانحراف والمظالم، وذلك طيلة ألفي سنة ميلادية حافلة بالتحديات.

ولكن المسيح، تبارك وتعالى، كان يعرف بنورانية ذاته الملهمة إن «أبواب النعيم» هي التي ستقوى يوماً على كنيسته، فلم يأت على ذكرها سلباً أو إيجاباً، كي يمتحن قدرة الإنسان الذي فداه بدمه، على مقاومة «النعيم» في ظروف أشد وأدهى من مقاومة «الجحيم» وانتصاره عليها.

ولذلك يحسن اليوم بالكنائس المسيحية أن تكون لها صلاة قصيرة أبلغ من مطولات الملافنة العلماء واللاهوتيين الحكماء تختصر بجملة واحدة:

«اللهم نجّني من أبواب النعيم بعد



انتصاري على أبواب الجحيم».

ففي خط موازٍ لتقدم العلم المذهل في القرن العشرين، وهو ما لم تشهد البشرية له ضريباً أو شبيهاً منذ بدء الخليقة، أخذ الإيمان بالدين يتزايل تدريجاً في المجتمع الإنساني. وبعدما كان الاقتناع النظري المجرد يدعم ذلك الإيمان لانتفاء وجود الأدلة على بطلانه، جاءت الثبوت الحسية الموضوعية الواقعية تشجع العقل على إعادة النظر في معطيات الإيمان الديني التي نشأت أساساً عن قصور العقل في اكتناه أسرار الطبيعة والحياة.

وإذا كان السيد المسيح قد حذر من عبادة ربَّين هما: الله والمال، فإنه، تبارك وتعالى، لم يحذر في الوقت نفسه من عبادة الرب الثالث وهو العلم، بل تغافل، عندما تنكَّب هموم زمانه في مسألة المال، عن مشكلة العلم التي تعين أن تواجه الإنسانية في أزمنة لاحقة... وهو تغافل من جانب السيد نجهل سببه الذي قد يكون، في خلفية إدراكه الفوقي، عائداً إلى أنّ الخالق عز وجل، تحوط منذ الأزل بسلاح أشد وأدهى من المال هو سلاح العلم لتدمير المخلوق عندما يتجبّر فيباريه في ادعاء الخلق.

إزاء هذا المنعطف الخطير المتمثل في ارتداد الإنسانية إلى وثنية جديدة هي وثنية الإيمان بالعلم، بعدما كان السيد المسيح وبعض من سبقه وعقبه من الرسل والأنبياء قد حرروها من وثنية الإيمان بعناصر الطبيعة كالشمس والقمر والنار والنور، وعناصر الجسد كالشهوة والتناسل والتكامل وغيرها، أو عناصر الكشوف الغيبية كالسحر والتنجيم والعرافة والكهانة، إلخ... إزاء هذا الانقلاب الأخير في المفاهيم الإيمانية، وجدت الكنائس المسيحية نفسها في أخطر مأزق عرفته منذ ظهر المسيح وأسسها على صخرة الإيمان بالله.

لقد وجدت الكنائس، وفي طليعتها الكنيسة الكاثوليكية الجامعة، إنه مستصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، أن تقنع الأجيال الجديدة بأن الله خلق العالم في سبعة أيام. فحتى ما ورد على لسان داود من أن «ألف سنة في عينيك يا رب كأمس الذي عبر»، تبين إنه لم يعد كافياً لإقناع أجيال القرن الحادي والعشرين بأن الحياة على كوكبنا لا تعود إلى مليارات المليارات من السنين، أو أنها لم تنشأ من نطفة صاغرة في عمق ماء ملوث، أو سلحة ذبابة في صحراء، وإن كل ما أثبته العلم في هذا المجال هو مجرد هذر وتصور وخيال، وإن آدم كان هكذا منذ خلقه الله بكماله وتمامه وأمر أن يكون فكان.

تقلص نسبي لفوارق الاستهلاك

ثم إنّ النعيم، بمعناه المادي وصفته



الاستهلاكية المتيسرة، الذي كان وقفاً على أهل الغنى قبل الثورة الصناعية في أواسط القرن التاسع عشر، ما لبث أن أصبح مع نهاية القرن العشرين في متناول المعسرين، وحتى الفقراء، في مجتمعات الازدهار الاقتصادي، بفضل الاختراعات والكشوف العلمية وخصوصاً الالكترونية الحديثة منها.

فقد تقلص الحرمان وتقلص معه الإيمان!

أصبح الفقير، بواسطة التلفزة الحاضرة في كل مكان، قادراً على حضور المباريات الرياضية مجاناً دون ارتياد الملاعب، والتمتع بالحفلات الموسيقية وبرامج الترفيه وألعاب التسلية دون الذهاب إلى المسارح والمقاهي وعلب الليل. وبات في وسعه الإلمام بمجريات الأمور محلياً وإقليمياً ودولياً دون أن ينفق فلساً واحداً على شراء جريدة بفضل ما تنقله إليه الإذاعة والتلفزة، كما بات قادراً على تحصيل الثقافة في مستواها العادي من طريق وسائل الإعلام هذه وخوارق الأنترنت.

وجبة السمك التي كانت تكلفه ادخار شهر في الماضي، غدت متيسرة بالثمن البخس، وكذلك اللحوم والدواجن والسمن والزيت والفاكهة والخضار والأجبان والألبان إلخ... فأنصف العلم الذي ضاعف الخيرات المصنعة، ولو بمقدار لا يستهان به من الضرر والأذى، جماهير الكثرة من المستهلكين على حساب القِلّة من المنتجين، وذلك بحماية الدول في مجتمع الرخاء، وأصبح الكثيرون ممن لم يكن في وسع أحدهم أن يمتلك بغلاً أو حماراً، يملك سيارة... وسهلت الخدمات الاجتماعية إمكان الطبابة والاستشفاء وخففت الضمانات الحكومية أعباء الشيخوخة والإعاقة، إلى آخر ما هنالك من ظواهر الترف والسعادة المادية التي كانت امتيازاً تختص به الطبقة العليا من الأثرياء المتمولين. أما المتعة الجنسية، فحدّث عنها ولا حرج، إذ كان يقال قبل نصف قرن فقط أن هنالك حادثين لا يعرف بهما أحد: جنازة الفقير ودعارة الغني. وفي العالم المزدهر المتمتع بالرخاء اليوم تكفي زجاجة نبيذ أو طبق متواضع من الحلوى أو قطعة تافهة من الفضة المموهة، لشد امرأة من حضن زوجها، واستجلاب حصينة من خدرها في سبيل إشباع الشهوة وإخماد الشبق، فلا كلفة تذكر ولا إنفاق ثروة، ولا تبذير أموال!...

كذلك شاعت الملابس واللوازم والأواني التي كانت العامة تعتبرها من الكماليات، وكل ما كان مستصعباً نادراً صار متوافراً مستسهلاً. ويرحم الله الفرزدق الذي قال وهو يهجو منافسه جريراً:

أجريرُ إنك والذي تصبو له



والمعنى إنك تفاخرني كما تفاخر الخادمة الحزينة الفقيرة الناس بأن سيدتها الحصان (أي الحصينة المحروسة) تملك حدجاً (أي هودجاً مريحاً على ظهر جمل).

فأي خادمة تشعر اليوم بالغبن إزاء مخدومتها التي تملك أسباب الرخاء؟!

ففي بيت الخادمة آنية من الستانلس قد لا تلمع لمعان الآنية الفضية والذهبية التي في بيت المخدومة، لكنها تتميز بالنظافة واللياقة وهي في أي حال أسهل تدبيراً وأهون استعمالاً.

وفي بيت الخادمة سجاد رخيص أكثر دفئاً وأطوع استعمالاً من السجاد العجمي الفاخر الذي تقتنيه المخدومة والذي يحتاج إلى جهود فائقة لتنظيفه وأساليب قاهرة للمحافظة عليه، وكلاب بوليسية لحمايته من اللصوص.

كل شيء تملكه السيدة، تملك الخادمة مثله، من السيارة إلى الفساتين وأدوات الزينة والآلات المسعفة والمناشف والمطارف والشراشف والأحذية والجرابات والغسالات وعلب الموسيقى وساترات الحيض وواقيات المضاجعة.

تختلف النوعية ربما، ولكن الفاعلية هي نفسها.. مع فارق أساسي هو أن ما تملكه المخدومة لا يغنيها عن الخدم ويجعلها تعيش في همّه، في حين أن ما تملكه الخادمة يكفيها، وهو لو تلف أو هلك لا تأسف عليه، وتستطيع بالقليل القليل من المال أن تبتاع بديلاً منه.

هكذا أصبح نعيم الغني عبئاً عليه، ونعيم الفقير تخلصاً من أعباء فقره، وكلاهما طلق الحرمان الذي يحفز على الإيمان، وكلاهما أصبح دخول ملكوت السماء أصعب عليه من دخول الجمل في خرم الإبرة!..

خوارق العلم وأزمات الدين

إلى جانب هذا الاختلاف الهائل في أدوات العيش وأساليب الوجود المادي الذي عمّ المجتمع الإنساني، واستتبع سقوط المظاهر الطبقية، تدخل العلم في الهندسة التناسلية والوراثية، واستنساخ الكائنات الحية بشرية أو حيوانية أو نباتية، وحلّق الإنسان في أطباق السماء يفتح الكواكب ويسبر أغوارها ومجاهلها، وبات الصوت والصورة يجاوزان القارات كأنهما واقع حديث بين جار وجارة، كما بات العلماء على قاب قوسين من معرفة أسرار الحياة، والسيطرة على حتمية الموت في أوان محدد وإطالة الأعمار إلى آجال، واكتشاف سر التكوين، واستحداث محطات للبشر بين الكواكب تمهيداً لإنشاء مستعمرات فيها، وقهر العلم «عمالقة» غير منظورة من جماعة الفيروسات، وقوارض غير محسوسة من



جماعة الطفيليات، وغدا كل مجهول معلوماً باستثناء طبيعة رب العالمين.

إزاء هذا الانفجار الذي خلق عالماً آخر على أنقاض عالم منقرض، كان لا بد للكنيسة أن تتحرك لكي لا تزول، وأن تقف من موقعها الثابت القعيد لتقول كلمتها في تلك المسيرة التي تنقض مفاهيمها كل يوم وتزعزع نظرتها الدهرية إلى الحياة والكون. وكما حاول المفكرون المدرسيون Scolastiques مسيحيين ومسلمين جميعاً في القرون الوسطى إيجاد وصفة عقلية مقبولة توفق بين الفلسفة والدين، كذلك يحاول المفكرون التقدميون من مختلف الأديان في عصرنا إيجاد المنهج المنطقي القادر على التوفيق بين العلم والدين. ووقعت المراجع المسيحية والإسلامية في حرج كبير، وهي لا تزال تتخبط جميعاً في رمال التأويل المتحركة، وتتلمس مخارج للمعضلات أكثر تعقيداً من مداخلها، كان تذهب الكنيسة الكاثوليكية، مثلاً، وهو ما حصل أواخر التسعينات الماضية، إلى أن نظرية داروين في النشوء والارتقاء نظرية صحيحة، وإن جدنا الحقيقي لم يكن آدم أبا قابين، على ما ورد في الكتب السماوية، بل إنه الشامبانزي أو غيره من فصائل القرود ذات الخصائص الفطرية والغرائز المشبهة لغرائزنا. ولكي لا تتناهى الرسالة الروحية السماوية التي ائتمن عليها الحبر الأعظم خليفة السيد المسيح، إلى ما يشبه المادية الإلحادية التي يختص بها تفكير داروين، قالت الكنيسة: إن النفس الإنسانية هي رمز الآدمية في الذات الفردية التي أصبحت بتوالي الأزمنة ذاتاً إنسانية في خصائصها المادية، وبقيت للنفس جذوتها الإلهية التي زرعها الله في آدم منذ الأزل عندما قام بعملية خلقه.

إنه مثل من أمثلة يجتهد فيه العلماء المسيحيون والمسلمون في التوفيق بين النصوص الدينية والكشوف العلمية، لكنهم جميعاً حائرون بالنسبة إلى «نظام العائلة» وإن كانوا يجمعون على «عقد» الزواج أو «عهد» الزواج أو سمّه كما شئت.

فالزواج البشري هو غير العائلة. إنه التحام ذكر وأنثى جسدياً وروحياً إلى ما شاء الله. ووحدانية المرأة التي أوصى بها السيد المسيح (رجل واحد وامرأة واحدة)، والقرآن الكريم (...وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) إنما هو من إرادة فوقية تنصف الأضعف من الأقوى. أما العائلة فمسألة أخرى مختلفة عن الزواج كلياً. وإذا كان القرآن قد شرّع لبعض خصائصها جزئياً، فإن الإنجيل قد أغفل وجودها كلياً.

الزواج في واقعه تعايش بين كائنين مرحلياً أو أبدياً. أما العائلة فهي نظام حياة بين أصول وفروع لا فكاك بينها ولا تغافل عنها أياً كانت القوانين الوضعية والنظم الاجتماعية التي ترعاها.



لذلك يبدو أن فسخ الزواج ممكن، بل واجب، عندما لا يكون الزواج قد تحول إلى عائلة، وهو ما ستصل إليه الكنيسة عاجلاً أم آجلاً بكل بساطة، عندما يصبح الممكن بالرضا مستحيلاً بالرفض المتبادل الناشئ عن زوال الحب.

أما فسخ العائلة فيبدو متعذراً على أي مرجع مسيحي أو إسلامي، لأنه يقوض الحضارة الإنسانية ويحول المجتمع البشري إلى مجتمع حيواني، بكل ما لهذا التعبير من معنى.

فلنتصور قول أحدهم: أنا يوسف وأختي هناء ولدتنا أمنا عليّة من مَنيّ رجل يدعى أيوب في رحمها. ثم إن أيوب هذا عاد فتزوج أختي لينة التي ولدتها أمّنا عليّة من زوجها حسان قبل أن يطلّقها ويتزوج أختها جميلة، كما أنني أنا يوسف تزوجت زكية بنت أيوب من زوجته سمية، وابن أيوب المدعو خليل تزوج أمنا عليّة المطلقة، كذلك تزوج ابن حسان من جميلة المدعو فؤاد أختي هناء... إلخ.

فأي عائلة تكون هذه؟ وكيف تتنسب؟ وأي نظام اجتماعي أو خلقي أو وراثي يكون قادراً على رعايتها؟!

بعد ذلك كله، أقول لصاحب الكتاب الأرشمندريت الياس رحال: لقد صدقت عندما نصحت للكنيسة بفسخ الزواج عندما يزول الرباط الروحي والجسدي بين الزوجين، لكنني أنتظر منك جواباً حول الموقف الذي يجب أن تقفه الكنيسة من الزواج عندما يتحول إلى عائلة، ويبتلى الزوجان الأصيلان فيه دون الفروع، بمحنة ساحقة من تنافرهما... هل يحكم على تلك العائلة بالتعايش مع الكراهة والشذوذ عندما يكون الطلاق منجاة من العذاب، أم يقضى على الأبوين بتحمل النكبة وذيولها حتى الموت؟!

إنها أبواب الجحيم المردودة في زمن النعيم الموجود والرقيم المفقود بين كلمة الله وحضارة أبناء القرود.

٢٠٠١/٧/٩





عالم كيميائي لبناني يتصدى للسرطان

فيوقف نشاطه وانتشاره كلياً أو جزئياً

كتاب مفتوح الى الرؤساء الثلاثة

السادة الرؤساء الكرام
اميل جميل لحود
نبيه مصطفى بري
رفيق بهاء الدين الحريري

أرى من واجبي الوطني، أن أستعين القلم لأمر بالغ الأهمية، بعد انقطاع دام أكثر من عامين، فأدخل عليكم دخول الضمير الواثق بلا استئذان، حاملاً اليكم على صفحات «النهار»، وهي سادنة الحقيقة في الزمن الإجتراري القعيد، أحد الهموم القاهرة التي تفترس المجتمع اللبناني، أعني هموم الأمراض القاتلة التي لا علاج لها، وقد تعيّن أن تمشي بصاحبها الى القبر، بعد أن يكون باع الزرع والضرع، والأرض والعرض، وكلّ ما يملك من متاع الدنيا، ليعبر الى الآخرة من جوف مقبرة جماعية.

أعذروني، أيها السادة الرؤساء، إن قلت لكم، وأنا أعني جدّياً ما أقول، أن آخر ما يهتم له اللبناني هو رغيف الخبز، ما دامت صحته جيّدة، فقد استعاض حتى عن ذلك الرغيف عبر المجاعات والنكبات السود بأكل المِرار ولوك الحصى، واقتات بجذوع الشجر وجذورها، أيام كانت لديه الصحة والقوة والمناعة. لذلك لا تعنيه كثيراً ولا تغريه قروض الخواجة ولفنسون ومبرّاته السمحاء ومساعيه الدائبة على تأمين الموارد النافعة للجيوب الطامعة في معالجة الضائقة الاقتصادية المانعة.



أمّا السياسة في نظام «الطبقة الواحدة»، فقد خبر اللبنانيون حلقاتها المفرغة وحركاتها المدمغة بالتبعية والعمالة والانتهاز الفاجر يتداولها مجتمع الأميّة الوراثية جيلاً بعد جيل...

وأمّا الوطن فبعضهم يعتبره قطراً من قطار تجرّه قاطرة، وبعضهم يرى فيه كشكول أقليات ومجمّع طوائف ومذاهب متنافرة، وغيرهم يمتدح فيه التعدّدية ويؤثرها على الوحدانية، وجميعهم يختلف على الهوية القومية والحقيقة الكيانية. وعلى أنّ لهذا الوطن لغة رسمية معروفة ونقداً محدداً مألوفاً، فإنّ كلّ لغة فيه رائجة، وكلّ عملة دارجة. ومن طول ما تلاحى القوم وتجاذبوا المسؤولية عن مصيره، أصبح مصيره في يد الغيب فسلّموا أمره لقضاء الله وقدره.

في ضوء هذا الواقع المستعصي على كلّ تغيير والرافض لكل إصلاح، وقد بذلتم أيها السادة الرؤساء جهوداً فائقة لتحقيق أيّ منها بلا جدوى، جئت فقط أطلب الممكن المتواضع الذي يهمّ المواطنين البائسين اليائسين الذين أعيتهم مكابدة المستحيل الذي أعياكم. فقد تبيّن من إحصاءات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اللبنانية (البرنامج الوطني لمرض السيدا) أن عدد المصابين بهذا المرض الوبائي الخطير يناهز اليوم ٦٢٥ إصابة تمّ التبليغ عنها ابتداء من سنة ١٩٨٤، ناهيك عن إصابات مكتومة غير معلنة قد تفوق هذا العدد أضعافاً، بالنظر لسفر اللبنانيين المتزايد الى الخارج، ويوميات اختلاطهم بالسيّاح الأجانب، وتضخّم اليد العاملة الإفريقية والأسيوية في لبنان، ومعظم هذه العناصر الغريبة تنتمي الى بلدان ينتشر فيها المرض بكثافة.

كذلك تفيد أكثر الأرقام الرسمية التي لديّ، أن هنالك ١١٥٠ مصاباً بالقصور في وظائف الكلى يغسلون كلاهم على حساب وزارة الصحة، و١٠٠ على حساب الضمان الاجتماعي، و١٥٠ على حساب المؤسسة العسكرية، أي ما مجموعه ١٤٠٠ مصاب، وهو رقم يتزايد بنسبة ٢٥ في المئة كلّ سنة.

ولكنّ الكارثة الحقيقية هي المتعلّقة بمرض السرطان الذي تحوّل تدريجياً الى وباء رهيب، خصوصاً بعد انخراط لبنان خلال الأعوام العشرة الأخيرة التي أعقبت الحرب، في أنظمة الحياة المعاصرة. وهو انخراط فوضوي لا ضابط له ولا رقيب عليه، أورث هذا البلد الذي كان الى الأمس القريب وطن الصحة والجمال والطبيعة الساحرة والنظافة المتألقة، درجة من التلوّث تفوق معظم بلدان العالم الثالث.

فبالإضافة الى انعدام أي حملة جدّية لمكافحة التدخين وتعاطي المخدّرات والكحول، تنتشر النفايات



المنزلية على الأرصفة، وتتعالى مكبّاتها في ضواحي المدن والقرى شهوداً على الإهمال والتخلّف، حتى لكأنّ البلاد كلها تحولت الى «مزبلة وطنية»، ويكاد مجرّد التلميح بمنع محركات المازوت ينذر بالعصيان المدني، فيما تختلط مياه الشرب بالمياه المبتذلة في مجاري الصرف الصحي التي يستخدمها بعض أصحاب الضمائر المعطلة الموبوءة لسقاية الخضار الموسمية في الشحائح.

أمّا النفايات الصناعية والاستشفائية الغنية بالإشعاع والحقول الجرثومية فتلقى على الشواطئ القريبة وفي مجاري الأنهار، تواكبها سموم قاتلة تنفثها مداخن المعامل في الأجواء وقد استغنى أصحاب تلك المعامل كلياً عن المصافي الواقية.

وأمّا غبار الكسارات والمقالع وفساد اللحوم المستوردة والمعلّبات المعدنية التي يتآكلها الصدأ والزنجار وغيره من الإفرازات المعدنية والحوامض السامّة بفوات مدّة استهلاكها فهي تفتك بصحة المواطنين فتكاً ذريعاً وتقرب آجالهم يوماً بعد يوم.

كلّ ذلك الخلل القاتل في طرق الحياة الذي تفتّق عنه الانحراف الخلقي والتغافل الإداري هو في عداد الأسباب الرئيسية للسرطان الذي تفيد دوائر وزارة الصحة أنها تمدّ كلّ سنة أربعة آلاف من المصابين به بالأدوية والمستحضرات الطبية الباهظة الثمن. ويشمل هذا الرقم فقط الحالات السرطانية من الدرجة الثانية والثالثة والأخيرة حيث يكون المريض بحاجة الى علاج كيميائي أو شعاعي مكثّف يؤخر أجله دون أن يشفيه. فيما تسجّل إحصاءات غير رسمية صادرة عن المستشفيات والعيادات المختصة كلّ عام أكثر من خمسة آلاف حالة قابلة للشفاء بالعقاقير المتوافرة في الأسواق أو بالجراحة العادية.

ولعل أشدّ وأدهى من هذه الفواجع الصحية المرعبة، موقف الدولة الغافل أو المتغافل من أعمال جدّية خارقة يقوم بها بعض العلماء والباحثين اللبنانيين المتفوقين في هذا المجال، ومنهم من أثبت قدرته على وقف انتشار السرطان في بعض حالاته المتقدمة المستعصية. الأمر الذي يدفع بهؤلاء الى الهجرة حيث تعرض عليهم دول متقدمة جنسياتها وأموالها ورعايتها وتفتح لهم أبواب مختبراتها المتطوّرة ومؤسساتها المختصة بالبحوث ومستشفياتها الحديثة، مقابل احتكارها لاختراعاتهم واستغلالها المادي والمعنوي الكبير لمواهبهم النادرة ومهاراتهم المعجزة.

يطلب المعجزة من بلد منكوب

في شهر أيلول من السنة الماضية،



وفد عليّ مغترب صديق تربطني به علاقة ودّ قديم، وهو يقيم في مدينة لوس أنجلس بالولايات المتحدة. وسألني باهتمام بالغ عن رجل يدعى نبيل حبيب، زاعماً أنه يشفي حالات سرطانية ميؤوس منها!

فضحكت في سرّي مستهزئاً، وقلت له:

- جئت من أعظم دولة في العالم تطلب علاجاً للسرطان في هذا البلد المنكوب؟!

قطب صديقي حاجبيه، وبادرني بشيء من الانزعاج:

- لا تظنني أمزح. فالواقع أن زوجتي مصابة بسرطان البانكرياس، وهو من أسوأ الأنواع المميتة. وبعد علاج مرهق دام بضعة أشهر أفهمنا الطبيب المشرف على علاجها أن عمرها لن يطول أكثر من فترة وجيزة بعد أن نفدت جميع الوسائل المتيسّرة أمام العلم لإنقاذ حياتها. وليس الطبيب الذي يتولى هذه المسألة مراهق في مهنته. إنّه من أهمّ العلماء البارزين في «الوكالة الدولية لأبحاث السرطان» (International Agency for Research on Cancer)، وله مؤلفات عديدة في الموضوع تعتبر في عداد المراجع العالمية.

وأردف صاحبي الذي يحمل الجنسية الأميركية وجاء لبنان في صيف السنة ٢٠٠٠ للمشاركة في مؤتمر المغتربين الراغبين في الاستثمار: «تعرّفت مع ابنتي التي ترافقني في هذه الرّحلة على هامش المؤتمر في أوتيل فينيسيا حيث أنزل، بلبناني من أصل أرمني أعلمني في سياق حديثنا أن زوجته أصيبت هي أيضاً بالسرطان الذي انتشر في جسمها انتشاراً خطيراً (Métastases) وتعافت كلياً على يد عبقري لبناني يدعى نبيل حبيب.»

وأضاف صديقي أنه أغفل تحت تأثير الدهشة والاستغراب وضيق الوقت، تسجيل عنوان ذلك النابغة الذي اكتشف دواء سحرياً يعالج السرطان بهذه الفاعلية.

كنت أصغي الى محدثي باهتمام يشوبه الأسف للنكبة التي حلّت به وهو رجل أعمال ناجح مستقيم جمع ثروته بالعمل المرهق والصبر الطويل. فذكرت المثل القائل: لا تأتي نعمة إلاّ بزوال أخرى. ووعدته بأن أبحث عن ذلك الطبيب بأي وسيلة، عسى أن أبدّد شكّاً بدأ يساورني أنا نفسي بأنه قادر على شفاء المرض الرهيب المستعصي الذي تنفق مراكز البحوث العلمية في الدول الصناعية المتطورة مئات الملايين للتمكن من علاجه دون جدوى.

وبعد تحريات دامت بضعة أيام في أوساط طبية مختلفة، أفادتني ممّرضة تعمل في أحد المستشفيات الخاصة أنها



سمعت من صديقة لها أن والدتها أصيبت بسرطان المعدة، وأنقذ حياتها رجل يدعى نبيل حبيب، وهو يملك دواء عجائبياً لهذا المرض، لكنه ليس طبيباً (...) بل عالم بالكيمياء. وسرعان ما تبادر الى ذهني أنه مشعوذ يبتزّ الجهلة اليائسين من المرضى. لكنني عزمت على تقصّي الحقيقة الكاملة بنفسي، فحصلت على هاتف الرجل وعنوانه بواسطة الممّرضة المشار اليها، واتصلت به فحدّد لي موعداً في مختبره الكائن بمحلّة سدّ البوشرية في ضاحية بيروت الشرقية.

إختصاصي أكاديمي مخترع

دخلت على الرجل في المختبر المذكور، وهو شقة عادية مؤلفة من ثلاث غرف ومشغل مجهّز تجهيزاً لا بأس به. وكان وقوفاً بباب المختبر بضعة عشر شخصاً لا يتّسع المكان لجلوسهم، فاستقبلني بوجه طافح بالثقة والبشاشة، في غرفة متواضعة تدل طاولة الفورمايكا والمقاعد المبعثرة فيها على اقتصاد صاحبها. ثمّ عرّفني بثلاثة أشخاص هم الدكتور أسعد مقدسي (طبيب صحة عامة)، والمحامي الأستاذ الياس الكفوري، والباحث الإحصائي الدكتور بشارة حنا الأستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية، وكانوا يجلسون معه، قائلاً إنّه أسس معهم شركة باسم «سونارا» لعلاج الأمراض المستعصية، وأولها علاج داء السرطان بالمستحضر الكيميائي (Libanus-Cedra).

وبعد مداولة سريعة في طبيعة عمله، سألته إن كان قادراً على شفاء حالة سرطانية خطيرة. فأجابني أنه يمكنه وقف تطورها نحو الأسوأ . وبعد ذلك يقرر عبر فحوص شعاعية إن كانت قابلة للشفاء أم لا!

عقب هذه المقابلة التي لم تدم أكثر من ساعة اتصلت بصاحبي المغترب الذي قدم الى مكان اجتماعنا على الفور وأخبر الكيميائي المعالج بالوضع الدقيق والخطير لزوجته. فطلب اليه نبيل حبيب إحضارها الى لبنان في أسرع ما يمكن، وزوّده بحقنة من دوائه قال إنه لا بدّ من ضخّها في العرق لإسعافها، حتى وصولها الى بيروت، وهو يتولى أمرها على الأثر.

لم يكن أمام صديقي المغترب إلاّ أن يجرّب هذه المحاولة الأخيرة مع ارتيابه الكبير في حقيقة مفعولها. فزوّد ابنته بالحقنة العجائبية وأرسلها في اليوم التالي الى الولايات المتحدة، حيث تمّ حقن المريضة بالمستحضر وفي غضون بضعة أيام عادت بها الى لبنان.

حقيقة أغرب من الخيال شهدتها بنفسي وأشهد بها أمام أي مرجع اليوم وغداً وفي كلّ حين. لقد تولى ذلك الموهوب الخارق علاج السيدة المصابة



وسيطر على حالتها وهي من أبشع أنواع السرطان في غضون بضعة أسابيع، فعادت مع زوجها وابنتها الى لوس أنجلس في حالة صحية جيدة.

* * *

فمن هو هذا اللبناني العبقري الملهم الذي قهر السرطان؟!

إنه العالم الكيميائي نبيل فرانسوا حبيب، من أهالي محلة «المزرعة» في بيروت. يقارب عمره الخمسين سنة متزوج وله ثلاثة أولاد.

* مجاز في الكيمياء بدرجة (ليسانس) من الجامعة اللبنانية.
* قصد فرنسا خلال الحرب اللبنانية المشؤومة والتحق بجامعة ليون حيث تخرج مهندساً كيميائياً.
* حاز بعد ذلك شهادة العلوم العليا بدرجة دكتور مهندس في الكيمياء من جامعة ليون الفرنسية نفسها، وكان قد أقام في فرنسا ثمانية أعوام.
* عيّن أستاذاً للهندسة الكيميائية بعد عودته من فرنسا، في كلية الهندسة بالجامعة اللبنانية.
* يشغل اليوم مركز أستاذ محاضر في كلية العلوم بالجامعة اللبنانية، ومركز أستاذ في علم الأسلحة الخاصة التابع للمدرسة الحربية.
* يشغل أيضاً وظيفة خبير مختصّ في تشخيص أعطال الطوافات التابعة لسلاح الجوّ اللبناني وكيفية علاجها، وله صفة خبير أول في العتاد العسكري والأسلحة والمتفجرات في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.
* يعمل في الوقت نفسه حالياً بصفة خبير في هندسة المواد لدى شركة «دار الهندسة» وكهرباء لبنان وسائر مصالح المياه.

وقد باع نبيل حبيب في الأعوام العشرة الأخيرة ما يزيد على أكثر من أربعين اختراعاً كيميائياً للعلاجات الطبّية، وصيانة الأسلحة والألبسة المدنية والعسكرية، وحماية البيئة والإنماء الزراعي، وفي عداد هذه الاختراعات المذهلة وقود للصواريخ الفضائية اعتمد في إيصال الصاروخ الأوروبي آريان الى مداره الفضائي، بعد أن كان ينفجر في الجوّ عبر تجارب فاشلة بسبب وقود مستورد غير صالح من دولة عظمى.

لكنه بالرغم من هذه الاختراعات ظلّ فقيراً، لأن المؤسسات الدولية الكبرى التي باعها أفكاره كانت تستغل كونه من ذوي الدخل المحدود الذين لا تكفيهم مواردهم الشحيحة في بلد أبعد ما تكون دولته إنصافاً للموهوبين من أبنائه، فاسترخصوه وأطاع، لأن الحاجة غلّبت الواقعية على المثالية مرحلياً، ريثما يخلق



ما لا تعلمون.

المستحضر الكيميائي
(Libanus-Cedra)

أمّا المعجزة الخارقة التي حققها نبيل حبيب عبر تجارب علمية متواصلة دامت ١٦ سنة في مختبره المتواضع، فهو اختراع ثمانية أنظمة كيميائية مركبة لعلاج أهم الأنواع المعروفة من السرطان، وهو يدأب على اختراع أنظمة أخرى بحيث يصبح في مقدوره علاج اثنتي عشرة حالة سرطانية محققة طبّياً ومخبرياً.

وقد وضع الرجل لهذه الغاية منهاج عمل يناقض المناهج المعروفة الى اليوم. ففيما اعتبر علماء السرطان أنه ورم خبيث وانصبّت جهودهم على إيجاد دواء لقتل خلايا الورم مباشرةً، اعتبر الدكتور حبيب السرطان حالة مرضية يعبّر عنها الجسم بالورم، فراح عندئذ يدرس أنظمة علاجية تعتمد أربعة عناصر أساسية:

١) إنّ أي علاج لا يأخذ في الاعتبار كون السرطان يضرب إنساناً بيولوجياً علاج غير صالح، وهذا ما استلزم البحث عن مواد كيمائية تؤثر انتقائياً على الخلايا السرطانية في الجسم البشري دون سواها، بحيث يتمّ التمييز بين غشاء الخلايا السرطانية وغشاء الخلايا الصحيحة.

٢) إنّ تزامن ظهور السرطان مع حالة التهاب يفترض أن يثير جهاز المناعة. ولذلك استوجب البحث عن شبيه هرموني (Hormonlike) مضاد للالتهابات. وقد أثبت دواء حبيب قدرته على وقف الالتهاب المرافق للسرطان بعد فترة وجيزة من بداية العلاج (بضعة أيام).

٣) إنّ وقف الحالة السرطانية بالطرق التقليدية يستعمل نظاماً إعتراضياً معروفاً بصفة التركيب الثابت (Complex stable) ويستخدم مواد تدوم فاعليتها في الجسم لفترة طويلة، مما يؤدي الى هلاك خلايا كثيرة حساسة (الشعر مثلاً والنخاع العظمي...) الى جانب قتل بعض الخلايا السرطانية. أمّا دواء حبيب فتستعمل فيه مواد مختلفة ذات تركيب غير ثابت (Complex instable) يعطّل التناسخ في الـ (DNA) لفترة محدودة. ممّا يؤدي الى تدمير كمية من الخلايا السرطانية بعد كل جرعة من الدواء على أن يقوم الجسم بعد ذلك بتصريف الفائض من المركب بانتظار الجرعة التالية، فيصبح تأثيره بذلك محدوداً جداً على الأنسجة الأخرى.

٤) إنّ الخلايا السرطانية، بسرعة توالدها وسوء تموينها بالغذاء والهواء، تولد إفرازات كيميائية خاصة تؤدي الى تسميم الأنسجة القريبة من مركز السرطان وتسهّل انتشار هذا الأخير فيها. وقد اكتشف د. حبيب عنصراً



كيميائياً معطلاً لهذه الإفرازات (Inertificateur) ممّا يجعل تأثيرها محدوداً جداً في تسميم الأنسجة السليمة.

ولعل أروع ما يمتاز به دواء هذا الكيميائي البارع أنه يشفي المريض أو يضمن له حياة طبيعية في سماوة عمر مستقر طويل، دون آلام مبرّحة وعذاب مقيم متواصل يستنفد خلالهما كلّ إمكاناته المادية وينهزم في قهقرية نفسية يائسة تندفع به الى الموت قبل أوانه.

فهو سائل مركب من مواد كيميائية يتم تعديل منسوبها بحسب نوع السرطان والحالة الصحية العامة للمصاب به، وهو من النوع الذي يفرزه الجسم خلال ساعات (Biodégradable) ويطرحه خارجاً دون أن يترك أي أثر جانبي، وذلك خلافاً لسائر العلاجات المطبقة حالياً لمعالجة السرطان بأسلوب (Chimiothérapie) أو أسلوب (Radiothérapie) أو غيرها من الأساليب التي تقتل جزءاً من حيويات المرض وتقضي على سائر حيويات الجسم.

وهو أخيراً يزيل آلام المريض بعد أيام معدودة، ويحسن له وجه الحياة ويمدّه بنشاط ملحوظ، ويعيد اليه القابلية في الطعام، ويبتعث فيه قدرة على ممارسة أعماله ورياضته المفضلة وحتى هواياته الجنسية.



وقائع ثابتة تعد بالمزيد

لقد أعقبت زيارتي الأولى لهذا النابغة اللبناني زيارات عدّة تبيّن لي خلالها بعد أشهر أن متابعته لمختلف أنواع السرطان مكنته من السيطرة على حالات مستعصية واختفاء النشاط السرطاني كلياً، وفي عداد هذه الحالات سرطان الدم والعظم والأنسجة اللاّمفاوية. وكلّ أسبوع أو أسبوعين تظهر لديه مستجدات. وهنالك حالات شفيت جزئياً ولا يزال المصابون بها خاضعين للمعالجة، وحالات أخرى فشل الرجل في علاجها، وحالات سجّل المريض خلالها تحسناً جزئياً لفترة قصيرة، ثم تراجع لأسباب غير واضحة. ولكن بوجه عام تبقى نسبة تحسّن الحالات المستعصية مذهلة!!!

ولا بدّ لي في سياق هذا العرض من تسجيل الوقائع الآتية:

١) يقول الكيميائي الدكتور نبيل حبيب انه لم يجرِ أي تجربة لاختراعه المذهل على الحيوان كما يفعل معظم العلماء في المختبرات الدولية الكبرى، لأن ما ينطبق على الأجسام الحيوانية، بحسب نظريته واختباره، كثيراً ما يختلف انطباقه على الإنسان.

٢) كانت أول تجربة قام بها على الإنسان في مطلع السنة ١٩٩٩، حيث يئس صديق له هو الطبيب الدكتور جان

عقل من حالة والده السيد يوسف عقل (من وجهاء الدامور) الذي كان السرطان منتشراً في معظم أنحاء جسمه، وقد عجز الطبّ عن إنقاذه. فوافق، وهو موقن أن والده سيفارق الحياة بعد شهرين او ثلاثة، على أن يجرّب الدكتور حبيب أسلوبه في علاجه. فنجح هذا الأخير في إنقاذ حياته، وعاد الى كامل صحته في أسابيع قلائل، الأمر الذي كان موضع الدهشة والذهول في الأوساط الطبية والاجتماعية كافة.

٣) من المتعارف عليه في الأوساط العلمية الأكاديمية ان أي دواء أو نظام علاجي للسرطان أو غيره من الأمراض المستعصية، يجب أن يخضع لفترة رقابة واختبار تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات، حتى ولو ثبتت فاعليته القصوى في الشفاء التام، وذلك للتأكد من حصانة المريض المعافى وانعدام الردّة المرضية كلياً. وقد ثبت حتى الآن، بما لا يقبل الشك، أن علاج حبيب قادر على السيطرة على المرض، لكنه يحتاج الى بضعة أعوام ليكتسب الأهلية المناعية الموثوقة.

٤) لا يتقاضى الكيميائي الدكتور نبيل حبيب أي أجر مادي من المرضى الذين يقدم لهم الدواء مجاناً. أمّا الأطباء المختصون المتعاونون معه فيتقاضون تعويضات رمزية طبقاً لإمكانية المريض. ولكن نظراً لإمكانات الدكتور حبيب المخبرية المحدودة، وكونه يقوم بتركيب الدواء الخاص لكل نظام علاجي بنفسه، حفظاً لسرّية الاختراع، يتعذّر عليه تلبية أكثر من ٥٠ حالة سرطانية مستعصية على الطبّ، فيما تجاوز عدد الراغبين في الحصول على دوائه أربعة آلاف طلب، وهو رقم يتزايد يومياً باستمرار.

٥) إزاء هذا النجاح الباهر الذي حققه المخترع اللبناني ما لبث أن ذاع خبره في أطراف العالم الصناعي المتطوّر، وهو يتلقى عروضاً مغرية من بعض الدول العظمى، كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانية لينتقل اليها، وهي تتكفّل بإقامته مع أفراد عائلته براتب خيالي، وتضع بتصرفه الأموال اللازمة لتسجيل اختراعه في سويسرا وغيرها، كما تؤمن له مختبراً متطوراً حديثاً، وتقوم بتصنيع دوائه مقتطعة له ولوارثيه في المستقبل نسبة مئوية لا بأس بها من أرباح المبيعات. كذلك تلقى عروضاً من بعض الدول العربية في طليعتها سوريا والأردن والكويت التي سبق أن عالج بعض رعاياها بنجاح.

ولكن الرجل متمسك بوطنه مؤمن برسالته الإنسانية، وهو يصبو الى إطلاق دوائه الذي يحمل اسم لبنان من لبنان، فيكون لبلاده فضل اختراع لا يعادله إلاّ اختراع الأبجدية في الزمن الفينيقي القديم. وقد أسرّ اليّ انه يقوم حالياً بأبحاث يؤكد أنها ستقوده الى اختراع



دواء لمرض السيدا، وآخر لغسل الكلى، سوف يحدث إنجازهما دوياً هائلاً على المستوى العالمي.

يضاف الى ذلك أن أمن الرجل أصبح في خطر، وهنالك جهات دولية عدّة تسعى الى سرقة اختراعه، ولا عجب أن تكون إحداها دولة العدو الإسرائيلي. لذلك تتولى السلطات الأمنية اللبنانية حمايته الشخصية في الوقت الحاضر.

أيها السادة الرؤساء

لقد اختار نبيل حبيب منذ ان تمت له معجزة العلاج الحاسم لمرض السرطان، طريق المواطن الشريف والعالم المنزّه عن كلّ غرور، وهو أن يكون تحت القانون، فعرف حدّه ووقف عنده.

عرف تماماً، عند المنطلق سنة ١٩٩٩، أنّ القوانين اللبنانية تمنعه من امتياز العلاج لأنه ليس طبيباً.

كما عرف أنه لا يستطيع تصنيع دوائه وتسويقه لخدمة الأطباء والمتطببين، لأنه غير مسجّل رسمياً في الدائرة اللبنانية المختصة.

وقد امتنع عن تسجيل هذا المستحضر الخارق في لبنان حيث تبدو أجهزتنا الإدارية قابلة للاختراق، خوفاً من انتقال صيغة الدواء فوراً الى أي جهة أجنبية نافذة، فيخسر وتخسر بلاده كلّ شيء.

كذلك هو عاجز عن تسجيل اختراعه في سويسرا أو أي دولة كبرى تحافظ على الملكية الأدبية والعلمية محافظة صارمة، لأن مثل هذا التدبير الأساسي الذي يشرع عن الاختراع يكلّفه ملايين الدولارات، وهو لا يملك منها شروى نقير، ويكاد يعجز عن تأمين حياة عائلته بمردود محاضراته العلمية، لأنه لا يفرض على المريض في ممارسته الشفائية أي مساهمة مادية إلزامية كما سبق وأشرنا أعلاه.

ثمّ إنه لم يحاول مرّة واحدة أن يدّعي الطبّ أو يفتري على اختصاص أي طبيب، بل إنه يطلب من أي مريض يلجأ اليه تغطية طبيب مجاز وعضو في نقابة الأطباء، كي لا يفسح في المجال أمام نقابة الأطباء للطعن بشرعية ممارسته العلاجية.

وقد استطاع بهذا الأسلوب الخلقي المميّز أن يكسب ثقة عدد من أطباء السرطان بفاعلية علاجه، وثقة عدد من أطباء الصحة العامة والاختصاصيين في التصوير الشعاعي والإلكتروني، الذين يساهمون في تأمين الفحوص الدورية اللاّزمة لمرضاه ويقدّمون التقارير الدورية لتطور حالاتهم المرضية واستقصاء مداها، بحيث يتمكن من متابعة علاجها بحسب النظام الذي خصّصه لكلّ منها.

وبالرغم من أنّ بعض النطاسيين الكبار في علاج السرطان يشكّكون في أسلوب علاجه والدواء الذي ابتكره، فقد



وصلت اليه حالات سرطانية ميؤوس من شفائها عبر أولئك الأطباء المشهود لهم بالتجربة والاختصاص العالي، فسيطر عليها ذلك العبقري بقدرة قادر وتحوّل أولئك المرضى شبه الأموات الى أصّحاء يواصلون الحياة بالحد الأقصى من الطمأنينة والنشاط. ومما قاله أحد النقباء المسؤولين في الصيدلة المشككين به في إحدى المجلات، عندما سئل: هل تذهب الى نبيل حبيب إن أصبت أنت أو أحد أهل بيتك بالسرطان وعجز الطبّ عن إيجاد سبيل الى شفائك أو شفائه؟ فقال: نعم. بالتأكيد. لأنه إن لم يشف، فأنا أرجح أنه لن يموت، لأنه حتى الآن لم يدخل الى عيادة نبيل حبيب الكيميائي أي مريض في حالة مستعصية وخرج ميتاً!...

* * *

بعد متابعة دامت أشهراً رافقت خلالها نبيل حبيب، في سرّائه وضرّائه، ومكابدته الصابرة المرّة أرى من واجبي أن أطلب منكم في سبيل لبنان وكرامة لبنان وسمعة لبنان وعبقرية لبنان، أن تأمروا ببعض الإجراءات التي لن تكلّفكم أكثر من توقيع على ورقة:

أولاً : تفويض وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، إجراء تحقيق فوري وعاجل في ما عرضته شخصياً وما يدّعيه ذلك الرجل، واستجواب الذين تمّ شفاؤهم بواسطة دوائه، وهم يحسبون اليوم بالعشرات لكي لا أقول بالمئات.

ثانياً : إنشاء مؤسسة لبنانية لعلاج الأمراض المستعصية وفي طليعتها السرطان، تشارك فيها نقابة الأطباء اللبنانية وفريق من النطاسيين اللبنانيين المختصين في الموضوع، ووزارة الصحة اللبنانية، والقطاع الاستشفائي الخاص، بالإضافة الى متطوعين من الشخصيات والمؤسسات المالية والمصارف اللبنانية، على أن تتولى هذه المؤسسة إنشاء «المركز الطبي اللبناني لعلاج السرطان» بحيث يحتوي التجهيزات المخبرية الحديثة والهيئة الطبية من ذوي الاختصاص، وجهازاً متكاملاً للأبحاث والدراسات بإشراف ومساهمة الدكتور نبيل حبيب صاحب الاختراع المميّز.

ثالثاً : تفويض الدولة اللبنانية المؤسسة الوطنية المشار اليها أعلاه، القيام بالإجراءات اللاّزمة على صعيد القانون الدولي لتسجيل علاج (Libanus-Cedra) لدى الدوائر المختصة في سويسرا، وتأمين المبالغ الضرورية لذلك، مع مباشرة حملة إعلامية واسعة على الصعيد الدولي للتعريف بأهمية هذا الاختراع في خدمة الإنسان، وعقد مؤتمر عالمي في لبنان حول علاج السرطان وغيره من الأمراض المستعصية تدعى إليه مؤسسات الأبحاث المعنية بهذه المسألة



في مختلف البلدان المتطورة يعلن رسمياً أسبقية لبنان في القضاء على الأمراض الغامضة القاتلة.

* * *

إنّ تبنّي السلطات العليا لهذا الإنجاز الخارق، وتأمين انطلاقه من لبنان، سيكون مدعاة فخر واعتزاز لهذا الوطن الصغير الذي وصمته الصهيونية بالإرهاب، وصورته أمام الرأي العام العالمي بصورة البلد الذي يصدّر الجرائم والفتن والحروب والتهافت الخلقي والتنابذ الطائفي، فيستعيد منزلته الأصيلة في المجتمع الإنساني، ويؤدي رسالته الحضارية التي شرف بها وتألق واستعلى منذ أقدم العصور. ذلك فضلاً عما سيتدفق على لبنان من أموال، عندما يصبح قبلة أنظار العالم بأسره في الانتصار على أخطر أوبئة العصر، وعندما يتحول الى أول مستشفى عالمي للسرطان يقصده المصابون اليائسون من أطراف المعمورة فيردّ اليهم الصحة والمناعة والأمل والحياة.

وحسب هذا العبقري اللبناني فيما لو تحقّق ذلك أن ترشّحه بلاده لجائزة نوبل في أقلّ بادرة من بوادر التقدير.

إمّا أن تدركوا أيها السادة الرؤساء، وأنتم في قمة الهرم السلطوي، أهمية هذه الفرصة النادرة لخدمة لبنان، وإمّا أن تضيّعوها، فتكونون قد أديتم خدمة لا تقدّر بثمن لمختبرات الابتزاز في الدول التي تحتكر الأدوية الرائجة وتعرضها على شعبنا البائس المرهق بمئات الملايين كلّ سنة لتأمين موت مؤجل بابتزاز معجّل.

عليكم أن تبحثوا عن الحقيقة كل الحقيقة، في أمر هذا الرجل. فتكرموه أو تحاكموه، وكلا الموقفين خير وأفضل من أن تهملوه فتقتلوه.

ساعدوه أو حاكموه

٢٠٠١/٦/١٨







في رسالة مرفوعة الى رئيس الولايات المتحدة

الحاجة الى «إعلان عالمي» لحدود دولة إسرائيل
فلا تعيدنا الى الصحراء قبل أن نلقيها في البحر

---

* الولاء لا يتوزع بين وطنَيْن لأنه ليس تفاحة تقسم بالتساوي
* العالم يكره أميركا لأنّها أعدل دولة إلاّ في قضية فلسطين
* الحرب في الأرض المقدّسة حرب أنبياء وليست حرب إرهابيين
* لماذا يكون الجنود الأميركيون جنود احتياط في جيش دولة أخرى
* «الإرهاب المتأسلم» يضرّ بالإسلام، و «الإرهاب المتهوّد» ليس له دين
* إسرائيل هو أخو إسماعيل بن إبراهيم ولا علاقة له بدولة الخزر
* العذر لأميركا في حربها على طالبان واللّوم لها في صفحها عن شارون
* رفضت الصهيونية التجديد لبوش الأول وحاولت إسقاط بوش الثاني
* بنيامين فرانكلين أميركي من العظماء طلب إبعاد اليهود بنصّ دستوري
* كيف برأت إسرائيل نفسها من التجسّس على أميركا لصالح الصين

٢٠ كانون الأول ٢٠٠١



حافظ الأسد: هلاّ استطعت أن تبيّن لنا
الحدود الآمنة التي تطلبها إسرائيل؟
جيمس بيكر: أؤكد لك أنني لا أعرف!

سيدي الرئيس
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أستهل هذه الرسالة الى شخصكم الرفيع بتحية الإسلام، أنا المسيحي العربي المشرقي الذي أسلم لله سبحانه وتعالى بالإنجيل، كما أسلمت له أنت، وكما أسلم له ربع سكان الأرض بالقرآن، وأسلم له العبرانيون القدامى بالتوراة.

فالإسلام في لغتنا العربية التي نؤمن أنها لغة أهل الجنّة، هو الانقياد لإرادة الله في نصرة الخير والحقّ.

ولا أخال أنه كان للولايات المتحدة عبر تاريخها دين غير هذا الدين!

فمن جورج واشنطن بطل المقاومة في معركة الاستقلال، الى أبراهام لنكولن بطل تحرير الإنسان من عبودية الإنسان، الى توماس ولسون أول من نادى بحق الشعوب في تقرير مصيرها، الى فرانكلين روزفلت بطل الانتصار الساحق على النازية العنصرية المتألهة ... لم يعرف العالم رئيساً أميركياً غير مسلم بالمعنى الحقيقي للإسلام.

ولولا الولايات المتحدة وقادتها الذين أسلموا لله لما استطاعت أوروبا أن تنهض من حضيض الانهيار بعد حربين عالميتين لم يعرف التاريخ لهما مثيلاً...ولولا تدخل رئيسها آيزنهاور سنة ١٩٥٦، لما استطاع أحد في العالم أن يردع التحالف البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ويرغمه على التراجع إبّان عدوانه الشهير على مصر... ولو قبل الرئيس جمال عبد الناصر نصيحة «أميركا المسلمة» ولم يأخذ بكلام «السوفياتي الكافر»، عشية حرب حزيران سنة ١٩٦٧، لما حدث ما حدث، ولا استطاعت الدولة الخزريّة[١] المخالفة «للإسلام العبراني» أن تتحوّل قوة عظمى تخافها الولايات المتحدة نفسها اليوم وتحسب لها ألف حساب...

لقد أوتيت الولايات المتحدة أدلة تاريخية لا مراء فيها ولا خلاف عليها، بتورط اليهود الذين يتستّرون اليوم «بالحركة الصهيونية» – ولا أقول العبرانيين، لأن العبرانيين يتحدرون من



أصول سامية شرقية لشعب إسرائيل، وهم جزء لا يتجزأ من الساميين العرب، وقد تمّ اشتقاق اسمهم من فعل «عبر» باعتبارهم عبروا البحر الأحمر من مصر الفرعونية الى أرض كنعان – أوتيت الولايات المتحدة أدلة قاطعة على تورط معظم هؤلاء الصهاينة في كلّ ما أضرّ بأميركا خلال المئتي سنة الأخيرة، لأنهم ليسوا مسلمين لله بالتوراة، بل إنهم يعودون الى أصول خزريّة لا علاقة لها بالديانة العبرية من قريب أو بعيد، وهم أتباع المال والسلطان من خلائف الذين فضلّوا حسيل التبر[٢] في سيناء على إله موسى، ولهم كتاب آخر يختلف كلّياً عن التوراة هو التلمود، يفوق الى حدّ بعيد في تجاهل إنسانية الإنسان كتاب «الأمير» الذي كتبه ماكيافيلي في القرن الخامس عشر بتوجيه من أوليائهم المتطرّفين.

ثمّ إنّ جميع الذين هاجروا الى الولايات المتحدة وأقاموا فيها عملوا على بناء نهضتها وقوتها وترسيخ وحدتها وتعميم رسالتها الديموقراطية، واستحقوا التقدير والاحترام من سلطات الوطن الجديد الذي اتخذوه بديلاً نهائياً عن أوطانهم الأصليّة. وقد حافظ هؤلاء على تراث بلادهم الأولى من خلال الثقافة والفولكلور والذكريات، وظلوا يعطفون على أنسبائهم في أوطان منشئهم بالمساعدات الإنسانية والتبرعات الخيرية في ظروف قاهرة تتعرّض لها تلك الأوطان لأسباب قسريّة عدوانية أو بفعل قضاء الله وقدره. لكنهم على اختلاف أصولهم وثقافاتهم انخرطوا انخراطاً كاملاً في المجتمع الأميركي، وأصبحوا مواطنين أميركيين بكلّ ما لهذه الكلمة من معنىً ... خلا فئة واحدة عاشت في الولايات المتحدة بعقيدة عنصرية دينية منذ استقلال أميركا، هي جماعة المتهوِّدين الصهاينة الذين بادروا لحظة قيام دولة إسرائيل الى طلب الجنسية الإسرائيلية فضلاً عن جنسيتهم الأميركية!.. قلت المتهوّدين الصهاينة ، ولا أقول العبرانيين الشرفاء الذين كان لهم كسائر الإتنيّات وأهل الديانات المتعايشة بسلام واحترام في أميركا، فضل أساسي في بناء الولايات المتحدة ومجدها وازدهارها.

فكيف يعقل أن يوزع إنسان ولاءه لوطنين ودولتين دون أن يفضّل أحدهما على الآخر ولو بدرجة واحد في المئة. إن الأب الذي يقول لك إنه لا يفضّل أحد ولديه الاثنين على الآخر، يكذب ولو بأضعف الكذب... لأن العاطفة لا تتوزع بالتساوي على الإطلاق. فهي ليست قطعة حلوى أو تفّاحة أو مساحة أرض يمكن شطرها الى نصفين متساويين تماماً. ولو فرضنا أن أبانا آدم كان يعطف على هابيل وقد عاين فيه الوداعة والوفاء والخلق السوي، فلا



شكّ عندي أن أمنا حواء كانت تفضّل أخاه قايين وتتلمّح فيه رجولة آدم الذي شاخ، وترضى بالنظر اليه شبقاً نسوياً أخذ يتعاظم بانتشار الأخاديد في حدائق جسدها المرهق ونضارته المتزايلة. وهي ربما كانت شجعته على قتل هابيل كي تنفرد به وتنجبنا نحن البشر جميعاً، أولاد سفاح يهربون من وجه الله الى الأبد كما هرب آدم بعدما أكل تفّاحتها المحرّمة.

أذكر في هذه المناسبة رسالة بعث بها آلفرد ليلنتال الى أمه من فلسطين التي قدم اليها مع بعثة عسكرية أميركية غبّ قيام الدولة العبرية، ونشرت في مجلة «ريدرز دايجست» (عدد نيسان ١٩٥٦). وهو شاب عبراني أميركي مجاز في الحقوق من جامعة كولومبيا كان الى حين موظفاً في وزارة الخارجية، واشتهر بعدائه للصهيونية في مجمل كتاباته ومؤلفاته، ثم بات مغموراً.

يقول آلفرد ليلنتال في رسالته: «لقد ولدت أميركياً وما زلت أميركياً. وعندما رفع علم دولة إسرائيل الجديدة هنا في ١٤ أيار ١٩٤٨، لم أشعر برغبة الرقص في الشوارع بفرح جنوني كما فعل كثيرون غيري في شوارع نيويورك ولندن. لأنني أميركي لا تربطني بإسرائيل أية صلة ولا أحس نحوها بأي حنين أو مسؤولية...»

«إنني فخور بالعقيدة اليهودية القديمة القائلة بوجود إلَه واحد في السماء وإنسانية واحدة على الأرض. لكنني أهزأ من القائلين بانه يوجد «جنس يهودي» له عنصريته المميزة. فإن بلدي الوحيد ووطني الأوحد هو أميركا.»

«فإلى أين تريد أن تذهب بنا الصهيونية وبالشعب الاميركي في هذه المغامرة العنصرية الخاسرة ؟!»

جواسيس لا عقاب لهم

سيدي الرئيس.

إزاء هذا الواقع، لا بدّ أن نطرح عليك السؤال الآتي:

لماذا يحمل جميع المواطنين الأميركيين من مختلف الجنسيات والاتنيات، الجنسية الأميركية وحدها، أو يحمل بعضهم جنسية بلادهم الأصلية فقط للتعاطف والذكرى، فيما يسمح بامتياز لجماعة غامضة الجذور من المتهوّدين، غير المنتمين أصلاً الى العبرانيين المسلمين لله بالتوراة، بأن يحملوا جنسيتين، الأولى إسرائيلية، وهي الأهم في نظرهم، والثانية أميركية «ظرفية». وكيف يجوز لهؤلاء أن يكونوا ضباطاً وجنوداً في جيش الولايات المتحدة وجيش دولة أجنبية أخرى هي إسرائيل؟ لقد قطع العالم شكّه باليقين عندما رأى سنة ١٩٧٣ غداة الاقتحام المصري لخطّ بارليف، وتهديد الجيش المصري لتل أبيب





وهو يتقدم نحو رفح، كيف أن الجسر الجوي الذي أقيم للمناسبة بين مخازن الأسلحة في فيلادلفيا والدولة الخزريّة، كان يدفع الى المعركة بدبّابات أميركية طواقمها متهودّون أميركيون رسمت على آلياتهم نجمة داوود، حتى قال السادات كلمته الشهيرة: «إنني أحارب أميركا وليس إسرائيل»!

ثمّ كيف تجيز الإدارة الأميركية لنفسها خرق دستورها بيدها؟ وكيف تسمح الدولة الأميركية العظمى أن يكون بعض مواطنيها الذين يعملون في مؤسساتها الحكومية ويملكون أسراراً بالغة الأهمية عملاء في جهاز استخبارات دولة أخرى يضمرون لها ولاء متقدماً على ولائهم للدولة الأميركية التي يحملون جنسيتها وينعمون برعايتها؟! وكيف يعقل أن تكتشف الدولة الأميركية الأعظم تورط بعض رعاياها في أعمال تجسّس لصالح دولة أخرى تعتبرها صديقة، فلا تقدم على أي ردّة فعل، ولا تعاتب حتى صديقتها المزعومة، بل تتغاضى عن تلك الأعمال المريبة وتواصل دفع الأموال وتجنيد المهارات البشرية والتكنولوجية لمشاريع تطوير أسلحة مشتركة مع دولة الجحود هذه، بحيث تبدو منسحقة الشخصية أمامها متسوّلة رضاها، تماماً كما يخضع العاشق الغرّ للغانية التي تستنزف قواه وتهدر ثروته، وتحوّله الى شاهد ذليل على نزواتها الخاصة، وهو غير قادر على التفلّت من براثنها الضاغطة وسطوتها القاهرة!؟

* إن حكاية جوناثان جاي بولارد الموظف المتهوِّد الأميركي الذي نقل أسراراً خطيرة عن سلاح البحرية الفائق التطور الى إسرائيل، لا تزال ماثلة في الأذهان. فقد قال غاسبار ونبرغر الذي كان وزيراً للدفاع في عهد ريغان عندما تم اكتشاف ذلك العميل الخطر سنة ١٩٨٦: «يجب أن يعدم هذا الرجل فوراً.» ولكن المحكمة انصاعت لضغوط الصهاينة وحكمت عليه فقط بالسجن لمدة ٢٨ سنة، أملاً في أن يطلق سراحه لاحقاً بقوة فائقة من زعماء الصهاينة... ودفع ونبرغر ثمن جرأته الوطنية ومطالبته بالإعدام، فما انفك يتعرض للمضايقات والتهديدات من عملاء الصهيونية في قلب وزارة الدفاع حتى استقال بحجة الاهتمام بزوجته المصابة بالسرطان. ومنذ ذلك الحين ما برح رؤساء الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، من شامير الى رابين وبيريس ونتنياهو فباراك، يطالبون بكل حماسة وتصميم كل رئيس أميركي يصل الى البيت الأبيض بالعفو عن بولارد، فيرفض رفضاً قاطعاً. وإذا كان شارون لم يطالب حتى الآن بذلك العفو المرفوض، فقد يعود ذلك الى انهماكه المتواصل بالهولوكوست الفلسطيني الذي يمارسه منذ عام ونيف



هازئاً بتحذيرات واشنطن وهي تخوض حرباً على «الإرهاب المتأسلم» المعتصم في جبال أفغانستان متهماً أميركا بأنها تقف وراء ذلك المنحرف المتطرّف وتشجعه على إبادة شعب فلسطين.

إن الشواهد، سيدي، لا تعدّ ولا تحصى على تصرفات إسرائيل المشبوهة ونشاط عملائها في قلب أميركا، ضدّ حليفتها الكبرى التي كانت سبب وجودها بعد الحرب العالمية الثانية، وهي لا تزال تقدّم لها سنوياً مساعدات مالية بالمليارات ومساعدات عسكرية تضمن لها التفوّق الاستراتيجي على جميع القوى الضاربة في آسيا وأفريقيا باستثناء الصين. ونكتفي هنا بعدد محدود من تلك الشواهد على سبيل المثال.

* ففي ٧ أيار ١٩٩٧ نشرت صحيفة «واشنطن بوست» المقرّبة من السلطات الأميركية خبراً مفاده أن الأجهزة المختصة التقطت مخابرة سرّية بين ضابط مخابرات في السفارة الإسرائيلية بواشنطن ورئيسه في تلّ أبيب، حول وثيقة موجودة في وزارة الخارجية الأميركية يرغب جهاز الموساد في الحصول عليها، وأن الضابط المذكور سأل رئيسه إن كان يحسن بالسفير (الياهو بن آليسار في ذلك الحين) أن يطلب تلك الوثيقة من العميل «ميغا». فأجاب المسؤول الأعلى: «كلاّ فنحن لا نستعين بميغا البالغ الأهمية والنفوذ في الإدارة لأمور بسيطة من هذا النوع»!!

وقد أحدث هذا الخبر دوياً هائلاً في الأوساط الرسمية الأميركية، وبادرت إسرائيل الى تكذيبه من جانب مصادر حكومية ودبلوماسية وصحفية عديدة. لكن وزيرة العدل الأميركية جانيت رينو أكدت أن تحقيقاً يجري في المسألة التي وصفها ديفيد بار إيلان المستشار السياسي لنتنياهو بأنها «مختلقة لا أساس لها وستزول مثل فقّاعة صابون». ومع الأسف، صدق بار ايلان، لأن اللّوبي الصهيوني الضاغط تمكن من طمس القضية وتحويلها فعلياً الى فقّاعة صابون!!.

معركتهم مع بوش الأب

* ولعل التصرف الأكثر تجاوزاً من جانب الصهيونية وإسرائيل ضدّ الولايات المتحدة، هو المؤامرة التي دبّروها لإبعاد والدك، سيدي الرئيس، عن البيت الأبيض، قبل ثمانية أشهر من انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت في تشرين الثاني ١٩٩٢.

فقد هال إسحق شامير الإرهابي السابق المعروف وأعضاء حكومته يومذاك، وكلّهم إرهابيون لهم تاريخهم، من رفاييل إيتان وزير الزراعة والبنى التحتية في ذلك الحين، الى موشي آرنز



وزير الدفاع، الى آرييل شارون وزير الإسكان، الى بيني بيغين ابن مناحيم بيغين الحائز جائزة نوبل للسلام (...) وكان يومها مستشار شامير ونصيره الأكبر في تجمع ليكود... لقد هال أولئك المتهوّدين الأشكيناز العائدة أصولهم الى الخزر، وليس بينهم عبراني واحد مسلم لله بالتوراة، أن يكبت الرئيس جورج بوش (الأب) عزمهم الأكيد في حرب الخليج سنة ١٩٩٠، على إحراق بغداد بقنبلة نووية، وأن تتكفل أميركا حمايتهم بصواريخ باتريوت التي أرسلتها فوراً الى إسرائيل، وتمنعهم بالتالي من مجزرة يرتكبونها في العراق لكي تدفع ثمنها الولايات المتحدة للعالم العربي والإسلامي لاحقاً!

كذلك هال شامير وصحبه أن ينخرط الرئيس الأميركي والدك مع الدول العربية الصديقة الأقوى مصر وسوريا والسعودية، ومعظم العرب الآخرين، في تحالف يرمي الى ردّ الهجمة الافتراسية على الكويت، واعتبروه تساهلاً من جانب أميركا يؤدي كما يتوجّسون دائماً، بفعل عقدة الاضطهاد الراسخة في نفوسهم، الى تدمير دولة الخزر التي يطلقون عليها تجنّياً اسم إسرائيل، وإسرائيل هو أخو إسماعيل وابن ابراهيم الخليل الذي أسلم لله بالتوراة ولا علاقة له بجماعتهم إطلاقاً...

وما أشبه اليوم بالبارحة. فما أن حاولت الولايات المتحدة مؤخراً إزالة بعض الشكوك العارضة بإفهام أصدقائها العرب أن حربها على «الإرهاب المتأسلم» ليست ولن تكون حرباً على الإسلام، حتى انبرى شارون النموذج الخزري الأكثر عنفاً، الى اتهام الرئيس الأميركي جورج بوش (الابن) بأنه يتساهل في ابتلاع العرب للدولة الإسرائيلية، كما تساهل تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا سنة ١٩٣٨ في ابتلاع هتلر لتشيكوسلوفاكيا!..

وقد هال أيضاً شامير في ذلك الحين، وصقوره التي تعوّدت فقط افتراس الأبرياء، أن يقرر والدك، سيدي الرئيس، ووزير خارجيته جيمس بايكر الذي يعتبره تاريخ القضية من أشجع وأصدق الرجال المنتصرين للحق والعدل، تطبيق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨، وفاءً للأمة العربية والدول الإسلامية التي آزرت أميركا في حربها على الغازي الطامع بدولة عربية مستضعفة، وتأكيداً لكون أميركا هي دولة إقرار الحق والعدل في «النظام العالمي الجديد»، وبالتالي إرغام شامير ودولته على المشاركة في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، والاعتراف بمبدأ «الأرض مقابل السلام» أي بالانسحاب من كلّ الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧.



حاربوه لأنه كان يعرف...

الحقيقة أن شكوكاً رهيبة أخذت تساورهم بالنسبة للرئيس جورج بوش (الأب)، لأنهم كانوا مدركين تماماً أن ذلك الأميركي المحنك المقدام الذي بقي ما يقارب اثنتي عشرة سنة رئيساً لوكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. إي) يعرف بالتدقيق والتحقيق الجرائم التي يقال إنهم ارتكبوها، وكيف طمسوا أسرارها بأساليب مختلفة... من اغتيال الرئيس كندي الى توريط الرئيس نيكسون في عملية ووترغيت، الى إزالة رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة في عهد الرئيس فورد، الجنرال جورج براون عن منصبه القيادي، حيث انكفأ في عزلة اضطرارية متواصلة بعد ذلك وعاش بقية حياته مقهوراً!! كلّ ذلك لأنه أدلى بتصريحات معادية للصهيونية في تشرين الثاني ١٩٧٤، هو الذي أشرف على نقل الترسانة العسكرية الأميركية في حرب تشرين ١٩٧٣ الى إسرائيل لمساندتها وإنقاذها من الهلاك.

* فقد أعلن الجنرال براون عقب محاضرة ألقاها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤ رداً على سؤال وجه اليه حول موقف الولايات المتحدة من الدول العربية النفطية المنتجة إن هي قررت استعمال سلاح النفط ضدّ الغرب: «ليس عندنا خطط لمواجهة مثل هذا الاحتمال في الوقت الحاضر. لكن المهم ليس فقط مواجهة خطر كهذا، بل المهم أيضاً هو جعل الأميركيين يصمّمون على هدم النفوذ اليهودي وتحطيم الهيئة الصهيونية المسيطرة على الكونغرس.»

ومضى يقول: «إن النفوذ اليهودي قوي الى حدّ لا تصدقونه الآن، حيث يأتينا الإسرائيليون طالبين معدات وبرامج عسكرية، فنقول لهم إننا لا نستطيع تلبية طلباتكم هذه لأن الكونغرس لا يوافق عليها. فيجيبون: لا تقلقوا من جانب الكونغرس، فنحن نعرف كيف نجعله يوافق!!!»

واستطرد قائلاً: «إنه كلام يصدر عن أناس من بلد آخر. يقولون ذلك وفي وسعهم أن يثبتوا القول بالفعل! فهم يملكون البنوك والصحف في هذه البلاد، ولا يستطيع أحد اعتراض إرادتهم!!!»

كلّ هذا، وغيره مما لا مجال الى ذكره في هذه العجالة حول الإثم الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية، كان والدك يعرفه حق المعرفة، ويعرف بالتأكيد أن الحل الوحيد الممكن لقضية فلسطين، بعد كل الدلال الذي حظيت به الدولة الخزريّة من أوروبا ثم أميركا، فتحوّلت بدعم بريطانيا وفرنسا الى دولة نووية ابتداء من سنة ١٩٦٠، وأصبح «الوطن القومي» المتواضع الذي منحته حكومة «صاحب الجلالة» بموجب





وعد بعث به وزير خارجية بريطانيا جيمس بالفور الصهيوني الى صهيوني آخر هو البارون دي روتشيلد سنة ١٩١٧، نواة لإمبراطورية عظمى في الشرق الأدنى تخلف الأمبراطورية العثمانية عند مفترق ثلاث قارات...

كان والدك يعرف بعد كلّ الدلال الذي حظيت به إسرائيل من جانب أوروبا ثم أميركا بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٩٠، أن الحل الوحيد الممكن لقضية فلسطين، هو إرغام العرب، بعد كلّ المحن والهزائم التي حلّت بهم خلال ٤٢ سنة، على القبول بخريطة التقسيم التي أقرّتها الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧، ورفضوها في ذلك الحين جملة وتفصيلاً. ثم إرغام إسرائيل على قبول تلك الخريطة وعودتها الى حجمها الأساسي بعد حربي حزيران سنة ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣، وذلك بتطبيق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢، و ٣٣٨، وهما ينصّان على الانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وبالتالي إزالة المستوطنات من الضفة الغربية وقطاع غزّة والاعتراف بدولة فلسطينية عاصمتها القدس.

ولم يكن إرغام العرب على القبول بالقسمة الضئزى[٣] أمراً مستصعباً على الإطلاق ، لأن ما كان مرفوضاً من جانبهم سنة ١٩٤٧، وهم معتصمون بالعنترية الخطابية التي ألحقت بهم هزائم نكراء في أربع حروب مخزية، أصبح مقبولاً بمنتهى الوداعة والتسليم سنة ١٩٩٠، وقد حاق بهم الذلّ في مقارعة عدو صبر ونال وجالد فانتصر...

لكنه كان من الصعوبة بحجم هائل ان يتمّ إرغام إسرائيل على ردّ أرض أخذت بالقوة عن طريق المفاوضات، أي على أساس مبدأ معاكس لمنطق التاريخ قوامه «الأرض مقابل السلام»، وهي سابقة لم يعرف لها مثيل من قبل. فما أخذ بالقوة لا يستردّ إلاّ بالقوة. وليس الرئيس عبد الناصر هو الذي اخترع هذه المقولة، بل إنها تقرأ منذ أقدم العصور في كتاب الحروب والغزوات.

وقد وافق شامير بمنتهى الخبث على ركوب قطار المفاوضات والعمل بمبدأ «الأرض مقابل السلام» في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ إرضاء لرئيس الولايات المتحدة، آملاً في أن يتمكّن بعد أن تدخل حرب الخليج كما دخل غيرها من الحروب متحف النسيان، وتتحوّل المفاوضات الى مباريات جدلية ومماحكات عقيمة، فتتلاشى اليد الأميركية القابضة على عنق القضية، ويعود «الحقّ للقوة» كما هو مع الأسف منطق الأشياء... آملاً في أن يتمكن خلفاؤه من نقض ذلك المبدأ، وهو ما تحقق خلال ثمانية أعوام من عهد الرئيس كلينتون.

ثم إن الصهيونية الخزريّة



الأشكينازية[٤] لم تكتف باقتناع نظري من هذا النوع قد تكذّبه الأحداث والتطورات التاريخية غير المحسوبة، فقرّرت أن تتخلّص من الرئيس بوش (الأب) قبل فوات الأوان، وبالتالي إحداث انقلاب على سياسته المؤمنة بالعدالة، وعزمت على إبراز نواجذها وأظافرها الى العلن، بحيث تركع الولايات المتحدة والعالم بما فيه العرب المتخلفة شعوبهم والجشعة المتسلطة حكوماتهم، فيقرها الجميع على أهدافها التوسعية الافتراسية، ويصبح بينها وبين حكم العالم بأسره مجرد خطوة يجتازها العالم اليها ولا تكلف نفسها اجتيازها اليه.

وبدأت المؤامرة الانتهازية على بوش في مطلع السنة ١٩٩٢، حيث جاء شامير يطلب من الرئيس الأميركي كفالة الولايات المتحدة لمبلغ ١٠ مليارات دولار تستدينها إسرائيل لتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنشاء مستوطنات جديدة (!!!) وكان هذا المطلب مناقضاً في أساسه لمبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي قام عليه مؤتمر مدريد. فكيف يعقل أن يقبل الراعي الأميركي الأوحد (وكان الشريك السوفياتي في الرعاية قد انهار وتفكك) أن تتملك الدولة المعتدية أراضي جديدة في مناطق يفترض أن تعيدها الى أصحابها عملاً بمبدأ مدريد؟!

وما أن رفض الرئيس هذا الطلب، وكان من المنطقي أن يرفض، حتى انتظمت ضدّه حملة شعواء في الصحافة الصهيونية الأميركية والعالمية ابتداء من شهر آذار ١٩٩٢، رغم أنه كان قد استثنى من رفضه المطلق للاستيطان في الأراضي المحتلة، إمكانية توطين محدود للعبرانيين في القدس الشرقية، أسوة بالمحمّديين والمسيحيين، وذلك تعزيزاً للطابع الروحي الجامع الذي يتعيّن أن يراعى في أي اتفاق مستقبلي على الوضع النهائي للمدينة المقدسة.

ولا عجب أن يكون ذلك الرفض الرئاسي قد أثار في حينه إسرائيل وحماتها في أميركا والعالم، لأنه سدّد في الواقع ضربة مباشرة الى المشروع الصهيوني برمّته، باعتبار أن حجب المليارات العشرة عن حكومة تلّ أبيب كان من شأنه أن يفوّت على المسؤولين فيها فرصة استيعاب مئات الألوف من المهاجرين الروس والأوروبيين الشرقيين الذين حظّر الاتحاد السوفياتي السابق رحيلهم الى إسرائيل، كما أن إلغاء المستوطنات كان يعني في ذاته إعادة الأرض الى أصحابها في أجل مسمّى عملاً بما نصت عليه القرارات الدولية ومبادئ مدريد، وبالتالي وضع حدّ نهائي لتوسع الدولة المصطنعة باتجاه إسرائيل التوراتية (من النيل الى الفرات) أو في أضعف



الاحتمالات، باتجاه إسرائيل الكبرى (من البحر الى النهر)...

لماذا يقفون ضدّك بعد ابيك

سيدي الرئيس.

بسبب ضيق المجال أترك للتاريخ أن يروي للشعب الأميركي ما حدث بعد ذلك، وكيف تمكنت القوى الصهيونية أن تبرئ نفسها من بيع التكنولوجيا الأميركية للصين، من صواريخ باتريوت الى صواريخ «بيتون ٣»، وكيف اتهم حكّام إسرائيل الولايات المتحدة بالاستبداد والتعسف وذهبوا الى حدّ تسفيه التحقيقات الأميركية وطلب الاعتذار من جانب الرئيس بوش، لكي يحصلوا منه، تحت ضغط المعركة الانتخابية سنة ١٩٩٢، على وعد مشروط بمنحهم الكفالة الأميركية لاستدانة المليارات العشرة إيّاها. لكنه كان قد سبق السيف العذل، لأن هؤلاء المتعصّبين لا يصفحون أبداً، وقد عبأوا كلّ قواهم لإسقاطه في الانتخابات وسلموا البلاد الى شاب قليل التجربة أدخل الى المراكز الحسّاسة في البيت الأبيض ووزارة الخارجية وأجهزة المخابرات ووزارة الدفاع أكثر من ٢٢٧ صهيونياً خطراً أولاهم مفاتيح الأمن والإدارة مقابل إشباعه نزوات موصوفة لا تليق بالمؤتمن الأول على دولة عظمى.

ولن أزيدك علماً بدقائق المؤامرة التي دبّروها للقضاء عليك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي كنت تتجاوز فيها خصمك ونصيرهم آل غور بعشرات الألوف، إن لم أقل بمئاتها، من أصوات الأميركيين الشرفاء الذين كانوا يدركون تماماً في أعماق نفوسهم أن ترشيح المتهوّد الأشكينازي ليبرمان لنيابة الرئاسة في لائحة آل غور يهدف الى تصفية هذا الأخير، وهو شاهد الزور على مفاسد سيّده، لكي يحكم ليبرمان الولايات المتحدة!!! لقد تحايلوا على القانون وخطّأوا الحاسوب، وعادوا الى الفرز البدائي للأصوات، وأبطلوا قرارات المحاكم، الى آخر ما تعرفه أنت أكثر من أي كان، لكي يمنعوك من الوصول الى رئاسة الولايات المتحدة!..

ولكن هل تعرف لماذا حصل ذلك سيدي الرئيس؟!

لأنك خيّبتهم في كلّ ما يدبّرونه لأميركا، منذ أن كنت حاكم تكساس!

فانت لم تتزحزح عن فرض معاقبة القاتل بالإعدام، أياً كانت الأعذار والمبرّرات، لكي لا تقتصّ من القتيل دون القاتل... وأنت سيدي نبذت الخمر المباحة في تلمودهم لأعدائهم، والتي ينعش قليلها ويؤذي كثيرها الأعصاب، كما يرهل الإرادة، ويدمّر الشخصية والصحة، ويعطل قرار الدماغ وبداهة الذاكرة... ثم إنك إنسان كريم يأنف



الخيانة الزوجية والزنى، تحب زوجتك وترعى حرمتها وكرامتها، وأب صالح ربّى ابنتيه التوأمين تربية خلقية ممتازة، فبادر الصهيونيون مؤخراً الى اتهامهما بتعاطي الكحول، وهما بعد دون سنّ الرشد أو على مشارفها، لتذكير الرأي العام الاميركي بأنّ أباهما الذي يرأس الولايات المتحدة كان مولعاً بالكحول وأنه أورثهما تلك الآفة...

ولأنك أيضاً، وفوق ذلك كلّه، مسيحيّ مؤمن مسلم لله بالإنجيل، وقد أعلنت في أكثر من مناسبة وجوب تعليم الدين المسيحي للأجيال الجديدة في المدارس وترسيخ الإيمان بالله ومخافته في قلوب الناشئة، خصوصاً بعدما سجلّت الأعوام الأخيرة موجة من الجرائم في مدارس أميركا يرتكبها الفتيان المراهقون المبرمجة نفسيّاتهم على أفلام العنف المتلفزة، بقتل زملائهم ومعلميهم والأناس الأبرياء.

ولا تنسَ أخيراً أن الصهيونية اتهمتك عبر صحافتها العالمية بأنك تجهل السياسة الخارجية كلياً... ولم يرق للصهيونية وأعوانها ان يصوّت لك في الانتخابات الرئاسية معظم الأميركيين العائدة أصولهم الى المكسيك وأميركا اللاّتينية والكاثوليك البابويون، وأن تخصّ المكسيك بأول زيارة قمت بها الى دولة خارج الولايات المتحدة، ذلك أن الصهيونية تتوجّس خيفة من أي مصالحة، ولو ظرفية، بين الانغلو-ساكسون واللاّتين، ليس في أميركا الشمالية فقط بل في أميركا الجنوبية وأوروبا أيضاً، لأن الكنيسة الكاثوليكية لا تزال، بالرغم من تآمر الصهيونية عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واتهام البابا بيوس الثاني عشر بأنه غضّ النظر عن المحارق الهتلرية وتعاون مع المحور ضدّ الحلفاء، قلعة منيعة بوجه التوسع الصهيوني الإمبريالي العالمي، بصرف النظر عن الخطأ الجسيم الذي ارتكبه المجمع الفاتيكاني الثاني سنة ١٩٦٢ بتبرئة ذراري اليهود من صلب السيد المسيح.

بالإضافة الى هذه الأدلّة الساطعة التي تعرفها أنت سيدي الرئيس أكثر من أي كان، اسمح لي في سياق هذه الرسالة أن أذكرك بمداخلة رجل من العظماء الذين أسسوا الولايات المتحدة، بنيامين فرانكلن، في أول مؤتمر للكونغريس الأميركي سنة ١٧٨٩ وكان في عداد نوّابه، وهو الذي وضع مع جفرسون وآدامس دستور أميركا سنة ١٧٧٦ وإعلان استقلالها.

لقد قال بالحرف الواحد ما يلي:

«إن ثمة خطراً كبيراً يهدّد الولايات المتحدة الأميركية. هذا الخطر هو الخطر اليهودي. فإن لم تمنعوهم من دخول



الولايات المتحدة الأميركية بنصّ دستوري، سوف لن تمضي مئتا سنة إلاّ وقد أصبح أبناؤنا يعملون لتأمين طعامهم ورفاهيتهم، ويقيمون هم في مؤسساتهم المالية يفركون أيديهم في غبطة عارمة.»

«أحذركم أيها السادة وأنذركم، بأنكم إن لم تمنعوا هجرة اليهود في دستور الولايات المتحدة، فإن أبناءكم سيلعنونكم في قبوركم. ذلك أن طريقة حياتهم تختلف تماماً عن طريقة حياة الأميركيين. فالنمر الأرقط لا يستطيع أن يغيّر لون جلده.»

ذلك ما تنبأ به سيدي، أحد أسلافك العظام. ويمكنك استحضار النسخة الأصلية لهذه الوثيقة التاريخية بنصها الكامل من «مؤسسة فرانكلين» في فيلادلفيا – بنسيلفانيا.

حرب أنبياء في الأرض المقدسة

في ضوء ما تقدم وهي وقائع لم تعد خافية على أحد داخل الولايات المتحدة وخارجها، يتساءل المخلصون المؤمنون برسالة أميركا وروح أميركا، وما قدّمته تلك الأمة العملاقة للإنسانية من خدمات وما اجترحته من خوارق في ميادين العلم والمعرفة والصحة والكشوف الكونية وهندسة الوراثة وسبر أغوار الحياة وأسرارها... يتساءل هؤلاء مع العالم بأسره، كيف تنظر أنت نفسك بعين الرضا والتبريك والتسليم الى مذبحة شعب فلسطين على يدّ حاقد من فصيلة شارون؟!

إن معظم المؤمنين بالله يعذرونك، سيدي، على حربك المعلنة في أفغانستان لاستئصال حكم طالبان، مع أنهم كانوا يفضلون أن يتمّ ذلك دون سقوط الضحايا البريئة. فبصرف النظر عن تضارب الآراء والمواقف سلباً وإيجاباً حول أسلوب العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان، بادر العالم المتمدّن بمختلف دوله وأحزابه وأديانه الى دعمك وتأييد مسعاك الهادف الى إنقاذه من إحدى أغرب الحركات الرجعية الظلامية في التاريخ التي لا يعدلها تخلفاً وإجراماً إلاّ محاكم التفتيش وقد تولاّها الرهبان الدومنيكان خمسة قرون في أوروبا الوسيطة.

لكن ما يصدم شعوب العالم بأسره – ولا أتحدث هنا عن الحكومات – هو أن تصفحوا عن حرب الإبادة التي تشنّها الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون ضدّ الفلسطينيين في أرضهم وبلادهم. وتستغربون أن يكره العرب ومعظم أمم الأرض أميركا التي لا تضمر الحقد لأحد ولا تكره أحداً.

ربما كنتم تجهلون السبب الحقيقي لذلك. فهو لا يعود الى كونكم أمة غير عادلة. بل إن العديد من الأمثلة التاريخية يشهد على التزام بلادكم مبادئ العدالة



والحرّية والديموقراطية والتسامح. فتتساءلون في حيرة ومرارة، لماذا لا يكره العالم فرنسا مثلاً بهذا المقدار، هي التي أودت بحياة مليون قتيل في الجزائر فضلاً عن الألوف المؤلفة من ضحاياها في سائر دول المغرب والمشرق العربي؟! أو لماذا لا يكره بريطانيا العظمى التي تفوق أرصدتها كلّ أرصدة الاستعمار القديم من جماجم الأبرياء؟! ولماذا لا يكره العالم الى هذا الحد قياصرة الروس وخلفاءهم السوفيات، مع أن معظم تاريخهم كتب بالدماء؟!

الحق يقال أن هؤلاء وغيرهم من الجبابرة الأقوياء إنما كانوا يكيلون هم أيضاً بمكيالين ويزنون بميزانين، ولا يتورعون عن تجاوز الحق والعدل خدمة لمصالحهم في ديار المستضعفين. لكن أيّاً منهم لم يتحزّب لنبيّ واحد من أنبياء الله الثلاثة موسى وعيسى ومحمد في أرض فلسطين إلاّ وحلّت عليه لعنة النبيّيْن الآخرَيْن(...)

فالحرب سيدي، في أرض الله المقدّسة هي حرب أنبياء لا حرب إرهابيين!.. وما كان أنبياء الله ليرضوا تدخل أي مستكبر من البشر في علائقهم المتبادلة وزعزعة التوازن القائم بينهم. لذلك إن كنتم ترغبون في اكتساب ولاء العالم وحبه واحترام الأمم جمعاء لكم، فيتعين أن تعملوا بروح العدالة... وليس بروح أي عدالة في المطلق... بل بروح العدالة المثالية في قضية فلسطين بالذات... فلم يكن جائزاً على الإطلاق أن تقف الولايات المتحدة طيلة نصف قرن وحدها الى جانب إسرائيل في كلّ قضية مطروحة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ويقف المجتمع الدولي بأسره في الجانب الآخر. كما لم يكن جائزاً على الإطلاق أن تستعمل أعظم دولة في العالم حق «الفيتو» طيلة نصف قرن ضدّ أي قرار يجمع عليه سائر أعضاء مجلس الأمن وتكون فيه إدانة مباشرة أو إجراء تأديبي ما لإسرائيل، سواء أخطأت أو أصابت!..

وقد تبين لكم مؤخراً، بما لا ريب فيه أن العالم بأسره، سرعان ما يصافح الولايات المتحدة ويصالحها عندما تلوح في موقفها «بارقة عدالة» بالنسبة لقضية فلسطين. فما أن أعلن وزير الخارجية باول في خطابه بجامعة لويزفيل، الخطوط العريضة للسياسة الأميركية الجديدة في تسوية عادلة للنزاع الدامي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حتى ظهر التأييد الواسع لمشروعكم في مختلف الأوساط الإقليمية والدولية، وبادرت السلطة الفلسطينية الى الموافقة فوراً على ما اقترحتموه. والجهة الوحيدة التي استقبلت ذلك الاقتراح الموضوعي البنّاء بالرفض كانت عصابة شارون المجرمة التي أودت في اليوم نفسه بحياة ١٢



لسطينياً بينهم ٥ أطفال، وهدمت ٢٧ منزلاً في الضفة الغربية وقطاع غزّة على صحابها نزلاء المخيمات البائسة الذين سمح لهم بعد عقود أن يسكنوا بيوتاً من للّبن عوضاً عن الخيام؟! وهو الأمر الذي فع بالمقاومين الفلسطينيين الى تفجير نفسهم في عمليات انتحارية نوعية توالية... ولم يعد خافياً على أحد، ولا لى إدارتكم أن عنف شارون يكون دائماً، في كلّ مناسبة تقتربون فيها من فرض لسلام، هو الفعل الإرهابي الأساسي الذي يستدعي «ردّ فعل» من نوعه، والبادئ ظلم...

فكيف تريدون أن يتوارى الإرهاب فعة واحدة، وتسقط حجّة بن لادن وغير ن لادن الى الأبد، ولا تبقى ثمة حاجة الى ستنفار الجيوش وتجريد الأساطيل بحرية والجوّية للبحث عن «إبرة في ومة من التبن». لكنني أؤكد لكم أنه لو يّض لما أعلنه وزير خارجيتكم أن يتحقق بقاً لخطة عملية جدّية وموضوعية تعطي لّ ذي حق حقّه واستطعتم في سبيل ذلك حييد الدولة الخزريّة وكفّ أذاها، المساعي الفائقة التي يبذلها موفدكم لبناني الأصل (من آل زعنّي) الجنرال ينى، وهو محاور مخضرم من الطبقة عليا، لحميتم مصالح أميركا بسلاح محبة، واستغنيتم عن هدر مليارات دولارات بمجرّد تحية طيبة وابتسامة صادقة لضحايا الظلم والقهر والعدوان.

* * *

وأخيراً، لا بدّ من تحفّظ نحرص على إبدائه لكم سيدي، وهو أن القرار الذي وضعته الإدارة الأميركية بإدراج المقاومة اللبنانية والانتفاضة الفلسطينية على قائمة الإرهاب، إنما ينسف مشروعكم الذي عرضه كولن باول في خطابه المشار اليه أعلاه من أساسه. فنحن على يقين أن الصهيونية التي أوحت بهذا القرار أرادت أن تقطع الطريق على حركات التحرير الوطنية هذه، كي تنصاع بالتضييق المالي للإرادة الدولية الفوقية التي تؤكد بما لا يقبل النقض أو التحريف منذ تأسيس دولة إسرائيل أنها «وجدت لتبقى».. وما دامت هذه الحركات والأحزاب المقاومة تنادي «بزوال تلك الدولة» نهائياً من المنطقة، فيجب اعتبارها «إرهابية»، والقضاء عليها بمنطق الحريصين على بقاء إسرائيل، ويكون ذلك بقطع الموارد عن مقاوميها بعدما تعذر استئصال شأفتهم بالعنف والإرهاب الإسرائيليين!!

الواقع أن كل اللبنانيين والعرب المخلصين المؤمنين العقلاء، يوافقون أساساً على حق إسرائيل في الحياة. ولا نعتقد أن حزب الله أو حركتي حماس والجهاد الإسلامي يقولون اليوم مقولة المغفور له أحمد الشقيري بوجوب «إلقاء اليهود في البحر»... ولكن من يضمن



لهؤلاء المجاهدين الشرفاء، ولشعوب هذه المنطقة التي تحترم جهادهم، ويعبّرون عن مخاوفها أكثر من طموحاتها، ألاّ تلقي بهم إسرائيل وبنا جميعاً في الصحراء؟!!

عن أحد حكماء فارس القدامى قوله: «طلب مني السلطان أن أسلّمه سلاحي ليعطيني الأمان... ولكن أي أمان سأنعم به إن طاحه الجند وجاء من يسخر بأمانه ويبول على قبري؟!!»

لذلك يأمل أبناء هذه المنطقة جميعاً أن يتضمّن مشروعكم الذي نصّ على معطيات أساسية ممتازة لحلّ القضية، ملحقاً جوهرياً يضع الشروط النهائية لحدود دولة إسرائيل، والحدّ النهائي لمطامعها التوسعية، والضوابط الثابتة النهائية لتعاونها مع جيرانها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، وذلك بصيغة «إعلان عالمي وعقد ملزم» لهذه الدولة توافق عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالإجماع.

عندها، نؤكد لكم، أن الانتفاضة والمقاومة ستلقيان السلاح، بدون لوائح ولا حجز أموال ولا مطاردات واعتقالات وإعدامات واغتيالات... وسيتم التطبيع الذي ترغب فيه إسرائيل، بلا تكلّف ولا محاباة... وستبقى الولايات المتحدة الى الأبد الدولة العظمى الوحيدة، بعد بابل نبوخذنصّر، وروما تيتوس، وحملات ريكاردوس قلب الأسد، وجهاد صلاح الدين الأيوبي، وسيوف السلاطين من بني عثمان... الدولة الوحيدة التي أوجدت حلاً طبيعياً ملائماً للأرض التي يسكنها موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام.

وعندها لن يكون إرهاب!!

أمّا إن عجزتم عن تحقيق ذلك، فثقوا وتأكدوا أنكم ستواجهون في هذا العالم بعد اليوم، ألوفاً من أمثال أسامة بن لادن، لأنكم لا سمح الله، تكونون قد خبّأتم العقرب في جحر آمن تحت فراشكم لا يستطيع أحد أن يصل اليه ويسحقه. وثقوا وتأكدوا، أن كل جهد بذلتموه أو تبذلونه وتبذله الولايات المتحدة لحماية ذلك العقرب الذي وطّنت له في جحرها، سوف لن يكون عنده تجاوب من طبيعته، لأنه لا يعرف الوفاء ولا يؤمن بالغفران.

٢٠/ ١٢/ ٢٠٠١

---

(١) نسبة الى الخزر، وهم قبائل من أخلاط الشعوب في آسيا الوسطى اعتنقوا الديانة اليهودية وأنشأوا أمبراطورية عسكرية سيطرت من القرن الخامس الى القرن العاشر الميلادي على السُهوب المترامية بين بحر قزوين والبحر الأسود شمالي القوقاز وخاضوا حروباً متواصلة ضدّ العرب والمسلمين في الشرق والروس والروم في الغرب، وقضى عليهم سنة ٩٢٩م. أمير كييف، فتفرّقوا في بلدان أوروبا



الشرقية وروسيا القيصرية وامتداداتها الأسيوية. وينتسب معظم عناصر الطبقة الحاكمة في إسرائيل الى الخزر الذين تتواصل هجرتهم الى فلسطين منذ أوائل القرن الماضي الى هذا اليوم. (راجع كتاب Arthur Kœstler: The Thirteenth Tribu, 1976. حول أمبراطورية الخزر وتراثها.)

١) الحسيل هو ابن البقرة، وحسيل التبر هو العجل المذهب الذي عبده بعض اتباع موسى في التيه.

٢) القسمة الضئزى أي الضئيلة

٤) الأشكيناز هم المتهوّدون الأجانب والأوروبيون خصوصاً، وهم غير السفرديم العبرانيين الذين يؤلفون الشعب اليهودي الشرقي الأصيل.





رسالة رفيق المعلوف الى بوش

تعليقاً على هذه الرسالة التي كانت لها أصداء بعيدة في الداخل والخارج،
كتب القاضي الأستاذ نهاد حريز يقول:

«مع التقدير الفائق لما قدمه الأستاذ رفيق المعلوف في الرسالة الموجهة الى الرئيس الأميركي (عدد "نهار" الخميس ٢٠/١٢/٢٠٠١)، وللأهمية التي جاءت بها هذه الرسالة، بالنظر لمحتواها وحقائقها الموثقة، يخطر لي – ومن المؤكد للكثيرين غيري – لو أن الأستاذ رفيق كان وجه هذه الرسالة الى الشعب الأميركي مباشرة للأسباب الآتية:

«أولاً – ان الشعب العربي بأكمله عاش ويعيش مساوئ الصهاينة (الخزريين والاشكيناز) بكل وجوهها، وانه لا شك قد ازداد علماً بتفاصيل قيمة لهذه الوجوه.

«ثانياً – ان الشعب الأميركي بعيد عن الهم السياسي والثقافي في حياته اليومية، بعكس معظم الشعوب الأوروبية، لكنه آن الأوان لـ"مساعدته" وحثه على ولوج هذا المضمار ومعرفة ما حل ويحل وسيحل به نتيجة هذا التساهل والاهمال والاتكالية في تسلم مقدرات بلاده وتوجهاتها.

«ثالثاً – ان الرئيس الأميركي "قد" يكون على علم بما في الرسالة من حقائق لكنه – وكما حصل لأسلافه – أصبح داخل الطوق، ولا خيار له ولا قدرة على فكه، هذه المهمة قد تكون أنجع اذا بادرها الشعب الأميركي من خلال حثه على تدارك الأسوأ الذي ينتظره اذا أبقى الأمور كما هي الآن.

«أتمنى عليك يا أستاذ رفيق، وعلى أمثالك ممن قد تتسنى لهم القدرة على اتباع أسلوبك الذي اعتمدته في الرسالة، والذي يستحق كل الاحترام، نشر مثل هذه الرسائل وبالطرق والوسائل المستطاعة داخل المجتمعات الأميركية والأوروبية، وحض القيمين على الوسائل الاعلامية لتسهيل هذا الانتشار، وليكن سلاحاً جديداً لشعوبنا المقهورة، سلاحاً يشهره رجال أسمح لنفسي بتسميتهم علمانيين – دون التقليل أو التشكيك بايمانهم الراسخ والأكيد – وأشدد على ذلك دون التقليل من قيمة الآخرين، وانما للافصاح عن ان قول الحقائق المشار اليها وتظهيرها ليس نابعاً من خلفية دينية متزمتة كما يحاول العدو الادعاء، وانما هي حقائق وانذارات يطلقها كل من يحلم بتحقيق عدالة السلام لكل الشعوب دون تمييز».



جاذبية الحقائق في مناظرة الأفكار لمناسبة القمة العربية

لماذا تكون «أرض الميعاد» ملكاً لأعداء الساميّة ويطرد منها أتباع موسى وعيسى ومحمّد؟!

- ١ -

كنت قد وجّهت بتاريخ ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠١ خطاباً مفتوحاً الى رئيس الولايات المتحدة على صفحات «النهار» أوضحت فيه بالوثائق والوقائع المؤرخة ما يقطع الشكّ باليقين حول جنوح الدولة المتهودة وعملائها الى سلوك مريب وسياسات انتهازية من شأنها التاثير المباشر على منزلة أميركا في قيادة العالم وفرض مزيد من السيطرة الصهيونية على مراكز القرار الدولي.

وقد أحدث هذا الخطاب المعلّل ردود فعل متباينة في الأوساط العربية والأجنبية نظراً للمعطيات الأساسية التي انطلق منها في توصيف الدولة الصهيونية المزروعة في أرض فلسطين، والتعريف بجوهر الأهداف التي ترمي اليها في صراعها مع جيرانها... وهي حقائق تركتُ للقارئ أن يستخلصها في سياق النصّ، دونما تصريح بمكنونها يمنعه من لذّة الاكتشاف.

وأبادر هنا الى تعيين بعض تلك الحقائق والمعطيات، عسى أن أسهّل تحطيم الأصنام المنتصبة منذ أكثر من ألفي سنة بوجه المصالحة اليهودية – بالمعنى الواسع لكلمة «يهودية» – مع المجتمع الإنساني، أو «مجتمع الغويم»[1] كما يسمّيه التلموديون المتعصبون... وهي أصنام قهقرية يتمسك بها شعب مهاجر آن له أن يخرج من صحراء التيه ويرفض أن يكون نصيبه من الوجود، مثل نصيب بروميثيوس الإغريقي[2]، لزوم صخرة جرداء بين مملكة الله المختارة وعتبات الإنسان المنهارة...

لقد آن لهذا الشعب أن يكابد ولو مرّة واحدة بالرضا والطوع والتسليم، مكابدة الإنسان في تحديد مصيره المجهول بين شراسة القلق الوجودي من الفناء العاجل وهشاشة الأمل الافتراضي بالبعث الآجل، عوض أن يتألّم ألف مرّة كلّ يوم تائقاً الى تحقيق وعد الله بالفرج



والخلاص المزعوم عندما يأذن له سبحانه بحكم العالم وإمرة الدنيا في غروب الأزمنة، وهو في حساب ذلك الشعب، وعد قائم حاصل نظراً لاعتباره نفسه «شعباً مختاراً» لكنه في حساب الله يظلّ رقيماً غامضاً مكتوماً غير محسوم.

٧ حقائق أساسية

* أمّا **الحقيقة الأولى** في عداد الحقائق والمعطيات التي أشرت اليها، فهي أن العبرانيين هم طليعة الشعوب القليلة المتقدمة التي آمنت بالله قوّة عظمى أوتيت من ذاتها وبذاتها تحديداً ملكة الخلق والتدخل في مصائر مخلوقاتها، وذلك في مرحلة سابقة للتاريخ المدوّن، وقد شرعنوا ذلك الإيمان في كتاب هو التوراة ظاهره معلن وباطنه مكنون، لا أقول إنه أول أثر برع في ترتيب آلاء الفكر والروح في التراث البشري، بل إنه كان الترتيب الأوحد الأول الذي نقل خواطر الفكر وشواهد الروح من موقع الامتياز الفنّي والأدبي الى موقع الامتياز الديني... فلا حرج بالتالي ولا مهانة على الإطلاق، نظراً لهذه السابقة التي استهل بها العبرانيون ما يعرف بالديانات الإبراهيمية ومذاهبها، أن يعترف لهم أبناء هذه المنطقة التي تنزّل فيها الوحي على موسى وعيسى ومحمّد وشهدت جاذبية النور الإلهي، بحقّهم في الانتماء الكريم الى أرض هجروها بفعل «العملقة الوثنية» في زمن «الجاهلية الأممية» الأولى، شرط ألاّ يحرموا الآخرين حقوقاً ثابتة في هذه الأرض التي تواصل وجودهم عليها ودفاعهم عنها ونموّ تراثهم فيها مئات السنين.

* وأمّا **الحقيقة الثانية**، فهي أن العبرانيين القدامى الذين عبروا البحر الأحمر مع موسى من مصر الفرعونية الى أرض كنعان، ومن ثبت على إيمانه منهم في صحراء التيه، إنما ينتمون الى أسباط وقبائل سامية لا رابط عنصرياً يربطها بأدعياء اليهودية من الخزر الذين أسسوا مملكة في القرن الخامس الميلادي على امتداد القوقاس بين البحر الأسود وبحر قزوين[٢]، وخاضوا حروباً متواصلة ضدّ الخلفاء العبّاسيين في الجنوب وأباطرة الروم في الغرب وقياصرة الروس في الشمال، حتى انهزموا في معركة حاسمة سنة ٩٦٩م. أمام جيش الأمير سفياتوسلاف حاكم مدينة كييف، وتفرّقوا أيدي سبأ في الروسيا وآسيا الوسطى والصغرى وأوروبا الشرقية ثم الغربية.

* وتأتي على الأثر **الحقيقة الثالثة**، وهي أن الخزر المتهوّدين منذ القرن الخامس الميلادي، هم أخلاط من الترك والروس والروم يصفهم المؤرخون العرب الأوائل بأصحاب «الوجوه الصفر»



لكون سماتهم ذات بياض شاحب ونواصيهم شقراء تضرب الى الحمرة، فيبدون مختلفين كلّياً عن الساميين العرب واليهود الأصليين ذوي البشرة السمراء. وكان أباطرة بيزنطية، وقد ترهل السواد الأعظم من رجالهم وقادة جندهم الأغارقة بفعل الترف الحضاري، يستخدمون بعض الخزر وغيرهم من الشركس والكرج والطاجيك والأوزبك مرتزقة لحمايتهم وتأليف جيوشهم. وهؤلاء هم الذين حشدهم أمبراطور بيزنطية لمواجهة الخليفة المعتصم بالله العباسي في وقعة عمّورية الشهيرة سنة ٨٣٨م. فحصدتهم سيوف العرب في المعركة، وفي ذلك يقول أبو تمّام:

فبينَ أيامِكَ اللاتي نُصرتَ بها
وبينَ أيامِ بدرٍ أقربُ النَّسَبِ
أبقَتْ بني الأصفرَ المُصْفَرَ كاسمِهِمِ
صُفْرَ الوجوهِ وَجَلَّتْ أوْجُهَ العربِ

ولا بدّ من الإشارة هنا الى أن الخزر المتهوّدين الذين انتشر عديدهم في أوروبا وأطراف الروسيا، بعد الهزيمة على نهر الدنيبر أمام كييف، قد اتجه بعضهم شرقاً الى حدود منشوريا حيث أنشأوا على ضفاف نهر «الأمور» دولة لا تزال قائمة الى اليوم يؤمن ما يزيد على أربعين في المئة من سكانها بالديانة اليهودية، وهي تعرف «بجمهورية اليهود».

* وفي الحقيقة الرابعة أن الخزر الذين ينتسبون الى العرق الآري، عرفوا بعد شتاتهم سنة ٩٦٩م. «بالأشكيناز» تميزاً لهم عن اليهود «السفرديم» الساميين الشرقيين الذين استوطنوا حوض البحر الأبيض المتوسط العربي واللاّتيني.

ولم تكن للسفرديم حظوة تذكر عند حكام أوروبا. أمّا الأشكيناز انسباء الأوروبيين في العرق وأعداؤهم في الدين، فقد سامهم الأوروبيون ضروب الاضطهاد على أنواعها طيلة الألف الميلادي الثاني، ممّا أوغر صدورهم حقداً فانتبذوا لأنفسهم أحياء ودساكر منعزلة عرفت «بالغيتو» واحترفوا الصفقات المالية والربا لإفقار الأرستوقراطية المالكة للأرض والبورجوازية المالكة للنقد، كما استهدفوا السيطرة على المجتمع السلطوي وتوجيه سياسته.

ويجمع المؤرخون الثقات أنه كانت «للأشكيناز» اليد الطولى في نجاح الثورة البولشيفية والثأر من القياصرة الروس الذين هدموا مملكة الخزر في القرن العاشر الميلادي، كما أنهم أسقطوا الأمبراطورية العثمانية بعدما رفض السلطان عبد الحميد الثاني التنازل عن فلسطين الى هرتزل مقابل وعده بإيفاء ديون «الباب العالي» المتراكمة من عهد السلطان سليمان القانوني والبالغة أطناناً من الذهب، ثم كادوا يدمّرون الأمبراطورية



البريطانية لو لم يبادر أقطاب «السياسة الواقعية» من الانكليز الى تلبية طلبهم بوعد بلفور سنة ١٩١٧[٤].

* أمّا الحقيقة الخامسة، فهي أن اليهود السفرديم كانوا قد سبقوا الأشكيناز الى القارة الأميركية بأعداد محدودة بعد سقوط غرناطة الأندلس بيد الملوك الكاثوليك واكتشاف أميركا سنة ١٤٩٢، فاستوطن معظمهم المستعمرات الإسبانية والبرتغالية بسبب العامل اللغوي. وبعد ظهور الحركة الصهيونية ذات الخصائص الاقتحامية أواخر القرن التاسع عشر، بدأ الأشكيناز يتدفقون خصوصاً على الولايات المتحدة أفواجاً، حاملين معهم ثقافة واسعة[٥] وأموالاً طائلة وظفوها في استثمارات مربحة واتجاهات متنوعة طيلة القرن العشرين حتى أصبحوا أصحاب سلطان تصعب مقاومته واعتراض مسيرته. وقد تجمع الأشكيناز في مراكز القوة المالية بمدينة نيويورك التي أصبحت المركز الرئيسي لنفوذهم العالمي بعد انهيار الاستعمار القديم وإحباط الأمم الأوروبية خلال حربين عالميتين خسر الأوروبيون خلالهما ما يزيد على ٥٠ مليون قتيل في أقلّ من ٢٥ سنة.

* والحقيقة السادسة أن آباء الصهيونية الذين آلوا على أنفسهم تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين فدخلوها مقاتلين محترفين للإرهاب أو ناضلوا في المحافل الدولية بكلّ وسيلة مادية ومعنوية لتحقيق هذا الهدف، إنما كانوا جميعاً من الخزر الأشكيناز الروس والألمان والبولنديين والأوكرانيين وغيرهم، أذكر في طليعتهم تيودور هرتزل، وأشر غينزبرغ، وحاييم وايزمان، وإسحق جابوتنسكي، ويوسف ترمبلدور، ومناحيم أوسيشكين، وناحوم سوكولوف، وفنحاس روتنبرغ، وآخرين... ولا يزال المتهودون من الأشكيناز الذين لا يمتون الى العرق السامي بصلة يحتلون الى اليوم ٩٥ في المئة من المناصب في الحكومة الإسرائيلية والإدارة والجيش، فيما يعتبرون شركاءهم السفرديم في البلد المغتصب مواطنين من الدرجة الثانية.

* وأخيراً الحقيقة السابعة التي ظهرت في مقالنا المنشور بتاريخ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١ موضوع هذه المتابعة، جلية واضحة للعيان، هي أنّ دولة إسرائيل ليست ولن تكون دولة يهودية أصيلة، لأنها أشبه «بالغيتو الأكبر» الذي يضمّ الأشكيناز الخزر وقد لحق بهم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ما يزيد على مليون خزري أتوا من أوروبا الشرقية وروسيا. أمّا المواطنون السفرديم المنتمون الى ذلك الغيتو فيؤلفون في الواقع طبقة مختلفة قدمت بعد سنة ١٩٤٨ من بعض الدول العربية، كاليمن والمغرب



والعراق، ومن اثيوبيا والصومال ودول افريقية أخرى، فيما آثر أقطاب السفرديم وهم من أغنى أغنياء العالم، أن يظلّوا في البلدان المضيفة لهم والتي توليهم كلّ الرعاية، وكثيرون منهم ينظرون الى إسرائيل نظرتهم الى دولة طارئة تتسوّل على أبوابهم، ويصفونها «بمغامرة هرتزل» المحكومة بالزوال عاجلاً أم آجلاً.

التجمّع والاقتحام

في ضوء ما تقدّم يتضح ان القضية التي شغلت وتشغل العالم لم تكن في يوم من الأيام قضية فلسطينية او عربية أو حتى يهودية، بل قضية فريق طامع حاقد من شتيت الخزر الأشكيناز رفضتهم المجتمعات القومية الأوروبية فاستعاضوا عن الاستقرار التاريخي في أرض معينة بتعزيز انتمائهم الظرفي الى دين قديم اتخذه أجدادهم معتقداً يتذرعون بأسبقيته لمحاربة المسيحية والإسلام.

ولمّا كانت فلسطين مهد المسيحية وأحد المواقع الروحية المقدسة عند المسلمين، قد آلت الى حماية إسلامية وانصهار كامل في المجتمع الإسلامي، بعد حروب طاحنة بين أتباع الديانتين السماويتين تواصلت أكثر من ألف سنة، فقد تركز اهتمام الصهيونية الأشكينازية عليها دون سواها واعتبروها الأرض الصالحة لتكريس دين سماوي حوّلوه الى مستوعب عنصري لا يستقيم اداء فروضه إلاّ في الأرض التي خلص المسيحيون والمسلمون الى العيش المشترك فيها بسلام، وذلك بقصد تحدّي هؤلاء وإزهاق إيمانهم.

فقد كانت «أرض الميعاد» بالنسبة لليهود الساميين السفرديم وما زالت، حلماً جميلاً، يمنّون الانفس بالرجوع السلمي اليها لإتمام دينهم وما نصت عليه توراتهم من شعائر وفرائض وتقاليد. وهم لم يفكروا يوماً بفتحها عنوة وإزالة المعالم المسيحية والإسلامية منها، أو بناء هيكلهم على أنقاض المسجد الأقصى وكنيسة القيامة فيها. ولكن الحركة الصهيونية التي أسسها الأشكيناز سفّهت رأي اليهود الأصليّين وقضت على نزعتهم الروحية الإنسانية، فرفعت راية «التجمّع والاقتحام»، معلنة حرب إبادة بين يهوديتها العنصرية الشرسة والعالمين، المسيحي الذي أذلته بأموالها ومؤامراتها، والإسلامي الذي تسلك حالياً نفس الطريق الى تعطيله وإذلاله.

والمعروف أن الحكومة البريطانية كانت قد عرضت على هرتزل والقادة الصهاينة مستعمرة أوغندا الأفريقية التي تعادل مساحتها الجزر البريطانية مجتمعة، كما عرضت عليهم أي بقعة يختارون في أوستراليا أو كندا أو أي قارة أو منطقة أخرى يرونها مناسبة لطموحهم، فرفضوا



وأصروا ان يكون الوطن القومي الذين يطمحون اليه في فلسطين بالذات!

وعلى أن مثل هذا التشبّث كان يرضي بعض الرأي العام الحاقد على الإسلام في أوروبا، إلاّ أن قيام مجمّع له طابع يهودي في فلسطين كان يزعج الكثيرين من الأوروبيين والإرساليات المسيحية الانغليكانية والأميركية في منطقة مفتوحة للتبشير، كما يزعج القوى الاقتصادية الأوروبية والبريطانية التي ترى فيه بداية متاعب دينية سياسية يصعب احتواؤها.

ولكن رغبة الانكليز ومعظم الأوروبيين في التخلّص من الأشكيناز دفعهم بعد تردّد، الى تلبية رغبة زعيم الصهيونية هرتزل وصحبه وخلفائه، فحصل البارون دي روتشيلد على وعد بلفور الشهير. ويقول بعض كبار مؤرخي النزاع العربي الإسرائيلي على فلسطين، أن الحكومة البريطانية وافقت على تسليم جزء من تلك الولاية العثمانية الى الأشكيناز بهدف التخلّص منهم، حيث كانوا يهدّدون الأمبراطورية بالانهيار ويبتزّون سائر الدول الأوروبية. فدخل في يقين لندن أن الفلسطينيين العرب سيفترسون أولئك الأشكيناز المرفّهين المترهلين في أول مناسبة ويقضون عليهم. لكن شيئاً من ذلك لم يحصل، بل حصل عكسه تماماً، وتمكنت دولة الخزر في أقل من نصف قرن ان تدفع بمعظم الشعب الفلسطيني الى النزوح، وباتت تشكّل بعديد جيشها والتفوّق التقني لسلاحه، أكبر قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط وأفريقيا وحوض الأبيض المتوسط، وها هي اليوم تجهز على النخبة المميّزة من المجاهدين الفلسطينيين وتدمّر القرى والمدن على رؤوس البقية الباقية من شعب فلسطين، وقد خيرته بين الشتات أو الممات.

٢٢/ ٣/ ٢٠٠٢

---

(١) الغويم: بلغة «اليديش» (Yiddish) التي ابتدعها اليهود الأشكيناز تعني البشر «الأنجاس» غير «شعب الله المختار».

(٢) بروميثيوس: رجل من العمالقة تقول الأسطورة اليونانية القديمة أنه سرق النار من السماء وأشاعها بين البشر، فحلّت عليه لعنة «زفس» إله الآلهة، وعلّقه على صخرة في جبال القوقاس حيث مضى نسر جارح يفترس كبده المتجدّدة باستمرار. وقد أطلقه «هراقليس» الجبار من ذلك الجحيم.

(٣) تجدر العودة الى كتاب آرثر كوستلر (Arthur Kœstler) «القبيلة الثالثة عشرة» (باعتبار أن قبائل إسرائيل وأسباطها الأصليين هم ١٢ سبطاً) لتكوين فكرة جامعة عن الخزر الذين اعتنقوا اليهودية في





القرون الوسطى، وهم يؤلفون اليوم السواد الأعظم من يهود أوروبا وأميركا وإسرائيل. وقد أطلق الجغرافيون العرب القدامى على بحر قزوين، اسم «بحر الخزر» نسبة الى القبائل الخزرية التي كانت تقيم على ضفافه.

٤) لم يكن «الوطن القومي» في النصّ الانكليزي لوعد بلفور أكثر من مجرد بيت (a national home) يجمعهم في فلسطين. لكن ذلك البيت الذي كان يفترض أن يتّصف بالتواضع والطبيعة السلمية، ما لبث أن تحوّل الى معسكر نووي قادر على تدمير العالم في لحظات. وممّا ساعد في تفاقم خطره على هذا النحو ضعف العرب، وتهافت المسلمين، وتساهل السلطة البابوية التي ربطت المسيحية باليهودية سلوكاً وإيماناً، وقهقرية أوروبا الآرية، وبروز الولايات المتحدة التي غزاها الأشكيناز فكرياً واقتصادياً وسياسياً .

٥) كان الأشكيناز الذين دخلوا أوروبا بعد شتات الخزر وأسسوا فيها جاليات قوية رغم حملات الاضطهاد، يتميّزون بالتفوّق العلمي والثقافي خلال عصور الهيمنة الكنسية. وتواصل كلفهم بالمعارف بعد ظهور الأنظمة العلمانية، فابتكروا لغة «اليديش» الخاصة بهم، وهي مزيج من الألمانية والعبرية والروسية والبولندية، وكتبوا بها، كما تمكن أحد المؤلفين فيها اسحق سنجر من الحصول على جائزة نوبل في الأدب. واشتهر عدد كبير من النوابغ الاشكيناز بالفلسفة والعلوم والآداب في مختلف اللغات الأوروبية. والجدير ذكره أن الاشكيناز الذين توجهوا نحو الولايات المتحدة كانوا على قدر لا يستهان به من الثقافة، ولا تزال بعض الصحف تصدر بلغتهم «اليديش» في مدينة نيويورك.





جاذبية الحقائق في مناظرة الأفكار لمناسبة القمة العربية

دولة فلسطينية إسلامية مسيحية تضمّ يهوداً شرقيين للفصل والجمع بين عرب الطوق وإسرائيل الخزرية

- ٢ -

أوضحت في عدد «النهار» الصادر يوم أمس أهمّ الخصائص الإتنيّة والجذور الخزرية الإشكينازية[1] للمتهوّدين الذين يؤلفون السواد الأعظم من سكان إسرائيل. وقد استخلصت هذه الحقائق من خطاب مفتوح كنت قد وجهته على صفحات هذه الجريدة الى رئيس الولايات المتحدة بتاريخ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١، وختمته بالقول إن إيجاد حلّ ثابت للنزاع بين الدولة العبرية وجيرانها، ووضع حدّ نهائي لمطامعها التوسعية، ثمّ تعيين الضوابط الأساسية لتعاونها مع محيطها العربي والإسلامي على مختلف الصعد، لا يمكن أن يتمّ إلاّ «بإعلان عالمي وعقد ملزم» لهذه الدولة تقرّه الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالإجماع.

وفيما كنت أناقش هذه الأفكار مع بعض الصحافيين من خبراء السياسة الإسرائيلية، وقد أجمعت آراؤهم على أنّ أهم من مشاريع الحلول هو اختيار الإطار المناسب لعرضها بعد موافقة أطراف النزاع عليها، أبرزت وسائل الإعلام نصّ الحديث الذي أدلى به سموّ الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، الى الصحافي الأميركي توماس فريدمان، ونشرته جريدة «نيويورك تايمس» بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) الماضي، وفيه يعلن الأمير أنّه أعدّ خطاباً لمؤتمر القمة المزمع انعقاده في ٢٧ آذار (مارس) الحالي في بيروت يقترح الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس مقابل علاقات طبيعية عربية كاملة مع الدولة العبرية.

ولا بد قبل الشروع في تقويم هذه المبادرة الجريئة، من الإشارة الى كونها تندرج في إطار الثوابت السعودية المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي، وقد أعادت الى



الأذهان بمزيد من الشمولية والتعميم، مشروع الملك فهد لحلّ «قضية الشرق الأوسط» الذي تبنّاه مؤتمر القمة الثاني عشر بمدينة فاس أوائل الثمانينات، وهو ما عرف بالمشروع العربي للحلّ وتبنّاه لاحقاً مؤتمر القمة الإسلامي الرابع في الدار البيضاء.(٣)

كذلك نبّهت المبادرة المجتمع الدولي المتهالك على إنقاذ إسرائيل من مردود إرهابها المتمادي، الى بعض المسلّمات التي أغفلها في التنظير البابلي القائم والمباراة الدائرة في حلقات مفرغة لوقف وليمة السفك المتبادل على أرض فلسطين. واهمّ تلك المسلّمات أنّ العرب لن يكونوا هملاً منسياً في العدوان الجاثم على أرضهم والهادف الى تجريدهم من حقوقهم فيها ووجودهم عليها... وأنّ هؤلاء العرب الذين ينعتونهم بالتخلّف قادرون في المأزق المصيري أن يأتلفوا ويلتقّوا حول مرجعية حضارية إنسانية واحدة بصرف النظر عن خلافاتهم الجاهلية ونزاعاتهم الأنانية البدوية... وأن ما يرفضونه من أعدائهم أو يقبلونه من أصدقائهم رهن بتشريف العداوة من جانب الأعداء باحترام الوقيعة دون الجريمة، وتنزيه الصداقة من جانب الأصدقاء بالتزام التعطّف دون التزلّف... ثمّ أن العهد الذي قطعه العرب في مدريد باعتماد مبدأ «الأرض مقابل السلام» هو عهد مقدّس يعتبرون خرقه إعلان حرب، والحرب تستاديهم وقوداً بشرياً استشهادياً خالداً في ردع سفّاح يكتم الغدر ويطلب استسلامهم باسم السلام.

عوامل تخدم نجاح المبادرة

أمّا وقد سارت مبادرة الأمير عبدالله مسارها العالمي، فتجدر الإشارة الى عوامل أربعة تنبئ سلفاً بإقرارها الوشيك في مؤتمر القمة المقبل مع إدخال بعض العناوين التفصيلية عليها، كمسألة حق العودة للاّجئين الفلسطينيين عملاً بالقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، ومسألة التعويضات المادية المترتبة على المعتدين ثمّ تحديد مفهوم العلاقات الطبيعية ومداها، وغير ذلك ممّا لا مجال الى عرضه في هذه العجالة، وهو يخضع حالياً لتمحيص الخبراء، ولا بدّ أن يعكف وزراء الخارجية العرب على وضعه بالصيغ المناسبة قبل إحالته على القمة العربية وطرحه للمناقشة في المحافل الدولية.

وأمّا العوامل الأربعة المشار اليها والتي يتوقع المراقبون تزكية المبادرة على أساسها من جانب الملوك والرؤساء بما يقارب الإجماع ما لم يطرأ من الأحداث ما يعطل القمة او يرجئها الى أجل غير محتسب بفعل شهيّة السفّاح المتزايدة الى الدماء، فهي الآتية:



* أولاً: المركز المعنوي المتقدّم ومستوى الاحترام الذي يتمتّع به الأمير عبدالله شخصياً في الأوساط الشعبية العربية ولدى كوادر النضال القومي، ثمّ اعتداله وبعد نظره وتجاوبه الصادق مع التيارات النابعة من وجدان الأمة.

* ثانياً: التوقيت الذي اختاره الرجل لدفع اقتراحه الى مختبر الإعلام، فإذا هو أشبه بجرعة ماء قراح في صحراء اليباس الفكري وخلوّ مصنع الحلول الجاهزة من أدوات الاختراع... فالعالم بأسره يقف مذهولاً أمام الجريمة المرتكبة، وما يطلبه المرتكب من ضحيته لا يعدله ظلم ولا طغيان، وهو أن تركع وتقبّل يديه وقدميه ثمّ تطبّع نفسها على قبوله ومحضه الولاء والحبّ، وأن تمتدح «فضله» في هدم بيوتها على رؤوس خلائقها وفروعها.. وتثني على «مبرّاته الفائقة» في اقتلاع الأشجار وجرف البساتين حيث تختزن كلّ زيتونة وكلّ نخلة عشرات السنين من كدّ أصحابها وعرقهم وذكرياتهم، فتقطّعها إرباً إرباً شناخيب الآلة العجماء في ثوان معدودة وتزهق روحها فوق مصارع الشهداء...

نعم إن العالم يقف مذهولاً أمام هذه الحرب الإبادية المنظمة المحسوبة وقد استنفد كلّ محاولة لإنقاذ ضميره من تحويم الصور الشائهة في صحون المجزرة، فأسقط في يده مع انصراف الراعي الأكبر للعملية التي كان يقال في «قديم الزمان» انها باب السلام، الى ذرّ الرماد في عيون منطفئة، وتعهّد الزور في قلوب لا تنبض، حتى لقد أخذ الناس في أقصى الأرض وأدناها يعدّون العدّة لقارعة يوم الحشر...

في هذا الأوان المرتبك اليائس الخائب طرح الأمير أفكاره، فجاء التوقيت الدقيق في أوانه، لم يستقدم ساعة ولم يستأخر، ما دامت خناجر السفّاح على الأعناق، والحلول الدبلوماسية المغرضة تتعفّن في الخزائن والحقائب والدروج.

* ثالثاً: الصداقة المتينة التي تربط صاحب المبادرة وبلاده بالولايات المتحدة الأميركية، وهي صداقة لم تقو عليها أبالسة الصهيونية رغم الخطب والمحاضرات والكتب والمقالات والبرامج الإذاعية والمتلفزة التي كانت ولا تزال تجترح فنون السبّ والتحريض والافتراء ضدّ المملكة منذ ١١ أيلول (سبتمبر) والى هذا اليوم. فقد بات الرأي العام العالمي منصدماً لذلك مستهزئاً بالحملات القائمة ضدّ هذه الصداقة لكثرة ما وجه الى طرفيها من اتهام خسيس مغرض، كأن يقول المتقوّلون، وهم معروفون، أن الجريمة الشنعاء التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن تمّ تدبيرها من جانب دولة تدعم الإرهاب المتأسلم هي السعودية، تؤيّدها حليفتها الولايات



المتحدة الدولة التي تحارب ذلك الإرهاب!!! وعليك أن تصدّق أو لا تصدّق وأنت تعلم أن ما يصل بين هاتين الدولتين ليس مدى متواضعاً قدره يومان أو شهران أو سنتان من التعارف والتعاون والتناغم، بل ثمانون عاماً متراكمة من التفاعل قامت ولا تزال على ثقة متبادلة وتفهّم عقلاني بعيد عن نوازع الانفعال يعتمد في سياق التعبير عن طبيعته «ثقافة الاحترام»...

* رابعاً: الانعكاسات السلبية للانتفاضة الفلسطينية المسلحة على الشعب الأعزل في الضفة والقطاع حيث فقد المرابطون هناك كلّ مقوّمات الحياة واحكم العدو حصاره على مدنهم وقراهم، فبات شبه مستحيل إمدادهم بالمساعدات المالية والأسلحة والذخائر والمواد الغذائية من الخارج، وتزايد عدد المنكوبين والمشرّدين بلا ملجأ ولا مأوى مع انعدام وجود الكهرباء والماء وسائر الخدمات الضرورية، فكأنّ هناك جارف قدري يجتاح البلاد ولا يرحم أحداً منذراً بالمجاعة والأوبئة والانهيار التام، ثمّ النزوح الأخير الذي يخطّط له شارون.

ولا توفّر هذه المؤثرات السلبية التي تنعكس أيضاً بشدّة على إسرائيل نفسها، دول الطوق العربية جمعاء حيث تزداد الأوضاع الاقتصادية والمعيشية سوءاً، وقد تراجعت بسبب الزلزلة الأمنية في المنطقة موارد السياحة والخدمات والإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي، فضلاً عن الشعور المتعاظم بالخطر الدّاهم من نشوب حرب إقليمية لا يعرف مداها.

ذلك أن هذه النكبة لا تصيب إلاّ بمقدار ضئيل دولاً عربية وإسلامية بعيدة جغرافياً عن قطب الدائرة ومركز الانفجار، فقد تعوّدت هذه الدول أن تتجاوب مع القضية تجاوباً خجولاً في حدود عاطفية دعائية نابعة من شعورها الديني القوي وعلائقها الثقافية الفاترة بالعروبة أو ربما تكون عائدة الى رغبتها في تأكيد شخصيتها الملتبسة بالعنوان العربي، لأنه خير وأحسن في نظرها من أن تتقوقع في حدودها الضيّقة بلا هوية ولا شخصية ولا وجود! وهو أمر يختلف كلياً عن التخبّط الكياني والقلق الذي يجتاح بلدان المشرق العربي القريبة من موقع الأحداث![٣]

اللاّءات العربية المطلوبة

هذه الأسباب الجوهرية ينتظر أن تسهّل على المبادرة السعودية اجتياز العقبة الأساسية الكأداء، وهي توحيد الكلمة وإجماع الرأي في مؤتمر للصقور العرب لو لم يكن كما يصفه المراقبون الدوليون «مؤتمر المصير»، لما أمكن لألف مبادرة جريئة أن توفّق بينهم أو تعطّل تناقضاتهم. فزبانية التردّد والهزيمة من أصحاب الحلّ والعقد في المنتدى العربي



وأتباعهم ومحاسيبهم يراهنون في كلّ اجتماع أو مؤتمر قومي على صراعات ومناظرات وتحديات جانبية تشفي غليل أحقادهم وتكفيهم تبعات القرار الحاسم ومسؤولية اعتماده وهموم تطبيقه... ولكن المناسبة التي فرضت نفسها اليوم عند هذا المفصل التاريخي أكبر وأدق من أي خطاب تقليدي يفكر هؤلاء الفاشلون المتعطّلون بتراكم اليأس أن يواجهوا به الشعوب العربية التي تحتبس غضبها المارد في قمقم الصبر، بل إنّ مناسبة القمة المرصودة أجلّ وأخطر من أيّ امتحان واجهته الأمة العربية في الأزمنة الحديثة. غير أنه مؤسف حقاً أن أولئك الذين احترفوا أسلوب النعامة في تمويه الأخطار المحدقة، ما زالوا يعلّلون شعوبهم بنجدة تأتي من الغيب وينبشون مخابئ الزمن الغابر لتهوين النكبة المتمادية، فيقولون مثلاً أن غزاة فاتحين سفّاحين مروا دراكاً بهذه الأمة من أمثال تيمورلنك وهولاكو المغولي فاستعصت عليهم ولم يستطيعوا القضاء عليها. لكن أصحاب هذا القول يجهلون أو يتجاهلون أن شارون يتقدّم هؤلاء السفّاحين جميعاً بفارق ألف سنة من التقنيّات العلمية المسخّرة للقتل والتدمير.

ومهما يكن من أمر، فإنّ الزعماء العرب مدعوون اليوم الى ردّ التحدّي الذي لا نشكّ لحظة في أن الدولة الخزرية الأشكينازية ستحاول بواسطته، وبالأسلوب الذي عوّدت العالم عليه فبات ينصاع لإرادتها طائعاً، إجهاض مبادرة القمة العربية المرتكزة على اقتراح الأمير عبدالله بمجموعة مناورات واعتراضات يتعيّن على القادة العرب وحكوماتهم خنقها في مهدها بمجموعة لاءات صارمة لا تتنازل عنها أيّاً كانت الضغوط الدولية أو حجم الترغيب والترهيب.

* لا لأي مفاوضات لاحقة مفرغة على غرار مفاوضات يارينغ وغيرها من مساعي التسوية الخائبة التي قام بها مبعوثون دوليون مفوّضون من الأمم المتحدة في الأعوام الستة التي أعقبت حرب الأيام الستة وقد سقطت جمعاء في صنادق الدفاتر المنسية بتدبير غامض واحتيال أريب على يد الصهيونية وحلفائها.

* لا لأي ذريعة يصطنعها العدو لعدم الانسحاب من القدس الشرقية بادعائه الباطل أن القدس يجب أن تظلّ موحدة، وأنها أصبحت «العاصمة الأبدية» لدولة إسرائيل بموجب قانون دستوري.(٤)

* لا للتفسير الصهيوني المتعلق بالقرار ٢٤٢ الذي وضعه لورد كارادون ومهر نصه الإنكليزي بإشكالية لا تزال تشغل الدبلوماسية الى اليوم، فيقول الصهاينة أن الانسحاب يجب أن يحصل





من «أراض محتلة» فيما يؤكد معظم الخبراء الدوليين أن المقصود هو «الأراضي المحتلة» أي جميعها.

* لا لدولة فلسطينية يريدها الحكّام الأشكيناز المتهوّدون في إسرائيل، منقوصة السيادة منزوعة السلاح. بل يجب أن تتمتع هذه الدولة وعاصمتها القدس الشرقية بكل خصائص الدول المستقلة ذات السيادة.

* لا لوجود أي مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزّة ولا في أي أرض فلسطينية أو عربية أخرى محتلّة. ويتعيّن تفكيك المستوطنات القديمة والحديثة جميعاً وإعادة سكانها الى البلدان التي أتوا منها، أو استيعابهم في المجتمع الإسرائيلي.(٥)

* لا لمنع أي فلسطيني في الشتات من لاجئي ١٩٤٨ من العودة الى بيته، وذلك عملاً بالقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة الذي ينص على حقّ العودة أو التعويض المناسب الذي تعيّنه لجنة دولية مختصة لمن يكتفي بذلك من اللاّجئين الفلسطينيين الذين لم يحصلوا على جنسيات أخرى. أمّا سائر المهجّرين من ديارهم في حروب لاحقة فسيأتي الحديث لاحقاً على حقهم في الانتماء الى الدولة الفلسطينية الديموقراطية.

* لا لضمّ شبر واحد من هضبة الجولان المحتلّ الغنية بالمياه تملكاً أو تأجيراً، إلاّ بما ترتأيه السلطات السورية وبالبديل الذي ترضاه. وعلى الجيش الصهيوني أن يعود مبدئياً الى المواقع التي كان يتمركز فيها بتاريخ ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

* لا لبقاء العدو المحتلّ يوماً واحداً في مزارع شبعا وغيرها من المناطق التي لا يزال يحتلها داخل الخطّ الأزرق على الحدود اللبنانية الجنوبية. ويجري التفاوض غبّ الانسحاب بين الجانبين اللبناني والسوري حول ملكية مزارع شبعا بالتفهم والتفاهم بين الدولتين.

الدولة الفلسطينية الديموقراطية

إزاء هذه الألاءات المبدئية القاطعة التي يتعيّن أن تكون واضحة كلياً في البيان الختامي للقمة، يبدو من الطبيعي أن تعترض إسرائيل بقوّة ويبادر المجتمع الدولي بدوره الى اعتراض مماثل يدرج المبادرة السعودية بصيغتها العربية الرسمية في عداد المستحيلات المرفوضة بفعل التصلّب. فالدبلوماسية فنّ الممكن، وكما أنّ الرأي العام العربي نفسه يلوم القمم العربية السابقة على خلوّها من أي مبادرة جدّية واكتفائها بالقرارات الانتهازية وتهرّبها من ركوب الأسنّة حرباً أو كبح الأعنّة سلماً في الأوان الحاسم، كذلك سوف يلوم القمة العربية العتيدة إن هي استعظمت قدرتها في



المأزق الذي تتخبّط فيه. فإن شئت أن تطاع سل المستطاع. ولكي يتقبل الطرف الآخر لاءات العرب الواردة أعلاه، لا بدّ من عقد اجتماع للقوى الفلسطينية الفاعلة في الوطن والشتات، وذلك عقب انعقاد القمة العربية مباشرة، لتزكية القرارات الصادرة عنها وإعلان الموافقة عليها من جانب أصحاب القضية المركزية أولاً، ثمّ يتم نشر البيان الختامي للقمة مع التزكية الفلسطينية في وقت واحد. وقد تعيّن بفعل اللاءات العربية المشار اليها ومردودها السلبي في المعسكر المعادي، أن يتضمن البيان الختامي الى جانبها بعض الاقتراحات الإيجابية التي نرفعها الى المؤتمرين بالصيغة الآتية:

* بعد ترتيب وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب الجيش الإسرائيلي كلياً من أراضي السلطة الفلسطينية الحالية وسائر الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، مع التعهد بإزالة المستوطنات وفق برنامج زمني منظور يرعاه مجلس الأمن الدولي ويشرف على تنفيذه، تعترف الحكومات العربية بناء على توصيات القمة العربية اعترافاً كاملاً بدولة إسرائيل في كيان ثابت وضمن حدود نهائية يتمّ ترسيمها على أساس قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وتقيم علاقات دبلوماسية طبيعية معها.

* يفوّض مؤتمر القمة العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية عقد مؤتمر عام برعايته تتمثل فيه السلطة الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية الأساسية المشاركة في الانتفاضة، والمؤسسات الرئيسية المنبثقة عن فلسطين الشتات، بالإضافة الى مندوبين يمثلون المرجعيات الدينية الإسلامية، والفاتيكان وسائر المرجعيات المسيحية الأرثوذكسية، والمرجعيات الدينية اليهودية ومندوبين عن يهود الشتات من العبرانيين السفرديم، وذلك في مهلة لا تتعدى ستة أشهر يتمّ خلالها وضع الخطوط الدستورية التاسيسية لقيام «الدولة الفلسطينية الديموقراطية» على أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. ويشترط أن تكون هذه الدولة غير منقوصة السيادة تنعم بحماية دولية قوامها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وسائر الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ويتالف مواطنوها من الفلسطينيين المقيمين، والراغبين في العودة من المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين واليهود العبرانيين السفرديم غير المنتمين الى دولة إسرائيل الأشكينازية المتهوّدة.

* تدعو الجامعة العربية بنهاية



اعمال المؤتمر التاسيسي للدولة الفلسطينية، الجمعية العمومية للأمم المتحدة الى دورة خاصة يتمّ فيها عرض مشروع الدولة العتيدة والاعتراف بها اعترافاً كاملاً، مع حدودها النهائية.

* تكون الدولة الفلسطينية الديموقراطية بمثابة الراووق او المصفاة التي تمرّ بها افكار الدولة الخزرية الأشكينازية وطروحاتها ومشاريعها من جهة، ودول الطوق العربية من جهة ثانية، عكساً وطرداً. وهي تؤدي من موقعها الاستراتيجي المتوسط بين الجبهتين المتنافرتين تقليدياً، دوراً توفيقياً فيما يتعلّق بالتطبيع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتفاعل الحضاري، يتبلور بمرور الأيام وتعاقب الأجيال، على غرار الدور الذي قامت كلّ من سويسرا وهولندا وبلجيكا بتأديته في اوروبا بين الألمان والانكليز والفرنجة والطليان وغيرهم منذ القرن الثامن عشر وعصر نابوليون الى يومنا هذا.

***

تلك هي الصورة الجامعة للإقتراحات التي نرفعها الى مؤتمر القمة العربي والمجتمع الدولي، آملين أن توضع في الصيغ الملائمة على يد الخبراء، حتى ولو اقتضى عمل هؤلاء تأجيل القمة حتى إنجازها بما يؤمن لها ولغيرها من الآراء المفيدة بالطرق الدبلوماسية فرص النجاح.

ويبدو من الضروري أساساً لتبديد السديم الأحمر الذي يطوّق فلسطين منذ عام ونيّف، أن يتوقف النزف أيّاً كانت المحاذير والصعوبات بالنسبة لكلّ من الفريقين المتصارعين. وتحقيقاً لهذا الهدف يتعين أن يتقاعد كلّ من شارون وحكومته المغسولة أيديهم بالدماء ومنظمات التطرف في المعسكر الفلسطيني الانتحاري ليفسحا في المجال أمام شعبيهما كي يأخذا جرعة من الهواء النقي وينشطا معاً لاستقبال فجر جديد بعد هذا الليل الطويل الذي يهدّد العالم كلّه بالانتحار عند أسوار أورشليم. فقديماً قال فيلسوف العرب أبو العلاء المعرّي:

قد يبعدُ الشيءُ عن شيءٍ يُشاكِلُهُ
إن السماءَ نظيرُ الماءِ في الزرَقِ

٢٠٠٢/٣/٢٣

---

(١) الخزر قبائل من آسيا الوسطى اعتنقت اليهودية في القرون الوسطى ولا علاقة لها بالعبرانيين الساميين، وقد انتشر الخزر في روسيا وأوروبا الشرقية بعد إنهيار دولتهم وأصبحوا يعرفون باليهود الأشكيناز تمييزاً لهم عن السفرديم الساميين (أنظر عدد النهار الصادر في ٢٠٠٢/٣/٢٢).





---

(٢) تبنّى مؤتمر القمة العربي المنعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ بمدينة فاس المغربية اقتراحاً للأمير فهد ولي عهد السعودية (الملك الحالي) نشر في ٧ أب (اوغسطس) ١٩٨١، حول قضية الشرق الأوسط يتألف من النقاط الآتية:

* انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية
* إزالة جميع المستوطنات التي أقيمت في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧.
* ضمان ممارسة الشعائر الدينية في الديار المقدسة لجميع الأديان.
* الاعتراف بحق العودة للاّجئين والتعويض البديل لمن لا يرغب في العودة.
* وضع الضفة والقطاع تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة انتقالية بضعة أشهر.
* إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.
* الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام.

(٣) هناك دول أفريقية عديدة منضمة الى الجامعة العربية بعيدة عن الشرق الأوسط وقليلة الإدراك لقضية فلسطين والتحسّس بحقوق شعبها وطموحاته.

(٤) أدلى شمعون بيريس وزير خارجية إسرائيل بتصريح الى محطة التلفزيون الفرنسية الثانية قال فيه إن من الضروري أخذ واقع أساسي في الاعتبار هو كون القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل بموجب الدستور، ولا مجال الى تقسيمها. وقد ورد كلامه هذا في ١٩ شباط (فبراير) الماضي أي بعد يوم واحد من نشر تصريحات ولي العهد السعودي الأمير عبدالله في جريدة «نيويورك تايمس».

(٥) من المعروف أن جميع الحكومات الإسرائيلية رفضت وقف الاستيطان في الضفة الغربية وغزّة والجولان السوري أو تفكيك أي من المستوطنات لأنها تعتبرها رأس جسر للتوسع المستقبلي على حساب ما تبقى من فلسطين والبلدان العربية المجاورة شرقاً وشمالاً.







مواطن جاهل في أمة لا تقرأ

نشرت في مجلة «العربي»
حول مقاطعة الكتاب
والصدود عن القراءة

العرب لا يقرأون. لماذا ؟

سؤال تجسّم في خاطري وتعمّق منذ أيام الصبى.

فقد كنت أعاين الكتب المصرية والشامية والعراقية بساحة «المعرض» عند التياترو الكبير، في بيروت الأربعينات والخمسينات، متراكمة على الأرصفة، معروضة بالثمن البخس، ولا من ينظر، ولا من يشتري !

ولعلّ أروع الكتب والمؤلفات التي أفاخر اليوم باقتنائها وتكتظ بها رفوف مكتبتي الغنية، هي تلك العائدة الى رصيف «المعرض»، وكنت أبتاعها بالقروش الزهيدة التي يختصّني بها الوالد كلّ أسبوع لشراء المرطّبات والفلافل والحلوى، أو مشاركة الرفاق مواكب شمّ النسيم أيام العطلة بالضاحية الشرقية للمدينة حيث الجداول والخمائل والصنوبر والنخيل.

لم أكن يومها قد جاوزت الخامسة عشرة، فما أن أقبض على الدراهم حتى أهرع الى ذلك الرصيف أشتري ما تيسّر من الكتب وأعود الى البيت مرهقاً جائعاً أسدّ الرمق بكسرة خبز منسيّة في المعجن الخالي، ثم أقبل على زادي الآخر ألتهم عفونة أوراقه الصفراء وما تختزن من روائع الفكر والروح.

وإن أنسَ لا أنسى أنني ابتعت رواية «الحبّ الضائع» لطه حسين بخمسة قروش، وقرأت في آخر صفحاتها أنه طبع منها ألف نسخة فقط، كما ابتعت كتابه «حديث الأربعاء» بعشرة قروش، و «رسالة الغفران» لأبي العلاء المعرّي، شرح الدكتورة بنت الشاطئ، بـ ١٢ قرشاً لبنانياً، و «فيض الخاطر» و «فجر الإسلام» و «ضحاه» لأحمد أمين بخمسة عشر قرشاً، وديوان أبي نؤاس وحماستَي البحتري وأبي تمام بـ ١٧ قرشاً، وغيرها



من كتب المازني والعقاد، و «إعجاز القرآن» لمصطفى صادق الرافعي وكتاب «دفاعه عن البلاغة» بعشرين قرشاً لا غير!

كنت أسأل نفسي وأنا أتصفّح تلك النفائس وأبحر في لججها البعيدة، كيف يمكن أن يكون طبع منها خمسمئة أو ألف نسخة أو ألف ومئتان ولا تنفد في الحال، بل تطرحها القاهرة، أمّ الفكر والأدب والبيان في ذلك الزمان، على رصيف بائق من أرصفة بيروت يدوسها العابرون الى حيث لا يدرون ويبيع الورّاقون والتجّار النسخة الكاسدة منها بما يعادل ثمن رغيف مغموس بالسكّر أو الزيت.

لقد ظلّ هذا التساؤل يطاردني بضعة أعوام، حتى اتضح لي بالنظر المركّز في وقائع التاريخ أن العالم كلّه لم يكن يقرأ قبل اختراع الطباعة على يد الألماني غوتنبرغ سنة ١٤٤٠، لأن الكتاب المخطوط الذي يكلّف استنساخه مبالغ طائلة كان حكراً على الملوك والأعيان ورجال الدين يحفظونه في خزائنهم حفظ الجواهر النادرة بعيداً عن متناول الناس، ولا يبيحون مطالعته إلاّ لأهل العلم أو ذوي الامتيازات الخاصة في بطانتهم. وحتى الطباعة نفسها بقيت مسترهنة للطبقات الاجتماعية العليا، الى نهاية القرن السابع عشر، حيث بدأت تنتقل تدريجياً من التخصيص الى التعميم في الغرب.

وعلى أن أول مطبعة عربية دخلت الى الشرق سنة ١٦١٠ على يد رهبان دير قزحيا في شمال لبنان، ثم دير يوحنا الصابغ في لبنان الأوسط، وغيرهما من الأديار، فإنّ المطبوعات التي كانت تصدر عن هذه الأديار إنما اقتصرت على الكتب الدينية المسيحية بعدد محدود من النسخ. كذلك فإن الطباعة دخلت الى حلب في القرن السابع عشر حيث عملت على إصدار الكتب الدينية الإسلامية، لكن بعض هذه الكتب ظلّ مخطوطاً وفي طليعتها المصحف الشريف.

ولم تتحوّل الطباعة في العالم العربي من حرفة انتقائية خصوصية الى أداة ثقافية عمومية إلاّ ابتداء من سنة ١٧٩٨ مع غزوة نابوليون لمصر وفلسطين. فقد نقل بونابرت من الفاتيكان أول مطبعة عربية الى القاهرة وهي مطبعة بولاق الشهيرة التي دأبت على إنتاج معظم الآثار والمؤلفات العلمية والأدبية طيلة القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين.

إلاّ أن الإقبال على الكتاب في البلاد العربية ظلّ إقبالاً خجولاً رغم انتشار الطباعة، ولم يرقَ في أي مرحلة من تاريخنا الحديث الى المنزلة المزدهرة التي يتمتع بها في الغرب. ويذهب فريق من الباحثين في تعليل صدود العرب عن القراءة مذاهب شتى. فمنهم من يزعم أن الاتصال بين الحروف العربية ينأى



برسمها عن الوضوح، فيشكِل الأمر في استيعابها على القارئ الذي يضطر الى استلحاق نفسه باستمرار فيعجز عن المتابعة السليمة بين تداخل الحروف المعجَمة وترتيب النقط على الكلمات. ومنهم من يدعي أن فرادة الحرف العربي تعزله تماماً وتبعده عن رواج المرئيات المطبوعة بالحرف اللاّتيني، كما تجعله في تصور من يقاربه بمثابة حرف متحفيّ دائر لا طِباخ به ولا انتفاع. ومنهم من ينحو باللائمة على جمود اللغة في قوالب وأطر بلاغية عائدة الى القرون الغابرة، وغير مطاوعة لمران الألسنة التي استسهلت ركوب اللّهجات العامية في التعبير، وابتعدت بفعل تسهيل اللفظ وتبسيط الأداء عن العقبات المستصعبة الكأداء المطروقة بمنتهى الجهد والكلف على سَنن البلاغة. الى آخر ما هنالك من آراء وتفسيرات يسقط معظمها أمام الحقائق الموضوعية التي نبادر الى عرضها فيما يلي تيسيراً لانتفاضة إصلاحية جذرية أصبح لا بدّ منها إنقاذاً للغتنا العربية العارية من التهافت الكياني والدثار المصيري.

أولاً: في عيوب الأساس

لقد ظلّت اللغة العربية منذ نشأتها الأولى لغة سماعية بوجه عام، لا تعرف التدوين إلاّ بهدف استعمالها في التجارة والحساب وتاريخ العهود والمناسبات الكبرى والوفيات وغير ذلك من أحكام الضرورة الحياتية والاجتماعية. وقد اعتمد اليمنيون القدامى المستقرون في اليمن الزراعي لذلك التدوين المحدود حرف «المسنَد» المتحدّر من الهيروغليف الفرعوني والحرف السينائي البدائي، كما اعتمد الحجازيون القدامى المستقرون في الحجاز الوساطي التجاري الحرف الكوفي السلفي الأول المتحدّر من الحروف المسمارية الأشورية البابلية. أمّا في نجد وأطراف الجزيرة والخليج العربي والشام والعراق، فقد استعمل العرب الحروف اليونانية، والحروف الفارسية الساسانية، لأغراض التعامل والتاريخ، باستثناء سواحل فينيقيا القديمة (لبنان وسوريا وفلسطين) التي كان لها ترسيم خاص للحروف العربية قبل غزوة الاسكندر المقدوني الذي فرض الحرف اليوناني على الشرق الأوسط قبل عشرة قرون من ظهور الإسلام. ولنا عودة الى بحث مستقلّ حول الحرف العربي الفينيقي السابق لفتوحات الاسكندر في دراسة خاصة لاحقة.

ومهما يكن من أمر فإنّ أول تدوين للّغة الحجازية القرشية التي تراقت الى يومنا هذا، هو تدوين القرآن في زمن الخليفة عثمان بن عفّان الذي جمع الآيات الكريمة في ستة مصاحف كتبت بالحرف



الكوفي البدائي دون تنقيط على رقاع من الجلد وتمّ توزيعها على الأمصار.

ثمّ أنّ التنقيط بدأ يدخل على الحرف الكوفي القديم في سياق العصر الأموي تلبية لحاجة المقرئين الى نصّ قرآني سهل التلاوة، وحاجة الدواوين والولاة والكتّاب وغيرهم من رجال الدولة في الأمبراطورية الواسعة الأطراف الى نصوص مقروءة ثابتة القواعد تضبط المعاملات والمراسلات وتوضح مضامينها.

غير أن الحرف العربي لم يصل الى رسومه الغنيّة التي نعرفها في الخطوط التراثية إلاّ عبر الأزمنة العبّاسية حيث بدأت الكتابة بالرقعي والفارسي والنسخي والثلث الذي يعتبر قمة الإبداع ، وتفرّع من ذلك الديواني والريحاني والخطوط المغربية كالكوفي الأندلسي والقيرواني وغيرها.

لقد استقام هندام الحرف وانجلت صورته وتألق جماله، كما تمّ تنقيطه وتزيينه على أيدي الخطّاطين المهرة في مصر والشام والعراق ثم في الأستانة، لكنه ظلّ يفتقر الى الأحرف الصوتية وضوابط الشدّ والمدّ التي كانت ملزمة للخطاط في كتابة القرآن لتجنّب اللحن، وغير ملزمة تختفي أو تظهر في سائر الكتب والنصوص طبقاً لهمّة الخطاط وخطرات مزاجه أو إخراجه الذاتي لصورة النصّ المكتوب وزينته.

ولا مشاحة في أن هذا النقص الأساسي الذي جنح الى اختزال الأحرف الصوتية بحركات كالضمة والفتحة والكسرة والسكون هي ذات ملامح أقرب الى التنقيط منها الى الترسيم التام، قد أوقع الكتّاب منذ البداية في حالة الراغب المستغني وجعل القارئ في حالة نابل يرمي بسهمه وهو غير واثق من إصابته الهدف. فبات القارئ يتلجلج في تلاوة أي نص ويشعر بعقدة نقص بديهية مسبقة إزاء كتابة يلحن في قراءتها ولا يستطيع وهو يسردها بالحدّ الأدنى من السرعة، أن يحدد مواقعها من الإعراب.

ومنذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى أواخره اجتهد علماء اللغة في إيجاد توصيف مشترك لحرف النسخي الذي اعتمده الطابعون الأوائل في مصر والشام، وتباروا في جعله أقرب ما يكون الى تمام الهيئة وكمال الصورة. وكانت مسابك الحروف الرصاصية تواكب اجتهادهم عبر الحرفاء من المختصين في الطباعة، حتى توصلوا الى الحرف المعروف «بالنسخي الكتبي» الذي وضعه الشيخ إبراهيم اليازجي بالتعاون والتفاهم مع إمام الأزهر الشريف الشيخ محمد عبده.

وعلى أن هذا الحرف الطباعي كان الأمثل وهو لا يزال معتمداً الى يومنا هذا، إلاّ أنه لم يجد الحلّ الشافي الأساسي



لإظهار الحركات الصوتية والضوابط. وقد عانى عمال تنضيد الحروف الأمرّين من ذلك النقص، حتى ظهور التنضيد الآلي للحروف أواسط القرن العشرين في توقيع الحركات على مواضعها من النصوص، لأن الناشرين وحتى أصحاب الصحف المدركين لأهميتها، كانوا يلزمون الكتّاب بإثباتها. ثمّ تراخى الكتّاب عن تلك المهمة العسيرة مع آلات اللينوتيب والأنترتيب التي سرّعت الانتاج الطباعي وخفّضت من جأشهم في اعتراض نزواتها الاستلحاقية المتعايشة مع «عصر السرعة»، والتي أعتقت عامل التنضيد من وعثاء الكدّ والملل، فكانوا الحافز النشيط الذي آزره المؤازرة الكلّية في إهمال الحركات والضوابط.

وقد نشأ بفعل ذلك خلال ما يزيد على أربعين سنة، جيل لا يقرأ إلاّ المختزل من الإعلانات وأخبار الجرائد ومواد المنشورات العادية، حيث لا يضطر الى إجهاد الذهن في ضبط المرفوع والمنصوب والمجرور، ويمسخ الحرف القمري شمسياً، والشمسي قمرياً، ولا يبالي بمدّ الصوت أو كبحه في القراءة، وحتى في الغناء وتلاوة الشعر، وبات يستسهل العامية ويستسيغها وهو يطلب المستطاع الهيّن دون الركين العسير. حتى إذا بزغ فجر الكومبيوتر في أواخر القرن الماضي، كان قد بلغ السيل الزّبى، فانصرف الناس نهائياً عن إجهاد الفكر والنظر في القراءة، وبتنا كأنما عدنا بأدوات عصر التطور الى زمن الكتابة البدائية بالحروف التي لا تنقيط لها ولا حركات صوتية، ولا يفهمها إلاّ إثنان، المحترفون والمنجّمون.

ثانياً: في الموانع المستجدة

لا جدال في أن الفرق الذي تزايد بتوالي الزمن وأحداثه وتداخل العناصر والأعراق الغريبة في المجتمع العربي، عنيت هذا الفرق بين العربية الفصحى المكتوبة واللّهجات العامية المحكية، كان ذا تأثير كبير في تراجع القراءة حتى بعد انتشار الطباعة وتعميم الكتاب. وبالرغم من اعتماد الصحافة أسلوباً وسطياً بين الأصالة البلاغية الأولى والرطانة العامية المحدثة، جعل من لغة الجرائد أداة رئيسية للكتابة السياسية والإنشاء الخبري ومحاضر التدوين والتعامل والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي والمراسلة والمخاطبة، مما أسهم الى حدّ بعيد في نموّ أسباب التفهّم والتفاهم بين المناطق والأمصار المتباعدة، فقد ظلّ هذا الأسلوب الذي اعتمده الإعلام الإذاعي والمتلفز اعتماداً كلياً، وسيلة نموذجية للإطّلاع الوشيك العاجل دون المطالعة الجدّية المركّزة، وظلّ الكتاب معه في عزلة وكساد، اللهمّ إلاّ ما اقتصر



منه على الطرائف وأبواب التسلية والرواية المثيرة للخيال الشعبي والقصص الذي يغري ولا يغني.

وممّا قضى بانصراف الناس عن القراءة، وخصوصاً الأجيال الجديدة، إقبالهم على تعلّم اللغات الأجنبية طلباً للاختصاص العالي، ومزيد من الوظائف والأنشطة المربحة مادياً، ثمّ امتياز المطبوعات الأجنبية من كتب ومجلات بإخراج متفوّق وطباعة أنيقة فاخرة ملوّنة، ومواضيع ملائمة لتوجهات العصر ومغرياته وثقافته العولمية الرائجة. يضاف الى ذلك ازدهار الأفلام السينمائية والتلفزيونية الغربية، وعناصر التسلية والتوعية والمعلومات التي يوفرها الكومبيوتر وشبكة الأنترنت ذات التغطية السريعة للمستجدات اليومية ممّا تعجز عن تأمينه أهم الكتب والموسوعات المطبوعة في مختلف اللغات.

وفي طليعة الأسباب التي عطّلت اهتمام المجتمع العربي بالقراءة، الأميّة المنتشرة في الوطن العربي (٦٥ في المئة من السكّان) والتخلّف الاجتماعي والفاقة الاقتصادية، لاسيّما في الأرياف والبوادي حيث يعيش ٤٥ في المئة من المواطنين العرب تحت الحدّ الأدنى للفقر، وفي أحزمة البؤس المحيطة بالمدن حيث يعيش ٣٥ في المئة من الناس تحت غائلة العوز والانحراف النفسي والخلقي بين غوائل الدعارة والجريمة والمخدّرات، ثمّ التدني الهائل في مستوى تعليم العربية في المدارس الابتدائية والثانويات الرسمية والخاصة، فضلاً عن فقدان التنظيم المبرمج للكتاب المدرسي على أسس عصرية مبسّطة ومشوّقة تستأثر باهتمام النشء وتخضعه لجاذبية الإبداع، وفقدان الكتب الموسوعية المتقنة للأطفال، وتخلفها إن هي وجدت عن تلك التي تصدر باللغات الأجنبية أشواطاً. وتبقى معظم الطبقات العليا الميسورة التي تأنف حتى من التحدّث بالعربية في بيوتها، ويربى أطفالها على لغة المربّية الأوروبية أو الآسيوية أو الأفريقية فتحدثهم هذه باللغة الأجنبية التي تعرف، وينصرفون منذ نعومة أظفارهم الى تلك اللغة التي لا علاقة لها بقوميتهم أو دينهم.

ثالثاً: في الخصائص الإيجابية

وإنّه ليحزّ في النفس أن تقترن هذه الموانع كلّها بتخطيط سياسي متواصل منذ بداية عهود الاستعمار، والى هذا اليوم، يرمي الى تشويه البرامج العربية في المدارس والجامعات وتزهيد الإنسان العربي بلغته، فيصفها المغرضون بأنها لغة صعبة مستعصية على الطالب، في حين أنها استغنت بالمشتقات عن الوف المفردات، وهو ما يجعلها أسهل رسوخاً في الحافظة من أي لغة أخرى، إذ يكفي أن



يعود المتعلّم الى الجذور الثلاثية للأفعال فتنكشف أمامه المعاني الخاصة بالكلمات المشتقة، ويغنيه ذلك عن حفظ كلمات متغايرة التركيب في اللغات الأخرى لا ترابط في اشتقاقها يقرّب معانيها.

ثمّ إن العربية لغة كاملة تامة تتألف من ٢٨ حرفاً وتتسع بذلك لمخارج النطق جمعاء، في حين أن معظم اللغات الأخرى مختزلة أصلاً وهو أمر ينتقص من خصائصها الجمالية والموسيقية بحيث يصعب أن تجاري إحداها لغة القرآن في روعة الأداء وبهاء التجويد. فلا تمييز في أي لغة، على ما أذكر، بين السين والصاد وهما يتمثلان بالحرف اللاّتيني (s) الذي يترك للقارئ بالإنكليزية أن يلفظه (صاد) كما في قولهم (Sun) و (Son) أو يلفظه (سين) كما في قولهم (Society) وذلك بالدربة السماعية، في حين أن (الصاد) حرف لا وجود له بالفرنسية إطلاقاً. وقس على ذلك فيما يتعلق بالتاء والطاء، والدال والضاد، والكاف والقاف، وانعدام وجود حرف واحد في معظم اللغات يلفظ كالثاء والحاء والذال والشين والظاء والخاء والعين والغين ناهيك عن الاستعمالات المتعددة في العربية لأحرف العلّة واختلاف أدائها الممدود عن أداء أخواتها الحركات الصوتية المجزوء.

رابعاً: في الوسائل الكفيلة بفك الحصار

إزاء هذا الحصار الذي فرضته العوامل المختلفة على القراءة باللغة العربية ينشط المفكّرون والباحثون العلماء في دور النشر والمؤسسات الثقافية والإعلامية لإنقاذ لغتنا من الزوال المتحتّم. ولا يظنّنّ أحد أن وجود القرآن كفيل وحده بصون اللغة، كما حصل في مراحل تاريخية سابقة، لأن العوامل المتدافعة في عصرنا للقضاء عليها تتعاظم يوماً بعد يوم وتزداد تنوعاً كما تختلف ضراوة. وهي ظواهر لم يسبق لها مثيل في الأزمنة الغابرة إطلاقاً. لذلك يتعيّن أن تأتلف الجهود وتتضافر الإرادات والمساعي في مختلف القطاعات لتحقيق أهداف آجلة من خلال تدابير عاجلة تحقق ما يلي:

١) تأسيس أكاديمية حديثة للّسان العربي تقوم بما قصّرت عنه المجامع العلمية العربية السابقة من تبسيط قواعد اللغة وأساليبها على أسس علمية تصون بلاغتها وبيانها مع استحداث الطواعية الواجبة لتيسير ولوجها الى ذائقة النشء وحافظته، ثم تدخلها عصر العلم والتكنولوجيا على نسقٍ مدروس يوحّد المصطلحات اللغوية العلمية والأدبية في مختلف الأقطار العربية دونما



استثناء .

٢) قيام اتحاد عربي للنشر يضع الأصول والضوابط الواجبة لنهضة نشرية شاملة تعصرن الكتاب العربي وتزوده بعناصر التشويق وتبوّب نتاجه في مجموعات تصلح كلّ منها لعمر من أعمار المواطنين وفئة من فئاتهم. على أن تلتزم جميع دور النشر ذلك الدستور النشري الذي تنكبّ الأكاديمية اللغوية على وضعه بعناية فائقة من خبرائها.

٣) إنشاء صندوق عربي مشترك تساهم فيه الحكومات العربية لدعم الكتاب العربي وتخفيض ثمنه بحيث يسهل اقتناؤه على الطبقات الفقيرة والمتوسطة من ذوي الدخل المحدود.

٤) إيجاد جهاز خاص في جامعة الدول العربية، يراقب التعليم الرسمي والخاص في مختلف الأقطار، ويضع التقارير والتوصيات الإصلاحية الدورية التي تلتزمها وزارات المعارف والتربية والتعليم وتعمل على تطبيقها.

٥) تعميم الأندية القرائية في مختلف أنحاء الوطن العربي على غرار الأندية الرياضية التي تدعمها الحكومات، مع برامج خاصة لمباريات القراءة والحفظ وتلخيص الكتب واستظهار المعلومات وغير ذلك من دواعي النشاط الذي يشجع القراءة، وتطبيق نظام خاص لجوائز المتفوّقين.

٦) تخصيص جائزة كبرى مع امتيازات واسعة لأي عالم عربي أو إسلامي أو أجنبي يستطيع إحداث برنامج خاص يمكّن الدماغ الإلكتروني للكومبيوتر من الإعراب ووضع الحركات الصوتية على الحروف مع الهمزات والشدّات والمدّات في مواضعها بصورة آلية، بحيث يكفي الكاتب عناء تثبيتها بنفسه، فيصبح كلّ مطبوع على الحاسوب مشكولاً ونكون قد حللنا جزءًا كبيراً من تعقيدات القراءة وحصارها، سواء في الكتاب العربي أو في الصحافة العربية وسائر المنشورات، وجنّبنا القرّاء بالتالي عثرات اللحن في أدائهم مما يبتليهم بمركّب نقص فاضح خلال التلاوة والخطابة.

ابتكار ما يسمى بعلبة القراءة الإلكترونية للأطفال واليافعين. ويمكن توظيف كبار المخترعين اليابانيين في هذا المشروع إن تعذر العثور على من يكون قادراً على تحقيقه في العالم العربي. وهو كناية عن علبة أشبه بعلب «البازل» تحتوي على نصّ عربي ثقافي مشوّق ، مع أسطوانة مقروءة حسب الأصول، وشاشة تلفزيونية صغيرة مشخّصة للموضوع، تتحركان كهربائياً وتشدّان المستمع المشاهد الى النصّ بصورة تلقائية فيرسخ في ذهنه، ويقتني من هذه العلب مجموعة يورثها أولاده مستقبلاً،



فيكتسبون بذلك حبّ العربية وينحون تلقائياً الى قراءتها.

* * *

لا أقول إنّ هذه الاقتراحات تحل مشكلة القراءة جذرياً، لكنها محاولة بدائية تقشع الغمة عن انظار النيام في أمتنا المهيضة التي فقدت كلّ عناصر الوحدة والقوّة والتفوّق والريادة، ولم يبق لها إلاّ هذه اللغة صلة وصل وقربى تلمّ جماعاتها المتنافرة وتدعوها الى كلمة سواء. وإني لآمل أن يفكّر العرب في مآلهم إن خسروا هذه الجوهرة الكريمة في سياق العولمة الخبيثة، وأحرى بهم أن يتنادوا الى محفل يتفقون فيه على ما ينقذ أمهم من الهتك وعرضهم من الخرق. فهل يجوز أن نبيع أجمل بناتنا بيع النخّاسين للجواري ونستبدلها بغانية شقراء خير مواليدها سفّاح بلا ضمير وطاغية بلا مكرمة ؟!

مجلة العربي – العدد ٥١١
حزيران (يونيو) ٢٠٠١





فهرس الأعلام

حرف الألف







حرف الباء





حرف التاء



حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال



حرف الذال

حرف الراء

حرف الزين



حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء



حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف



حرف الكاف

حرف اللاّم

حرف الميم



حرف النون

حرف الهاء



حرف الواو

حرف الياء

بعون الله تعالى
تمت طباعة هذا الجزء
من «مفكرة الأيام»
في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢
الموافق له ٢٧ شوال ١٤٢٣هـ



صاحب المفكّرة

- هو الصحافي الباحث والأديب الشاعر رفيق عيد المعلوف ولد في كفرعقاب (المتن الشمالي – لبنان) سنة ١٩٣١ وامتهن الصحافة فبرز في مضمارها، ناقدا معلقا ومفكرا سياسيا ومناضلا حرا في الميادين الوطنية والقومية.
- شارك في تأسيس عدد من الجرائد والمجلات، وتولّى رئاسة التحرير في صحف لبنانية رائدة ما يزيد على أربعة عقود.
- كتب في صحف ومجلات عربية وأوروبية بارزة، وله محاضرات ومناظرات ومؤلفات متنوعة في الأدب والشعر واللغة والتاريخ صدر بعضها، وسيصدر بعضها الآخر تباعاً.
- نشر سنة ٢٠٠٠ الجزء الأول من ديوان شعره «حداء وادي الشجن» في ٥٠٠ صفحة تميّزت بالإبداع الفني والطباعي، وأجمع النقاد على اعتباره المنقذ من ضلال الحداثة الفوضوية، والعائد بالشعر الى أصوله التراثية النابعة من عبقرية اللغة العربية وبيانها المعجز.